

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر

(دراسة قياسية)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ الدكتور:

بلمقدم مصطفى

إعداد الطالب:

حماوي توفيق

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذ الدكتور صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
الدكتور مختاري فيصل	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
الدكتور داودي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور حاكمي بوحفص	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	ممتحنا

2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر

(دراسة قياسية)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ الدكتور:

بلمقدم مصطفى

إعداد الطالب:

حماوي توفيق

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور بوثلجة عبد الناصر
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور صوار يوسف
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر "أ"	الدكتور مختاري فيصل
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	الدكتور داودي محمد
ممتحنا	جامعة وهران	أستاذ محاضر "أ"	الدكتور حاكمي بوحفص

2016/2015

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(... وَقُلْ اَعْمَلُوا فِی سَبِیْلِ اللّٰهِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ...)

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه، إلى أمي العزيزة حفظها الله و أطال في عمرها و الذي كان لدعائها الأثر البالغ في مشواري الدراسي.

إلى زوجتي التي لم تبخل علي بأي مجهود، إلى أبنائي قرة عيني ياسين و منصف حفظهما الله.

إلى إخوتي كل باسمه، إلى كل الأصدقاء و الزملاء، إلى كل كان لنا عون و سند في إنجاز هذا العمل.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

التشكرات

الشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي نحتسب أجره لله وحده.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الأستاذ البروفيسور بلمقدم مصطفى على نصائحه و إرشاداته القيمة، كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة و إلى زوجتي التي كانت عوناً لي.

و في الأخير أقدم شكري إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

المحتويات

الإهداء

التشكرات

04.....	المحتويات
17.....	قائمة الجداول و الأشكال
أ-.....	المقدمة العامة
28.....	الفصل الأول: تحليل السياسة الجبائية
29.....	مقدمة الفصل الأول
30.....	المبحث الأول: ماهية السياسة الجبائية و تطورها التاريخي
30.....	1- مفهوم السياسة الجبائية
31.....	1-1- السياسة الجبائية الظرفية
31.....	1-2- السياسة الجبائية الهيكلية
31.....	2- أساس فرض و نشوء الجباية
32.....	2-1- نظرية العقد الاجتماعي
33.....	2-2- نظرية التضامن الاجتماعي
34.....	2-3- نظرية التضحية
34.....	2-4- النظرية العضوية
34.....	2-5- النظرية السيكلولوجية
34.....	3- التطور التاريخي للسياسة الجبائية
36.....	3-1- السياسة الجبائية في المجتمعات القديمة و العصور الوسطى
38.....	3-2- السياسة الجبائية في الفكر الكلاسيكي
39.....	3-3- السياسة الجبائية في الفكر الحديث (كينز)
41.....	المبحث الثاني: أدوات و أهداف السياسة الجبائية
41.....	1- أدوات السياسة الجبائية
41.....	1-1- تعريف النفقات الجبائية
42.....	2-1- تعريف النظام الجبائي المرجعي

42.....	3-1- أشكال النفقات الجبائية.....
43.....	4-1- مراقبة النفقات الجبائية.....
44.....	2- أهداف السياسة الجبائية.....
44.....	1-2- هدف مالي.....
45.....	2-2- أهداف اقتصادية.....
45.....	1-2-2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
49.....	2-2-2- تخصيص الموارد.....
49.....	3-2- أهداف اجتماعية.....
49.....	1-3-2- دور السياسة الجبائية في إعادة توزيع الدخل القومي.....
53.....	2-3-2- معالجة أزمة السكن.....
54.....	3-3-2- محاربة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة.....
54.....	4-3-2- توجيه سياسة النسل.....
54.....	4-2- أهداف سياسية و ثقافية.....
55.....	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للسياسة الجبائية.....
55.....	1- السياسة الجبائية و إشكالية نقل العبء الضريبي.....
55.....	1-1- مفهوم نقل العبء الضريبي.....
55.....	2-1- عمليات نقل عبء الضريبة.....
56.....	1-2-1- نقل عبء الضريبة إلى الأمام.....
56.....	2-2-1- نقل عبء الضريبة إلى الخلف.....
56.....	3-1- نظريات نقل عبء الضريبة.....
56.....	1-3-1- نظرية الانتشار.....
57.....	2-3-1- النظرية الحديثة.....
57.....	2- أثر الضرائب على المنتجين و المستهلكين.....
58.....	1-2- أثر فرض الضريبة على المنتجين.....
59.....	1-1-2- فرض ضريبة نوعية.....
60.....	2-1-2- فرض ضريبة قيمية.....

61.....	2-2-أثر فرض الضريبة على المستهلكين.....
61.....	2-2-1-فرض ضريبة نوعية.....
62.....	2-2-2-فرض ضريبة قيمة.....
63.....	2-3-أثر فرض الضريبة على المنتجين و على المستهلكين معا.....
63.....	2-3-1-فرض ضريبة نوعية.....
64.....	2-3-2-فرض ضريبة قيمة.....
65.....	3-دراسة أثر الاشتراكات الاجتماعية على سوق العمل.....
66.....	3-1-مفهوم الاشتراكات الاجتماعية.....
66.....	3-2-أثر الاشتراكات الاجتماعية على سوق العمل.....
69.....	المبحث الرابع: السياسة الجبائية في الجزائر.....
69.....	1-السياسة الجبائية ما قبل المرحلة الانتقالية.....
69.....	1-1-السياسة الجبائية في الفترة 1962-1966.....
72.....	1-2-السياسة الجبائية في الفترة 1967-1979.....
73.....	1-3-السياسة الجبائية في الفترة 1980-1986.....
76.....	2-السياسة الجبائية في مرحلة الانتقال.....
76.....	2-1-الضرائب المحصلة لحساب الدولة.....
76.....	2-1-1-الضريبة على أرباح الشركات IBS.....
77.....	2-1-2-الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.....
77.....	2-3-1-الرسوم على القيمة المضافة TVA.....
78.....	2-4-1-حقوق التسجيل و الطابع.....
78.....	2-5-1-الضرائب على التجارة الخارجية.....
79.....	2-2-الضرائب المباشرة المحصلة لفائدة الجماعات المحلية.....
79.....	2-2-1-الضرائب المحصلة لفائدة الولايات و البلديات و الصناديق المشتركة للجماعات المحلية.....
79.....	2-2-2-الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها.....
79.....	3-السياسة الجبائية بعد الاصلاحات 1992.....

83.....	خلاصة الفصل الأول.....
84.....	الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية.....
85.....	مقدمة الفصل الثاني.....
86.....	المبحث الأول: مفاهيم عن التنمية الاقتصادية.....
86.....	1-النمو و التنمية.....
86.....	1-1-الفرقة بين النمو و التنمية.....
87.....	1-2-مفهوم التنمية الاقتصادية.....
88.....	2-التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.....
88.....	1-2-التنمية الاقتصادية عند الكلاسيك.....
91.....	2-2- التنمية الاقتصادية عند النيوكلاسيك.....
92.....	2-3-التنمية الاقتصادية - النظريات الماركسية.....
93.....	2-4- النظريات الهيكلية في التنمية الاقتصادية.....
94.....	3- الاتجاهات الحديثة للتنمية.....
94.....	3-1- مفهوم التنمية البشرية.....
95.....	3-2- مفهوم التنمية المستدامة.....
96.....	3-3- التنمية المستقلة.....
96.....	4-مستلزمات و متطلبات التنمية.....
97.....	4-1-تراكم رأس المال.....
98.....	4-2-الموارد الطبيعية.....
98.....	4-3-الموارد البشرية.....
99.....	4-4-التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي.....
101.....	5-أهداف التنمية.....
101.....	5-1-زيادة الدخل القومي.....
102.....	5-2-رفع مستوى المعيشة.....

102.....	3-5-تقليل التفاوت في الدخل و الثروات.
102.....	4-5-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي.
103.....	المبحث الثاني: قياس النمو و التنمية الاقتصادية.
103.....	1-قياس النمو الاقتصادي.
103.....	1-1-المعدلات النقدية للنمو.
104.....	1-2-المعدلات العينية للنمو.
105.....	1-3-مقارنة القوة الشرائية.
105.....	2-قياس التنمية الاقتصادية.
105.....	1-2-المؤشرات الاقتصادية للتنمية.
106.....	2-2-المؤشرات غير الاقتصادية للتنمية.
107.....	2-2-1-معايير صحية.
108.....	2-2-2-معايير تعليمية.
109.....	2-2-3-معايير التغذية.
109.....	2-2-4-معايير نوعية الحياة المادية.
110.....	2-2-5-دليل التنمية البشرية.
110.....	2-3-معايير هيكلية.
112.....	المبحث الثالث: نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية.
112.....	1-نظريات التنمية الاقتصادية.
112.....	1-1-مدخل فشل التنسيق.
113.....	1-2-مدخل التوازن المتعدد.
114.....	1-3-الدفعة القوية.
116.....	1-4-نظرية النمو المتوازن.
117.....	1-5-نظرية النمو غير المتوازن.
119.....	1-6-نظرية التغيير الهيكلي و أنماط التنمية.

119.....	1-6-1- نظرية التنمية لأثر لويس.....
121.....	1-6-2- نظرية التغير الهيكلي و أنماط التنمية.....
122.....	2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....
122.....	1-2- الزراعة و التنمية الاقتصادية.....
122.....	1-1-2- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.....
124.....	2-1-2- مشاكل القطاع الزراعي في البلدان النامية.....
126.....	2-1-3- نماذج التنمية الزراعية.....
128.....	2-2- التصنيع و التنمية الاقتصادية.....
128.....	1-2-2- دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية.....
130.....	2-2-2- أنماط التنمية الصناعية.....
131.....	2-2-3- قطاع الصناعة كقطاع رائد.....
132.....	2-3- إستراتيجية الحاجات الأساسية.....
134.....	2-4- إستراتيجية الربط بين الزراعة و الصناعة.....
135.....	2-5- إستراتيجية التنمية المستدامة.....
136.....	2-6- إستراتيجية التنمية المستقلة.....
136.....	المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية في الجزائر.....
137.....	1- مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات.....
137.....	2- مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات.....
139.....	3- مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.....
140.....	1-3- استقلالية المؤسسات العمومية.....
141.....	2-3- ترقية و توجيه الاستثمارات الخاصة.....
141.....	3-3- إصلاح النظام البنكي.....
142.....	4-3- تحرير الأسعار.....
142.....	5-3- الخوصصة كآلية للإصلاح الاقتصادي.....
144.....	4- قراءة للمؤشرات الاقتصادية للتنمية في الجزائر.....

144.....	4-1- المؤشرات الاقتصادية للتنمية.....
144.....	4-1-1- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.....
145.....	4-1-2- نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام.....
145.....	4-1-3- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.....
146.....	4-2- المؤشرات غير الاقتصادية للتنمية.....
147.....	4-2-1- المعايير الصحية.....
149.....	4-2-2- معايير تعليمية.....
152.....	خلاصة الفصل الثاني.....
153.....	الفصل الثالث: السياسة الجبائية و تحقيق التنمية الاقتصادية.....
154.....	مقدمة الفصل الثالث.....
155.....	المبحث الأول: مكانة الجباية في التنمية الاقتصادية.....
156.....	1- تأثير الضريبة على الادخار لأهميته الحيوية كمصدر داخلي في تمويل التنمية.....
156.....	1-1- تأثير الضريبة على الادخار العائلي.....
157.....	1-2- تأثير الضريبة على مدخرات قطاع الأعمال.....
157.....	1-2-1- مدخرات قطاع الأعمال الخاص.....
158.....	1-2-2- مدخرات قطاع الأعمال العام.....
158.....	1-2-3- تأثير الضريبة على ادخار قطاع الأعمال الخاص و العام.....
159.....	1-3- الادخار الحكومي.....
159.....	2- الجباية كمصدر داخلي مهم لتمويل التنمية.....
160.....	3- دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار.....
160.....	4- الجباية البيئية كأداة لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.....
162.....	5- الصعوبات التي تواجه الأنظمة الضريبية للدول النامية.....
162.....	5-1- ضعف الضغط الجبائي.....
163.....	5-2- ضعف الإدارة الجبائية.....
163.....	5-3- سيادة القطاع الزراعي.....

163.....	4-5- تأثر الأنظمة الجبائية للدول النامية بالخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لها
164.....	5-5- الاقتصاد الخفي
165.....	5-5-1- الأسباب الرئيسة لوجود الاقتصاد الخفي
166.....	5-5-2- النتائج المترتبة عن تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي
167.....	5-6- المنافسة الجبائية
168.....	5-7- تحرير التجارة الخارجية
168.....	5-8- تهريب رؤوس الأموال
170.....	المبحث الثاني: الضغط الجبائي ومستوى التنمية الاقتصادية
170.....	1- ماهية الضغط الجبائي
170.....	2- أنواع الضغط الضريبي
170.....	2-1- الضغط الجبائي الفردي
171.....	2-2- الضغط الجبائي الإجمالي
171.....	3- معايير قياس الضغط الضريبي وحدوده
171.....	3-1- معايير قياس الضغط الضريبي
171.....	3-1-1- نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي
172.....	3-1-2- نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع الاستقطاعات العامة
172.....	3-2- حدود الضغط الضريبي و انعكاساته
173.....	4- الضغط الضريبي الأمثل والعوامل المحددة له
174.....	4-1- المقدرة التكاليفية لدخل القومي
174.....	4-1-1- المقدرة التكاليفية العامة
175.....	4-1-2- المقدرة التكاليفية الفردية
176.....	4-2- الضغط الضريبي النفسي
176.....	5- الضغط الجبائي و مستوى التنمية الاقتصادية
177.....	5-1- نظرية المراحل الجبائية الخمس ل Harly H. Hinrichs

178.....	المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية و مستوى التنمية الاقتصادية.....
179.....	1-القدرة الجبائية و الجهد الجبائي.....
180.....	2- الأدبيات التطبيقية لدراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية و مستوى التنمية الاقتصادية.....
180.....	1-2-دراسة Mors - Lotz 1967.....
181.....	2-2-دراسة KilmanShin 1969.....
182.....	2-3-دراسة Bahl 1971.....
184.....	2-4-دراسة J.Chelliah 1971.....
184.....	2-5-دراسة Chelliah, Kelly, Bass 1974.....
185.....	2-6-دراسة Tail و Al.....
185.....	2-7-دراسات VitoTanzi 1981.....
185.....	2-8-دراسة R.Burgess-N.Stern1993.....
186.....	2-9-دراسة 1997 A. Woldmaria وJunet. G. Stosky.....
186.....	2-10-دراسة 2000 H.Zee و V.Tanzi.....
186.....	2-11-دراسة 2001 M. Piaccastelli.....
186.....	2-12-دراسة 2007 David. A. Gregorian و Hamid Davoodi.....
187.....	2-13-دراسة 2007 AbhijitSen Gupta.....
187.....	المبحث الرابع: المرونة الجبائية و التنمية الاقتصادية.....
187.....	1-أنواع المرونة.....
188.....	1-1-المرونة الشاملة (التعويمية) Taxbuoyancy.....
188.....	1-2-المرونة الآلية (التلقائية) ElasticityTax.....
189.....	2-طرق قياس المرونة:.....
189.....	1-2-قياس المرونة الشاملة.....
189.....	2-2-قياس المرونة الآلية.....
190.....	2-2-1-طريقة بنية المعدل الثابت.....
190.....	2-2-2-طريقة التعديل (التصحيح) النسبي.....

191	2-2-3- طريقة المتغيرات الوهمية.....
191	2-2-4- طريقة مؤشر ديفيزيا.....
199	خلاصة الفصل الثالث.....
200	الفصل الرابع: قياس مؤشرات أداء السياسة الجبائية في الجزائر.....
201	مقدمة الفصل الرابع.....
202	المبحث الأول: تقييم مستوى الضغط الضريبي في الجزائر.....
202	1-الضغط الجبائي و إشكالية استخدامه في المقارنة بين الدول.....
203	2-تطور الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة 1993-2011.....
204	3-بنية الجباية العادية.....
208	4-دراسة مقارنة لتطور إجمالي الإيرادات العمومية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لمختلف مناطق العالم.....
211	المبحث الثاني: تحديد العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية.....
211	1-قياس القدرة الجبائية.....
212	1-1-تحديد النموذج المستخدم لقياس القدرة الجبائية.....
213	1-2-تفسير متغيرات النموذج.....
213	1-2-1-المتغير التابع: الإيرادات الجبائية الكلية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام Y_t
213	1-2-2-المتغيرات التفسيرية للنموذج.....
215	1-3-التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج.....
216	1-4-دراسة استقرارية متغيرات النموذج.....
216	1-4-1-دالة الارتباط الذاتي.....
218	1-4-2-اختبارات الجذور الوحدوية.....
224	1-5-نتائج دراسة استقرارية متغيرات النموذج.....
227	1-6-نتائج تقدير النموذج.....
227	1-7-اختبار اكتشاف الامتداد الخطي.....
230	1-8-اختيار النموذج المثالي.....
230	1-8-1-طريقة تقدير كل الانحدارات الممكنة.....

231	2-تقدير الجهد الجبائي.....
234	المبحث الثالث: قياس المرونة الجبائية لمختلف الضرائب
234	1-تحديد الأوعية القانونية لمختلف الضرائب.....
234	2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....
235	3-تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين كل ضريبة و القاعدة الضريبية لها باستخدام MCO.....
237	3-1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين TR و PIB باستخدام MCO.....
237	3-1-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى.....
240	3-1-2- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة.....
241	3-1-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين TR و PIB.....
241	3-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IBS و CF باستخدام MCO.....
241	3-2-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى.....
242	3-2-2- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة.....
242	3-2-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IBS و CF.....
243	3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IC و IMPT باستخدام MCO.....
243	3-3-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى.....
244	3-3-2- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة.....
244	3-3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IC و IMPT.....
245	3-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IRB و PIB باستخدام MCO:.....
245	3-4-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى.....
246	3-4-2- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة.....
247	3-4-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IRB و PIB.....
247	4-النتائج.....
248	المبحث الرابع: دراسة استقرارية النظام الجبائي الجزائري
248	1-قياس الاستقرار الجبائي في الجزائر للفترة بين 1993 و 2011.....
250	2-قياس مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إيرادات الجبائية العادية.....

المحتويات

250.....	2-1- مساهمة الضرائب على السلع و الخدمات في استقرار إيرادات الجباية العادية.....
251.....	2-2- مساهمة الضرائب على الدخول و الأرباح في استقرار إيرادات الجباية العادية.....
252.....	2-3- مساهمة الحقوق الجمركية في استقرار إيرادات الجباية العادية.....
253.....	2-4- مساهمة حقوق التسجيل و الطابع في استقرار إيرادات الجباية العادية.....
255.....	خلاصة الفصل الرابع.....
257.....	الخاتمة العامة.....
262.....	قائمة المراجع.....
274.....	الملاحق.....

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
71	تطور الإيرادات الضريبية للجزائر للفترة 1962-1966	1-1
75	تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1980-1985	2-1
108	معدلات الوفيات و معدلات الحياة في الدول النامية 1990	1-2
109	بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول	2-2
110	مقاييس النمو الاجتماعي و الاقتصادي لمجموعة من الدول	3-2
111	بعض المؤشرات الهيكلية في مجموعة من الدول	4-2
138	حصة قطاع المحروقات في الاستثمارات	5-2
139	معدلات نمو الصادرات و الديون في الجزائر خلال الفترة 1974-1991	6-2
144	نتائج عملية الخصخصة في الجزائر للفترة 2003-2007	7-2
145	نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1962-2012	8-2
145	نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2012	9-2
146	بعض المؤشرات الهيكلية في الجزائر للفترة 2001-2010	10-2
147	النفقات (العمومية و الخاصة) الفردية على الصحة في الجزائر خلال الفترة 1995-2011	11-2
148	متوسط العمر عند الولادة في الجزائر خلال الفترة 1962-2011	12-2
149	معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات في الجزائر للفترة 1962-2011	13-2
150	نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة في الجزائر	14-2
150	عدد التلاميذ و الطلبة المسجلون في الجزائر- السنة الدراسية 1962/1963 إلى 2010/2011	15-2
207	نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي في الجزائر 1999-2007	1-4
207	نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي لمختلف مناطق العالم 1999-2007	2-4
209	الاقطاعات العمومية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لمختلف مناطق العالم للفترة 1980-2007	3-4

قائمة الجداول و الأشكال

215	التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج	4-4
226	نتائج اختبارات جذر الوحدة	5-4
229	تحديد المتغيرات المسببة لمشكلة الامتداد الخطي	6-4
230	نتائج تقدير علاقات الانحدار للنماذج المختارة	7-4
232	نتائج قياس مؤشر الجهد الجبائي في الجزائر 1981-2011	8-4
234	مختلف الضرائب و أوعيتها المرافقة	9-4
235	نتائج اختبار جذر الوحدة لمختلف الضرائب و أوعيتها المرافقة	10-4
240	اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقى من العلاقة الطويلة المدى بين TR و PIB	11-4
242	اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقى من العلاقة الطويلة المدى بين IBS و CF	12-4
244	اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقى من العلاقة الطويلة المدى بين IC و IMPT	13-4
246	اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقى من العلاقة الطويلة المدى بين IRB و PIB	14-4
250	مساهمة الضرائب على السلع و الخدمات في استقرار إيرادات الجباية العادية	15-4
251	مساهمة الضرائب على الدخول و الأرباح في استقرار إيرادات الجباية العادية	16-4
252	مساهمة الحقوق الجمركية في استقرار إيرادات الجباية العادية	17-4
253	مساهمة حقوق التسجيل و الطابع في استقرار إيرادات الجباية العادية	18-4

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
52	منحنى لورنز و توزيع الدخل	1-1
58	حالة توازن دون ضرائب في سوق يتسم بالمنافسة الكاملة	2-1
60	أثر الضريبة النوعية على كل من المنتج و المستهلك	3-1
62	أثر الضريبة النوعية على المستهلكين	4-1
64	مقارنة بين العبء الضريبي على البائع و العبء الضريبي على المشتري	5-1
66	توازن سوق العمل في ظل غياب الاشتراكات الاجتماعية	6-1
67	تأثير الاشتراكات الاجتماعية على أجور العمال	7-1
69	تأثير الاشتراكات الاجتماعية على أجور العمال المؤهلين	8-1
90	المخطط العام للنموذج الكلاسيكي في التنمية	1-2
113	التوازن المتعدد	2-2
120	نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في اقتصاد مزدوج	3-2
151	تطور عدد الهياكل التعليمية ما قبل الجامعي في الجزائر - السنة الدراسية 1963/1962 إلى 2011/2010	4-2
173	منحنى لافير	1-3
203	تطور إجمالي الإيرادات العمومية و الضريبية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1993-2011	1-4
204	تطور الجباية العادية و الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1993-2011	2-4
205	تطور إيرادات مختلف الاقطاعات المكونة للجباية العادية في الجزائر ما بين 1993-2011	3-4
239	منهجية اختبار Durbin-Watson	4-4

المقدمة

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية من أهم وأكثر الموضوعات الاقتصادية التي نالت قدرا من الأهمية بين الاقتصاديين و متخذي القرار و غيرهم من المهتمين بشؤون الاقتصاد و التنمية، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية.

فالخروج من دائرة التخلف و تحقيق التنمية الاقتصادية و من ثم التنمية الشاملة المستدامة يستدعي انتهاج سياسات اقتصادية، مالية و اجتماعية محكمة، كما يتطلب الوقوف على الفهم العميق لخصائص هذه السياسات و تحليلها تحليلا علميا و دراسة العلاقات التفاعلية بينها.

إن السياسة الجبائية تعتبر إحدى الأدوات و المرتكزات الهامة لتنفيذ أهداف الدولة و سياستها الاقتصادية و المالية، باعتبارها أداة للتدخل الاقتصادي و ضبط الأنشطة الاقتصادية حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد، كما أنها تشكل في الأساس مورد و مصدر مالي يتميز بالاستقرار و الدوام النسبيين لتوفير الأموال للخرينة. ففي ظل الفكر الكلاسيكي الذي كان مرتبطا بمفهوم الدولة اللبرالية، كان دور الجبائية مقتصرًا على تأمين الموارد اللازمة لخرينة الدولة التي كانت وظيفتها الأساسية تنحصر في الدفاع، القضاء، تحقيق الأمن، التمثيل الدبلوماسي و القيام ببعض المشاريع الكبرى التي يعجز الأفراد القيام بها، و بالتالي لا يمكن تسجيل أي تأثير على النمو الاقتصادي و الاجتماعي، و لذلك كانت تتصف بالحياد.

لكن بعد ظهور الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1931 كان لزاما على الدول التدخل للنهوض بالأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى تطور السياسة الجبائية تبعا لتطور الدولة و طبيعتها و وظائفها و أصبحت بذلك أداة هامة و فعالة لمعالجة مختلف الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية؛ و وسيلة في يد الدولة تهدف إلى توجيه النشاط الاقتصادي للمحافظة على التوازن الداخلي و توزيع الدخل و ضبط الطلب على مختلف أنواع السلع و الخدمات و حماية الإنتاج المحلي و السيطرة على التضخم و معالجة مشكلة البطالة، بما يخدم التنمية من خلال الأدوار التي تلعبها في دعم و تشجيع الاستثمار و توجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و قد نالت العلاقة بين السياسة الجبائية و التنمية الاقتصادية حيز كبير لدى الاقتصاديين و كذلك المشرعين، فحسب Richard Musgrave 1959 تستعمل السياسة الجبائية لتحقيق ثلاث وظائف للدولة تسعى من خلالها الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي عن طريق القطاعات الجبائية، التأثير على تخصيص الموارد و إعادة توزيع المداخل من خلال تعديل الضريبة على موارد المكلفين.

و يعبر Jean-luc Mathieu 1990 عن هذه العلاقة من خلال سؤاله عن كيفية إعداد سياسة تنمية إذا كانت الموارد عاجزة عن تغطية النفقات اللازمة لعملية التنمية مما يعطي أهمية كبيرة للسياسة الجبائية في تحقيق ذلك.

و يرى R. Bird 1993 أن العلاقة بين السياسة الجبائية و التنمية معقدة و تتعلق بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد، فحسن استغلالها يؤدي لرفع وتيرة التنمية و سوء استخدامها يمكن أن يؤدي إلى كبح عجلة التنمية. و يرى B.Castagned 2002 أن البحث عن توافق ضريبي بأي ثمن يكون مضر بالسياسات التنموية لبعض البلدان التي لم تحقق درجة معينة من التقدم.

و في نفس السياق حاولت عدة دراسات نظرية و إحصائية دراسة العلاقة بين الضغط الجبائي و التنمية الاقتصادية، و التي توصلت في مجملها إلى نتيجة مفادها أن الفرق في الضغط الجبائي بين الدول المتقدمة والدول النامية راجع بالأساس إلى الاختلاف في بنية النظام الجبائي لهذه الدول؛ و هذا ما أكدته كل من G. Colm و M. Helzner من خلال تقرير قدم في مؤتمر المعهد الدولي للمالية الذي أقيم في بروكسل Bruxelles في سنة 1958، أوضحوا فيه أن تطور النظام الجبائي ما هو إلى انعكاس لمستوى التنمية الاقتصادية؛ و قد تم تأكيد هذا الطرح من طرف Harly H. Hinrichs فيما سمي بنظرية المراحل الجبائية الخمس.

ثم تلتها بعد ذلك عدة دراسات حديثة استخدمت من خلالها مؤشر الضغط الجبائي (نسبة الإيرادات الجبائية الفعلية إلى الناتج الداخلي الخام) كأساس لمقارنة الأنظمة الضريبية بين الدول. إلا أن استخدام هذا المؤشر الواسع يعتبر معقولا إذا حاولنا تحديد الاتجاهات أو لمقارنة الأداء الجبائي (الإيرادات الجبائية) لمجموعة من الدول لها نفس الهيكل الاقتصادي و نفس مستوى الدخل؛ أما إذا استخدمت هذه المؤشر لمقارنة فعالية تعبئة الإيرادات في البلدان التي تختلف فيها الهياكل الاقتصادية و الاتجاهات الديمغرافية، فقد تعطينا صورة مشوشة تماما و غير حقيقية لأن هناك عوامل يمكن أن تؤثر على الإيرادات الجبائية بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الإدارات الجبائية، و من بين هذه العوامل الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية، الاستقرار السياسي، ضعف الأداء المؤسساتي، البنية الاقتصادية... إلخ.

و في هذا الصدد حاول العديد من الاقتصاديين المهتمين بمجال الضرائب من خلال دراسات قياسية دراسة العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية، و ذلك من خلال تقدير محددات الإيرادات الجبائية و تحديد أثر كل متغير على القدرة الجبائية (Leuthold 1991, R.Burgesse- N.Stern 1993, G.Chambas 1994, Stosky -Woldemariam 1997, V.tanzi H.Zee 2000, Teera- Hudson 2004, (G.Chambas Al 2005

إشكالية البحث:

و الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى جاهدة لإقامة تنمية اقتصادية و اجتماعية، مما يستدعي ضرورة البحث و التفكير في إقامة إستراتيجية جبائية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية و من ثم التنمية الشاملة. و من هنا أصبح ضروريا و حتميا على السلطات الجبائية الجزائرية إعداد سياسة جبائية فعالة تسمح لها بتحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها في حدود قدرتها الجبائية و بما يتماشى مع أهدافها التنموية، خاصة و أن الجزائر تعتمد على موارد البترول في تمويل الاقتصاد مما يجعل سياستها التنموية عرضة لتقلبات أسعار هذا الأخير.

و من خلال ما تم عرضه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

من أجل الإجابة على الإشكالية تم صياغة أسئلة فرعية أخرى نتطرق من خلال الإجابة عليها إلى محاور الدراسة:

- ماهية السياسة الجبائية و ما هي أدواتها و أهدافها؟
- فيما تتمثل آثار السياسة الجبائية على التنمية الاقتصادية؟
- ما هي قدرة الاقتصاد الجزائري على تحمل عبء جبائي إضافي في ظل الوضعية الاقتصادية الراهنة؟
- ما مدى مرونة مختلف فئات الضرائب بالنسبة لأوعيتها؟

فرضيات البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- الاعتماد على موارد البترول في تمويل الاقتصاد يجعل من سياسة الجزائر التنموية غير مستقرة و عرضة لتقلبات أسعار البرميل.
- بنية الاقتصاد الجزائري لا تسمح للسياسة الجبائية بأن تلعب الدور المنوط بها.
- القدرة الجبائية للاقتصاد الجزائري ضعيفة، الأمر الذي يجعل من السياسة الجبائية غير قادرة على توليد إيرادات جبائية إضافية.

أهمية البحث:

تحتل السياسة الجبائية مكانة هامة في كافة المجتمعات المعاصرة باعتبارها أهم مصدر تمويل داخلي تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها، كما أنها تمثل أهم أدوات و المرتكزات الهامة لتنفيذ أهداف الدولة و سياستها التنموية، باعتبارها أداة للتدخل الاقتصادي و ضبط الأنشطة الاقتصادية حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد. و من هنا

أصبح ضروريا على السلطات الجبائية الجزائرية إعداد سياسة جبائية فعالة تسمح لها بتحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها في حدود قدرتها الجبائية و بما يتماشى مع أهدافها التنموية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية، و ذلك من خلال تحديد أهم العوامل أو المحددات الرئيسية للقدررة الجبائية للجزائر و تحديد أثر كل متغير للفترة 1981-2011 و من ثم قياس الجهد الجبائي؛ إضافة إلى تقدير المرونة الشاملة لمختلف أنواع الضرائب للنظام الضريبي الجزائري، والخروج ببعض النتائج و التوصيات المساعدة على معرفة الخيارات المتاحة للسلطات القائمة على السياسة الجبائية في الجزائر في رسم ملامح السياسة الجبائية بما يتماشى و متطلبات التنمية.

الدراسات السابقة:

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع اتضح لنا أن هناك إجحاف في تناول موضوع السياسة الجبائية و التنمية باستثناء بعض الدراسات التي تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا على غرار:

- بن عاتق حنان، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2014. حاولت الطالبة توضيح العلاقة بين متغير الجباية و النمو الاقتصادي من خلال استخدام تقنية التكامل المتزامن. و قد توصلت الطالبة إلى أن للسياسة الجبائية دور مهم في زيادة النمو الاقتصادي من خلال عدة متغيرات، و ذلك باعتبار السياسة الجبائية جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية؛ و ترى الطالبة أن السياسة الجبائية تفقد كثيرا من فاعليتها و مردوديتها بفعل هيمنة الجباية البترولية على مجموع الموارد الضريبية في الجزائر.

- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2014. لقد حاول الطالب من خلال هذه المذكرة إبراز مكانة إيرادات الجباية البترولية و مدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الجزائري و تنويعه بما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة. و قد توصل الطالب إلى نتيجة مفادها ضعف الكفاءة الاستخدامية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر مرجعا السبب في استفحال ظاهرة الفساد و غياب الشفافية و ضعف الرقابة، كما أشار الطالب إلى افتقار الجزائر لنوعية مؤسسات جيدة.

المنهج و الأدوات المستخدمة:

- لتحقيق الغاية من هذا الموضوع، اعتمدنا توليفة من المناهج و التي يمكن سردها فيما يلي:
- تم استخدام المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالسياسة الجبائية و التنمية الاقتصادية.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة عن السياسة الجبائية، و كذلك تحليل كل من مراحل السياسة الجبائية و مؤشرات التنمية في الجزائر.
- المنهج الكمي و القياسي: تم الاستعانة بالمنهج القياسي من خلال بناء نماذج القياسية لدراسة العلاقة بين مؤشرات التنمية و السياسة الجبائية، إضافة إلى قياس المرونات بين مختلف الضرائب و أوعيتها.

محتويات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربع فصول:

الفصل الأول: و يتم التطرق فيه إلى تحليل السياسة الجبائية، و ذلك من خلال تقسيمه إلى أربع مباحث. يتناول المبحث الأول ماهية السياسة الجبائية و تطورها التاريخي، أما المبحث الثاني فيتم فيه التطرق لمختلف أدوات السياسة الجبائية و أهدافها، في حين يخصص الفصل الثالث لتحليل كل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الجبائية و في المبحث الأخير من هذا الفصل نتطرق إلى السياسة الجبائية في الجزائر و مختلف المراحل التي مرت بها.

الفصل الثاني: و خصص لدراسة التنمية الاقتصادية، حيث تم تقسيمه إلى خمسة مباحث. تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عن التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني يتناول قياس التنمية و النمو في حين خصص المبحث الثالث لتحليل نظريات و استراتيجيات التنمية؛ فيما يعالج المبحث الرابع من هذا الفصل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث: يتضمن الفصل الثالث دراسة العلاقة بين السياسة الجبائية و التنمية الاقتصادية و يضم هو الآخر أربع مباحث.

تطرقنا في المبحث الأول إلى مكانة الجبائية في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على الادخار لأهميته الحيوية كمصدر داخلي في تمويل التنمية و دورها في تشجيع الاستثمار، كما ابرازنا دور الجبائية البيئية كأداة لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة؛ أما المبحث الثاني فنخصص لدراسة العلاقة بين الضغط الجبائي ومستوى التنمية الاقتصادية، و في المبحث الثالث تناولنا دراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية و مستوى التنمية الاقتصادية، في

حين خصص المبحث الرابع لدراسة المرونة الجبائية التي تعتبر واحدة من القياسات و المؤشرات المهمة لمعرفة مدى حساسية و استجابة الإيرادات الضريبية للتغيرات التي تحدث في بنية و قيمة القاعدة الضريبية.

الفصل الرابع: خصص هذا الفصل للدراسة القياسية حيث تم تقسيمه إلى أربع مباحث. تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى تقييم و تطور الضغط الجبائي في الجزائر، في حين خصص المبحث الثاني لتحديد العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية من خلال قياس كل من القدرة و الجهد الجبائين للنظام الجبائي الجزائري؛ أما المبحث الثالث من هذا الفصل فيتناول دراسة مرونة النظام الجبائي و ذلك من خلال قياس المرونات بين مختلف الضرائب و أوعيتها؛ و خصص المبحث الأخير من هذا الفصل لدراسة استقرارية النظام الضريبي الجزائري.

الفصل الأول

تحليل السياسة الجبائية

مقدمة الفصل الأول:

تحتل السياسة الجبائية مكانة هامة في كافة المجتمعات المعاصرة باعتبارها أهم مصدر تمويل داخلي تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها، كما أنها تمثل أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية؛ و ازدادت أهميتها مع اتساع و تزايد دور و درجة تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في كل دولة و درجة تطورها ومدى أهمية مواردها و إمكانيتها. الأمر الذي جعل الدول تسعى جاهدة إلى البحث عن نظام جبائي محكم يساهم في رفع الإيرادات من جهة، ويساعد على تحسين وتيرة التنمية من جهة أخرى في إطار تحقيق عدالة اجتماعية. و من هذا المنطلق سوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء عن ماهية السياسة الجبائية، تطورها التاريخي، أدواتها وأهدافها، الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياسة الجبائية و في الأخير نستعرض أهم المخططات التي مرت بها السياسة الجبائية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية السياسة الجبائية و تطورها التاريخي

لقد ارتبط تطور مفهوم السياسة الجبائية في مختلف المجتمعات و على تتابع العصور بدرجة تطور دور الدولة ككيان سيادي منظم و بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة، مما جعل دورها يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي القائم في كل دولة من الدول. و بالتالي أضحت السياسة الجبائية تعكس مختلف التقلبات الاجتماعية و المراحل الاقتصادية التي تمر بها الدول.

1- مفهوم السياسة الجبائية

للسياسة الجبائية عدة تعريفات، فمنهم من يعرفها على أنها فن يتحدد من خلاله الخصائص العامة للضريبة تبعا للمعطيات الاقتصادية و السيكلوجية السائدة في المجتمع. في حين يعرفها البعض كجزء من السياسة الاقتصادية للدولة، تحمل في طياتها مجموعة من الأفكار و الإستراتيجيات المعبر عنها في مجموعة قواعد و قوانين و أنظمة مخصصة لضمان الطرق الأكثر فعالية لإعداد و تحصيل الإيرادات المالية.

و قد عرفها M. Lauré 1956 من خلال التطرق إلى ثلاث مفاهيم مالية فيما يخص موازنة الدولة:¹

- السياسة المالية و التي تتمثل في تحديد حجم النفقات العامة و اختيار موارد و مقادير تغطيتها من الضرائب و الاقتراض و مختلف الإيرادات.
 - السياسة الجبائية و تتمثل في تحديد الخصائص العامة للضريبة تبعا للمعطيات الاقتصادية و السيكلوجية، وذلك بعد تحديد مقدار الاقتطاعات الجبائية المخصصة لتغطية النفقات.
 - التقنية الجبائية La technique Fiscale و تتمثل في تحديد طرق مراقبة و تحصيل الضريبة.
- كما يمكن تعريف السياسة الجبائية بمفهومها الواسع و الضيق:²

تشمل السياسة الجبائية بمفهومها الواسع مجموع الاختيارات التي تساهم في وضع خصائص النظام الجبائي، أي تحديد الإجراءات التي تحدث آثار على مستوى الضغط الجبائي، توزيع الاقتطاعات، تحديد الأجهزة الفنية الخاصة بالاقتطاع، القرارات المتعلقة بالوعاء الضريبي أو القرارات المتعلقة بتعريف مختلف الضرائب و الرسوم. من خلال هذا التعريف يتضح أن السياسة الجبائية تتمثل في تهيئة الضريبة من ناحية وظيفتها الأساسية (التقليدية) المتمثلة في تمويل الخزينة العامة، وكذلك من ناحية تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

¹ Jean-Luc Mathieu, La politique fiscale, Economica 1999, pp 1, 2.

² Bernard Castagnèd, La politique fiscale, presse universitaire de France, 1^{ère} édition 2008, pp 3, 4.

أما السياسة الجبائية بمفهومها الضيق فهي تعني استخدام الضريبة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية، أي استخدامها كأداة، إلى جانب الأدوات الأخرى كالنقود، النفقات العامة و الأجور، لتوجيه السياسة الاقتصادية.

و يمكن التمييز، انطلاقاً من هذا المعنى، بين السياسة الجبائية الظرفية و السياسة الجبائية الهيكلية:¹

1-1- السياسة الجبائية الظرفية:

قد تلجأ الدولة إلى استخدام السياسة الجبائية كأداة ضبط ظرفية وذلك من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ففي فترة التضخم تؤدي زيادة الاقتطاعات الجبائية والاحتفاظ بحصيلتها كاحتياطي مالي للدولة إلى تخفيض المعروض النقدي الكلي في الاقتصاد و بالتالي كبح الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار؛ و ذلك من خلال رفع معدلات الضريبة على دخول الأشخاص الذين لهم ميول استهلاكي مرتفع.

أما في فترة الكساد فقد تلجأ الدولة إلى تخفيض الاقتطاعات الجبائية وذلك بتخفيض الضرائب على الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كما يمكن استخدامها كأداة لتحفيز الطلب على السلع الاستثمارية.

1-2- السياسة الجبائية الهيكلية:

تسعى الدولة من وراء استخدام الضريبة في إطار السياسات الهيكلية أو القطاعية إلى تصحيح الاختلالات التي تعاني منها مختلف القطاعات، إضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية المحددة من طرف السلطات العمومية و ذلك من عن طريق التأثير على سلوك المتعاملين الاقتصاديين بما يخدم الأهداف المحددة.

2- أساس فرض و نشوء الجبائية

منذ زمن بعيد كان ينظر للجبائية بنظرة سلبية، حيث كانت تعتبر من طرف المكلفين بدفعها كشكل من أشكال الإكراه الممارس في حقهم من طرف الدولة، و التي كانت في رأيهم تستعمل طرق خاصة لإجبارهم على دفع مبالغ حصلوا عليها بعناء كبير، مما يجعلهم يقرون بأحقيتهم لهذه المبالغ. إلا أنه مع مرور الزمن أصبح للدولة

¹ Bernard Castagnèd, op cit, pp 5, 6, 7.

الحق في إقامة نظام جبائي، تستطيع من خلاله ضمان وبطريقة مناسبة كمية الإيرادات اللازمة و الضرورية لأداء وظائفها.

و يعود هذا الحق إلى عدة نظريات فلسفية- قانونية، سادت في القرن 18 و19، تفسر الأساس الذي تستمد منه الدولة سلطتها في فرض الضرائب و الرسوم.

2-1- نظرية العقد الاجتماعي:

حسب نظرية العقد الاجتماعي فإن الدولة هي وليدة (نتيجة) عقد قائم بين كل أفراد المجتمع لتأسيس سلطة عليا، بكل حرية و تفاهم، يخضع لها كل الأفراد المتعاقدين. حيث أن الهدف من هذا التفاهم هو ضمان الدفاع عن المصالح الفردية من طرف سلطة واحدة، و يعتبر حق تأسيس و إقامة نظام جبائي في ظل هذه الشروط بمثابة نتيجة تفاهم بين الدولة و الخاضعين للنظام الجبائي، تلتزم الدولة بموجبه بتقديم خدمات عامة بما يحقق النفع العام، و من جهته يلتزم الفرد بمقتضى هذا العقد الضمني بدفع ثمنها للدولة يتمثل في الضريبة لقاء الخدمات التي تقدمها الدولة له، كخدمات الدفاع و الأمن و تحقيق العدالة و غير ذلك من الخدمات.

و طبقا لهذه النظرية، تعد الضرائب مبررة بما تقدمه الدولة من خدمات و امتيازات و لهذا فهي تسمى كذلك بنظرية التكافؤ *La théorie de l'équivalence* بين الاقتطاعات و الامتيازات، أي أن زيادة الضرائب مرتبط بحجم الخدمات و الامتيازات الممنوحة للمواطنين¹؛ و هو ما تم الاستناد إليه في القرن الثامن عشر من طرف المدرسة الكلاسيكية التقليدية حيث اقتضت مهمة تحصيل الإيرادات، من الضرائب التي تعتبر الوسيلة العادية للتمويل، في حدود ما يلزم الدولة من نفقات لأداء وظائفها التقليدية أي الالتزام بمبدأ توازن الموازنة. و قد تم تكريس هذه الفكرة في عدد من دساتير القرن الثامن عشر، كما في دستور ولاية ماساشوسيتس *Massachusetts* الأمريكية و الذي ينص على أن الضريبة هي مقابل للمنافع التي تعود على الفرد من حماية الدولة لحياته و حريته و أمواله.²

إلا أنه سادت بعض الآراء المختلفة حول طبيعة العقد الاجتماعي، فاعتبره البعض كآدم سميث *Adam Smith* عقد يبيع خدمات، فالدولة تبيع خدماتها للأفراد مقابل التزامهم كمشتريين بدفع ثمن هذه الخدمات في صورة ضرائب. ويرى آدم سميث *Adam Smith* أن تسديد هذا الثمن يتم وفق عقد إيجار يستأجر بموجبه الأفراد ما تقدمه الدولة من خدمات مقابل ما يدفعونه من ضرائب؛ و ذهب البعض الآخر ك *Emile de*

¹ Nicu Duret, La politique fiscal et la fiscalité, Acta universitatis Danubius, Juridica, Vol 3 № 01, 2007, p 59.

² د. فوزي عطوي، المالية العامة: النظم الضريبية و موازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 54.

Girard إلى صياغة الضريبة على صورة عقد تأمين Contrat d'assurance تقوم الدولة بمقتضاه بتأمين المواطنين عن حياتهم و ممتلكاتهم مقابل سدادهم للضريبة باعتبارها قسط تأمين. و آخرون مثل تيير Thiers صوروا الضريبة على أنها عقد شركة، تمثل الدولة بموجبه شركة إنتاج كبرى تتكون من شركاء يتمثلون في أفراد المجتمع، لكل منهم عمل معين يقوم به و يتحمل في سبيل ذلك نفقات خاصة، أما مجلس إدارة هذه الشركة المتمثل في السلطة التنفيذية يتحمل النفقات العامة التي تعود منفعتها على جميع الشركاء، وبالتالي يجب عليهم المساهمة في تمويلها في صورة ضرائب¹؛ في حين اعتبرها آخرون عقد مفاضلة بين مال المكلف و المنفعة التي يحصل عليها من الدولة.²

وقد واجهت نظرية العقد الاجتماعي، القائمة على وجود عقد بين الدولة و المواطنين، العديد من الانتقادات لعدم إثبات قيامها بأي دليل منطقي أو تاريخي؛ و ذلك لعدم إمكانية المواطنين تحديد ما يرغبون في شرائه من تلك الخدمات، إضافة إلى استحالة انسحابهم تماما من العقد إذا رغبوا في ذلك الانسحاب؛ فضلا عن كون الأخذ بهذه الفرضية يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة التي تستفيد من خدمات الدولة بدرجة أكبر من استفادة الطبقات الغنية منها و هو ما يخل بمبدأ تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. كذلك الأخذ بفكرة عقد التأمين بين الدولة و مواطنيها يفرض عليها تعويضهم عن كل ما يلحق بممتلكاتهم أو حياتهم من أضرار وهو أمر غير مثبت لا منطقيا و لا تاريخيا³؛ إضافة إلى أن التزام الدولة بتقديم خدماتها للمواطنين ليس من طبيعة الالتزامات التي ينص عليها العقد.⁴

2-2- نظرية التضامن الاجتماعي:

إن الانتقادات الموجهة لنظرية العقد الاجتماعي أدت إلى سقوط فكرة المقابل اتجاه الضريبة المفروضة، و ظهور فكرة التضامن الاجتماعي La solidarité sociale لتبرير فرض الضريبة. و ذلك أن الدولة المعاصرة باتت تشكل ضرورة اجتماعية و اقتصادية تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، مما يقتضي تضافر و تكافل جميع الأشخاص التابعين لها بصفتهم جزء من المجتمع، كل حسب مقدرته لتمويل نشاطات الدولة، بغض النظر عن مدى النفع الخاص الذي يحققه المكلف بالضريبة من مجموع النفع العام المحقق؛ و تضيف النظرية على أن أساس التضامن الاجتماعي لا يشمل فقط أفراد الجيل الحاضر، بل انه يمتد ليشمل الأجيال اللاحقة كتتحمل أجيال معينة أعباء قروض عامة أنفقت لتحقيق منافع أجيال سابقة.

¹ د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2006، ص 156.

² د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر 2005، ص 156.

³ د. فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 55.

⁴ د. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 156.

و تعتبر هذه النظرية، التي أصبحت سائدة في العصر الحالي دون غيرها من النظريات، أن الضريبة هي ذات طبيعة سيادية، أي أن الدولة هي التي تحدد مختلف الضرائب و مقدارها و المكلفين بدفعها كل حسب مقدرته، وكيفية ووقت تحصيلها و المعفيين منها، استنادا إلى سلطتها السيادية.

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى بعض النظريات الأخرى حول أحقية الدولة في إقامة نظام جبائي¹:

2-3-نظرية التضحية *La théorie du sacrifice*:

تبرر هذه النظرية وجود الضريبة بطبيعة الدولة نفسها، على أساس أن هذه الأخيرة هي نتيجة ضرورية للتطور التاريخي؛ و بالتالي ضرورة الاعتراف بها كهيئة عامة يتطلب كذلك الاعتراف بحق فرض الضرائب، أي أن حق الدولة في إعداد و تحصيل الرسوم و الضرائب يعتبر بمثابة النتيجة المباشرة لالتزاماتها و لأداء وظائفها ومهامها.

2-4-النظرية العضوية *La théorie organique*:

تم دعم هذه النظرية من طرف الفلاسفة الألمان، الذين اعتبروا أن حق الدولة في إقامة نظام الاقتطاع (جبائي) هو بمثابة نتيجة ضرورية لتنمية الشعوب عبر التاريخ، لأن الدولة نفسها هي وليدة الطبيعة الإنسانية؛ و بالتالي حق الاقتطاع (فرض الضرائب) يبرر بضرورة تنظيم حياة الدولة التي تستدعي تكوين موارد مالية ضرورية لدعم نشاط المصلحة العامة المشتركة.

2-5-النظرية السيكولوجية *La théorie sociologique*:

إن الدولة حسب هذه النظرية هي السيدة المطلقة (صاحبة الأمر و النهي) و تمثل قوة الأقليات المنتظمة لفرض ضرائب على الأغلبية السائدة. و إن إرادة الذين يمتلكون السلطة هي معادلة للقانون، و بالتالي إرادة السيد أو الحاكم هي التي تحدد معايير السلوك (التصرف) الاجتماعي. وحتى تستطيع الأقليات المنتظمة من ممارسة السلطة المخولة لهم بما يخدم مصلحة المجتمع، لا بد من إقامة نظام جبائي قادر على ضمان الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجات تسيير الدولة و حماية جهازها.

3-التطور التاريخي للسياسة الجبائية:

لقد ارتبط تطور مفهوم السياسة الجبائية في مختلف المجتمعات و على تتابع العصور بدرجة تطور دور الدولة ككيان سيادي منظم وبالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة، مما جعل دورها يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي القائم في كل دولة من الدول.

¹ Nicu Duret, op cit, pp 59,60.

في المجتمعات القديمة كان الأفراد يتولون أمر إشباع حاجاتهم الفسيولوجية المستمدة من مقتضيات الحياة المادية كالمأكل والملبس و المأوى، و بالتالي لم تكن هناك سلطة أو جهة معينة توجب فرض الضريبة عليهم لعدم وجود خدمات عامة تقدم لهم. لكن مع تطور مفهوم المجتمع ظهرت الكثير من الحاجات المستمدة من وجود هذا الأخير مع ما يفرضه من اعتبارات للحفاظ على المعيشة المشتركة فيه كالحاجة إلى الأمن الداخلي و تأمين الدفاع الخارجي و تطبيق العدالة و فرض النظام، و هو ما يعبر عنه بالحاجات العامة الأمر الذي استوجب إشباعها بصورة جماعية بالنسبة لسائر أفراد المجتمع؛ مما استدعى تأسيس سلطة عليا ممثلة في الوالي أو الحاكم يخضع لها كل أفراد المجتمع. هذه السلطة يناط بها إشباع هذه الحاجات كونها تتميز في معظمها بعدم قابليتها للتجزئة أو الخضوع لما يسمى بمبدأ الاستبعاد.¹

ولإشباع هذه الحاجات العامة كان من الضروري اللجوء إلى تأمين الموارد اللازمة لذلك بفرض تكاليف إلزامية على الأشخاص و على الأموال عن طريق فرض رسوم يدفعها الأفراد مقابل منافع خاصة يستفيدون منها كرسوم الطرق و الجسور، و رسوم دخول الأسواق، و مزاوله بعض المهن و الحرف و رسوم مقابل خدمات محددة.² و قد كانت الرسوم في العصور القديمة تشكل أهم إيرادات الدولة بعد إيراداتها الخاصة بسبب عدم تبلور فكرة الضريبة التضامنية القائمة على التضامن و التكافل بين أفراد المجتمع، و باعتبار أن الشخص يدفع لخزينة الدولة بنسبة ما تؤديه له هذه الأخيرة من خدمة و منفعة عامة.³

إن تزايد نشاط و مسؤولية الدولة و اتساع نطاق الحاجات العامة و تنوعها، باعتبارها رهينة مجموعة من العوامل و الظروف الإنتاجية و الاقتصادية التي تدخل في تكوين حضارة المجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره، دفع بالدولة إلى البحث عن مصادر أخرى ممثلة في الضرائب بحجة ضرورة التكافل و التضامن بين أفراد المجتمع لقاء ما يتلقونه من خدمات و منافع.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تطور مفهوم السياسة الجبائية من حيث أهدافها و وسائلها مر بعدة مراحل تاريخية متأثرة بتطور الفكر الاقتصادي السائد لدى الحضارات و بدور الدولة و مدى تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و يمكن حصرها في ثلاث محطات رئيسية:

¹ د. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 10، 11.

² د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 229.

³ الخامي الدكتور جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العملي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2010، ص 74.

3-1- السياسة الجبائية في المجتمعات القديمة و العصور الوسطى:

كان الإنسان في المجتمعات البدائية يصارع الطبيعة من أجل تأمين حاجاته الفطرية المختلفة، حيث كان يسود آنذاك مبدأ الاكتفاء الذاتي لكن سرعان ما أظهرت الحاجة، تزامنا مع تطور المجتمع، إلى حاجات أخرى تتمثل في الأمن و الدفاع و تحقيق العدالة؛ مما استوجب تأسيس سلطة لأداء هذه المهام ممثلة في الحاكم؛ و قد كان هذا الأخير لا يفصل بين مالية الدولة و ماليته الخاصة، بل كانت مختلطة في صندوق واحد حيث كان إنفاقه على الحاجات العامة لا يختلف عن إنفاقه على أسرته و أفراد عشيرته.

وقد كان الحاكم في تلك الحقبة يتمتع بكامل الحرية في إنفاق و جباية الأموال حسب حاجاته النابعة من تقديراته الشخصية، أو من بعض الأعراف و التقاليد الاجتماعية التي كانت سائدة و من طبيعة العلاقة بينه و بين مرؤوسيه، فكان يلجأ إلى السخرة و الإكراه في الحصول على الخدمات و على الاستيلاء و المصادرة وفرض الإتاوات إذا ما احتاج إلى الإيرادات.¹

فقد كان المبدأ السائد في الحضارة الفرعونية هو السيطرة الكاملة للدولة على أملاك البلاد و أن الرعية ملك للدولة. كما كان يمثل الإنتاج الزراعي الأساس في الاقتصاد الفرعوني، و يوزع الإنتاج على ثلاثة حصص حيث تخصص الحصة الأولى لتغطية متطلبات الإنتاج و احتياجات المنتجين، أما الثانية فكانت تسلم للدولة على شكل ضريبة عينية، فحين توزع الحصة الثالثة على أفراد الطبقة الحاكمة.²

أما المبدأ الذي ساد في الحضارة اليونانية فيمكن استنباطه من الأفكار الاقتصادية لأشهر فلاسفة اليونان كأفلاطون (347-428 ق م) و أرسطو (322-384 ق م). فقد كان يرى أفلاطون، من خلال كتابه الشهير جمهورية أفلاطون أو ما يعرف بالمدينة الفاضلة، أن نشأة الدولة تقوم على الأساس الاقتصادي مستندا في ذلك إلى حاجة الأفراد لبعضهم البعض مما يخلق نوعا من التضامن فيما بينهم، كما قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات حسب الدور المناط بها في المجتمع و هي طبقة الحكام، طبقة الجنود و طبقة العمال و الصناع؛ أما أرسطو فيرى بأن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي و نتيجة لتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية التي أشار إليها أفلاطون و المتمثلة في الوصول إلى حياة سعيدة و مستقلة.³

و قد اهتم كل منهما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار، حيث أقر أرسطو بضرورة تحقيق العدالة في تحديد الأسعار، كما تطرق كل منهما لمنع الاحتكار الذي عرفه أرسطو بأنه انفراد بائع واحد لسلعة معينة في

¹ د. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2008 ص 38.

² د. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، 2008 ص 38، 39.

³ د. مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 42، 43.

السوق. و أشاد كلاهما بتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام كالتعليم، الأمن و الحروب، إضافة إلى الإنفاق التمويلي ولم يتعرض كل من أفلاطون و أرسطو لموضوع الضرائب والرسوم.¹

أما في العصور الوسطى (400-1450) فقد ساد نظام الإقطاع نتيجة انهيار النظام العبودي، حيث أن الزراعة التي كانت تمثل النظام الاقتصادي الأساسي أصبحت غير مجدية بسبب انخفاض إنتاجية العمل العبودي الذي لم يعد كافيا لسد مطالب الدولة و احتياجاتها، خاصة في روما التي كانت تمثل الحالة الأبرز لهذا النظام، نتيجة تزايد النفقات البذخية للدولة. وهو ما دفع بمالكي الأرض إلى التنازل عنها لصالح المنتجين (الفلاحين) لاستغلالها مقابل أداء التزامات يؤديها مالكيها. إضافة إلى ذلك قيام الجرمان بتنصيب قادتهم حكاما على الأقاليم التي يحكمونها.² و أهم ما ميز هذه الفترة هو دور الكنيسة في تنظيم علاقات الناس و سلوكهم فضلا عن تنظيم الشرائع الروحية، فقد كان رجال الكنيسة الأوائل يؤمنون بأن السعي وراء الثروة أو الغنى يعرض النفس البشرية للهلاك. فقد عبر القديس أوجستين Saint Augustine عن خشيته من أن تصرف التجارة الناس عن السعي إلى الله، كل هذه الأفكار و أخرى دفعت بالكنيسة إلى فرض الكثير من القيود على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أثر على تكوين الثروة و زيادة الملكية الخاصة. لكن مع مرور الوقت تمت معارضة هذا الاتجاه الفكري، حيث طالب القديس توماس الاكوييني Saint Thomas Aquinas بضرورة التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية و المطالب الروحية للمسيحية مستندا في ذلك على أفكار أرسطو.³

كما أقر توماس الاكوييني Saint Thomas Aquinas بضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار، من خلال وضع حدود دنيا و حدود عليا لها، و منع الاحتكار و كذلك ضرورة التصدي لأي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام. كما أضاف بأن أحد مصادر تمويل الدولة لأداء مهامها وبالذات ما يتصل بالحرب و الدفاع و توفير الأمن الداخلي هو فرض الضرائب.⁴

إن معارضة الإقطاعية كانت أول خطوة لنشوء النظام الاقتصادي الرأسمالي، أو ما يسمى بالرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية مع بداية القرن السادس عشر (1500-1755) و التي كانت ترى في التجارة الملاذ الوحيد لتعظيم حجم ثروة البلد من خلال سعي الدولة إلى تحقيق فائض تجاري و تحصيل قيمته بالذهب أو الفضة.

¹ دراوسي مسعود، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا دولة: السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، دفعة 2005-2006، ص 51.

² د. فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية، (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى 2008، ص 46، 47.

³ د. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁴ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 51.

و في نفس السياق، كان يرى توماس مان Thomas Mun و هو أحد الرواد الانجليز بأن الوسيلة المعتادة لزيادة ثروة البلد هي التجارة الخارجية و على الدولة أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف.¹ ولم يكن توماس مان Thomas Mun ينظر إلى الضرائب كأداة أساسية لتمويل الدولة بحجة أنها تهدد الاستقرار الاقتصادي، و إنما كان يحث على زيادة التصدير لتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات باعتبار أن الدولة هي المحتكر للتجارة الخارجية.²

بينما يعتقد جان كولبير Jean B.Colbert بأن قوة الدولة تعتمد على التمويل، و ذلك بالاعتماد على الضرائب والتي بدورها تعتمد على كمية النقود؛ أما وليم بيتي William Petty أيد فرض الرسوم على الواردات لجعلها أغلى من المنتج المحلي و ذلك لتشجيع المنتج المحلي، و تخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي و زيادة فرص الصادرات و الأرباح.³

و مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) في فرنسا رافضة بذلك الفلسفة التجارية التي أظهرت الكثير من الجوانب السلبية، و كان على رأسها الدكتور فرانسوا كيناي (François Quensay). و قد كانت تنادي هذه المدرسة بترك النظام الاقتصادي حرا، وفقا لما تمليه قوانين الطبيعة على اعتبار أن المجتمع تحكمه قوانين طبيعية أزلية لا تتغير عبر الزمن موجزين ذلك في شعار دعه يعمل-دعه يمر، إضافة إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. و يرى أصحاب هذه المدرسة، انطلاقا من أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية، أن الزراعة هي النشاط الإنتاجي الوحيد و ما تبقى من نشاطات كالصناعة و التجارة والخدمات هي بمثابة نشاطات غير منتجة، و أن الفائض الوحيد مصدره الأرض مما يستوجب فرض ضرائب على الناتج الزراعي دون غيره شريطة أن لا تكون متعددة، حيث أن فرض ضرائب على أجور العمال سواء في مجال الصناعة أو التجارة سيدفعهم إلى نقل عبئها إلى المزارعين مما يؤدي إلى ارتفاع الأثمان.

3-2- السياسة الجبائية في الفكر الكلاسيكي:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية مع نهاية القرن الثامن عشر على يد مؤسسها آدم سميث Adam Smith والذي تأثر كثيرا بأراء الطبيعيين، غير أنه عارضهم في كون أن الزراعة هي مصدر الثروة الوحيد و أكد في المقابل أن العمل هو مصدر الثروة، و ذلك من خلال كتابه المشهور ثروة الأمم. و قد كان يرى الفكر الكلاسيكي أن تحقيق النمو و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لا يتجسد إلا بترك الحرية الكاملة للأفراد في ممارسة النشاطات

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 79، ص ص 91-92.

² حمدي عبد العظيم، أطروحة دكتوراة: السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية 1986، ص 173.

³ د. مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 93.

الاقتصادية على اختلاف طبيعتها و أحجامها، و بدون قيود أو عوائق تحد من هذه الحرية. وقد اعتبر سميث Smith أن مدى ملائمة أية سياسة اقتصادية يجب أن تقاس من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال و تخصص العمل، و أن نمط المدرسة التجارية في التدخل الحكومي يعيق توسع السوق و يحرف النشاط الاقتصادي عن وجهته الطبيعية انطلاقاً من مبدأ أن المنافسة تعظم النمو.¹

فقد كان يرى الفكر الكلاسيكي أن تحقيق الرفاهية مقترن بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا في إطار القيام بوظائفها التقليدية كتوفير الأمن، العدالة، الدفاع، نشر التعليم، المحافظة على الصحة و القيام ببعض المشاريع التي تعجز النشاطات الخاصة عن القيام بها و التي تمثل ضرورة للمجتمع كمشاريع البنية التحتية، لدرجة أن أطلق عليها اسم الدولة الحارسة. الأمر الذي افقد عناصر ماليتها كل أثر فعال على الاقتصاد القومي، حيث كانت تعتبر الدولة في نظرهم منظمة سياسية بحتة يناط بها التنظيم القانوني للجماعة، و حتى في هذا المجال فهي مقيدة إذ كانت كما يقول الطبيعيون مشرعا و ليس صانع تشريع، أي أن دورها ينحصر في تحويل القواعد القانونية المعنوية التي يقوم المجتمع بنفسه بتكوينها من خلال أعرافه و عاداته إلى قواعد موضوعية ملزمة.²

و قد أقر الكلاسيكيون بضرورة اللجوء إلى الضرائب لتغطية النفقات العامة العادية، في إشارة منهم إلى أن اللجوء إلى القروض و الإصدار النقدي يؤديان إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال مما يؤدي إلى التضخم.³

و بذلك اقتضت مهمة تحصيل الإيرادات، من الضرائب التي تعتبر الوسيلة العادية للتمويل، في حدود ما يلزم الدولة من نفقات لأداء وظائفها التقليدية السابقة الذكر، وأن تكون في أضيق الحدود الممكنة و أن لا تتوسع الدولة في فرض الضرائب، الأمر الذي قد يعيق قيام الأفراد بالنشاطات الاقتصادية و يقلل حوافزهم نحو العمل و ممارسة هذه النشاطات.⁴ و هو ما يعني تفضيل الضرائب على الاستهلاك، و إعفاء الادخار من الضريبة باعتباره مصدر تراكم رأس المال الذي اعتبره آدم سميث Adam Smith، إلى جانب تقسيم العمل، العامل الرئيسي لزيادة الثروة.

3-3- السياسة الجبائية في الفكر الحديث (كينز):

لقد عانى النظام الاقتصادي الكلاسيكي، عكس ما كان متوقع من المدرسة التقليدية، من تقلبات و أزمات اقتصادية متكررة دون أن تستطيع آلية السوق التلقائية من معالجتها. فكانت بداية الأزمة الاقتصادية في إنجلترا

¹ د. مدحت القرشي، مرجع سبق، ص 133.

² د. عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 45.

³ د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 34.

⁴ د. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 41.

سنة 1921 والتي استمرت خلال الثلاثينيات و انتقلت إلى الولايات المتحدة أين بلغت ذروتها بالكساد الكبير لسنة 1929؛ حيث انهارت بورصة نيويورك مخلفة بذلك خسارة قدرها 40 مليون دولار من قيمة الأسهم، و انخفض الدخل القومي الأمريكي من 87 بليون دولار سنة 1930 إلى 39 بليون دولار سنة 1933 وشهدت البطالة ارتفاعا حادا حيث ارتفع عدد البطالين من 2 مليون شخص إلى 14 مليون شخص.¹

و بالتالي وجدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية نفسها عاجزة تماما عن تقديم الحلول المناسبة والفعالة للخروج من هذا النفق، مما أفسح المجال للاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز John Maynard Keynes لطرح أفكاره و نظريته الجديدة في التشغيل معارضا و منتقدا بذلك أفكار النظرية التقليدية، و التي وردت في كتابه الشهير النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود عام 1936.

من جهة قد اتفق كينز مع الكلاسيكيين على أن قوى العرض و الطلب هي التي تحدد مستوى الإنتاج والدخل و الأسعار في القطاع الحقيقي من الاقتصاد، لكنه عارضهم و انتقدهم في أطروحة تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في الأمد الطويل مبررا ذلك بان اقتصاد السوق الحر لا يتجه نحوى التوازن في مستوى الاستخدام الكامل كما أشارت النظرية التقليدية، وذلك لاحتمال حدوث فترات كساد اقتصادي متواصل و متزامن كما حصل في الثلاثينيات من القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك خضوع اقتصاد السوق الحر إلى تقلبات مستمرة في الأنشطة الاقتصادية، مما يجعل الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل لا يدوم لفترة طويلة و سرعان ما يعود الاقتصاد إلى مستوى إنتاج يقل عن مستوى الاستخدام الكامل نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسواق و انتقالاتها و من حالة توازن إلى أخرى.²

و في نفس السياق، انتقد كينز ما جاء به قانون ساي للاقتصادي الفرنسي Jean.B. Say المصاغ في العبارة المشهورة العرض يخلق طلبه، والذي ينص على أن الإنتاج في الاقتصاد الكلي يولد دخلا نقديا معادلا لقيمة ما ينتج، ويرجع ذلك إلى كون أن الكلاسيكيين كانوا ينظرون إلى دور النقود في الحياة الاقتصادية على أنها مجرد وسيط للتبادل و أداة لقياس القيم و بالتالي فلا مبرر للاحتفاظ بها؛ الأمر الذي يولد طلبا كافيا لشراء جميع ما ينتج من سلع و خدمات. وقد استند كينز في انتقاده لقانون ساي إلى كون أن السبب الرئيسي في حدوث الكساد أو الركود هو عدم كفاية الطلب الكلي، كما أقر بان معالجة الكساد لا يمكن أن تتم من خلال السوق بانخفاض الأسعار و الأجور كما افترضت النظرية التقليدية، لان الأسعار و الأجور تتصف بعدم المرونة نزولا كما

¹ د. مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 239.

² أ. د. عبد المعيم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2004، ص 284، 285.

أما لا تنخفض بلا حدود. و إنما لا بد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية عن طريق التأثير في العناصر المكونة للطلب الكلي الفعال و المتمثلة في الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع الاستثمارية، باعتباره محدد للدخل القومي و الإنتاج و التشغيل.¹

وبذلك أصبحت السياسة الجبائية إحدى الأدوات الهامة و الملائمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك في إطار سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

المبحث الثاني: أدوات و أهداف السياسة الجبائية:

إن الحديث عن أي سياسة يشمل في طياته نوعين من القرارات، إحداهما يخص تحديد الأهداف والغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها و الثانية تتعلق بالوسائل و الأدوات التي تتمكن من خلالها هذه السياسة تحقيق ما هو مرغوب في تحقيقه من أهداف.

1- أدوات السياسة الجبائية:

تعتمد السياسة الجبائية على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى على مجموعة من الأدوات المتمثلة في شكل إعفاءات، تخفيضات و إسقاطات من القاعدة الضريبية إلى جانب أسعار تفضيلية، و هو ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بالنفقات الجبائية؛ و قد سميت بهذا الاسم نظرا لما تحدثه من نقص مهم في الميزانية العامة للدولة و بالتالي فإن انعكاساتها على هذه الأخيرة تكون مشابهة للآثار التي تخلفها النفقات العمومية على هذه الميزانية.

1-1- تعريف النفقات الجبائية:

يمكن تعريف النفقات الجبائية بأنها تحويل للموارد العمومية الناتجة عن تخفيض الالتزامات الجبائية مقارنة بالنظام الجبائي المرجعي بدلا من اللجوء إلى النفقات العامة المباشرة. كما تعرف على أنها أحكام القانون الجبائي، اللوائح و الممارسات التي تقلل أو تؤجل الضريبة المستحقة لفئة صغيرة من المكلفين استنادا إلى النظام الجبائي المرجعي Anderson 2008.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النفقة الجبائية هي بمثابة ربح مهدور للدولة، أي أنها خسارة الدخل المقدر بسبب الامتيازات الجبائية أو الأفضلية الممنوحة لفئة خاصة من المكلفين أو الأنشطة، و بالتالي تحسب النفقة بالفرق بين الضريبة الواجب تسديدها في إطار القانون الجبائي المحدد (أي ما يجب أن يسدده المكلف في الحالة العادية) و بين المبلغ المسدد فعلا بعد التخفيض.

¹ أ. د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص ص 285، 286.

1-2- تعريف النظام الجبائي المرجعي:

يتمثل النظام المرجعي المعتمد، في النظام الضريبي المعمول به في إطار النظام العام، و ذلك استنادا إلى المقتضيات القانونية الجاري بها العمل في مجال الضرائب و الرسوم التي تقوم بتدبيرها كل من المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة.¹ لذلك فإن التعرف على النفقات الجبائية يتمثل في عملية مقارنة بين الأحكام الجبائية التي تعكس النظام الضريبي المرجعي (المعياري) و بين سلسلة من الأحكام التي تنحرف عن هذا النظام.

و تتمثل عموما العناصر الأساسية الممثلة لأي نظام ضريبي مرجعي في النقاط التالية:²

-القاعدة الضريبية التي تُجَي على أساسها الضرائب كصافي الدخل أو فئة معينة من المعاملات.

-الوحدة الضريبية كالفرد أو الشركة.

-النسبة الضريبية التي تُطبَّق على القاعدة.

-الحدود الجغرافية للنطاق الضريبي.

-أحكام الإدارة الضريبية.

إلا أن القيام بمقارنة دولية للنفقات الجبائية غالبا ما يثير الجدل و النقاش بسبب اختلافات الرأي حول ما يشكله بدقة النظام الجبائي المرجعي.³

1-3- أشكال النفقات الجبائية:

قد صنفت النفقات الجبائية في مختلف إصدارات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE إلى خمسة أشكال:⁴

الإعفاءات الضريبية

قد تلجأ الدولة إلى التضحية بمبدأ شمولية الضريبة، و ذلك عن طريق إعفاء بعض النشاطات الاقتصادية من هذه الأخيرة بغية تحقيق بعض الغايات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والثقافية؛ و يمكن أن يكون الإعفاء بشكل مؤقت أو بشكل دائم، كما يمكن أن يكون كلياً أو جزئياً.

و تعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداما في الدول النامية لكونها بسيطة الإدارة، إلا أن لها مجموعة من العيوب أبرزها:⁵

¹ تقرير حول النفقات الجبائية، مشروع قانون المالية لسنة 2013، وزارة الاقتصاد و المالية، المملكة المغربية، ص 4. منشور على الموقع: www.Finances.gov.ma

² تقييم النفقات الضريبية في الأردن، التقرير النهائي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - مكتب النمو الاقتصادي - الأردن تشرين الأول لعام 2011، ص 5.

³ Dirk-Jan Kraan, op cit, p 153.

⁴ Les dépenses fiscales dans les pays de l'OCDE, OCDE 2010, p12.

⁵ أ. د. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص 119.

- إن إعفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها يجعل المستثمرين الذين يتوقعون تحقيق أرباح كبرى هم المستفيدين من ذلك.

- تولد الإعفاءات المؤقتة حافزا قويا على التهرب الضريبي، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المعفاة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، مثل دفع سعر مبالغ فيه مقابل السلعة المشتراة من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة.

- هناك فرصة لتحاييل المستثمرين بالالتفاف على فترة الإعفاء الضريبي المؤقت و تمديدها، من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد، كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله باسم مختلف لنفس المالكين.

- يغلب على الإعفاءات المؤقتة استقطاب المشروعات قصيرة الأجل، التي هي في العادة غير ذات نفع كبير للاقتصاد مقارنة بالمشروعات الطويلة الأجل.

- من الصعوبة ضمان شفافية الإعفاءات المؤقتة، وتحديد تكلفتها على إيرادات الميزانية، خاصة إذا كانت المشروعات غير مطابقة بتقديم تصريحات ضريبية.

التخفيضات الضريبية (الخصومات):

مبالغ مقطوعة من الدخل المرجعي للحصول على القاعدة الضريبية.

معدلات مخفضة:

يسمح النظام الجبائي في بعض الحالات بتطبيق معدلات أقل من المعدلات العادية المعمول بها في النظام الضريبي و ذلك لفئة من المكلفين أو لفئة من المعاملات أو لقطاع معين ترغب الدولة في تشجيعه.

القرض الضريبي:

القروض الضريبية تتمثل في تخفيض الضريبة الواجبة السداد، بدلا من تخفيض الدخل الخاضعة للضريبة.

التأجيل الضريبي:

هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب الدخل للسنة و إنما تدخل في حساب الدخل للسنة اللاحقة، فعلى سبيل المثال تطبيق الاهتلاك المعجل كحافز ضريبي من شأنه أن يخفض مقدار الضرائب التي يدفعها المستثمر في السنوات الأولى من الحياة الإنتاجية للأصول الرأسمالية مقابل زيادتها في السنوات الأخيرة.

1-4- مراقبة النفقات الجبائية:

إن استخدام النفقات الجبائية له تأثير مباشر على الإيرادات الحكومية، لذلك يجب على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار أثار هذه النفقات على ميزانية الدولة، و على عملية اتخاذ القرار و سلوك المتعاملين الاقتصاديين.

و من هذا المنطلق سعت العديد من الدول إلى تقييم الكلفة المالية للنفقات الجبائية حتى يتسنى لها الاختيار بينها و بين النفقات العامة المباشرة، و في هذا الصدد قد بادرت في بداية السبعينات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بتسجيل النفقات الجبائية في حسابات خاصة و عرضها على البرلمان بغرض تحقيق الشفافية المالية و عقلنة تخصيص الموارد؛ و في سنة 1983 قامت كل من استراليا، النمسا، كندا، اسبانيا و فرنسا بإتباع نفس المنهج، و مع نهاية سنة 1996 أصبحت كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تعد تقارير حول النفقات الجبائية.¹

2- أهداف السياسة الجبائية:

تمثل السياسة الجبائية، كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، في قيام السلطات المعنية بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف محددة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية، خاصة بعد تطور أهمية دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لتوجيه الاقتصاد و علاج المشكلات التي تعترض عمله و نشاطه، إضافة إلى السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

و من هذا المنطلق أصبحت الحاجة إلى سياسة جبائية تخدم الأهداف المسطرة و بالمستوى المطلوب من الكفاءة ضرورة حتمية، خاصة في ظل التحولات و الرهانات التي يعيشها العالم. يأتي في مقدمة هذه الأهداف الهدف التمويلي، باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تصبو الدولة إلى تحقيقها.

2-1- هدف مالي:

إن الهدف التقليدي لأي سياسة جبائية هو تغطية النفقات العامة، و هذا ما كان سائدا و مقدسا في الفكر التقليدي طبقا لمبدأ حيادية الضرائب، و رغم تلاشي هذا المبدأ في سنوات الثلاثينيات و تعدد و تنوع أهداف السياسة الجبائية، كضرورة حتمية لاتساع و زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أن هذا الهدف بقي في المقام الأول، خاصة و أن اللجوء إلى المصادر الخارجية عن طريق الاستدانة أصبح يهدد باستقلالية قرارات الدولة المستدانة، في حين اللجوء إلى المصادر الداخلية عن طريق الإصدار النقدي قد يؤدي إلى حدوث تضخم و هو ما تسعى الدول إلى تجنبه.

و بالتالي فمن الأهداف الهامة و الرئيسية لأي سياسة جبائية هو تأمين إيرادات دائمة و مستقرة من الضرائب لتغطية الإنفاق العام المتزايد، إلا أن درجة تحقيق هذا الهدف تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع، و كذلك تبعا لطبيعة الاقتصاد و درجة تطوره.

¹ Dirk-Jan Kraan, op cit, p 153.

2-2-أهداف اقتصادية:

2-2-1-تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

حسب كينز ليس بالضرورة أن يكون التوازن الكلي قريبا لمستوى التوظيف الكامل ما دامت قرارات الإنفاق تتخذ بشكل مستقل عن قرارات الإنتاج، و بالتالي فإن التقاء الطلب الكلي و العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل مجرد صدفة؛ و بهذا فإن توازن الدخل و الإنتاج و التشغيل قد يحدث غالبا في أي مستوى غير مستوى التشغيل الكامل.¹ فالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان حسب تحليل كينز هو ماذا يحدث لو أن تحقيق التوظيف الكامل كان يتطلب مستوى من الدخل الكلي يفوق مستوى الطلب الكلي؟ فهذا يعني وجود بطالة، وماذا يحدث لو في حالة وجود طلب كلي يفوق الدخل الكلي، و أن الاقتصاد القومي عاجز عن تحقيق المستوى التوازني للدخل رغم تشغيل كل موارده تشغيليا كاملا؟ فبدون شك هذا سيؤدي إلى رفع الأسعار و التالي حدوث التضخم،² و لمواجهة هذه الحالات يتطلب الأمر العمل على السيطرة على الطلب الكلي بحيث يظل مستوى الدخل مستقرا عند مستوى التوظيف الكامل، و هنا يتمثل دور الدولة من خلال تدخلها عن طريق مختلف السياسات للسيطرة على الطلب الكلي و رفع مستوى التشغيل الكامل في إطار استقرار الأسعار.

آلية معالجة الفجوات التضخمية و الانكماشية:

تعتبر السياسة الجبائية أحد الأدوات المهمة و الأساسية في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال التحكم في مكونات الطلب الكلي، حيث تعتبر تقلبات الطلب الكلي، حسب النظرية الكينزية، المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي؛ و على ذلك فإذا أمكن إدارة الطلب الكلي و المحافظة عليه عند مستوى ينسجم مع التوظيف الكامل، فإننا نكون قد تمكنا من إزالة أغلب أوجه القصور الشديدة في اقتصاديات السوق و منه تحقيق التوظيف الكامل و الاستقرار الاقتصادي.³

ففي فترات التضخم تتبنى الحكومة سياسة انكماشية للحد من تنامي حجم الإنفاق القومي و تقليص الفجوة التضخمية تدريجيا، و ذلك بإتباع أحد الإجراءات التالية أو كلاهما:⁴

● تخفيض الإنفاق الحكومي، خاصة أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد و السلع الاستهلاكية الكمالية، و الحد من أشكال الإسراف و التبذير في الدوائر الحكومية و في تنفيذ المشروعات المختلفة التي تقوم بها الحكومة، مع عدم

¹ أ.د. موشيار معروف، مرجع سابق، ص 158.

² جيمس جوارثيني، ريجار داستروب، مرجع سابق، ص 272.

³ جيمس جوارثيني، ريجار داستروب، مرجع سابق، ص 300.

⁴ أ.د. محمد طاقة، د. محمد الزويد، د. وليد أحمد الصائي، د. حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)، مكتبة الجامعة الشارقة، إثناء للنشر و التوزيع الأردن،

الطبعة الثانية 2009، ص 373، 374.

المساس بقدر الإمكان بأوجه الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، إضافة إلى ذلك تقليص حجم الإنفاق على القطاعات الخدمية.

● زيادة حجم الضرائب بهدف امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد لتخفيض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال:

*زيادة الضرائب على الدخل و خاصة الضرائب التصاعدية، حيث يتحمل أصحاب الدخل المرتفعة عبء أكبر من العبء الذي يتحمله أصحاب الدخل المنخفضة، يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات، و يترتب عليه تقليص الفجوة بين إجمالي الإنفاق القومي و إجمالي الإنتاج القومي؛ حيث أن انخفاض (أو ارتفاع) معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة (أو انخفاض) مقدار الدخل القابل للتصرف (Y_d) و هذا ما يقلص (أو يوسع) من حجم التسرب المسئول عن تغيير معدل المضاعف إلى الأعلى (أو الأسفل). كما أن الانخفاض (أو الارتفاع) في معدل الضريبة يسهم في زيادة (أو تقليل) الطلب في أسواق السلع و الخدمات، مما يدفع معدل المضاعف إلى الأعلى أو يسحبه إلى الأسفل و لتوضيح ذلك نفترض النموذج التالي:¹

$$Y = C + I + G \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

C: الإنفاق الاستهلاكي الخاص

I: الإنفاق الاستثماري الخاص (معطى خارجا)

G: الإنفاق الحكومي (معطى خارجا)

و بما أن استهلاك العائلات يساوي الاستهلاك المستقل C_0 مضاف إليه الميل الحدي للاستهلاك MPC مضروبا في الدخل، و هو ما يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$C = C_0 + c(Y - T), \quad 0 > c > 1 \dots \dots (2)$$

حيث أن:

T: يرمز إلى مقدار الضريبة على الدخل الشخصي

(Y-T): الدخل المتاح بعد فرض الضريبة.

فإن المعادلة (1) تصبح:

¹ Raymond Barre, Jacques Fontanel, Principe de politique économique, offices des publications universitaires, Paris, 1993, p 58.

$$Y = \frac{C_0 - cT + I + G}{1 - c} \dots \dots \dots (3)$$

فإذا أرادت الحكومة خفض الضرائب بمبلغ DT فسوف نحصل على زيادة في الدخل قدرها DY

$$Y + DY = C_0 + c(Y - T - DT) + I + G$$

و بطرح Y من Y+DY نحصل على:

$$DY = \frac{-cDT}{(1 - c)} = DT \frac{-c}{(1 - c)}$$

حيث أن:

$$\frac{-c}{(1 - c)}$$

يعبر عن معدل المضاعف الجبائي.

و إذا أرادت الحكومة الرفع من النفقات بمبلغ DG فسوف نحصل على زيادة في الدخل قدرها DY:

$$Y + YD = (C_0 - cT + I + G + DG)$$

و منه:

$$DY = \frac{DG}{(1 - c)} = DG \frac{1}{(1 - c)}$$

و منه يكون معدل المضاعف:

$$\frac{1}{(1 - c)}$$

يتضح من مقارنة مضاعف الإنفاق بالمضاعف الجبائي أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل

مقارنة بالزيادة التي تخلفها تخفيض الضريبة (DT=DG):

$$\frac{1}{(1 - c)} > \frac{c}{(1 - c)}$$

*زيادة الضرائب غير المباشرة من خلال رفع سعر الضرائب على الاستهلاك، خاصة على السلع التي يترتب على ارتفاع سعرها انخفاض الطلب عليها كالسلع الكمالية ذات المرونة السعرية المرتفعة. فزيادة الضرائب على السلع

الضرورية في هذه الحالة من شأنه أن يرفع من أسعارها دون أن يصاحب ذلك انخفاض في الطلب عليها؛ الأمر الذي قد يدفع بالعمال إلى المطالبة بزيادة الأجور لتعويض النقص في القدرة الشرائية مما يترتب عليه في النهاية ارتفاع نفقات الإنتاج، و بالتالي ظهور تضخم جديد سببه ارتفاع التكاليف أو ما يسمى بتضخم النفقة أو العرض.¹

* تخفيض الضريبة على السلع المستوردة، و خاصة السلع الضرورية و الأساسية بهدف زيادة المتاح من السلع المستوردة في الأسواق الداخلية؛ مما يؤدي إلى تقليص الطلب على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي انخفاض حدة الارتفاعات السعرية. كما يمكن في نفس السياق زيادة الضرائب غير المباشرة على السلع المصدرة، و خاصة المنتجات التي ترتفع أسعارها في الأسواق الداخلية بغرض زيادة المتاح منها في الأسواق المحلية و هذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية.²

أما في فترات الانكماش أو الركود الاقتصادي قد تلجأ الحكومة إلى نفس الطرق و الوسائل المشار إليها في معالجة مشكلة التضخم، إلا أن الاختلاف في هذه الحالة يكمن في التأثير على مكونات الطلب الكلي تأثيراً يسمح بزيادته، و ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو عن طريق تخفيض الضرائب أو كلاهما:

● التحفيز على زيادة الاستهلاك الخاص و ذلك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل، بما في ذلك الرفع من مستوى الدخل التي يقابل الحد الأدنى المعفى من الضريبة العامة على الدخل نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لأصحاب الدخل المنخفضة.³

● تغيير الضريبة التصاعدية (التصاعد بالشرائح و التصاعد بالطبقات) بالشكل الذي يؤدي إلى انخفاض أكثر في الضريبة كلما انتقلنا إلى الشرائح أو الطبقات الدنيا، و هذا ما يؤدي إلى الرفع من متوسط الدخل الفردي القابل للتصرف مما يشجع على زيادة الإنفاق الخاص و يخفف الضغط التضخمي.

● تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض الضرائب على الأرباح و تقديم امتيازات ضريبية ملائمة.

● الرفع من الضريبة الجمركية على السلع و الخدمات المستوردة أو توسيع القاعدة الضريبية الجمركية، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات المستوردة و تحويله لصالح المنتجات المحلية البديلة، مما ينتج عنه خلق فرص استثمارية جديدة داخل الاقتصاد. كما قد يؤدي هذا الإجراء إلى تحفيز المستثمرين على التوسع في

¹ د. محمود عبد الرزق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية 2011، ص 211.

² د. سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 155، 156.

³ د. محمود عبد الرزق، مرجع سابق، ص 210.

الطاقات الإنتاجية القائمة و تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة؛ إلا أن فعالية الرفع من الضريبة الجمركية و ما يترتب عليها من آثار مرتبطة بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني.¹

في الأخير يمكن القول أن السياسة الجبائية ما هي إلا أداة من بين الأدوات الأخرى الممكن استخدامها من طرف الدولة لمعالجة مختلف التقلبات و الأزمات الاقتصادية التي قد تصيب الاقتصاد، و بالتالي فأن تفضيل السياسة الجبائية أو استخدامها كمكمل للسياسات الأخرى مرتبط بمدى فعالية كل أداة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها و تجنب ما هو غير مرغوب فيه.

2-2-2- تخصيص الموارد:

تستخدم المجتمعات الحديثة وسيلتين لتخصيص الموارد، الوسيلة الأولى تتمثل في تخصيص الموارد عن طريق جهاز السوق و الذي يعبر عنه بالقطاع الخاص الذي يقوم بإنتاج السلع و الخدمات؛ أما الوسيلة الثانية تتمثل في تخصيص الموارد عن طريق الحكومة و هو ما يعبر عنه بالقطاع العام الذي يقوم بإنتاج السلعة العامة. إن تخصيص الموارد في القطاع الخاص يعتمد على مستوى العرض و الطلب، و نظام الثمن الذي يتركز على مبدأ سيادة المستهلك و اختياره، و على دافع الربح الذي يحققه المنتج؛ بينما في القطاع العام يتم تخصيص موارد القطاع العام من خلال أنشطة الإيرادات و النفقات.²

2-3-أهداف اجتماعية:

يمكن استخدام الضريبة لتحقيق عدة أهداف اجتماعية كإعادة توزيع الدخل، معالجة أزمة السكن، الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السيئة، مكافحة الفقر و توجيه سياسة النسل و غيرها من الأهداف:

2-3-1- دور السياسة الجبائية في إعادة توزيع الدخل القومي:

دور الدولة في التوزيع الأولي:

يتجسد تأثير الدولة على التوزيع الأولي للدخل القومي بين الأفراد بصفتهم منتجين للسلع و الخدمات من خلال النفقات العامة التي تقوم بها، و هو ما يتجلى بوضوح في النفقات الحقيقية التي تؤثر مباشرة في زيادة الناتج القومي عن طريق خلق دخول جديدة. و يمكن إيجاز دور الدولة في ذلك من خلال الطرق التالية:³

● عن طريق إنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الجماعية و التي تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة لإشباع جزء من حاجاتهم، إضافة إلى خلقها دخول لعوامل الإنتاج التي تقوم بإنتاج هذه الخدمات.

¹ د. سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 154.

² د. محمود عبد الرازق، مرجع سابق، ص 11.

³ د. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية الدار الجامعية، ص 84.

- عن طريق إنتاج السلع بمعرفة المشروعات العامة، و يحدث هذا الأثر عن طريق الاستثمارات العامة مما يستتبع خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج التي شاركت في إنتاج هذه السلع.
- عن طريق تشجيع الحافز على إنتاج السلع بمعرفة المشروعات الخاصة، و التي تتم عن طريق الإعانات العامة الاقتصادية.

دور الدولة في إعادة توزيع الدخل (التوزيع النهائي):

- يقصد بإعادة توزيع الدخل القومي تدخل الدولة للقيام بتعديلات على التوزيع الأولي من خلال إعادة توزيعه مرة ثانية (توزيع نهائي)، و هذا بغية تحقيق نوع من العدالة في التوزيع إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى اقتصادية، اجتماعية و سياسية. و يتخذ إعادة توزيع الدخل القومي أحد الاتجاهات التالية:¹
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة للحد من التفاوت بين الطبقات.
 - إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف عوامل الإنتاج المختلفة أي بين مختلف مصادر الدخل.
 - إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة و الخدمات).
 - إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف المناطق و الأقاليم.

و قبل التطرق إلى الآليات التي يمكن من خلالها للدولة إعادة توزيع الدخل الوطني، يستحسن الإشارة إلى أن موضوع إعادة توزيع الدخل قد نال الكثير من النقاشات حول مفهومه، حيث اهتم العديد من المختصين، من خلال عدة دراسات اقتصادية و إحصائية شملت العديد من الدول النامية و المتقدمة، لمعرفة مدى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي في هذه الدول. و حسب هذه الدراسات فإن تحديد دور الدولة في تحقيق التوزيع العادل يقتضي تحديد ماهية التوزيع العادل و مقارنته بالتوزيع الفعلي للدخل.

مفهوم التوزيع العادل أو الأمثل للدخل القومي:²

إن عدالة التوزيع مفهوم نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر، بل لنفس المجتمع من فترة زمنية إلى أخرى وفقا لاختلاف العقيدة التي يؤمن بها المجتمع، و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي يمر بها المجتمع. إلا أنه قد اعتمدت معظم الدراسات الاقتصادية على توزيع معياري للدخل القومي أطلق عليه اسم التوزيع الأمثل أو التوزيع العادل أو التوزيع المتساوي. و يتحقق التوزيع الأمثل حسب هذه الدراسات عندما تتساوى نسب السكان التراكمية مع نسب ما يحصلون عليه من دخل.

¹ د. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ النشر، ص 365.

² د. سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي و أهداف المجتمع: مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، 2008، ص 198.

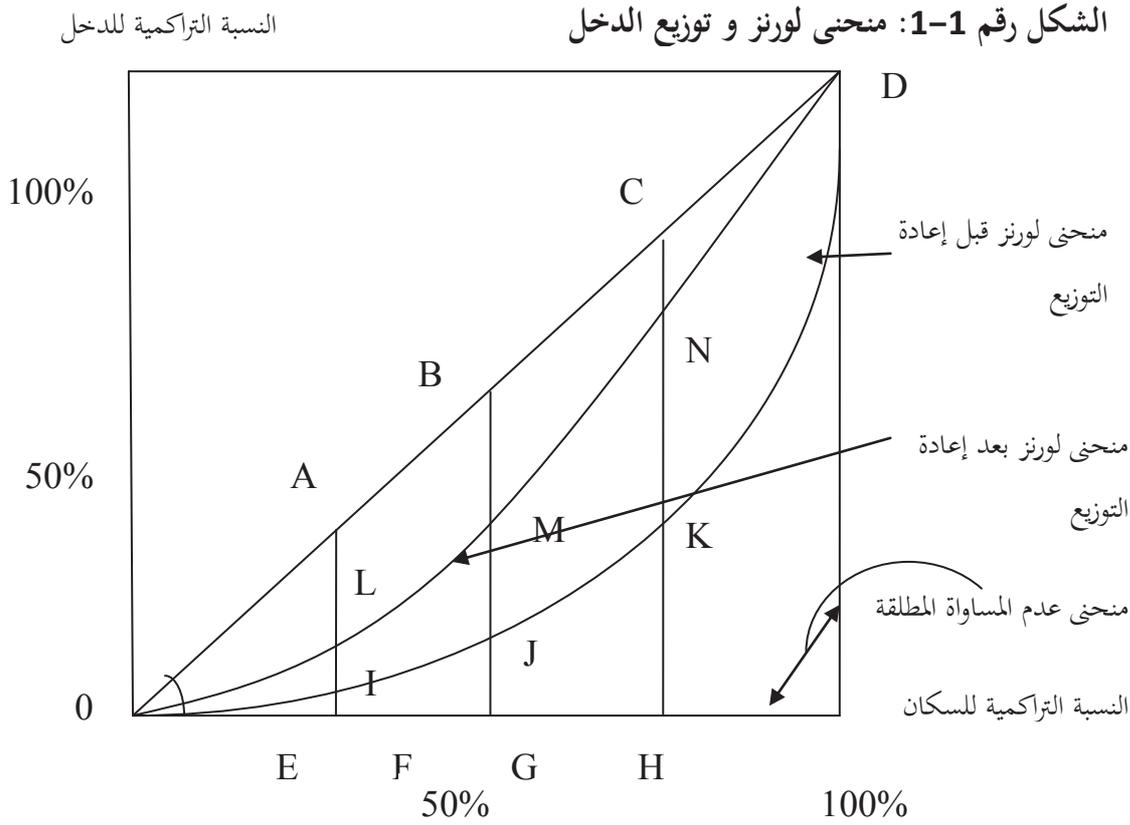
و لتوضيح ذلك نفترض أننا قسمنا أفراد المجتمع إلى أربع فئات و ذلك حسب ما يحققونه من دخل، فالفئة الأولى تحتوي على أفقر 25% من السكان و الثانية تحتوي على 25% من السكان ممن هما أفضل دخلا من الفئة الأولى، و الثالثة تحتوي على 25% من السكان ممن هما أفضل دخلا من الفئة الثانية، و في الأخير تتضمن الفئة الرابعة على 25% من السكان ممن هم أفضل دخلا من كل الفئات السابقة؛ فحسب مفهوم التوزيع العادل فإن كل فئة سيكون لها نفس الحصة من الدخل القومي، أي 25% من السكان يحصلون على 25% من الدخل، و 50% من السكان يحصلون على 50% الدخل و هكذا؛ و هذا ما يمكن تمثيله بيانيا من خلال رسم خط 45% يعكس التساوي التام بين نسب السكان و نسب ما يحصلون عليه من دخل كما هو موضح في الشكل رقم 1-1.

مفهوم التوزيع الفعلي للدخل:

يمكن تحديد الهيكل الفعلي لتوزيع الدخل القومي في أي مجتمع من خلال البيانات و الإحصاءات المتوفرة عن توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، و يتم ذلك من خلال تقسيم أفراد المجتمع إلى فئات دخلية مختلفة و يتم حصر أفراد المجتمع داخل كل فئة و تحديد نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان؛ و بنفس الطريقة يتم حساب ما يحصل عليه أفراد كل فئة من دخول و نسبة هذه الدخول إلى الدخل القومي.

المقارنة بين التوزيع الأمثل للدخل و التوزيع الفعلي للدخل:

تتم هذه المقارنة من خلال رسم منحنى لورنز Lorenz-Curve، باعتباره مقياس مناسب و متفق عليه للاستدلال على وجود حالة المساواة و عدم وجود المساواة في التوزيع؛ حيث يعكس هذا المنحنى التوزيع الفعلي للدخل القومي بين أفراد المجتمع وفقا لبيانات و إحصائيات متوفرة عن توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: د. علي محمد خليل، أ.د سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، 2000، ص 64.

حيث يمثل المحور الأفقي النسب التراكمية لفئات السكان و يمثل المحور الرأسي النسب التراكمية للدخل، في حين يعكس الخط 45% (A,B,C,D)، كما سبق الإشارة إليه، التساوي التام بين نسب السكان و نسب ما يحصلون عليه من دخل أو ما يطلق عليه التوزيع العادل (أو خط المساواة). و بإيصال النقاط (0,E,F,G,H,D) نحصل على منحني عدم المساواة المطلقة في توزيع الدخل و هو على شكل زاوية قائمة.¹

قياس درجة عدم المساواة في التوزيع:

إذا كان منحني لورنز Lorenz يعكس حالة التوزيع الفعلي للدخل القومي، فإن مؤشر جيني Gini Coefficient يقيس لنا درجة عدم المساواة في الدخل. و يمثل منحني جيني نسبة المساحة المحصورة بين خط المساواة و منحني عدم المساواة المطلقة.

$$Gini\ Coefficient = \frac{OABCDKJI}{OHD}$$

¹ د. علي محمد خليل، أ.د سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، 2000، ص 65.

و تنحصر قيمة هذا المعامل بين الصفر و الواحد، فإذا كان مساويا للصفر فهذا معناه أن الدخل القومي موزع توزيعا متساويا و بالتالي ينطبق منحنى لورنز Lorenz على خط 45% أو خط التوزيع العادل؛ أما في حالة عدم المساواة المطلقة في التوزيع فإن قيمة معامل جيني تساوي الواحد و هي حالة مستحيلة، أي أن هذا يعني أن منحنى Lorenz له ميلا لا متناهيا¹ ومنه كلما انخفضت قيمته كلما انخفضت حدة التفاوت في توزيع الدخل و اقترب التوزيع الفعلي من التوزيع العادل و العكس صحيح.

و يمكن قياس معامل جيني من خلال المعادلة التالية:²

$$Gini\ Coefficient = \left[1 - \sum_{i=0}^{i=n-1} (x_{i+1} - x_i)(y_i + y_{i+1}) \right]$$

حيث أن:

X: الحصة (النسبة) المتراكمة من متغير السكان.

y: الحصة (النسبة) المتراكمة من متغير الدخل.

دور السياسة الجبائية في إعادة توزيع الدخل القومي:

يمكن للدولة أن تعتمد في إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع على السياسة الجبائية، باعتبارها أحد الأدوات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في التأثير على النمط الفعلي لتوزيع الدخل و الثروة كفرض ضريبة تصاعدية على الثروات الكبيرة و التركات و الدخول و السلع الترفية قصد التقليل من التفاوت في الدخول والثروات؛ و في المقابل تقوم الدولة بإتفاق ما اقتطعته من دخول الطبقات المرتفعة الدخل في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الطبقات الضعيفة.

2-3-2- معالجة أزمة السكن:

يعتبر قطاع السكن من الأولويات الكبرى في سياسة أي دولة باعتباره احد متطلبات الحياة العصرية، لذا تسعى الدول من خلال سياساتها التخفيف من حدة هذه الأزمة حتى لا نقول القضاء عليها. وقد تلجأ الدول في ذلك إلى الضرائب لحل أزمة السكن، كفرض ضرائب عالية على المساكن الشاغرة و تلك الشاغرة جزئيا مما يدفع

¹ أ.د عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 115

² أ.د عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 114.

بمالكي هذه العقارات إلى الإسراع في تأجيرها أو إشغالها تفادياً من أداء ضريبة عالية؛ الأمر الذي يساعد في تخفيف حدة الأزمة، وهذا ما قامت به فرنسا ما بعد الحرب العالمية الثانية.¹ و قد يستفيد رأس المال المستثمر في قطاع السكن من إجازة ضريبية، كما قد تستفيد الأدوات والتجهيزات المستخدمة في قطاع السكن من ميزة الاهتلاك السريع ، فألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فرضت ضريبة إضافية على العقارات القديمة و خصصت ثلاث أرباع إيراداتها لإنشاء مساكن جديدة رخيصة الأجر.²

2-3-3- محاربة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة:

يمكن استخدام الضريبة كأداة في يد الدولة لمحاربة الآفات الاجتماعية السيئة المنتشرة في المجتمع و التي ينتج عنها أضرار صحية، كفرض ضرائب مرتفعة على إنتاج و بيع المشروبات الكحولية و السجائر. إلا أن نجاح هذه الأداة يتوقف على مرونة الطلب لهذه المواد، فإذا كان الطلب عديم المرونة فإنه يسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة كاملاً إلى المستهلك حيث ينعدم رد فعل هذا الأخير نتيجة تغير الأثمان و هذا ما ينطبق عموماً على حالة السجائر.

2-3-4- توجيه سياسة النسل:

قد تستخدم الضريبة كوسيلة لتوجيه سياسة النسل، حيث تلجأ الدول الراغبة في زيادة الإنجاب كدول القارة العجوز و البلدان الاسكندنافية، إلى تخفيض الضرائب على الدخل كلما زاد عدد أفراد الأسرة، أما إذا كان المطلوب هو كبح الإنجاب فتلجأ الدول في هذه الحالة إلى رفع معدل الضرائب على الدخل و يكون في اتجاه متزايد بزيادة عدد أفراد الأسرة، أو لا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة كما هو معمول به في كل من الهند و الصين.³

2-4- أهداف سياسية و ثقافية:

قد تستغل الضريبة لتحقيق بعض الأغراض السياسية، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي كاستخدام الضريبة كأداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسياً في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، أو على المستوى الخارجي كاستخدام الرسوم الجمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها من أجل تحقيق أغراض سياسية.⁴ كما تستخدم الضريبة لتشجيع الثقافة، من خلال إعفاء الأنشطة الثقافية من الرسوم.

¹ أ. د سليمان اللوزي، د. على خليل، مرجع سابق، ص 179.

² د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 154.

³ د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 153.

⁴ د. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 2003، ص 131.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الجبائية:

تكتسي النظرية الجبائية بعدين، بعد إيجابي Dimension positive و بعد معياري (اعتباري) Dimension normative. يتمثل البعد الايجابي في تحديد من يتحمل الضرائب في الأخير و هذا ما يعبر عنه بالآثر الجبائي، و إلى تحديد الآثار المتوقع أن تنجم عن أنواع محددة من الضرائب، إضافة إلى قياس أثر الضرائب على مستوى الرفاهية. أما البعد المعياري فيسعى إلى إصدار أحكام و قواعد لتحديد معدلات الضرائب بطريقة تسمح بتقليص اختلالات السوق أو تصحيحها، و بتحقيق التحكيم بين مبدئين، مبدأ الكفاءة الجبائية و مبدأ العدالة و هو ما يعبر عنه بالجباية المثلى.¹

1-1- السياسة الجبائية و إشكالية نقل العبء الضريبي:

من الأمور التي يحددها المشرع في القانون المتعلق بفرض أي ضريبة هي تحديد الأشخاص (طبيعيين أو معنويين) المكلفين بدفعها إلى خزانة الدولة، و يسمى الشخص الذي يحدده القانون لدفع الضريبة بالمكلف القانوني أو الممول القانوني، حيث يتأثر دخل هذا الأخير بمقدار ما يدفعه من ضرائب الأمر الذي يدفعه إلى محاولة التخلص منها، و ذلك بمحاولة نقل عبئها إلى آخرين تربطهم به علاقات اقتصادية. فإذا تمكن المكلف القانوني من نقل عبء الضريبة إلى أشخاص آخرين فان هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة، أما إذا لم ينجح في ذلك و تحمل عبء الضريبة فان هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة.²

1-1- مفهوم نقل العبء الضريبي:

يعرف نقل العبء الضريبي على أنه عملية يسعى من خلالها الممول القانوني لنقل عبء الضريبة (كليا أو جزئيا) المسددة لخزانة الدولة إلى أشخاص آخرين تربطهم به علاقات اقتصادية، وقد ينجح في ذلك أو يفشل.³

1-2- عمليات نقل عبء الضريبة:

هي عبارة عن محاولات يقوم بها الممول القانوني لنقل عبء الضريبة المكلف بسدادها لخزانة الدولة وفقا للعلاقة القانونية بينهما، في اتجاه المراحل التالية أو السابقة لإنتاج أو تداول السلع و الخدمات و الأنشطة المفروض

¹ Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, Politique économique, 1^{ère} édition, 2^{ème} tirage, édition de Boeck, 2005, p 460.

² د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 214.

³ أ. د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشموي، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية 2007، ص 151.

عليها الضريبة، و يمكن التمييز بين نوعين من عمليات نقل عبء الضريبة:¹

1-2-1- نقل عبء الضريبة إلى الأمام:

و هي محاولة نقل العبء الضريبي من طرف المكلف القانوني في اتجاه المستهلك النهائي (الممول الفعلي) للسلعة أو الخدمة المفروض عليها الضريبة، كأن يقوم منتج لسلعة معينة بنقل عبء الضريبة إلى المستهلك. أو كنقل العبء الضريبي المفروض على أجور العمال إلى رب العمل من إجباره بزيادة أجورهم بمقدار الضريبة المفروضة على أجورهم.

1-2-2- نقل عبء الضريبة إلى الخلف:

هي محاولة نقل العبء الضريبي من طرف المكلف بها قانونا إلى المراحل السابقة لمرحلة نشاطه، كنقل عبء الضريبة المفروضة على المستهلكين إلى المنتج من خلال تخفيض الطلب مما يجبره على تخفيض السعر؛ أو لجوء المنتج إلى نقل عبء الضريبة المفروضة على منتجاته من خلال تخفيض أجور العمال أو من خلال إجبار مورديه بتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج.

كما يمكن نقل عبء الضريبة في كلا الاتجاهين و ذلك من خلال نقل جزء منه إلى الإمام و جزء إلى الخلف، كأن يقوم المنتج المفروضة عليه الضريبة بنقل جزء منها إلى الخلف عن طريق الرفع من سعر السلعة المنتجة (أو الخدمة المقدمة) و في ذات الوقت يقوم بنقل جزء منها إلى الأمام من خلال محاولة تخفيض أجور العمال أو تخفيض أسعار شراء مستلزمات الإنتاج.

1-3-1- نظريات نقل عبء الضريبة:

إن تحقيق أهداف السياسة الجبائية منوط بمدى فهم موضوع نقل عبء الضريبة و استقرارها، لذا يجب على المشرع الضريبي أن يكون ملم بإمكانيات نقل عبء الضريبة حتى يتسنى له تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرغوب تحقيقها و تفادي ما هو غير مرغوب فيه.

1-3-1- نظرية الانتشار:

تقوم هذه النظرية على إمكانية نقل عبء الضريبة كليا أو جزئيا من فئة إلى الفئات الأخرى، ففرض ضريبة على فئة المنتجين قد تدفع بهم إلى محاولة نقل عبئها إلى المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة للسلع المفروض عليها ضريبة، مما يؤثر على دخل الممول الفعلي بالنقصان بمقدار ما دفعه من ضريبة نتيجة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنفاقه على السلع و بالتالي انخفاض دخل المنتجين؛ و هكذا ينتشر العبء الضريبي من خلال العلاقات و المعاملات القائمة بين مختلف النشاطات الاقتصادية و تتحقق أثارها بين مختلف النشاطات

¹ أ. د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشموي، مرجع سبق ذكره، ص 152، 153.

الاقتصادية الاستهلاكية و الإنتاجية. إلا أن انتشار الضريبة لا يستمر إلى ما لا نهاية، و لكن عادة ما تتدخل ظروف و عوامل معينة لتخفف من حدة الانتشار و تؤدي إلى القضاء على فاعليته.¹

1-3-2- النظرية الحديثة:

تعالج النظرية الحديثة ظاهرة نقل العبء الضريبي على أساس أنها جزء من مشاكل نظرية القيمة أو نظرية تحديد الأثمان للسلع و الخدمات، حيث تتم عملية نقل العبء الضريبي، بين المكلف بدفعها و باقي الأطراف الذين تربطهم به علاقات اقتصادية، من خلال قوى السوق و ما تحده من أثمان و بالتالي من خلال قوى العرض و الطلب.² مما يعني أن أهم الضرائب التي يمكن تفسيرها طبقا لهذه النظرية هي الضرائب غير المباشرة التي تصيب أسعار السلع و الخدمات، إلا أن هذا لا يمنع وجود إمكانية نقل عبء الضريبة المفروضة على دخول أصحاب المهن الحرة إلى المستهلكين من خلال رفع الأتعاب و الأجور.³

2- أثر الضرائب على المنتجين و المستهلكين:

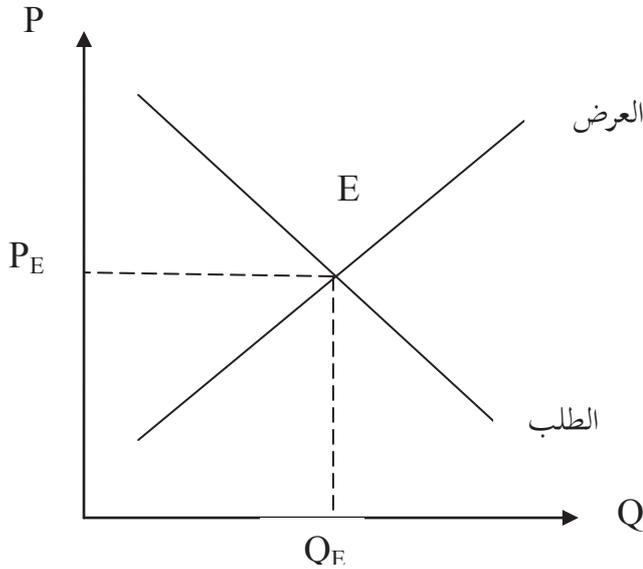
في النظرية الجبائية من يتحمل الضرائب في النهاية، كما سبق و أن أشرنا، ليس هو بالضرورة المكلف بها قانونا (من يجرر الشيك) و لتوضيح ذلك ننتقل من حالة توازن دون ضرائب في سوق يتسم بالمنافسة الكاملة كما يوضحه الشكل التالي:

¹ د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 215.

² أ. د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 157، 158.

³ د. محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، 2009 ص 236.

الشكل رقم 1-2: حالة توازن دون ضرائب في سوق يتسم بالمنافسة الكاملة



Source : Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, op.cit, p 462.

يتحدد توازن السوق في غياب الضرائب في نقطة تقاطع منحنى العرض و منحنى الطلب و يرمز لها ب (E) ، أما السعر التوازني فيتمثل في النقطة (P_E) و الكمية التي تحقق حالة توازن السوق يرمز لها في الشكل ب (Q) . فالسؤال الممكن طرحه هو هل سيتغير توازن السوق إذا ما تم فرض ضريبة على السلع المتداولة؟

2-1- أثر فرض الضريبة على المنتجين:

إن فرض ضريبة نسبية يمكن أن يتم بطريقتين، الأولى تتمثل في فرض ضرائب نوعية *Taxe spécifique* أي فرض مبلغ ثابت على كل وحدة من سلعة أو منتج أو على كل وحدة من عوامل الإنتاج، كفرض مبلغ ثابت على كل لتر من البنزين، أو على كل علبة مباعية من السجائر، أو على الكيلوغرام الواحد من السكر أو الشاي، وبالتالي تكون الضريبة محددة بمبلغ مقطوع للوحدة الواحدة من الوزن أو الحجم أو العدد بغض النظر عن قيمتها. أما الطريقة الثانية فتتمثل في فرض الضرائب قيمية *Taxe ad valorem* و هي الضريبة التي يتم فرضها على السلع و الخدمات بنسبة مئوية من قيمتها المقدرة أو الحقيقية كل سلعة كالرسم على القيمة المضافة *TVA*.¹ و تجدر الإشارة إلى أن كلا الطريقتين في فرض الضريبة يخلفان نفس الآثار في حالة ما إذا سادت المنافسة الكاملة، أما إذا سادت المنافسة غير التامة ففرض الضرائب على المبيعات *Taxe ad valorem* يحقق للدولة إيرادات أكثر.²

¹ د. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد بين النظرية و التطبيق، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع 2001، ص 122.

² Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, op.cit, p 461.

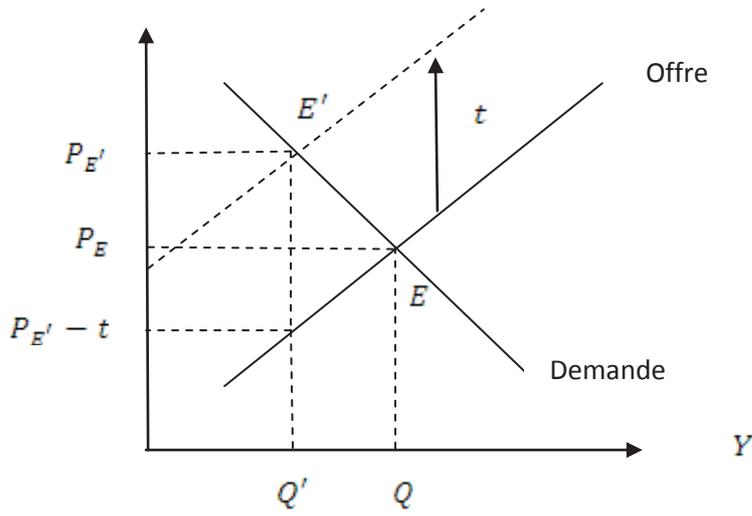
2-1-1-1- فرض ضريبية نوعية Taxe spécifique

إذا قامت الحكومة بفرض ضريبية ثابتة على كل وحدة من السلعة المباعة بمبلغ t spécifique Taxe، سيجعل من بيع كل وحدة إضافية أكثر كلفة من ذي قبل، حيث سيلجأ المنتج إلى طلب سعر وحدوي جديد يتضمن مقدار الضريبة t لتعويض ما سيسدده من ضريبة مفروضة عليه من طرف الحكومة، الأمر الذي يدفع بمنحنى العرض للانتقال إلى الأعلى. وبالتالي فإن السعر سيرتفع إلى $(P_{E'})$ ، و الكمية المعروضة من السلعة تنخفض إلى (Q') و بالتالي تنتقل نقطة التوازن من (E) إلى (E') . السعر بدون ضرائب الذي يدفع عند نقطة التوازن الجديدة من طرف المستهلكين هو $(P_{E'})$ أما السعر المحصل من طرف المنتجين بعد طرح الضريبة هو $(P_{E'} - t)$. و من خلال الشكل يتضح أن المشتريين أو المستهلكين يتحملون جزء من العبء الضريبي إلى جانب الموردين أو المنتجين، حتى وإن تم اقتطاعها من طرف المنتجين، مع ملاحظة أن الارتفاع في السعر كان أقل من قيمة الضريبة المفروضة على كل وحدة يتم بيعها. و يتضح من الشكل أن نسبة الضريبة التي يتحملها المستهلك تتمثل في المسافة بين (P_E) و $(P_{E'})$ ، أما نسبة الضريبة التي يتحملها المنتج تتمثل في المسافة بين (P_E) و $(P_{E'} - t)$.

إلا أنه يجب الإشارة إلى أن تحمل الضريبة لكل من المنتج و المستهلك يعتمد على درجات مرونة كل من العرض و الطلب بالنسبة للسعر، فكلما كانت مرونة الطلب مرتفعة بالنسبة للسعر كلما انخفضت نسبة الضريبة التي يتحملها المستهلك و العكس صحيح، و كلما كانت مرونة العرض مرتفعة بالنسبة للسعر كلما انخفضت نسبة ما يتحمله المنتج (البائع) من الضريبة و العكس صحيح.¹

¹ أ. د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 12، 13.

الشكل رقم 1-3: أثر الضريبة النوعية على كل من المنتج و المستهلك



Source : Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, op.cit, p 462

2-1-2- فرض ضريبة قيمية (على المبيعات) ¹ Taxe ad valorem :

يمثل كل من الطلب Y^d و العرض Y^s دوال خطية لكل من السعر المسدد P^d و السعر المحصل P^s على التوالي:

$$Y^d = a_d - b_d P^d, \quad a_d, b_d < 0$$

$$Y^s = b_s P^s, \quad b_s > 0$$

فإذا قامت الحكومة بفرض ضرائب على المبيعات (على المنتجين) Taxe ad valorem بمقدار (t) فيصبح لدينا:

$$P^s = P^d (1 - t)$$

و من ثم يمكن صياغة السعر التوازني الذي يحقق المساواة بين العرض و الطلب في المعادلة التالية:

$$P^d = \frac{a_d}{b_d + b_s (1 - t)}$$

¹ Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, op.cit, p 463.

ومنه

$$P^s = \frac{a_d}{b_d / (1 - t) + b_s} < P^d$$

حيث أن:

P : السعر بدون ضريبة (بدون TVA)

t : الضريبة على المبيعات Taxe ad valorem المفروض على المنتجين (العرض)

Y^s : العرض

Y^d : الطلب

b_d : تمثل مرونة الطلب السعرية

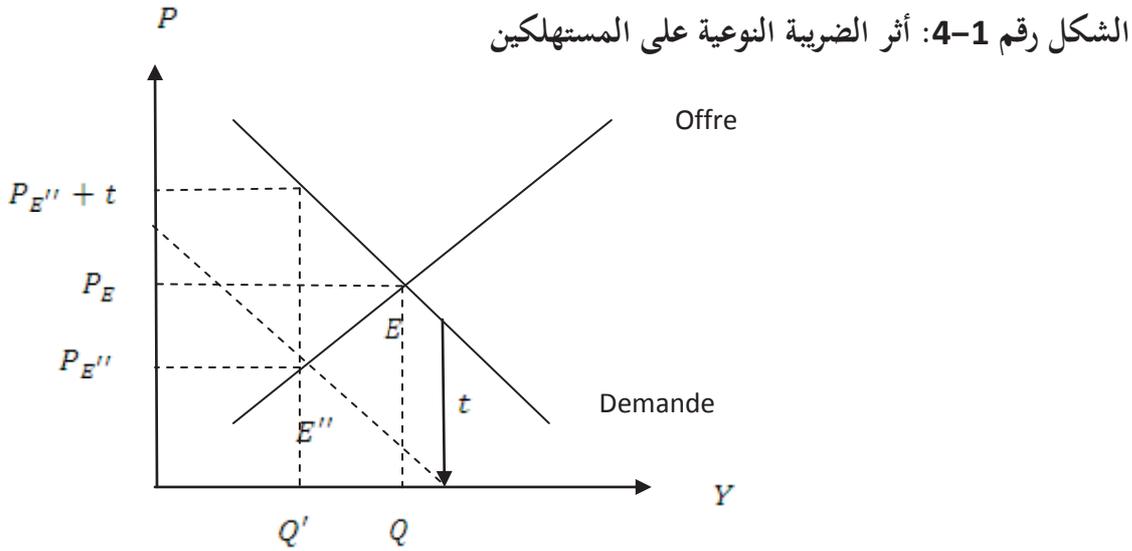
b_s : تمثل مرونة العرض السعرية

من خلال المعادلات السابقة يتضح أن توزيع العبء الضريبي مرتبط بمعاملات b_d و b_s ، فإذا كان العرض ضعيف المرونة فالمنتجين هم من سيتحملون النسبة الأكبر من الضريبة، أما إذا كان الطلب قليل المرونة فالمستهلكين هم من سيتحملون النسبة الأكبر من العبء الضريبي.

2-2-2- أثر فرض الضريبة على المستهلكين:

2-2-1- فرض ضريبة نوعية Taxe spécifique

إذا قامت الحكومة بفرض ضرائب على وحدات السلعة على المستهلكين و ليس على المنتجين، أي أنه يتم فرض ضريبة قدرها (t) على كل وحدة متحصل عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى الأسفل نتيجة لانخفاض الطلب الناتج عن ارتفاع السعر بمقدار الضريبة المفروضة، لان كل مستهلك سيرغب في سعر أقل و ذلك بمقدار (t) لكل وحدة مشتراة، و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:



Source : Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, op.cit, p 462

وبالتالي يصبح سعر التوازن الجديد ممثلاً في النقطة (E'') و تصبح كمية التوازن الجديدة (Q') ، أما السعر المحصل من طرف المنتجين (البائعين) بدون ضريبة فيتمثل في النقطة $(P_{E''})$ و السعر المسدد من طرف المستهلكين بما في ذلك الضريبة فيتمثل في النقطة $(P_{E''} + t)$. إن انخفاض السعر من (P_E) إلى $(P_{E''})$ يعني أن المنتجين سوف يتحملون جزء من العبء الضريبي الذي كان قد تم تحميله أصلاً على المستهلكين (المشترين)؛ حيث أن نسبة ما يتحمله المنتجين من ضريبة يتمثل في المسافة بين النقطة (P_E) و النقطة $(P_{E''})$ و ما يتحمله المستهلكين من ضريبة يتمثل في المسافة بين النقطتين (P_E) و $(P_{E''} + t)$ ، في حين تتمثل قيمة الضريبة الإجمالية المفروضة على المستهلكين في المسافة بين النقطة (E) و النقطة (E'') .

2-2-2- فرض ضريبة قيمة Taxe ad valorem

يمثل كل من الطلب Y^d و العرض Y^s ، كما تم الإشارة إليه آنفاً، دوال خطية لكل من السعر المسدد P^d و السعر المحصل P^s على التوالي:¹

$$Y^d = a_d - b_d P^d, \quad a_d, b_d < 0$$

$$Y^s = b_s P^s, \quad b_s > 0$$

¹ Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, op.cit, p 463.

فإذا قامت الحكومة بفرض ضرائب على المبيعات (على المستهلكين) *Taxe ad valorem* بمقدار t فيصبح لدينا:

$$P^d = P^s(1 + t)$$

و منه:

$$P^s = \frac{a_d}{b_s + b_d(1 + t)}$$

و

$$P^d = \frac{a_d}{\frac{b_s}{(1 + t)} + b_d}$$

حيث أن:

P : السعر بدون ضريبة (بدون TVA)

t : الضريبة على المبيعات *Taxe ad valorem* المفروض على المستهلكين (الطلب)

Y^s : العرض

Y^d : الطلب

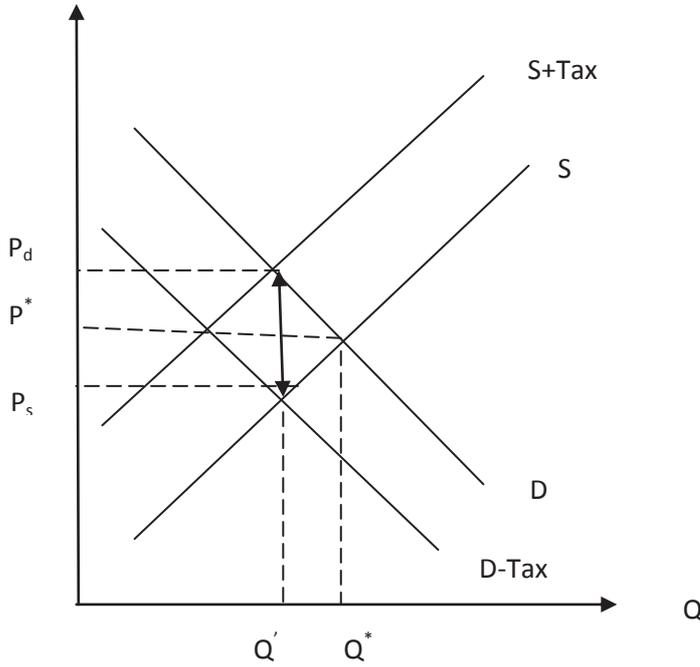
كما سبق الإشارة إليه في السابق، من خلال التطرق إلى فرض ضرائب على المبيعات (على المنتجين) *Taxe ad valorem* فإن توزيع العبء الضريبي يرتبط بمعاملات b_s و b_d .

2-3-أثر فرض الضريبة على المنتجين و على المستهلكين معا:

2-3-1-فرض ضريبة نوعية *Taxe spécifique*

إذا قامت الحكومة بفرض ضريبة على وحدات السلعة على المستهلكين و على المنتجين بنفس المقدار كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1-5: مقارنة بين العبء الضريبي على البائع و العبء الضريبي على المشتري



المصدر: أ. د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 15.

يلاحظ من خلال الشكل أنه شكل تجميعي للشكلين السابقين، و هذا يعني أنه لا فرق بين حالة فرض الضريبة على المنتجين و بين حالة فرضها على المستهلكين في أي سوق من الأسواق التنافسية، فكل من المنتجين و المستهلكين سيتحملون عبئا ضريبيا إضافيا واحدا محددًا في النهاية، إلا أن مقدار ما يتحمله كل منهما يعتمد بالدرجة الأساس على مرونة العرض و الطلب.¹

2-3-2- فرض ضريبة قيمة² Taxe ad valorem:

يمكن التعبير عن حالة السوق المتوازن في حالة فرض ضريبة على كل من المنتجين و المستهلكين من خلال المعادلة التالية:

$$Y^d [P(1 + t^d)] = Y^s [P(1 - t^s)]$$

حيث أن:

P : السعر بدون ضريبة (بدون TVA)

t^d : الضريبة على المبيعات Taxe ad valorem المفروضة على المستهلكين (الطلب)

¹ أ. د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 16.

² Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, op.cit, p 464.

t^s : الضريبة على المبيعات Taxe ad valorem المفروضة على المنتجين (العرض)

Y^s : العرض

Y^d : الطلب

لمعرفة كيف يتغير السعر بتغير الرسوم نقوم باشتقاق علاقة التوازن السابقة في نقطة التوازن حيث نحصل على العلاقة التالية:

$$Y'^d(1 + t^d)dP + PY'^d dt^d = Y'^s(1 - t^s)dP - PY'^s dt^s$$

حيث أن:

Y' : مشتقة Y

و بإدخال مرونة العرض و الطلب السعرية:

$$\varepsilon^s = \frac{dY^s}{dP} \frac{P}{Y^s} ; \varepsilon^d = -\frac{dY^d}{dP} \frac{P}{Y^d}$$

نحصل على التغير في السعر خارج الرسم، الناتج عن التغير في الرسوم المفروضة على العرض و الطلب:

$$\frac{dP}{P} = \frac{\varepsilon^s dt^s - \varepsilon^d dt^d}{(1 - t^s) + (1 + t^d)\varepsilon^d}$$

انطلاقاً من وضعية التوازن، إذا كان الطلب غير مرن بالنسبة للسعر $\varepsilon^d = 0$ فهذا يعني أن التغير في الرسم dt^d المفروض على الطلب لا يؤدي إلى أي تغير في السعر، أي أن الرسم يسدد كلياً من طرف المستهلكين. و في المقابل، إذا كان الطلب لا نهائي المرونة $\varepsilon^d = \infty$ أو أن العرض غير مرن $\varepsilon^s = 0$ فالعلاقة السابقة تصبح $\frac{dP}{P} = -dt^d$ مما يعني أن السعر الإجمالي المتضمن الرسم (TTC) لا يتغير و أن الرسم يتحمله كلياً المنتجين.

3-دراسة أثر الاشتراكات الاجتماعية على سوق العمل:

يرتبط نشاط أي كيان بمؤسسات التأمين على الأشخاص تحسباً لأي طارئ للعمال داخل المؤسسة بما يضمن صحته عن طريق التكفل بمصاريف العلاج، أو يضمن حقوقه في سن العجز عن العمل أو في حالة عجز مرضي دائم. و عادة ما يتكفل بهذا مصلحة الضمان الاجتماعي أو هيئات مماثلة تقوم بنفس الدور كصناديق الضمان الاجتماعي.

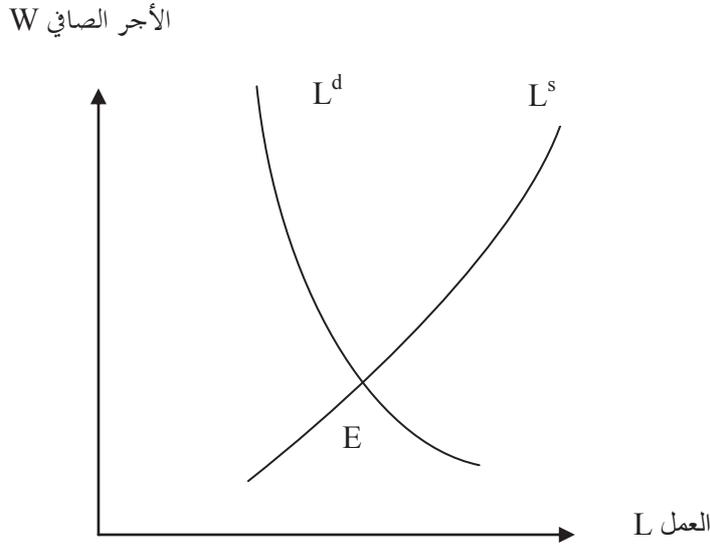
3-1- مفهوم الاشتراكات الاجتماعية:

يعرفها دليل إحصائيات مالية الحكومة لسنة 2001 على أنها متحصلات برامج الضمان الاجتماعي و برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي التي تقدم منافع بخلاف منافع التقاعد، و قد تكون مساهمات الضمان الاجتماعي إجبارية أو طوعية و قد يدفعها المستخدمون أو أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم أو العاملون لحساب أنفسهم أو الأشخاص غير العاملين.¹ و يقسم المبلغ الذي يدفع لهيئة الضمان الاجتماعي إلى جزئين الأول يسمى مساهمة العامل و يقتطع من أجره و الجزء الثاني يسمى بمساهمة رب العمل، إلا أن هذا التمييز ليس له أساس من الناحية الاقتصادية و إنما ما يهم هو حجم أو مقدار مجموع الاشتراكات الاجتماعية.

3-2- أثر الاشتراكات الاجتماعية على سوق العمل:

لتوضيح أثر الاشتراكات الاجتماعية على سوق العمل ننتقل من وضعية توازن سوق العمل في ظل غياب الاشتراكات الاجتماعية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1-6: توازن سوق العمل في ظل غياب الاشتراكات الاجتماعية



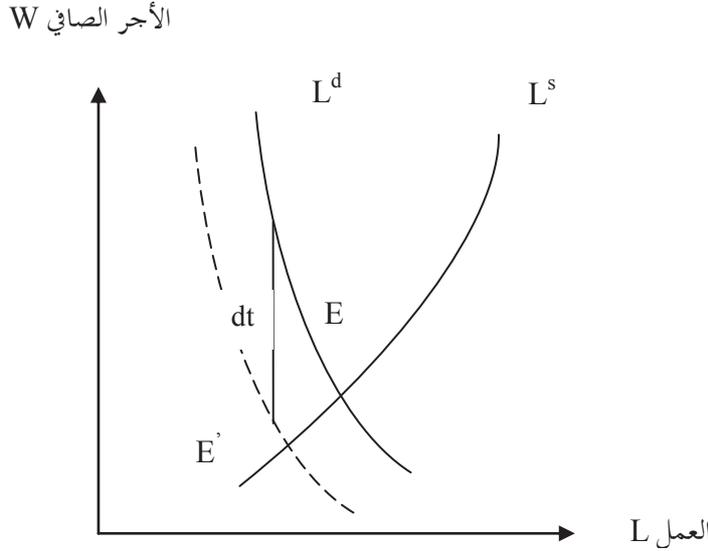
Source : Bernard Salanié, *Théorie économique de la fiscalité*, édition Economica, 2002, p23.

حيث تمثل النقطة (E) نقطة التوازن بين الطلب و العرض في سوق العمل، فإذا تم فرض اشتراكات اجتماعية نسبية بمعدل قدره (dt) على الأجر الصافي (w) فهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمل التي يتحملها رب العمل إلى

¹ أ.د عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 28.

$w(1+dt)$ أي بمقدار الاشتراكات الاجتماعية المفروضة (dt). فإذا افترضنا أن الأجر الصافي ثابت فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليسار (إلى الأسفل) بنفس مسافة (مقدار) الاشتراكات الاجتماعية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1-7: تأثير الاشتراكات الاجتماعية على أجور العمال



Source : Bernard Salanié, op cit, p23.

نلاحظ من الشكل انتقال نقطة التوازن من (E) إلى (E') و هذا يعني انخفاض كل من الأجر الصافي و العمل و تفسير ذلك هو أنه تم تقاسم عبء الاشتراكات الاجتماعية بين رب العمل متمثلة في انخفاض الأرباح لارتفاع التكلفة، أما مساهمة العامل فتمثلت في انخفاض الأجر الصافي.

و بشكل عام يمكن القول بأن تحديد من يتحمل عبء الاشتراكات الاجتماعية يخضع لتفاعلات قوى الطلب و العرض و بالتالي تصبح الظروف المحددة لتفاعلات قوى الطلب و العرض هي نفس الظروف التي تحدد عمليات و اتجاهات نقل عبء الاشتراكات الاجتماعية و المتمثلة في مرونة منحنيات الطلب و العرض في سوق العمل و هو ما يمكن التعبير عنه في العلاقات التالية:

$$\epsilon_D = - \frac{wL^d}{L} \quad \text{و} \quad \epsilon_S = \frac{wL^s}{L}$$

الأجر الصافي: W

عرض العمل: L^s

طلب العمل: L^d

ϵ_s : مرونة العرض

ϵ_d : مرونة الطلب

و يمكن صياغة توازن سوق العمل بعد فرض الاشتراكات الاجتماعية بمعدل قدره (t) من خلال المعادلة التالية:

$$L^d(w(1+t)) = L^s(w)$$

للتبسيط نأخذ $t=0$ و بالاشتقاق نحصل على:

$$L^{d'}(dw + wdt) = L^{s'}dw$$

ومنه:

$$\frac{\partial \log w}{\partial t} = - \frac{\epsilon_D}{\epsilon_S + \epsilon_D} \in]-1,0[$$

و بالتالي فإن الأجر الصافي ينخفض كلما كان الطلب يتسم بمرونة أكبر نسبة إلى العرض.

فإذا أشرنا إلى تكلفة العمل ب W بدلا من $w(1+t)$ نحصل على:

$$\frac{\partial \log W}{\partial t} = \frac{\epsilon_S}{\epsilon_S + \epsilon_D} \in]0,1[$$

و بالتالي تزداد تكلفة العمل كلما كان الطلب أقل مرونة نسبة إلى العرض، مما يؤدي إلى انخفاض العمل الممثل

بالعلاقة التالية:

$$-\frac{\partial \log L}{\partial t} = \epsilon_S \frac{\partial \log w}{\partial t} = \frac{\epsilon_S \epsilon_D}{\epsilon_S + \epsilon_D}$$

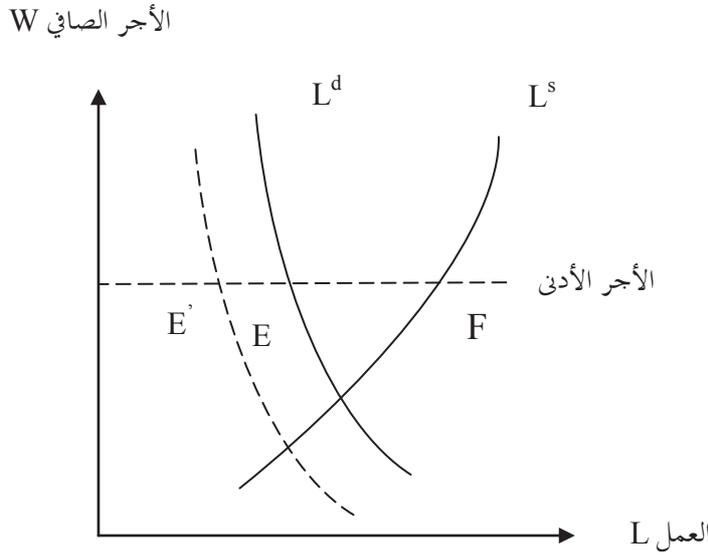
مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- إذا كان منحى العرض قليل المرونة بالنسبة للأجر ($\epsilon_s < \epsilon_d$) فهذا يعني أن تكلفة العمل تبقى ثابتة وبالتالي فإن العمال هم من سيتحملون كليا عبء الاشتراكات الاجتماعية في شكل أجور منخفضة، والعكس إذا كان منحى الطلب على العمل قليل المرونة بالنسبة للأجر فإن عبء الاشتراكات الاجتماعية سوف يتحمله المستخدم (رب العمل) ممثلا في انخفاض الأرباح نتيجة للارتفاع في تكلفة العمل.
- إذا كان مستوى العمل يتم تحديده من طرف المؤسسات و كانت هناك بعض القطاعات تعاني من صعوبة في التوظيف كقطاع الزراعة في الجزائر، فإن انخفاض في الاشتراكات الاجتماعية قد يدفع المستخدمين (أرباب العمل) إلى عرض أجور مرتفعة من أجل توظيف أكثر.¹

¹ Pierre Jacquet-Jean Pisani Ferry, op cit, p 465.

في الحقيقة يمكن الإشارة إلى أن دوال العرض و الطلب هي غير خطية و هذا راجع إلى وجود أجر أدنى محدد من طرف الدولة، فإذا افترضنا أن الأجر الأدنى أكبر من الأجر التوازني كما هو موضح في الشكل أدناه فإن العمل سيحدد بالطلب في النقطة E و هذا ما يفسر حدوث بطالة قدرها المسافة بين E و F. في هذه الحالة فرض اشتراكات اجتماعية لا يؤدي إلى انخفاض في الأجر الأدنى لأنه محدد قانونا من طرف الدولة و إنما يترجم إلى زيادة في تكلفة العمل بقيمة الاشتراكات المفروضة مما يؤدي إلى زيادة البطالة بنسبة قدرها المسافة بين E و E'.

الشكل رقم 1-8: تأثير الاشتراكات الاجتماعية على أجور العمال المؤهلين



Source : Bernard Salanié, op cit, p25.

المبحث الرابع: السياسة الجبائية في الجزائر:

تعكس السياسة الجبائية مختلف التقلبات الاجتماعية و المراحل الاقتصادية التي تمر بها الدولة، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى السياسة الجبائية في الجزائر من خلال سرد أهم المراحل التي مرت بها قبل المرحلة الانتقالية و بعدها.

1-1-1- السياسة الجبائية ما قبل المرحلة الانتقالية:

1-1-1-1- السياسة الجبائية في الفترة 1962-1966:

وجدت الجزائر نفسها عشية الاستقلال أمام نظام جبائي فرنسي يخدم مصالح المعمرين على حساب الجزائريين، و يتناقض مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر المستقلة، إلا أن الفراغ القانوني المسجل في

هذه المرحلة ألزم السلطات في البداية على الأخذ بهذا النظام. و مع بداية رحيل المعمرين، الذين كانوا يسيطرون على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، و أخذ مدخراتهم و رؤوس أموالهم سجلت ميزانية الدولة عجز مالي كبير بسبب تقلص الوعاء الضريبي، حيث سجل في شهر جوان 1962 تحويل 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر قناة البنوك، إضافة إلى ما تم تحويله بطرق أخرى. كل هذه المعطيات دفعت بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الرفع من الموارد لتغطية النفقات العامة، و العمل على إدخال بعض التعديلات على النظام الجبائي الموروث تمهيدا لبناء نظام جبائي يخدم تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة و من أبرز هذه التعديلات:

* الرفع في معدلات بعض الضرائب المباشرة من 12% إلى 18%، ما يفسر الرغبة في زيادة الإيرادات الجبائية.¹
* استحداث ضريبة جديدة على الأجور المرتفعة بهدف إيجاد إيراد مالي جديد، تتراوح معدلاتها بين 80% و 100%.²

* بغية البحث عن إيرادات جبائية جديدة تم، بموجب المادة 63 من قانون المالية لسنة 1964، تأسيس الرسم الوحيد على السيارات المسجلة في الجزائر (T.U.V.A).³

* إن أهم تعديل جاء به قانون المالية لسنة 1963 فيما يخص الضرائب غير المباشرة تمثل في تأسيس نظام الدفع بالتجزئة⁴ Régime du paiements fractionnés فيما يخص الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP بدلا من نظام الدفعة الواحدة (الضريبة التراكمية)، و قد تم الأخذ بهذا النظام لمحاربة التهرب الضريبي المحتمل و ذلك من خلال إمكانية مراقبة مراحل تداول المنتجات.

* بهدف ممارسة رقابة أكثر شدة على المكلفين الهامين تم الدعوة إلى إحصاء الصناعيين و التجار، و ذلك بتسجيلهم لدى مراقبة الضرائب على رقم الأعمال للفترة الممتدة بين 1964/01/01 إلى غاية 1964/03/31 كحد أقصى⁵، و رغبة في تكميل هذا الإحصاء و بهدف تنمية القطاع المؤمم و القطاع الاشتراكي، تم بموجب المادة 23 من قانون المالية لسنة 1965 الدعوة لإحصاء جديد يشمل جميع المؤسسات ذات الصبغة الصناعية و التجارية و الفلاحية و المصرفية في القطاعين المؤمم و الاشتراكي و ذلك بتسجيلها لدى مراقبة الضرائب على رقم الأعمال للفترة بين 1965/03/01 إلى غاية 04/30 من نفس السنة كحد أقصى. و في نفس السياق تم،

¹ Loi de Finances pour 1963 : N° 62-155 du 31 décembre 1962, (De l'article 13).

² Loi de Finances pour 1963 : N° 62-155 du 31 décembre 1962, (De l'article 15).

³ المادة 63 من قانون المالية رقم 63-496 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 لسنة 1964.

⁴ Loi de Finances pour 1963 : N° 62-155 du 31 décembre 1962, (De l'article 23).

⁵ Loi de Finances pour 1964 : N° 63-496 du 31 décembre 1963, (De l'article 46).

بموجب قانون المالية لسنة 1965، إعداد بطاقة الضريبة الإجبارية، عن المكلفين الهامين المشار إليهم في المادة 17 من نفس القانون، من طرف إدارة الضرائب المختلفة (مصلحة القبض) حتى تتمكن هذه الأخيرة من معرفة مغزى الضريبة و الحالة المالية للمقاوم و ذلك لتسهيل مهمة مصلحة القبض لتوحيد الجداول الموضوعة باسم مكلف معلوم، و لتأمين التنسيق بصورة أفضل، بين مصلحة تأسيس الضريبة و مصلحة التحصيل و هو ما يهدف إلى ممارسة رقابة أكثر شدة على المكلفين الهامين.¹

* و بهدف تيسير تتبع حركة البضائع المستوردة دون الحاجة لتكليف مصلحة الجمارك بأي عبء تم تعديل المادة 39 من قانون الرسوم على رقم الأعمال و المتمثل في إلزام المستورد بأن يسلم سند التسليم على نسختين، عند كل عملية استيراد، ترفع إحداها للمدير الإقليمي للضرائب على رقم الأعمال.²

* تحسين طرق التحصيل بالنسبة لبعض الضرائب من خلال تبني مبدأ الاقتطاع من المصدر (المنبع) بالنسبة للضريبة على المرتبات و الأجور، خلفا للنظام القديم القائم على التصريح في آخر السنة، و قد كانت هذه الخطوة مهمة في وضع حد نهائي للتهرب من هذه الضريبة.

يتضح من الإجراءات الضريبية المتخذة في هذه المرحلة أن الهدف الأساسي للسياسة الضريبية كان يتمثل في تغطية العجز المالي المسجل غداة الاستقلال (الجدول 1-1)، إلا أن هذا لم يمنع السلطات آنذاك من اتخاذ بعض التدابير لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية كصدور قانون الاستثمار 1966. كما لم يتم إهمال الجانب الاجتماعي المتمثل في التعليم، الصحة، العدالة خاصة و أن الجزائر اعتمدت النظام الاشتراكي و هو ما اتضح من خلال بعض الإجراءات الجبائية المتخذة.

الجدول رقم 1-1: تطور الإيرادات الضريبية للجزائر للفترة 1962-1966 الوحدة: مليون دج

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966
حاصل الضرائب المباشرة	793.4	478	515.4	445	692
حاصل التسجيل و الطابع	80	75.5	92.2	64	93
حاصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1046.5	723.7	746.2	711.2	752
حاصل الضرائب غير المباشرة	883.4	626	638.6	617.8	648
حاصل الجمارك	66.2	73	318.9	206.4	207

المصدر: كالي فريد، تطور السياسة الضريبية في الجزائر في الفترة 62-92، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا في المالية، 1991-1992، ص 18.

¹ المادة 17 من قانون المالية رقم 64-361 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1964، المتعلق بمالية سنة 1965.

² المادة 24 من قانون المالية رقم 64-361 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1964، المتعلق بمالية سنة 1965.

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود تقارب و استقرار في حصيلة كل من الضرائب المباشرة، غير المباشرة والضرائب على رقم الأعمال ، الأمر الذي يفسر نية السلطات في هذه الفترة في ضرورة المحافظة على مستوى معين من الإيرادات لمواجهة متطلبات مرحلة ما بعد الاستعمار، في انتظار اعتماد نظام جبائي يتماشى والتوجهات الاقتصادية و السياسية الجديدة مع مراعاة الأهداف الاجتماعية.

1-2- السياسة الجبائية في الفترة 1967-1979: تميزت هذه الفترة بتنصيب لجنة وزارية في نوفمبر 1969¹ مكلفة بإصلاح النظام الضريبي و قد كان هذا أول اهتمام فعلي بالجبائية و التي حددت مهامها بمراجعة و ضبط النظام الضريبي بما يتماشى و أهداف مخططات التنمية؛ و من أهم التدابير و الإجراءات الجبائية التي تم الأخذ بها خلال هذه الفترة ما يلي:

- العمل على ضمان حد أدنى لازم للمعيشة بالنسبة للشرائح الاجتماعية الفقيرة، و ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من تدابير الإعفاء الجبائي لفائدة بعض أصناف المكلفين بالضريبة، فمن بين الإعفاءات التي نصت عليها المادة 42 من قانون المالية لسنة 1972 إعفاء أصحاب الرواتب في القطاعين العام و الخاص و العمال في القطاع المسير ذاتيا و التعاونيات و أصحاب المعاشات و المرتبات مدى الحياة الذين لا يزيد أجرهم بعد خصم التكاليف الاجتماعية عند الاقتضاء عن مبلغ 300 دج²؛ و في المقابل فرض رسوم على الأجور المرتفعة. و في إطار تدعيم القدرة الشرائية للفئات الدخل المحدود تم تأسيس رسم نوعي إضافي لدعم الأسعار و تخصص حصيلة هذا الرسم، حسب ما أشارت إليه المادة 44 من قانون المالية لسنة 1974، لصندوق دعم الأسعار المفتوح في كتابات الخزينة³؛ كما تم إيقاف الرسوم الجمركية و الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المفروضة على بعض المنتجات ذات الاستهلاك الكبير⁴.

- تدعيم قطاع التعليم من خلال إعفاء المواد الأولية المستعملة في صناعة الكتب المدرسية و الأدوات التعليمية من قبل المعهد التربوي الوطني. كما تم في مجال الثقافة إيقاف تسديد الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج ورسوم الجمرك المستحقة على التجهيزات و الأدوات المخصصة لدور الثقافة و المراكز الثقافية و النوادي الثقافية⁵.

- تكييف السياسة الجبائية مع الجهود المبذولة لتحريض على الاستثمار و ذلك من خلال منح تحفييزات وإعفاءات لاستثمارات القطاع الخاص الموجهة لإنجاز الأهداف التي تكون مكملة للجهود الوطني

¹ كالي فريد، تطور السياسة الضريبية في الجزائر في الفترة 62-92، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا في المالية، 1992، ص 21

² الأمر رقم 71-86 المؤرخ في 29/12/1971 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.

³ الأمر رقم 73-64 المؤرخ في 28/12/1973 المتضمن قانون المالية لسنة 1974.

⁴ المادة 38 قانون المالية 1975، الأمر رقم 74-116 المؤرخ في 31 ديسمبر 1974.

⁵ الأمر رقم 73-64 المؤرخ في 31/12/1977 المتضمن قانون المالية لسنة 1978.

الاقتصادي.¹ إلا أن هذه التحفيزات لم تنجح في استقطاب رأس المال الخاص بسبب تخوف الخواص من عملية التأميمات التي قد تشنها السلطات إذا كان الصالح العام يفرض ذلك و هو ما أشارت إليه المادة 8 من قانون الاستثمار 1966، إضافة إلى أن الشروط التي وضعها قانون الاستثمار لكي تتمكن المؤسسات من الاستفادة من الامتيازات الجبائية تبقى ثقيلة و مرهقة.²

- تم تبني نظام الاهتلاك الحسابي (الثابت) في سنة 1970 على جميع الأموال الجديدة المنقولة و المعتبرة عقارية و المحتسبة ابتداء من السنة المالية 70³، و اعتبرت الطريقة الوحيدة المعمول بها إلى غاية سنة 1989⁴

- تم إحداث الرسم الخاص المترتب على زيادات القيمة المحققة بمناسبة التنازل بمقابل عن أملاك مبنية و غير مبنية أو متاجر أو كل نوع من الاستغلالات، و قد حدد معدل الرسم الخاص ب 60% من مبلغ زيادة القيمة. كما تم إحداث ضريبة على إيرادات الديون و الإيداعات و الكفالات، و قد حدد معدل الضريبة ب 18%.⁵

- في إطار دعم الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي، تم من خلال قانون المالية 1975 إعفاء النشاطات الفلاحية من الضرائب.

- في سنة 1977 تم إنشاء مساهمة وحيدة إجمالية لبعض المؤسسات الاشتراكية.⁶

1-3- السياسة الجبائية في الفترة 1980-1986:

تميزت هذه الفترة بصياغة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الرامي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:⁷

- تعزيز بناء الاقتصاد الاشتراكي.
- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني.
- ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي.
- ضمان التحكم في توازنات الاقتصاد و مقاديره العامة.
- تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة.

¹ الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمار.

² نور الدين قطار، مكانة السياسة الجبائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة للمفتشين الرئيسيين للمالية، 1986، ص 20.

³ المادة 85 من الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31/12/1969 المتضمن قانون المالية لسنة 1970.

⁴ د. بن اعمار منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية 2011، ص 40.

⁵ أمر رقم 74-116 المؤرخ في 31/12/1974 المتضمن قانون المالية لسنة 1975.

⁶ أمر رقم 76-114 المؤرخ في 29/12/1976 المتضمن قانون المالية لسنة 1977.

⁷ المادة 5 من القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن للمخطط الخماسي 1980-1984.

و سعيا لتحقيق أهداف المخطط تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التي يمكن سرد أهمها فيما يلي:

1-وضع نظام جديد للأسعار 1982 يهدف إلى تشجيع الإنتاج الوطني و حمايته من المنافسة الأجنبية.
2-توسيع القدرات الإنتاجية من خلال إشراك أكبر للقطاع الخاص، و ذلك من خلال العمل على توجيه و تنظيم الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال صدور قانون رقم 82-11 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق ل 21 أغسطس 1982.

3-إعادة الاعتبار للجباية العادية للحد من تأثير تقلبات أسعار المحروقات على العملية التنموية، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول لسنة 1983، و ذلك باتخاذ مجموعة من الإصلاحات نوجزها فيما يلي:

- إدخال الرسم التعويضي 1982 الذي يحمل في طياته مساندة واضحة للمنتج الوطني و ذلك من خلال وضع نسب رسم مختلفة و تمييزية ما بين المواد المصنعة محليا و المنتجات الأجنبية المماثلة لها.¹
- من أجل السعي أكثر إلى توسيع القدرات الإنتاجية تم صدور قانون رقم 82-13 يخول من خلاله المؤسسة أو عدة مؤسسات اشتراكية إنشاء شركات مختلطة الاقتصاد مع مؤسسة أو عدة مؤسسات أجنبية؛ بشرط أن تندرج الاستثمارات الجديدة التي تبادر بها الشركة المختلطة الاقتصاد وفقا لغرضها و قانونها الأساسي في إطار أهداف المخطط الوطني للتنمية، و يتم إنجازها طبقا للإجراءات المطبقة على المؤسسات الاشتراكية،² و لتشجيع هذه الخطوة تم منح الشركة المختلطة امتيازات جبائية معتبرة تمثلت فيما يلي:³

- الإعفاء من الحق على التحويل بمقابل لكل المشتريات العقارية الضرورية لنشاطه.
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ الملك المعني.
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة الثلاث سنوات المالية و تخفيض قدره 50% للسنة المالية الرابعة و بقدر 25% للسنة الخامسة من الحاصل الجبائي.
- الضريبة المنخفضة بنسبة 20% على الأرباح الصناعية و التجارية المعاد استثمارها.
- إعفاء النواتج الناتجة عن الحسابات الجارية و الحسابات المسدودة المفتوحة في محاسبة الشركة المختلطة الاقتصاد و من الضريبة على دخل الديون و الإيداعات و الضمانات.

-و في سياق العمل على تحسين الإيرادات من الضرائب العادية تم اتخاذ جملة من الإجراءات و التعديلات من خلال قوانين المالية كتأسيس رسم سنوي للتنظيف لصالح البلديات على كل الملكيات المبنية الخاضعة للرسم

¹ نور الدين قطار، ملكرة تخرج للمفتشين الرئيسيين للمالية بعنوان مكانة السياسة الجبائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، 1989، ص 42.

² المادة 15 من القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 غشت المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و سيرها.

³ المادة 12 من القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 غشت المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و سيرها.

العقاري أو المعفية من هذا الرسم؛ و قد حدد معدل هذا الرسم ب 10% من الدخل الصافي للعقارات ويخضع إلى 5% في البلديات التي يقل عدد سكانها 50000 نسمة.¹

-في إطار وضع حد للثغرات و التعقيدات المسببة للتهرب و الغش الجبائي، تم العمل على تبسيط طرق تحصيل الضرائب من خلال دمج كل من النظام الشبه الحقيقي و النظام الجزائي و الرسم الإحصائية في نظام واحد يعرف باسم نظام التقدير الإرادي؛ و بذلك تم اختزال التعددية في النظم المتبعة في تقدير الأرباح الخاضعة على الأرباح التجارية و الصناعية من أربع نظم إلى نظامين فقط هما نظام الريح الحقيقي و نظام التقدير الإرادي.²

الجدول رقم 1-2: تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1980-1985 الوحدة: مليون دج

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
حاصل الضرائب المباشرة	4790	5482	6173	10773	13801	14916
حاصل التسجيل و الطابع	546	608	568	1062	1301	1895
حاصل الرسوم على الأعمال	7948	10750	11835	14676	18356	18325
حاصل الضرائب غير المباشرة	4098	4601	5446	6268	7361	6856
حاصل الجمارك	2972	4319	3968	4362	4731	4905
المجموع (1)	20362	25760	27990	37444	45550	46897
الجباية البترولية (2)	37658	50954	41458	37711	43841	46787
(1)+(2)	58020	76714	69448	74852	89391	93684

المصدر: كالي فريد مرجع سابق، ص 47.

يلاحظ من الجدول أعلاه مدى التذبذب الذي شهدته الجباية البترولية و هو ما يجعل من السياسة التنموية غير مستقرة و عرضة لتقلبات أسعار المحروقات. في حين عرفت الجباية العادية تزايدا معتبرا خلال هذه الفترة حيث حققت زيادة بنسبة 130% ما بين 1980 و سنة 1985، و ترجع هذه الزيادة في المقام الأول إلى تحسن

¹ المادة 54 من القانون رقم 80-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980 المتضمن قانون المالية لسنة 1981.

² كالي فريد، مرجع سابق، ص 44.

الضرائب المباشرة التي حققت زيادة خلال نفس الفترة بنسبة قدرها %212 نتيجة للإجراءات و التعديلات التي تم الأخذ بها من خلال قوانين المالية.

2- السياسة الجبائية في مرحلة الانتقال:

لقد عرفت سنة 1986 انخفاضا حادا في أسعار البترول، حيث انخفض سعر الخام من 42 دولار إلى 12 دولار للبرميل مما كان له الأثر البالغ على الإيرادات البترولية التي كانت تمثل %98 من صادرات الجزائر، حيث انتقلت الإيرادات البترولية من 50954 مليون دينار سنة 1981 إلى 20459 مليون دينار سنة 1986 أي انخفاض قدره %49 و هو ما انعكس سلبا على المشاريع التنموية، خاصة و أن الإيرادات البترولية كانت تغطي نسبة كبيرة من نفقات التجهيز.

و قد أدى هذا الانخفاض إلى إبراز و تعميق الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، و كرد فعل سارعت السلطات إلى القيام بإصلاحات شاملة و عميقة للاقتصاد الوطني بما يتماشى مع مقتضيات المرحلة الانتقالية و متطلبات التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الدولي. و قد كان للسياسة الجبائية نصيبها من هذه الإصلاحات لما لها من علاقة تبادلية بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية السائدة من حيث تأثرها و تأثيرها فيها، ؛ لذا كان لزاما على السلطات العمومية القيام بتحديث النظام الضريبي وذلك بإجراء إصلاحات جبائية عميقة محاولة بذلك تقريب النظام الضريبي الجزائري بالنظام الجبائي المعمول به دوليا. و هو فعلا ما قامت به السلطات من خلال تشكيل لجنة وطنية مكلفة بالإصلاح الضريبي سنة 1987 والتي قدمت تقريرا في سنة 1989 يشمل جميع الإصلاحات المقترحة و التي تم الإعلان عنها في قانون المالية لسنة 1991.

إن أهم ما ميز الإصلاح الجبائي الذي نص عليه قانون المالية لسنة 1991 هو اعتماد بنية جديدة للنظام الضريبي تعتمد على الفصل بين الضرائب المحصلة لحساب الدولة بتبني ثلاث ضرائب جديدة و الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:

2-1-1- الضرائب المحصلة لحساب الدولة:

2-1-1-1- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

ظهر هذا النوع من الضريبة في سنة 1948، و قد تعرض إلى الكثير من التعديلات منذ نشأتها.¹ و قد تبنتها الجزائر بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991، و هي ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح التي

¹ Jean Luc-Mathieu, op cit , p 15.

تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين وفق معدل سنوي ثابت.¹

2-1-2- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، و هي ضريبة وحيدة، سنوية، تصاعدية و مصرحة، و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة؛ و تمس كافة الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم الجزائر، أو الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر و يحققون مداخل من مصدر جزائري.²

2-1-3- الرسم على القيمة المضافة TVA:

الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة يدفعها المستهلكون و غيرهم من مستخدمي السلع من خلال مشترياتهم وبالتالي فهي تعتبر ضريبة غير مباشرة تجمع من طرف المؤسسات لفائدة الدولة.³

و أول من أوجد نظام الرسم على القيمة المضافة هو الفرنسي⁴ Maurice Laure ، إلا أن ظهور هذا الرسم كان تنويجا لعقود من التجارب⁵ حيث تم وضع لأول مرة نظام الرسم على رقم الأعمال TCA وكان ذلك في سنة 1917، حيث كان يفرض على كل مراحل الإنتاج و التوزيع للسلع أي كان يفرض على رقم الأعمال المحقق من طرف كل المؤسسات؛ و من عيوب هذا الرسم أنه كان يفرض عدة مرات على المنتجات التي تمر بعدد كبير من المراحل الإنتاج، كما كان هذا الرسم غير حيادي اتجاه الهياكل الاقتصادية حيث كان يشجع بعض الهياكل على أخرى.

و للحد من إمكانية الغش الضريبي تم استبدال هذا الرسم لبعض المنتجات كاللحوم و الفحم و غيرها برسم وحيد يفرض على مرحلة واحدة فقط من الدورة الاقتصادية، إلا أن تعداد و كثرة الرسوم إضافة إلى الرسم على رقم الأعمال أدى إلى تعقيد النظام الضريبي، مما أدى إلى ظهور الرسم على الإنتاج TP في سنة 1936 و بالمقابل ألغي نظام الرسم على رقم الأعمال، كما تم إلغاء معظم الرسوم الأخرى الوحيدة Taxes uniques التي كانت تفرض على المنتجات خلال مرورها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التسويق؛ و مع مرور الوقت اتضح أن نظام الرسم على الإنتاج TP هو كذلك لم يسلم من الانتقادات بخصوص عدالته.

¹ قانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر المتضمن قانون المالية لسنة 1991..

² قانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر المتضمن قانون المالية لسنة 1991.

³ Jean Luc-Mathieu, op cit, p 14.

⁴ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية و فق المعايير الدولية IAS/IFRS ، الجزء الأول، مطبعة دار هومة الجزائر 2010، ص 238.

⁵ Jean-Luc Mathieu, opcit, p 14, 15.

و سرعان ما أدت الحاجة إلى موارد مالية إضافية إلى تعقيد النظام الضريبي من جديد و ذلك بظهور رسم جديد على المعاملات إلى جانب وجود الرسم على الإنتاج، كما تم تأسيس رسوم تحصيل لفائدة الجماعات المحلية إضافة إلى إعادة تبني الرسوم الوحيدة، مما فتح المجال أمام عمليات الغش و التحايل الضريبي.

و عليه فإن تبني فكرة الرفع من الإنتاجية عن طريق تشجيع الاستثمار كانت وراء ظهور الرسم على القيمة المضافة و كان ذلك في سنة 1954، و التي تعتبر نقطة تحول جذري في النظام السابق المعروف بتعقيده، و مع مرور الوقت امتد الرسم على القيمة المضافة ليمس جميع المتعاملين الاقتصاديين و جميع السلع والخدمات مقابل إلغاء جميع الأشكال السابقة للرسوم على الأعمال؛ و منذ سنة 1979 أصبح الاتحاد الأوروبي يأخذ بالرسم على القيمة المضافة في برنامج توجيهاته لتنسيق تشريعات الاتحاد في المجال الضريبي.

و الجزائر على غرار العديد من الدول، و سعيا منها لمحاولة تقريب الجبائية غير المباشرة المحلية من نفس المستوى من الجبائية غير المباشرة الأجنبية، أدرجت بموجب قانون المالية لسنة 1991 نظام الرسم على القيمة المضافة و ذلك بإلغاء و تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) و الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS) و ذلك تسهيلا لإدماج الجزائر في اقتصاد السوق لمواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي و كذلك للقضاء على المشاكل و الصعوبات التي كان يعاني منها النظام الجبائي السابق.

2-1-4- حقوق التسجيل و الطابع:

رسم الطابع، حسب ما نصت عليه المادة الأولى من قانون الطابع، هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية و القضائية و للمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل؛¹ أما رسوم التسجيل فهي تلك المطبقة على العقود التي تقدم للتسجيل، و يحصل هذا الرسم حسب المعدلات المحددة بموجب المادة 206 و المواد 208 إلى 212 من قانون التسجيل.²

2-1-5- الضرائب على التجارة الخارجية:

يعتبر قطاع التجارة الدولية و خاصة الواردات من القطاعات التي تمتاز بسهولة جبائيتها، لذلك تعتبر الضرائب على التجارة الخارجية أو ما يسمى بالضرائب الجمركية من أهم الموارد الجبائية بالنسبة للدول النامية حيث أنها تفرض على السلع و الخدمات عند عبورها الحدود الجمركية سواء كانت موجهة للاستيراد أو للتصدير.³

¹ المادة الأولى من قانون الطابع، معدل و متمم بالقانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011.

² المادة 3 من قانون التسجيل، معدل و متمم بالقانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011.

³ المواد من 41 إلى 46 من قانون الضرائب غير المباشرة و الرسوم المماثلة، معدل و متمم بالقانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 المتضمن قانون المالية لسنة

إضافة إلى كونها آلية من الآليات المستخدمة في حماية الاقتصاد المحلي، من خلال فرض ضرائب على بعض السلع الأجنبية وذلك إما لمنع استيرادها أو بغية تحقيق الحماية للصناعات الناشئة من منافسة الصناعات الأجنبية في الأسواق الداخلية، وهذا ما يحدث غالبا في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية حيث لم تستكمل بعد الصناعات الناشئة مقومات نجاحها.¹

2-2- الضرائب المباشرة المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:

2-2-1- الضرائب المحصلة لفائدة الولايات و البلديات و الصناديق المشتركة للجماعات المحلية:

الدفع الجزافي: و هو عبارة عن ضريبة مباشرة على الهيئات و المؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس مجموع الأجور و المرتبات و المعاشات الريع العمرية.

الرسم النوعي على النشاط المهني: و هو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الممارسون ويشمل الرسم الصناعي و التجاري، الرسم على نشاط المهن غير التجارية.²

2-2-2- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها:

الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

هو عبارة عن ضريبة سنوية تفرض على الملكيات المبنية و غير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة.³

رسم التطهير:

هو عبارة عن رسم سنوي يؤسس لفائدة البلديات خاص برفع القمامات المنزلية و تصريف المياه في المجاري وذلك كما نصت عليه المواد الخاصة برسم التطهير من قانون الضرائب غير المباشرة.⁴

3- السياسة الجبائية بعد اصلاحات 1992:

لقد واصل المشرع الجزائري، من خلال قوانين المالية، إصدار النصوص التنظيمية التي من شأنها تحسين طرق التحصيل و محاربة الغش و التهرب الضريبيين. بالإضافة إلى الاستمرار في القيام بتعديلات جبائية بما يتماشى مع مقتضيات و متطلبات التنمية الاقتصادية، خاصة و أن للسياسة الجبائية علاقة تبادلية بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية السائدة من حيث تأثيرها و تأثرها فيها؛ لذا كان لزاما على السلطات العمومية تكييف

¹ أ. د سيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، مرجع سابق، ص 239، 240.

² المواد 217، 230، الأمر 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991

³ المادة 248، الأمر 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991.

⁴ المادة 263، الأمر 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991.

السياسة الجبائية مع الجهود المبذولة لتطوير الاستثمار في الجزائر باعتباره أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد و زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات. و للوقوف على ذلك، سنحاول التطرق إلى أهم التعديلات التي شهدتها النظام الجبائي .

من أجل التشجيع على التصدير لما له من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد أقر المشرع الجزائري مجموعة من المزايا الجبائية و الجمركية الممنوحة للمستثمرين المنتجين، كما منح إعفاءات معتبرة بالنسبة للمنتجين الذين يصدرن سلع و خدمات و هذا لترقية عمليات التصدير خارج المحروقات. فقد تم بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 1992 إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع و الخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على الأرباح المحققة و ذلك بصورة مؤقتة لمدة 5 سنوات. و لتأكيد التوجه الرامي إلى ترقية الصادرات تم، بموجب قانون المالية 1996، انشاء صندوق خاص بترقية الصادرات، بقصد مساعدة المصدرين الجزائريين على تحسين نوعية منتوجاتهم المصدرة نحو الخارج و اكتساب تلك المنتجات قدرة تنافسية.

و في ذات السياق و تشجيعا لعمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير تم إعفاء من الدفع الجزائي، لمدة 5 سنوات ابتداء من سنة 2001، المشتريات أو البضائع المستوردة و المخصصة إما لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع سلع معدة للتصدير. كما تم اعتماد أحقية استرجاع الحقوق و الرسوم الجمركية المطبقة على السلع الاجنبية الموضوعة للاستهلاك على التراب الوطني و المستعملة من أجل صنع المنتوجات المصدرة بصفة نهائية.¹

وتدعيما لهذا التوجه تم تعديل، بموجب قانون المالية لسنة 2006، أحكام المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة تستفيد من خلاله، من إعفاء دائم من الضريبة على أرباح الشركات، عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير باستثناء تلك المتعلقة بالنقل البري و البحري و الجوي و إعادة التأمين و البنوك.² كما تم إعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات البيع التي تتعلق بالسلع المصدرة، إلا أن هذا الإعفاء جاء مقرونا ببعض الشروط.

أما في يخص دور السياسة الجبائية في تطوير الاستثمار فقد تم اتخاذ جملة من التعديلات، أهمها تعديل أحكام المادة 9 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلقة بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم بموجب المادة 58 من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، حيث تستفيد الاستثمارات بموجب هذا التعديل من إعفاء من الحقوق الجمركية السلع غير المستثناة والمستوردة و التي تدخل مباشرة في أنجاز الاستثمارات، كما تم إعفاء من الرسم على القيمة المضافة السلع و الخدمات غير المستثناة

¹ المادة 24 القانون رقم 2000-06 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2000 و المتضمن قانون المالية لسنة 2001.

² المادة 6 القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2005 و المتضمن قانون المالية لسنة 2006.

و المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات. و سعيًا من المشرع الجزائري لخلق مناصب شغل تم اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات الاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل، و تمدد هذه المدة من 3 سنوات إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة لأكثر من 100 منصب شغل و هو ما من شأنه أن يشكل إحدى مزايا التشجيع على التشغيل. كما استفادت الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية و التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها من اعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات دون اشتراط احداث مناصب شغل.¹

و في ذات السياق استفادت الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية، المحددة في المادة 75 من نفس القانون، من اعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي و الرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات. كما تم تعديل المادة 76 و المتعلقة بالاستثمارات المنجزة من طرف القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير، حيث تم بموجب هذا التعديل اعفاء كل التجهيزات التي تم اقتناؤها محليا أو عن طريق الاستيراد من كل الحقوق الجمركية و من كل اخضاع ضريبي و كذلك من الرسم على القيمة المضافة عند الشراء.

و في اطار استراتيجية دعم الاستثمار ألزم المشرع الجزائري، من خلال تعديل أحكام المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المستثمرين المستفيدين من الإعفاء أو التخفيض في الضريبة على أرباح الشركات إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الاعفاءات أو التخفيضات في أجل 4 سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي.²

و من أجل توسيع الوعاء الجبائي و من ثم زيادة الحصيلة الجبائية تم تأسيس ضريبة جزافية تحل محل النظام الجزائي للضريبة على الدخل و تعوض الضريبة على الدخل الاجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني، و تخص هذه الضريبة كل الصغار المكلفين بالضريبة الذين رقم أعمالهم لا يتعدى 3 ملايين دج³، ليرتفع بموجب قانون المالية لسنة 2010 إلى 5 ملايين دج و ليصل من خلال قانون المالية لسنة 2015 إلى 30 مليون دج. و في اطار تعزيز مكافحة الغش الجبائي تم إنشاء على مستوى المديرية العامة للضرائب مصلحة التحريات الجبائية تكلف على المستوى الوطني بالقيام بتحقيقات لتحديد مصادر التهرب و الغش الجبائيين، و ستلحق بهذه المصلحة فروع جهوية.⁴

أما فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات الجبائية فإن أهم تعديل هو الذي جاء به قانون المالية لسنة 2015 و المتمثل في توحيد معدل الضريبة على أرباح الشركات بين القطاعين الإنتاجي والتجاري إلى 23%⁵ عوض 19% بالنسبة

¹ المادة 74 القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

² المادة 4 الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية يلي التلكسنة 2008.

³ المادة 288 مكرر القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2007.

⁴ المادة 45 القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.

⁵ المادة 12 القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

للشركات الناشطة في إنتاج السلع و في البناء والأشغال العمومية والسياحة و نسبة 25% بالنسبة للأنشطة التجارية و الخدمات (الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008)، و قد جاء هذا التوحيد كخطوة لتبسيط الإجراءات الجبائية و تسهيل التحصيل الضريبي.

في الأخير يمكن القول، أنه بالرغم من الاجراءات و التدابير التي اتبعتها الجزائر لتعزيز الانتاج الوطني و تقليص فاتورة الاستيراد، إلا أن هذه الأخيرة مازالت تشهد زيادات محسوسة. و ترجع هذه الزيادة خصوصا إلى، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار معظم المواد، إلى زيادة الاستهلاك والطلب المحلي و عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تغطية الحاجيات المحلية و التي تعرف هي الأخرى تزايد مستمر.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى كيفية استخدام أدوات السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية كتحقيق النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي و العدالة التوزيعية و غيرها من الأهداف. إلا أن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بمدى وجود تكامل بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية، حيث أنه من غير الملائم إعداد سياسة جبائية في معزل عن جوانب السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية، سياسة سعر الصرف و سياسة الأسعار و الأجور؛ كما لا يجب فصل السياسة الجبائية عن جوانب السياسة المالية الأخرى كالسياسة الانفاقية و سياسة القروض العامة و غيرها.

و بالتالي يمكن القول أن السياسة الجبائية ما هي إلا أداة من بين الأدوات الأخرى الممكن استخدامها من طرف الدولة لمعالجة مختلف التقلبات و الأزمات الاقتصادية التي قد تصيب الاقتصاد، و بالتالي فأن تفضيل السياسة الجبائية أو استخدامها كمكمل للسياسات الأخرى مرتبط بمدى فعالية كل أداة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها و تجنب ما هو غير مرغوب فيه.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الثاني:

إن موضوع التنمية الاقتصادية كموضوع مستقل يمثل ظاهرة حديثة نسبيا، فهو يرتبط بالعديد من العلوم الاقتصادية من خلال التعرف على الآراء و النظريات المختلفة التي تتصل بحركة المجتمع في عمله وتطوره، كما ترتبط أيضا بالنظرية الاقتصادية عن طريق التعرف على القوانين الاقتصادية و العلاقة بين المتغيرات المختلفة. و قد تعزز الاهتمام بالنمو و التنمية من قبل البلدان الفقيرة خصوصا، و ذلك بعد نيلها الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت هذه البلدان تدرك تخلفها عن العالم المتقدم، إضافة إلى تبلور الوعي و الإدراك لظاهرة الاعتماد المتبادل فيما بين بلدان العالم المختلفة.

إن العديد من دول العالم تعاني من فقر شديد، و كثيرا ما نسمع عن المجاعة في دول جنوب إفريقيا، و عن مشاكل النمو الاقتصادي، و تباين الدخل في الدولة الواحدة، و ارتفاع معدلات الوفاة عند الأطفال و غير ذلك من المشاكل التي تستدعي اهتمامنا و انتباهنا. لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، محدداتها، و قياس بعض مؤشرات التنمية بالإضافة إلى نظريات التنمية الاقتصادية و في الأخير نقف على أهم مؤشرات التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عن التنمية الاقتصادية:

أخذت المشاكل و القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تحظى باهتمام متزايد في العلوم الاقتصادية، كما أخذت تحظى باهتمام أكبر لدى العديد من المفكرين، و أصبحت بذلك من أكثر القضايا اهتماما على الصعيد الدولي. لذلك قبل التعرض إلى قضايا و استراتيجيات التنمية سنتعرض أولا إلى مفاهيم عن التنمية الاقتصادية.

1-النمو و التنمية:

1-1-الفرقة بين النمو و التنمية:

عادة ما تتضمن مفاهيم التنمية الاقتصادية أولا بالفرقة بين التنمية و النمو، و قد كان هذا اهتمام العديد من المؤلفين حيث حاولوا إيجاد المزيد من الفروق بين المفهومين غير أنهم يتفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومي و الناتج القومي، كما يستخدم هذا المفهوم عند الإشارة إلى البلدان المتقدمة؛¹ أما فيما يخص مفهوم التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي، كعنصر هام و أساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية والعلاقات الخارجية.²

و يقول بونيه في هذا الصدد " النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا و واعيا، أما اورسولا هيكس فتقول بأن مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا و التي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استعمال شبه كامل. أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة و التي تمتلك إمكانيات التقدم و لكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

أما شومبتير فيعتبر النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة لزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة.

و رغم اختلاف مفهوم النمو و التنمية بين المفكرين، غير أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد و الذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، و يقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج القومي، الدخل القومي....).³

1 د محمد مدحت مصطفى، دكتور سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية لتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع، مصر، 1999، ص39

2- د نزار سعد الدين العيسى، د إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 313

³ د محمد مدحت مصطفى، د سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص 40

من خلال التعريف السابق للنمو يمكن القول أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بين فترتين؛¹ أما مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث نجد أن التنمية الاقتصادية لها صفة الاستمرارية، و تحدث بفعل التدخل الحكومي، و يترتب عليها تغير هيكلية يغير من المسار الاقتصادي للمجتمع.²

و بعد التعرف على آراء العلماء في التفرقة بين مفهومي النمو و التنمية و بحكم تعدد تعريفات التنمية الاقتصادية سنقوم بعرض أهم تعريفات التنمية الاقتصادية.

1-2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس و الفترات الزمنية و باختلاف وجهات النظر، لذا أصبح من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية لذلك سنقوم باستعراض لبعض تلك المفاهيم.

فقد عرفها ماتير بالدوين " بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي، خلال فترة زمنية طويلة؛" أما الاقتصادي kindle berger يرى بأن التنمية ما هي إلا عبارة عن الزيادة في الناتج القومي و خلال فترة زمنية معينة مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة.³

و يعرف جيرالد ماير التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، فإذا كان بذلك معدل التنمية أكثر ارتفاعاً من المعدل السكاني الصافي، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد.⁴

و يرى s. wagel (س. واجل) الاقتصادي الأمريكي أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها و التي يمكن تحقيقها، و أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية و تكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع.

أما Nicolas kaldor (نيكولاس كالدور) فقد عرفها على أنها مجموعة من إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة و موجهة لتغيير بنية و هيكل الاقتصاد القومي و تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.⁵

¹ د احمد حسن الرفاعي ، د خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 381

² د محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص 340

³ د محمد حسين الوادي، د احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 302

⁴ جيرالد ماير، روبرت بولدون، ترجمة د يوسف صايغ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة لبنان للنشر، بيروت، 1999، ص 18

⁵ د محمود حسين الوادي، د احمد عارف العساف، مرجع سابق، ص 302

و يرى د. إسماعيل صبري عبد الله "أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء حضري محددة المعالم و القيم".¹

أما د. فؤاد مرسي فهو يركز على إبراز مفهومه الخاص للتنمية الاقتصادية، كما يستخدم تعبير الاستراتيجية للدلالة على البعد الزمني الذي تستغرقه عملية التغيير؛ وعلى ذلك فهو يضع تعريفا مختصرا لمفهوم استراتيجية التنمية الاقتصادية على أنها تصور المسار عملية التنمية الاقتصادية التي تمثل حقبة تاريخية كاملة.²

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.³

2- التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي:

سنتناول مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية، الكلاسيكية الجديدة والمدرسة الاشتراكية.

2-1- التنمية الاقتصادية عند الكلاسيك:

سنحاول استخلاص وجهة نظر كل من "آدم سميث" و "ديفيد ريكاردو" في التنمية الاقتصادية؛ بصفتها من أهم رواد هذه المدرسة.

لم يضع "آدم سميث" نظرية خاصة في التنمية الاقتصادية بوصفها موضوع مستقل؛ لكنه وضع مجموعة من الأفكار الأساسية التي يمكن عن طريقها التعرف على وجهة نظره؛ ومن بينها آرائه في القانون الطبيعي، وتقسيم العمل، وتراكم رأس المال.

يعتقد سميث بسيادة القانون الطبيعي في الحياة الاقتصادية و هو ما يعني افتراض التصرف الرشيد من قبل جميع أفراد المجتمع، و يقصد به أنه لو ترك كل فرد حر في تصرفه فيسعى إلى تحقيق مصلحة الشخصية، و بذلك فإن سميث يعارض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هذا من جهة، و من جهة أخرى يعتقد أيضا أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية التنمية فهي تؤدي إلى زيادة مهارة العمل، و نقص الوقت اللازم لإنتاج السلع، كما أن اختراع الآلات الموفرة للعمل يؤدي لزيادة إنتاجية العمال، غير أن درجة التقدم في هذا المجال تتوقف على درجة الإحلال بين العمل و الآلة. بالإضافة إلى ما سبق فإن سميث يعتبر بأن التراكم الرأسمالي يعتبر شرطا أساسيا

¹ د. محمد صفوت، قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 65.

² فؤاد مرسي، التخلف و التنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، المستقبل العربي للشؤون و التوزيع، القاهرة، 1982، ص 89.

³ د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية و تطبيقية، قسما للاقتصاد، الإسكندرية، 2000، ص 56.

لتحقيق التنمية الاقتصادية، و على ذلك فإن التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار.¹

و باعتبار أن سلوك المجتمع يسير في نفس اتجاه سلوك الأفراد وفقا للقانون الطبيعي، فإن تزايد حجم تراكم رأس المال في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل، و بالتالي فإن معدل الاستثمار يتوقف على معدل الادخار.

كما يعتقد أن تحقيق الربح المستقبلي هو الدافع الحقيقي للاستثمار، و أن هذا التوقع يعتمد على حجم الربح الذي يحققه الاستثمار الحالي؛ إلا أن مستوى الأرباح ينخفض مع ارتفاع درجة النمو الاقتصادي بسبب المنافسة بين الرأسماليين على استخدام العمال و بالتالي ارتفاع تكلفة الأجور.

يمكن استخلاص عناصر فكرة سميث في التنمية في أن الادخار يؤدي للتراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي و تقسيم العمل و هذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق. و يتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين و التجار و المنتجين، غير أن أفكار آدم سميث تعرضت للعديد من الانتقادات.

فجاء ريكاردو بمجموعة من الأفكار الهامة التي وضعها في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب لكنه لم يضع نظرية للتنمية الاقتصادية، كما أن التنمية الاقتصادية عند ريكاردو تعتمد على الفرق بين الإنتاج و الاستهلاك و على ذلك يتوجب زيادة الإنتاج و خفض الاستهلاك، و من خلال زيادة إنتاجية العامل باستخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن زيادة تراكم رأس المال، و على الجانب الآخر فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة تؤدي لخفض عدد العمال و انتشار البطالة. و بالإضافة لزيادة إنتاجية العامل فهناك مصادر أخرى للتراكم مثل الضرائب، و المدخرات، و تحرير التجارة، و استقرار النمو.

تعد الضرائب أحد مصادر التراكم التي تسيطر عليها الحكومة، فتحصيل الضرائب من الرأسماليين و ملاك الأراضي و العمال يعني تحويل جزء من دخول أفراد هذه الفئات للحكومة، و عن طريقها يمكن خفض الاستهلاك و بالتالي زيادة الجزء المخصص للتراكم.

غير أن ريكاردو يجذب الادخار الحر كأحد مصادر التراكم بعد رفضه لأسلوب ضرائب خاصة عندما يكون من خلال زيادة الأرباح و خفض أسعار السلع، كما أنه يعد من أنصار تحرير التجارة، فهو يرى بأن التجارة تساعد على زيادة التراكم.²

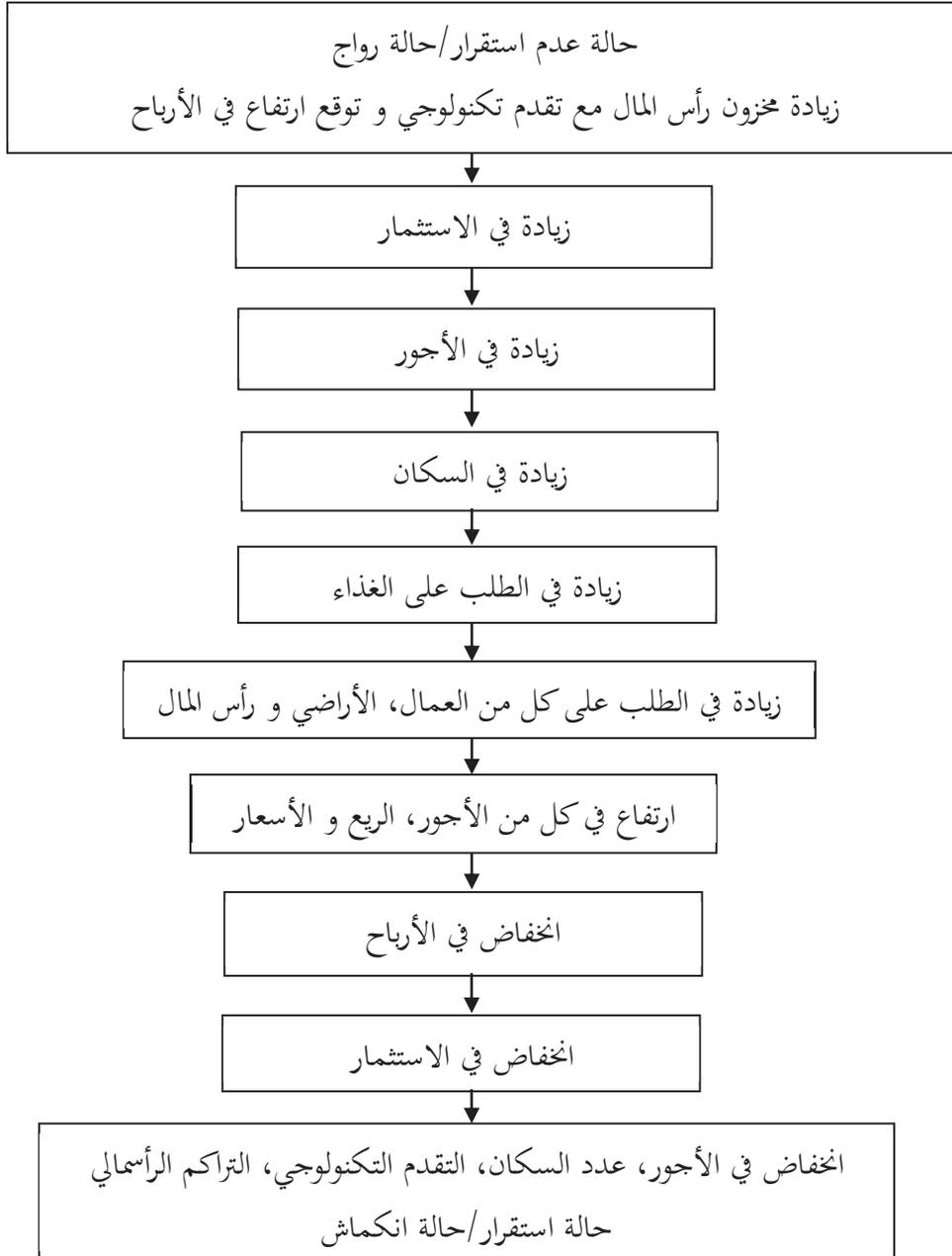
¹ د . محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 61

² د . محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 69

بعد استعراض آراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو حول موضوع التنمية و استنادا لآراء ستوارت ميل حول الأسواق و روبرت مالتس حول السكان يمكن تصور عناصر النظرية الكلاسيكية في التنمية على النحو التالي:¹ حرية التجارة، تراكم رأس المال، الدافع للاستثمار، حالة الاتزان.

كما يمكن تلخيص المخطط العام للنموذج الكلاسيكي في التنمية في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-2: المخطط العام للنموذج الكلاسيكي في التنمية



المصدر: د. مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 74.

¹ محمد صالح تركي الفريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص 81

إن تحليلات الاقتصاديين الكلاسيك تعد ضعيفة في ملاءمتها الواقع عندما تعرف مثلا أن عرض عناصر الإنتاج قد يتغير بسبب متغير خارجي أو بصيغة لا يمكن التنبؤ بها أو بطريقة مفاجئة، و هذا الوضع الذي وصلت إليه المدرسة الكلاسيكية قد جعل الاقتصاديين الجدد يهتمون باتجاه مشكلات المدى القصير، و هذا ما سنتطرق إليه.

2-2- التنمية الاقتصادية عند النيوكلاسيك:

ترجع أصول النظريات الكلاسيكية الحديثة في التنمية الاقتصادية إلى المدرسة الكلاسيكية وبالذات إلى نظريات آدم سميث في البداية ونظريات ريكاردو و الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال 1890 ونظريات جيمس ميد وآخرين. غير أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة قد ركزت بشكل رئيسي على مسألة التوزيع الكفاء لمجموعة من عناصر الإنتاج وأهملت بشكل واسع العناصر الاجتماعية والسياسية.¹

ويعتبر العنصر الأساسي في النظريات الكلاسيكية الحديثة هو ميكانيكية الحافر والاستجابة. وتكون الاستجابة من الناحية الاقتصادية من ناحية الأفراد الذين هم صناع القرار، وذلك لأن مبدأ المبادلة في هذه النظريات عادة ما يتضمن مرونة عالية ومنها مرونة العرض و مرونة الطلب وكذلك المبادلة بين عناصر الإنتاج. وفي ضوء فرضية المبادلة بين النشاطات الاقتصادية فإن النظريات الكلاسيكية الحديثة لا تفرق بين القطاعات الاقتصادية وذلك لأن تلك النظريات تتضمن بعض المبادئ التي توضح السلوك الاقتصادي لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.

كما تنظر نظريات التنمية الكلاسيكية الحديثة إلى عملية التنمية الاقتصادية على أنها عملية متناسقة تتأني ذاتيا، وترى أن التنمية تعود بالنفع على مجموعات الدخل الرئيسية ونستدل على ذلك بالفوائد التي يمكن أن يحصل عليها العمل حسب ما ترى تلك النظريات، فالنظام الاقتصادي له ميل في الحصول على العمالة الكاملة كما تفترض تلك النظريات الكلاسيكية الحديثة.²

و من المبادئ الأساسية الأخرى للمدرسة الكلاسيكية الحديثة اعتقاد أن التنمية الاقتصادية تحصل بشكل تدريجي ومتواصل وهذا المبدأ موجود بشكل خاص في كتابات الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال (Alfred Marshall) كما أنه من الخواص الأساسية للنظريات الكلاسيكية الحديثة أنها نظريات متفائلة في الغالب حول مستقبل إمكانية التنمية الاقتصادية المستمرة لأن أصحابها على ثقة كبيرة بقابلية الإنسان على تجاوز محددات

¹ د. محمد صالح تركي القرشي، دسالم توفيق النجفي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دارالكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 98.

² Gerald M. Meier and Robert E. Baldwin, Economic Development, Theory, History and Policy, New York, 1968 p 71.

و عوائق النمو التي تفرضها البيئة المادية و التقدم التقني و التحسن في نوعية العمل و ما يؤدي إليه ذلك من زيادة العوائد. و ركزت أيضا على الرغبة في الادخار و اعتبرتھا من المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية. رغم كل هذا إلا أن النظرية الكلاسيكية الحديثة تعرضت إلى التقويم و النقد من جوانب عدة، و يعد التحليل الكلاسيكي لمشكلات التنمية الاقتصادية تحليلا ضيقا نظرا لأنه يقلل من أهمية التغيرات في العوامل غير الاقتصادية و هي غالبا ما تكون غير قابلة للقياس.

كما أنها تعرضت للنقد لافتراضها الأساس حول القوى التي تجعل التنمية الاقتصادية تعمل بسلوك أو نمط تدريجي مستمر، الأمر الذي يتضمن وجود بيئة اقتصادية تتسم بدرجة عالية من اليقين و التأكد بحيث تصبح فيها الحسابات العقلانية الواعية ممكنة.¹

و أخيرا فإن النظريات الكلاسيكية الحديثة قد أهملت مسألة توزيع الدخل لاسيما في البلدان النامية و أثره على آفاق التنمية الاقتصادية في تلك البلدان و اكتفت بترك تلك المسألة أيضا لميكانيكية السوق، و في هذا المجال يشير الاقتصادي الفرنسي (جاك لوب) أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة أبقت على مشكلات توزيع الدخل و العمالة بصفتها مشكلات هامشية؛² و السبب في ذلك يبدو واضحا من خلال تركيز المدرسة الكلاسيكية الحديثة على مسألة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل كفاء باستخدام ميكانيكية السوق من وجهة نظر تلك المدرسة.

2-3- التنمية الاقتصادية - النظريات الماركسية:

يعد كارل ماركس (Karl Marx) واحد من أهم المفكرين الذين أثروا الفكر و المعرفة الإنسانية بالقوانين الخاصة بتطور المجتمعات، كما تعد الفترة التي عاش فيها من أخصب الفترات التي احتدم فيها الصراع الفكري بين المدارس العلمية المختلفة حول ذلك التطور.³

و لقد تطورت النظرية الماركسية من خلال فكر ريكاردو، كما أنها وجدت المبادئ الأساسية عند ماركس، و تتصف هذه النظرية بالصفة المعيارية لأن هذه النظريات تضع الصفات للإصلاح و التغيير الاجتماعي على المستوى المحلي و المستوى الدولي.

و قد أسهمت هذه النظريات في مجال التنمية الاقتصادية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية و من قبل منظرين من الأقطار المختلفة نفسها، فقد تعرض مبدأ الهيمنة الدولية و التبعية على سبيل المثال إلى إعادة بناء

¹ د محمد صالح الفريشي، د سالم توفيق النحفي، مرجع سابق، ص 101

² جاك لوب، العالم الثالث و تحديات البقاء، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة كتاب عالم المعرفة، 1986، ص 86

³ د محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص 75

وجدت في كتابات بعض الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية، و تؤكد النظرية على دور التبعية في تكوين البنيات الاقتصادية الداخلية و الاجتماعية و السياسية و أكدت كذلك على العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة. و يقول ولبر (welber) و جمسون (jameson) أن أبسط الطرق لفهم معنى التخلف حسب نظرية التبعية هو النظر إلى التخلف بوصفه عملية يكون فيها البلد المتخلف متصفا بقطاع زراعي متخلف و يكون الإنتاج المحلي متخلفا كذلك و تسمى تلك الحالة قطاعات حد الكفاف و هي تصبح بصورة تدريجية ملحقا تابعا للسوق الدولية من خلال التجارة و الاستثمار.

و يعتقد فرانك (Gunder Frank Andre) أن التخلف لا يعود إلى وجود نقص في رأس المال في تلك المنطقة لأنه خلق و مازال يخلق بنفس الطريقة التاريخية التي حدثت فيها التنمية الاقتصادية أو تطورت الرأسمالية نفسها.¹

2-4- النظريات الهيكلية في التنمية الاقتصادية:

تؤكد هذه النظريات على أن تركيب أو هيكل الإنتاج و العمالة و التجارة هي مفاتيح فهم عملية التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال فإن أبسط النماذج الهيكلية يعبر عن نموذج الاقتصاد المزدوج، و من القطاعات التي يمكن التعرف عليها في نموذج الاقتصاد المزدوج القطاع الزراعي و القطاع الصناعي و ربما نفصل أيضا بواسطته بين القطاع المتخلف المحلي و القطاع الأجنبي ذلك أن التصدير يشكل كهفا منفصلا عن الاقتصاد الوطني في الاقتصاديات المتخلفة.²

إن أهم ما يميز النظريات الهيكلية عن بقيتها كون العلاقات فيها بين القطاعات الاقتصادية غير مرنة أو أنها قليلة المرونة، لأنها تفترض أن الأسواق غير كاملة و أن المرونات منخفضة في مجال الإنتاج و التجارة و هذا يتضمن حدوث حالة عدم التوازن الهيكلي.

كما حاولت النظريات الهيكلية التعرف على مميزات التركيب الاقتصادي للبلدان النامية لاسيما حدود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج و في عناصر الإنتاج، تلك المميزات أو الصفات التي تؤثر على التكييفات الاقتصادية و اختيار السياسة التنموية.

و تعتبر النظريات الهيكلية في التنمية الاقتصادية أكثر حداثة من النظريات الأخرى، فهي تعتبر أكثر واقعية و هذا راجع لتطور طريقة التحليل الهيكلي من فرضيات إلى نماذج ذات مصداقية تجريبية متزايدة و تحليل جاد و هذا التطور يلخصه جنري بمراحل ثلاث: الأولى تحديد الفرضيات و الثانية عملية الاختبار التجريبي و آخر مرحلة

¹Andre Gunder Frank, the political economy of development and underdevelopment, Random house, new york, 1949, p 108.

² د محمد صالح تركي القرشي، سالم توفيق النحفي، مرجع سابق، ص105

توسع النموذج إلى نماذج أكثر تعقيدا. كما كان للتحليل الهيكلي تأثير بالغ على السياسات التنموية الداخلية والخارجية؛ فالظاهرة الأساسية التي تم فحصها في السياسات التنموية الداخلية ظاهرة العمل الفائض و آثاره على توزيع الموارد و تفسير اتجاه توزيع الدخل نحو تباين أكبر و هذه الظاهرة نتيجة من حالات عدم توازن. أما فيما يخص (التحليل الهيكلي) السياسات التنموية الخارجية فقد ركز التحليل الهيكلي على طبيعة حالة عدم التوازن في ميزات المدفوعات و تأثيرها على سياسة التجارة الخارجية و المساعدات الأجنبية. لذلك تلجأ الحكومات عادة إلى إتباع تحليل النظريات الهيكلية، فالهيكليون يركزون على خطط قطاعية معينة وسياسات اقتصادية محددة. و هذه التوجهات يمكن إيجادها في عمليات معينة مثل الاستثمار في الهياكل الارتكازية الأساسية في الاقتصاد الوطني و بقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- الاتجاهات الحديثة للتنمية:

خلال عقدي الثمانينات و التسعينات ظهرت عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية، التنمية المستدامة و التنمية المستقلة الشاملة. و هذا ما سيتم التطرق إليه بإيجاز فيما يلي:

3-1- مفهوم التنمية البشرية:

وفقا للتعريف الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد بمعنى أن يجيا الأفراد حياة طويلة و خالية من الأمراض و أن يحصلوا على قدر معقول من التعليم و أن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية و حقوق الإنسان و احترام الإنسان لذاته.¹ فالتنمية وفقا لهذا المفهوم تشمل مجموعة كبيرة من الخيارات تشتمل على ما يلي:²

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- مستوى لائق من التعليم
- الرعاية الصحية و التغذية الملائمة
- توفر فرص العمل الكريمة التي تضمن تحقيق الدخل المناسب.
- العيش في بيئة نظيفة و لذلك فإن البعد البيئي يعتبر ركنا أساسيا في استراتيجيات التنمية.
- إتاحة الفرصة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع.

¹ د مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 128

² د إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 387

• تمتع الأفراد بالحريات السياسية و الاجتماعية.

و للتنمية البشرية جانبان:

الجانب الأول يتمثل في تشكيل و تكوين القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة و زيادة المعرفة و تنمية المهارات للأفراد.

أما الجانب الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ و لأغراض الإنتاج و للنشاط في مجال الثقافة و المجتمع و السياسة، و حتى يكتمل منهج التنمية البشرية يجب أن يكون هناك تكامل بين الجانبين.¹

3-2- مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم.

و قد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة، و قد قسم التقرير هذه التعريفات حسب أربعة أبعاد: اقتصادية، اجتماعية، بيئية و تكنولوجية.²

فالتنمية المستدامة وفقا للبعد الاقتصادي: هي إجراء خفض في استهلاك الطاقة و الموارد، أما بالنسبة للدول النامية فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

أما التنمية المستدامة وفقا للبعد الاجتماعي البشري فيقصد بها السعي من أجل استقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في الريف.

و التنمية المستدامة وفقا للبعد البيئي تعني حماية الموارد الطبيعية، و الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية.

أما من نظر البعد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بطبقة الأوزون.

غير أنه يجب التفرقة بين التنمية المستدامة و التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة هي التي يدوم استمراريتها الناس أو السكان؛ أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف.

¹ د محت القرشي، مرجع سابق، ص 128

² د عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 158

من خلال ما سبق التنمية المستدامة هي ضرورة الحق في التنمية، و هي كذلك تحقيق تنمية للأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في التنمية، كما أن هدفها الأساسي هو أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البني التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.¹

3-3- التنمية المستقلة:

تعني التنمية المستقلة إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدي إلى وضع أفضل للبلدان النامية في تقسيم العمل الدولي، من أجل إنجاز التنمية المستقلة المعتمدة على الذات دون نفي لإمكانية التعاون مع الآخرين، بما يكفل تطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع و درجة الاعتماد على القدرات الوطنية إلى أقصى حد مع الحرص على تكامل و تماسك الهيكل الاقتصادي في بناه الداخلية، و توازن علاقاته مع الخارج على أساس المصالح المتبادلة والعدالة في المنافع.²

و قد وضعت بعض الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة و أهمها:³

- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل يضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية.
- السيطرة على الفائض الاقتصادي بطريقة فعالة و توجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية واستخدام السياسات الملائمة لذلك.
- التوجه نحو الداخل في استراتيجية التنمية و توسيع السوق المحلية من خلال إشباع الحاجات الأساسية.
- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.⁴
- التوزيع العادل لثمار التنمية.
- ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في تحقيق التنمية.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة التي تكون ذات كفاءة اقتصادية والتي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة.

4-مستلزمات و متطلبات التنمية:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يلي:

¹ د عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 159

² د نزار سعد الدين العيسى، د إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 318

³ د عبد الهادي عبد القادر سويقي، سياسات التنمية و التخطيط الاقتصادي، أسبوط، 2002، ص 138

⁴ د رمزي ركي، فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي و الفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي للطباعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 135

4-1- تراكم رأس المال:

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التكوين الرأسمالي في تحقيق التنمية، و التي تتمثل في رأس المال المادي الذي يتمثل في الأصول الرأسمالية و التي تستخدم لأغراض إنتاجية، و تتحقق عملية تكوين رأس المال من خلال الاستثمار الذي يتطلب توفر قدر مناسب من الادخارات الحقيقية و التي ينبغي توجيهها نحو الاستثمار بدلا من توجيه استخدامها نحو الاستهلاك.¹

و أن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الجهات المختلفة، و توفيرها للمستثمرين، إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية و النقدية من أجل إقامة الاستثمارات ذلك أن عملية توفير الموارد المالية، و وجود ادخارات، و أجهزة و مؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات، ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام و القدرات البشرية و المستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات.²

و يعتبر رأس المال العامل الأساسي لتسهيل تحقيق التقدم التكنولوجي ذلك لأن كل سلعة رأسمالية هي متضمنة للتكنولوجيا. لذا فإن تبني طرق محسنة للإنتاج تفترض إمكانية زيادة رأس المال. لذلك يعتبر التقدم التكنولوجي من الأمور المهمة.

و لقد أجمع الاقتصاديون بمختلف المدارس الفكرية على الأهمية البالغة لدور تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية.³ كما أتحدت البلدان النامية على أهمية تراكم رأس المال، و تؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج، و يعتبر تراكم رأس المال شرط ضروري ليكون البلد متقدما، إضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية و اقتصادية كفأة لزيادة تخزين رأس المال للفرد بأشكال متعددة.

كما ينظر أيضا إلى رأس المال على أنه وسيلة للتخلص من الفقر، بحيث أن المستوى المنخفض للإنتاجية هو بمثابة مصدر الحلقة المفرغة للفقر.

و على كل حال فإن التأكيد الذي تضعه البلدان النامية على تراكم رأس المال يعتبر حقيقيا جدا و في محله، لهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم رأس المال (المادي و البشري) إذا أرادت أن تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير.

¹ د عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة 1990، ص 237

² د فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 187

³ A.P.Thirwall, growth and development, sixth edition, Macmillan Press, London, 1999, pp159-160.

4-2- الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية عاملاً مهماً يساعد على تحقيق التنمية في حالة وجودها من ناحية، و في حالة توفر الموارد الأخرى التي تتيح استخدامها، و بالذات ما يتصل منها بالموارد البشرية المتطورة، و المتصلة بتوفر قدرات إدارية وتنظيمية، و مهارات لدى العاملين، خاصة و أن هناك من يربط بين وفرة الموارد الطبيعية و تحقق النمو في الدول المتقدمة كإنجلترا، فرنسا و ألمانيا و أمريكا و الذي أسهم فيه تطور نوعية مواردها البشرية بما في ذلك نوعية قواها العاملة¹. كما أنه ما يثبت دور الموارد البشرية المتطورة هو عجز العديد من الدول التي توجد لديها وفرة في الموارد الطبيعية و لكنها لم تستطع أن تحقق التطور، حتى أنها عجزت عن استخدام هذه الموارد و هذا مرتبط بضعف تطور قدراتها البشرية، و ضعف تطور مهارات العاملين لديها نتيجة ضعف تطور التعليم، و ضعف ارتباطه بالمجالات الإنتاجية التي يمكن أن تستخدم الموارد الطبيعية هذه بالشكل الذي يحقق التطور فيه.

كما أنه من الضروري الإشارة في هذا الصدد إلى أن معظم الأقطار لا تعاني من شح في الموارد الطبيعية، حيث أنها تملك قدراً واسعاً منها حيث أن معظمها تتوفر في أراضي زراعية خصبة صالحة للزراعة إلا أنها غير مستغلة² و كذلك هناك قدر وفير من الثروات الطبيعية التي لم يتم اكتشافها بعد أو أنها مكتشفة لكن بطريقة استغلالها غير كفأة بحيث تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، و ذلك مرتبط بالوضع الذي تعيشه هذه الأقطار، و الذي تعاني فيه من انخفاض قدراتها على رفع درجة انتفاعها من الموارد الطبيعية، المرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية و نقص رأس المال و انخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة و ما إلى ذلك و التي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.

4-3- الموارد البشرية:

تؤدي الموارد البشرية دوراً هاماً في عملية التنمية، و حيث أن الإنسان هو غاية التنمية فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان، كما أن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني. و من هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية، فالتنمية تعتمد بدرجة كبيرة و أساسية على تكوين قوة العمل الماهرة و الفنية و الاختصاصية اللازمة لأداء النشاطات الإنتاجية و الخدمية، وبالذات الصناعية و التي تعتبر جوهر و لب عملية التنمية، ذلك لأن عملية التنمية في الدول النامية تؤكد أنها تعاني من نقص واضح في العنصر البشري الذي

¹ د فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، 2007، ص 468

² د . فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 191

يتلاءم و احتياجات الصناعة، و ما تتطلبه من قدرات و كفاءات و مهارات تتيح القيام بالعمليات الإنتاجية بكفاءة أكبر و هو الأمر الذي يفرض ضرورة التطور المستمر لنوعية العنصر البشري.¹

و تتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين:

- مجموعة عرض العمل، و التي تتضمن إعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي.
- و مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل، و هؤلاء هم المدراء و المنظمون و يطلق عليها القدرات الإدارية.

إلا أنه ما يلاحظ على البلدان النامية هو أنها اتجهت نحو الاستثمار المادي دون إعطاء الاهتمام اللازم للاستثمار في الموارد البشرية و ذلك لعدة أسباب:

1- الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية غالبا ما تكون طويلة، و لهذا فإن ثمار هذا النوع من الاستثمار لا تظهر بصورة سريعة.

2- عدم وجود دراسات كافية تبرهن على وجود علاقة بين الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية و بين الناتج القومي.

3- تركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية. و يمكن القول في الأخير أن فشل برنامج التنمية في البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن عدم توفر المهارات و ليس عدم توفر الموارد المالية.

4-4- التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي:

تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير وسائل أداء العمليات الإنتاجية. كما يوجد هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، غير أنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج و بمعنى أوسع تمثل التكنولوجيا المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.²

¹ د فليح حسن خلف، عملية تكوين المهارات و دورها في التنمية الاقتصادية في العراق، وزارة الثقافة و الإعلام، 1980

² د إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص 96

و بشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية:¹

- المعرفة التكنولوجية متجسدة في أشياء مادية.
- المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.
- براءات الاختراع و العلامات التجارية.
- المعرفة غير المسجلة.

و يعني التقدم التكنولوجي تغييرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، و التغير في المنتج، و قد يعني كذلك تحسنا في المنتج الجديد، و بما أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع و الخدمات المنتجة التي تتطلب بدورها توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم تكنولوجي من أجل توسيع و تشغيل هذه الطاقات.

كما يلعب التقدم التكنولوجي دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، و في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية التي تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج.

و قد تركز التطور التكنولوجي، منذ الثورة الصناعية، في عدد قليل من الشعوب الأوربية و الأمريكية و اليابان، وبدأت البلدان النامية منذ حصولها على الاستقلال السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الدخل و المعيشة لسكانها.

و تبرز أهمية التكنولوجيا في التنمية من إسهامها فيما يلي:²

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف و إضافة موارد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة للكشف عن ما هو موجود من هذه الموارد.
- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد.
- ابتكار وسائل و طرق إنتاجية تتيح الإحلال بين الموارد بالشكل الذي يقود إلى زيادة الإنتاج.
- اكتشاف طرق و وسائل إنتاج جديدة من خلال التطور التكنولوجي بالشكل الذي يتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

¹ د مدحت القرشي ، مرجع سابق، ص 142

² د فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 269

مما سبق يتعين إذن على الدولة أن تخلق البيئة الملائمة للتنمية و ذلك من خلال تهيئة شبكة كاملة من النظم والمؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تساهم في التنمية، و العمل على تغيير مواقف الأفراد حيال التنمية و خلق الدوافع اللازمة بشكل يتلاءم مع حاجات التنمية و متطلباتها.

5-أهداف التنمية:

على الرغم من صعوبة تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف ظروف كل بلدو اختلاف أوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، إلا أنه يمكننا أن نحدد بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها أهداف التنمية و نذكر منها:¹

- زيادة الدخل القومي.
- رفع مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في الدخول و الثروات.
- تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي.

5-1-زيادة الدخل القومي:

تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي، نظرا لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى معيشة سكانها و لا سبيل للتخلص من هذا الفقر إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات. و إن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان و الإمكانيات المادية و التكنولوجية و لكنها مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية و الفنية، حيث أنه كلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال و كفاءات بشرية، أمكن ذلك تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي.²

و عموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها في الدول المتخلفة اقتصاديا.³

¹ د محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 1992، ص270

² أ.وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار حابس للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 08

³ أ وليد الجبوسي، مرجع سابق، ص 09

5-2-رفع مستوى المعيشة:

إن تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، حيث أنه من غير الممكن تحقيق الضروريات المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، إذا لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، و بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.¹ فالتنمية الاقتصادية، ليست وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، و إنما هي وسيلة أيضا لرفع مستوى المعيشة الذي يعتبر من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المختلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر؛ و لعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، حيث كلما كان هذا المتوسط مرتفعا كلما كان ذلك دليل على ارتفاع مستوى معيشته و العكس. لذلك إذا كان رفع مستوى المعيشة هو من الأهداف الهامة للتنمية الاقتصادية، و إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس هذا المستوى من المعيشة، فلا بد أن تعمل التنمية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشته.

5-3-تقليل التفاوت في الدخل و الثروات:

يعتبر هذا الهدف كهدف اجتماعي بالنسبة للتنمية الاقتصادية، حيث أنه في معظم الدول المتخلفة، نجد على الرغم من انخفاض الدخل القومي، و متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فنلاحظ فوارق كبيرة في توزيع الدخل و الثروات، و مثل هذا التفاوت في توزيع الثروات و الدخل يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط، و حالة من الفقر المدقع، و غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه، و كلما زاد هذا الاضطراب أدى ذلك إلى زيادة الجزء المعطل من رأس مال المجتمع؛ و بناء على ذلك يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل و الثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

5-4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

يعتبر تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي كهدف أساسي للتنمية الاقتصادية حيث يلاحظ سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة، و هذا ما يشكل خطرا على ما تنشده من هدوء و استقرار في مجرى حياتها الاقتصادية، و لهذا يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، و إفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، و بذلك تضمن

¹ د كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 71

القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي بسبب سيطرة الزراعة عليه؛¹ لذلك يتوجب على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا تخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية لنهوض بالصناعة، و ذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.

المبحث الثاني: قياس النمو و التنمية الاقتصادية:

تناسب التنمية بصفة عامة مع تطور مستديم للذهنيات و الهياكل، ذلك التطور الذي يعد السبب في بروز ظاهرة النمو، و لكن إذا كان هذا النمو الاقتصادي ظاهرة كمية، فإن التنمية الاقتصادية تعتبر ظاهرة نوعية تتم من خلال تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية.²

تناسب التنمية بصفة عامة مع تطور مستديم للذهنيات و الهياكل، ذلك التطور الذي يعد السبب في بروز ظاهرة النمو، و لكن إذا كان هذا النمو الاقتصادي ظاهرة كمية، فإن التنمية الاقتصادية تعتبر ظاهرة نوعية تتم من خلال تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية.³

و سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح كيفية قياس كل من النمو و التنمية الاقتصادية.

1- قياس النمو الاقتصادي:

لقد سبق و أن توصلنا في المبحث السابق إلى أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، و بناء على ذلك فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط، و من هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة و ليس من المقاييس المركبة.

1-1- المعدلات النقدية للنمو:

و هي معدلات يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و كذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و رغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء

¹ د كامل بكري، مرجع سابق، ص 75

² د جمال الدين لعويسات، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، الطبعة الأولى، تونس، 1996، ص 89

³ د جمال الدين لعويسات، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، الطبعة الأولى، تونس، 1996، ص 89

التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه أفضل و أسهل الأساليب المتاحة.¹

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

يستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترة قصيرة، و من أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

إن تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، أصبحت ضرورة لا بد منها، خاصة بعد بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي و ارتفاع الأسعار. و ذلك نظرا لأن الأسعار الجارية لا تعبر تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل مثلا، و لذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، يستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

إن الدراسات الاقتصادية المقارنة تستدعي تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي، ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها و هذا لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية بسبب اختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. وغالبا ما يستعمل هذا الأسلوب في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

1-2- المعدلات العينية للنمو:

إن الارتفاع الكبير لمعدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج جعل من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني و منها مثلا: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ...

و بسبب عدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي.²

¹ د محمد مدحت مصطفى، د سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 118

² د مدحت مصطفى، د سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 120

1-3- مقارنة القوة الشرائية:

عند نشر التقارير الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم من قبل المنظمات و الهيئات الدولية يتم استخدام مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي، ثم يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف استنادا لذلك. غير أنه ما يعاب على هذا المقياس هو ربطه التعسفي لقوة الاقتصاد و معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، كما أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية لذلك يتم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى. و بناءا على المقياس الجديد الذي أطلق عليه مقارنة القوة الشرائية أعيد ترتيب بلدان العالم. و أعتبر هذا المقياس قفزة في مجال قياس معدلات التنمية الاقتصادية.

2- قياس التنمية الاقتصادية:

هناك عادة صعوبة في قياس التنمية الاقتصادية، و السبب الرئيسي في صعوبة قياس التنمية الاقتصادية يكمن في تعريف التنمية، فهناك أهداف تنموية يمكن قياس التنمية من خلالها، و لكن بعض هذه الأهداف هي متغيرات نوعية و لذلك فإن هذه الأهداف يجب أن تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

و قد اجمع المفكرون على قياس التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث مؤشرات اقتصادية و أخرى غير اقتصادية و هيكلية.

2-1- المؤشرات الاقتصادية للتنمية:

لقد هيمن مؤشر الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي الفردي GNP على جميع المؤشرات الأخرى، غير أنه هناك من أصبح ضد هذا المؤشر و هناك من أصبح مع هذا المؤشر بوصفه مؤشرا للتنمية.

و من بين مبررات استعمال الدخل القومي كمؤشر للتنمية:¹

- إن GNP مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، لتوفير السلع و الخدمات و هو يعبر عن زيادة تعد شرطاً ضرورياً للتنمية.

¹ د محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص 45

- إن قواعد قياس GNP معقدة و قد تطورت عبر الزمن و هي معروفة جيدا و مفهومة.
- إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتج تقديرات للنتائج القومي الإجمالي حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة. و قد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج القومي الإجمالي الفردي كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، و جرت محاولات لتصحيح هذا المقياس و تسويته.
- و يتعلق جزء من المشكلة في كونه لا يأخذ في الحسبان توزيع الدخل القومي المتغير كما أن له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى.
- و من أكثر و أحدث الانتقادات الموجهة إليه بصفته مؤشر للتنمية كونه يركز على كمية السلع و الخدمات و يتجاهل كليا نوعية الحياة التي ترتبط بأشياء مثل: زيادة في العمر المتوقع، غذاء أفضل، ... و تشمل أيضا دعم التوجه العلمي و التحديث للقيم الثقافية. و بهذا فإن هذا الرقم القياسي لوحده غير كاف، فإن أرقام قياسية أخرى يجب أن تضاف لتأشير التنمية المرغوبة اجتماعيا.

2-2- المؤشرات غير الاقتصادية للتنمية:

يقصد بها المؤشرات الاجتماعية و هي مؤشرات خاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع و ما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، و كذلك الجوانب التعليمية و الثقافية.¹

فقد قام ادلمان و موريس (Adelman, Morris) إنتاج مؤشر للتنمية السياسية كما هي مقاسة بدرجة المساهمة السياسية، ثم حاول كل من Drenowski و Scott بناء رقم قياسي لمستوى المعيشة على أساس تقييم حاجات مادية و ثقافية أساسية معينة، ثم بعد ذلك قام Mc Granahen على نحو متتابع بتحرير هذا الأسلوب في إيجاد رقم قياسي للتنمية يتأسس على اختيار 18 مؤشر رئيسي و هي كما يأتي:²

- 1- العمر المتوقع عند الولادة.
- 2- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20.000
- 3- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد.
- 4- نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتى الابتدائية و الثانوية مع بعضهما.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 69

² د محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص 47-48

- 5- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية.
 - 6- معدل عدد الأشخاص لكل غرفة.
 - 7- توزيع أو تداول الصحف لكل 1000 من السكان.
 - 8- عدد الهواتف لكل 100.000 من السكان
 - 9- عدد مستقبلات الراديو لكل 1000 من السكان.
 - 10- نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذين لديهم كهرباء و الغاز ... الخ
 - 11- نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال الذكور الزراعيين.
 - 12- نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة.
 - 13- استهلاك الكهرباء .
 - 14- استهلاك الحديد (كغ) لكل فرد.
 - 15- استهلاك الطاقة (كغ) لكل فرد.
 - 16- نسبة الناتج المحلي لإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية.
 - 17- التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار.
 - 18- نسبة الحاصلين على رواتب و أجور إلى المجموع الكلي للسكان النشطين اقتصاديا.
- و بالنتيجة استعملت إجراءات قياس و وزن بالتطبيق على (18) مؤشرا لجعلها قادرة أن تجمع في قيمة رقم قياسي للتنمية لكل بلد من ال 58 بلدا ناميا.
- سنتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية.
- 2-2-1- معايير صحية:**
- من بين المعايير التي تستعمل لقياس مدى التقدم الصحي:
- عدد الوفيات لكل 1000 من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، حيث أن ارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء و سوء التغذية، وكل هذا من صفات التخلف.¹
 - متوسط عمر الفرد، فكلما زاد، دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي أما انخفاضه فيدل على درجة من التخلف الاقتصادي.

¹ د إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية و النمو، استراتيجيات التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 18

- هناك مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها: عدد الأفراد لكل طبيب، و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا.

و يوضح الجدول الموالي بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية في أقاليم الدول النامية.

الجدول رقم 2-1: معدلات الوفيات و معدلات الحياة في الدول النامية 1990

الإقليم	معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات	معدل الحياة بالسنة
إفريقيا شبه الصحراوية	196	50
شرق آسيا	96	67
الصين	58	69
جنوب آسيا	172	56
الهند	199	57
أوروبا الشرقية	29	71
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	148	61
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	75	66
كل الدول النامية	121	62

Source: Thirwall A.P. Growth and development, ELBS, edition 1994, P12

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات الوفيات و انخفاض معدلات الحياة في الأقاليم شديدة الفقر بالمقارنة بالأقاليم النامية الأخرى فتبلغ معدلات الوفيات 196 في الألف و معدلات الحياة 50 عاما في إقليم إفريقيا شبه الصحراوية على عكس الوضع في إقليم شرق آسيا.

2-2-2- معايير تعليمية: ¹

من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي هي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
 - نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي و كذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع
 - نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.
- و يوضح الجدول الموالي بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 76

الجدول رقم 2-2: بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول.

نسبة المقيدون في التعليم الثانوي من العدد الإجمالي في سن الثانوي		نسبة المقيدون في التعليم الابتدائي من العدد الإجمالي في سن الابتدائي		نسبة المتعلمين من الكبار	الدولة
1965	89/88	1965	89/88	"%"	
17	12	23	49	35.3	بنغلاداش
7	1	38	34	29.8	تشاد
20	4	58	29	27.1	السودان
81	26	87	75	48.4	مصر
87	35	100	101	96	كوريا الجنوبية
96	82	100	100	99	اليابان
79	66	100	92	99	المملكة المتحدة

المصدر: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 77

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المتعلمين و المقيدون في كل من التعليم الابتدائي و الثانوي منخفضة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

2-2-3- معايير التغذية: من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

2-2-4- معيار نوعية الحياة المادية:

يعتبر معيار نوعية الحياة المادية معيارا مركبا، فهو يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة لذلك

هو أكثر شمولية من المعايير الفردية السابقة و يتكون هذا المعيار من:¹

- توقع الحياة عند الميلاد - مؤشر صحي للكبار.

- معدل الوفيات بين الأطفال - مؤشر صحي للصغار.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 79

- المعرفة بالقراءة و الكتابة - مؤشر تعليمي للكبار.

2-2-5- دليل التنمية البشرية:

توصل برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 إلى مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري و هو من المعايير المركبة و هو يعتبر كمحاولة للربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية بالنتائج القومي المعدل بالقوة الشرائية. و يركز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد.

- معيار التحصيل العلمي و يتكون من جزئين: معرفة القراءة و الكتابة، متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

في نهاية تحليل المؤشرات الاجتماعية سنوضح في الجدول الموالي مجموعة من المؤشرات و التي من خلالها يمكننا التعرف على درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في مجموعة من الدول النامية و المتقدمة.

الجدول رقم 2-3: مقاييس النمو الاجتماعي و الاقتصادي لمجموعة من الدول.

الدولة	نصيب الفرد من الدخل 1989	توقعات الحياة 1989	معدلات الوفيات في الألف 1989	معرفة القراءة والكتابة 1985	معرفة السعر الحرارية للفرد 1988
اليابان	23810	79	04	90	2848
الولايات المتحدة	20910	76	10	99	3666
البرازيل	2540	66	59	78	2709
موريتانيا	500	46	123	17	2528
هايتي	360	55	94	05	1911
الهند	340	59	95	43	2104
بنغلادش	180	51	106	33	1925
إثيوبيا	120	48	133	05	1658
موزمبيق	80	49	137	28	1632

إن ارتفاع دخول الدول المتقدمة يعكس تقدمها على عكس الدول النامية و خصوصا منخفضة الدخل فهي تعاني من انخفاض متوسطات الحياة و هو ما يعكس تخلفها الاقتصادي.

2-3-3- معايير هيكلية:

اتجهت الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع و ذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه إضافة إلى زيادة في الدخل و رفع مستويات

المعيشة. مما أدى إلى تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات و الواردات و على فرص العمل المختلفة و على توزيع السكان بين الريف و الحضر. كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي، و من أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

و لا شك أن الاتجاه إلى التصنيع يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات و زيادة فرص العمل. و كل هذا يمكن ملاحظته في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-4: بعض المؤشرات الهيكلية في مجموعة من الدول.

الدولة	نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي		نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية		نسبة العمالة في الصناعة إلى جملة العمالة	
	1986	1965	1986	1965	1986	1965
مصر	16.3	-	12	-	12	15
الهند	19	15	61.6	49	10.8	12
المغرب	17	16	43	5	25	15
نيجيريا	8	7	-	2	4.2	10
تركيا	25	16	45.5	2	14.6	11
كوريا الجنوبية	28	18	91	59	26.7	15
السعودية	9	9	9	2	14.4	11
اليابان	30	32	96.7	91	23.7	32
ألمانيا	32	40	89.4	88	20	48
الو. م. أ	20	28	74.9	66	18.4	35

المصدر: د محمد عبد العزيز عجمية، د صبحي تاردرس قريضة، د عبد القادر محمد عبد القادر عطية، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، 1995، ص 112.

المبحث الثالث: نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية

1- نظريات التنمية الاقتصادية:

ترتكز أعمال علماء الاقتصاد في الآونة الأخيرة في محاولة اكتشاف أنسب الطرق لبدء عملية التنمية الاقتصادية و السير فيها بسرعة و نجاح آخذين في الاعتبار ظروف التخلف الاقتصادي السائد. و يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح ألا إذا استجمعت ثلاث عناصر أساسية هي:

التغيير البنائي، الدفع القوية، و الاستراتيجية الملائمة.¹

غير أنه ثمة نظريات جديدة في التنمية الاقتصادية أكدت على التكاملات أو المتممات بين شروط عدة ضرورية للتنمية الناجحة سنحاول أن نقدم عرضا بأبرز النظريات في هذا المجال.

1-1- مدخل فشل التنسيق:

يعرض هذا المدخل بعض التصورات المهمة و المتميزة، و ببساطة يعني حالة تؤدي فيها عدم قدرة الوحدات على تنسيق سلوكها أو اختياراتها إلى نتيجة تترك كل الوحدات في وضع سيئ أكثر مما في المواقف البديلة و التي هي أيضا التوازن.

و يحدث هذا عندما تكون كل الوكالات أو الوحدات تمتلك معلومات كاملة حول التوازن البديل المفضل، أي أنهم لا يستطيعون الوصول إلى ذلك بسبب صعوبات التنسيق و في بعض الأحيان بسبب أن كل واحد في وضع أفضل عندما ينتظر أن أحدا آخر يقوم بالحركة الأولى.

عندما تكون التكاملات موجودة فإن نشاطا أو فعلا من قبل شركة واحدة أو عامل واحد أو منظمة أو حكومة يزيد الحوافز للوكالات الأخرى أن تأخذ نشاطات أو أفعالا مشابهة.² و على نحو خاص فإن التكاملات غالبا ما تتضمن استثمارات تعتمد إيراداتها على استثمارات أخرى تجري أو تنشأ من قبل وكالات أو وحدات أخرى.

في معظم علم الاقتصاد، فإن التكاملات غير موجودة، على سبيل المثال في أسواق المنافسة عندما يكون طلب زائد فإن هناك ضغطا معاكسا على الأسعار نحو الارتفاع من أجل استعادة التوازن، و عندما يكون الازدحام موجودا فإن هذه الضغوط المعاكسة تكون قوية جدا. مثلا كلما كان عدد مستعملي إحدى الطرق البرية كبيرا فإن المسافرين الآخرين يحاولوا أن يجدوا طرقا بديلة و هكذا. و لكن في عملية التنمية الاقتصادية فإن الوفرة المشتركة

¹ د محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 79

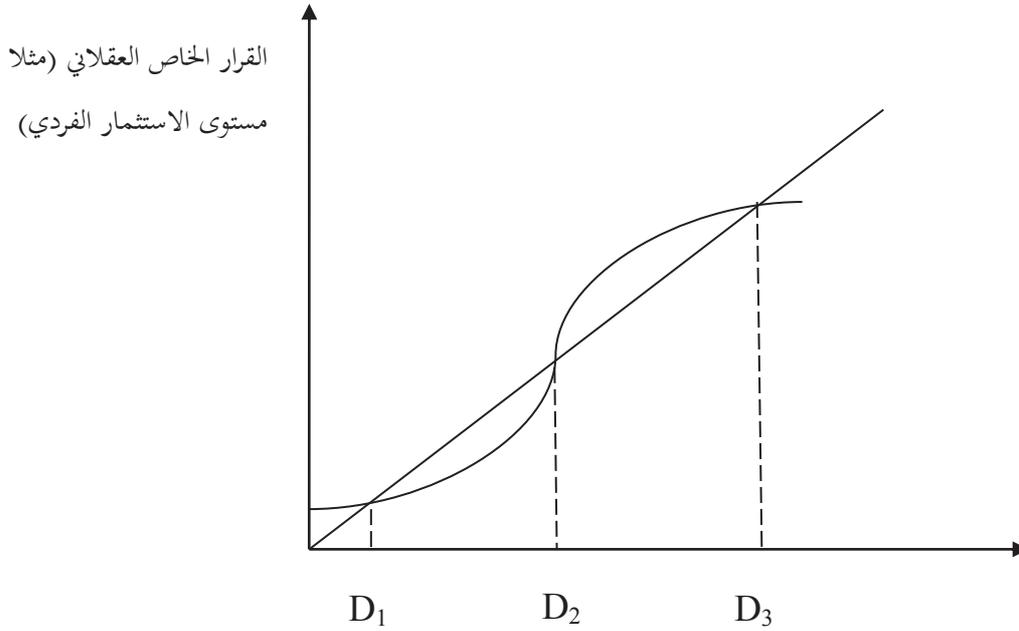
² د محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 164

شائعة: التخلف ينجب أو يولد، بينما عملية التنمية المستدامة في اللحظة التي تبدأ فيها فإنها تميل إلى حفز تنمية أكثر أو أبعد.

1-2-مدخل التوازن المتعدد:¹

تتلخص الفكرة الأساسية في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-2: التوازن المتعدد.



المصدر: أ. د محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 168.

و الفكرة الأساسية هي ان المنافع التي تستلمها وكالة او وحدة من قيامها بفعل او نشاط تعتمد على نحو موجب على كم هو عدد الوكالات أو الوحدات الأخرى التي من المتوقع أن تقوم بالفعل أو النشاط أو على مدى تلك النشاطات.

فمن الشكل نلاحظ أن الدالة تقطع الخط (45°) على ثلاث مرات، و كل نقطة من هذه النقاط يمكنها أن تكون نقطة التوازن و هذا ما يقصد بإمكانية تعدد التوازن. فالنقطتين (1Δ) و (2Δ) تمثلان توازن مستقر، لأنه إذا تغيرت التوقعات قليلا إلى الأعلى أو إلى الأسفل عند هذه المستويات فسيكيف الناس سلوكهم بطريقة تعيدنا إلى مستويات التوازن الأصلي.

¹ أ. د. محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 168

ويجب أن نلاحظ في كل نقطة من نقطتي التوازن المستقر فإن الحالة ذات الهيئة الشبيهة بالحرف (S) تقطع الخط 45° من الأعلى و هذه صفة مهمة من صفات التوازن المستقر. بينما نقطة التوازن الوسطى عند (2Δ) فإن الدالة تقطع خط 45° من الأسفل و لذلك فهي نقطة غير مستقرة.

إن الدالة و التي تمثل القرار الخاص العقلاني نموذجيا تزداد في البداية بمعدل متزايد و بعد ذلك تزداد بمعدل متناقص كما يبدو من خلال الشكل، و معنى هذا التأشير أن معظم الوكالات تبدأ بتوفير انتشار المنافع إلى الوكالات أو الوحدات المجاورة، و بذلك يزداد المنحنى بمعدل أسرع بكثير من السابق؛ و بعد أن يكون معظم المستثمرين المؤملين قد تأثروا إيجابيا و أن معظم المكاسب المهمة قد تحققت فإن معدل الزيادة يبدأ بالانخفاض.

إن المثال التقليدي لهذه المشكلة في التنمية الاقتصادية يتعلق بتنسيق قرارات الاستثمار عندما يكون معدل العائد لأحد الاستثمارات يعتمد على وجود أو مدى استثمارات أخرى، و لكن ربما لا يوصلنا السوق إلى ذلك بدون تأثير أنواعا معينة من سياسات الحكومة.

1-3-الدفعة القوية:

يعتبر (بول روزنشتينرودان) صاحب نظرية الدفعة القوية،¹ و يقول روزنشتين أن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية، و ربما سلسلة من الدفعات القوية، يمكن عن طريقها خروج الاقتصاد القومي من إطار الركود، كما يؤكد أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة، و لا تسمح بالقضاء على التخلف الاقتصادي، و تحقيق الانطلاق المنشود، فحسب رودان فإن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة، و من استغلال الموارد المتاحة في المشروعات، و من التنظيم، حتى تجتاز مرحلة الانطلاق.²

و لقد كانت المشكلة الأساسية التي عانت منها الدول المتخلفة هي كيفية توفيرها للاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية بها في ظل ضآلة الادخار المحلي، مما دفع العديد من الاقتصاديين إلى تبني سياسة الاعتماد على الخارج في توفير التمويل المطلوب للاستثمارات، و هو ما أدى في النهاية إلى وقوع هذه الدول في الديون الخارجية المتزايدة و التي أدت إلى عرقلة جهودها في التنمية، لذلك يمكن القول أن معدل الاستثمار لا يعتبر لوحده المحدد لمدى التنمية الاقتصادية بل هناك العديد من العوامل الاجتماعية و السياسية و التنظيمية التي تؤثر على مسار عملية التنمية.³ و يقول روزنشتين أن القيام بهذه الدفعة القوية أو سلسلة الدفعات يعتبر أمرا حتميا للأسباب التالية:

¹Paul Rosenetein Rodan, Notes on the theory of the big push : H.J.T, ISC, march, 1957

²د علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، 1989-1990، ص 196

³د محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 75

أ-عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة:

إن أوضح مثال لعدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة هو رأس المال الاجتماعي، الذي يتمثل في مشروعات الإسكان و النقل و المواصلات و السدود و الخزانات و القوى المحركة و الري و الصرف...الخ. و نقصد بعدم قابليتها للتجزئة كون أنه لا يمكن في معظم الأحيان إقامة المشروعات تدريجيا و إنما يتطلب الأمر دفعة قوية، نظرا لكبر الحد الأدنى لحجم هذه المشروعات، مما يؤدي إلى ارتفاع مقدار الاستثمارات اللازمة لإقامة هذه المشروعات، بعبارة أخرى فإن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي و إقامتها تدريجيا، تحول دون إمكان الاستفادة منها.

و الأمر الذي لا شك فيه أن إقامة الهياكل الأساسية للتنمية عن طريق مشروعات رأس المال الاجتماعي، يعتبر شرطا أساسيا لإمكان القضاء على التخلف الاقتصادي، و بما أن جل المشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة، و يتحتم البدء بها، فإن عملية التنمية تحتاج إذن إلى إنفاق مبالغ كبيرة في المرحلة الأولى، في حين أن ثمرات هذا الإنفاق لا تظهر إلا تدريجيا كلما أقيمت وحدة إنتاجية جديدة، تتاح لها فرصة الانتفاع بمشروعات رأس المال الاجتماعي.¹

ب-عدم قابلية الطلب للتجزئة:

من المعروف أن الدول النامية تتميز بظاهرة ضيق حجم السوق و هذا راجع أساسا إلى ضعف القوة الشرائية نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد، و كنتيجة لهذه الظاهرة، فإن كل وحدة إنتاجية أو كل صناعة لا تستطيع أن تخلق بمفردها الطلب الكافي لاستيعاب منتجاتها. و بعبارة أخرى، فإن ضيق حجم السوق في الدول النامية يؤدي إلى تزايد المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار في وحدة إنتاجية واحدة أو صناعة واحدة. و بذلك يعتبر رودان أن الأمر سيكون مختلفا إذا تم إنشاء عدد كبير من المشروعات المتباينة في آن واحد، ففي هذه الحالة سيخلق كل مشروع سوقا لتصريف منتجات المشروعات الأخرى، و بهذه الطريقة التي تعني تكامل الطلب أي عدم قابليته للتجزئة، تساند المشروعات بعضها البعض، تقلل مخاطر ضيق السوق، و يزيد الحافز على الاستثمار.

¹ د علي لطفي، مرجع سابق، ص 198.

و من خلال التحليل السابق يمكن القول بأن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية يحتاج إلى دفعة قوية، و ربما سلسلة من الدفعات القوية، تتمثل أساسا في تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية، و إنشاء عدد كبير من المشروعات المكتملة.¹

و قد تعرضت هذه النظرية لمجموعة انتقادات نجملها فيما يلي:²

* تطبيق هذه النظرية يتطلب مقادير ضخمة من رأس المال و المعرفة الفنية ستكون نادرة في العديد من الدول النامية.

* تفترض هذه النظرية أن الدول النامية تبدأ من نقطة الصفر، كما أنها تركز على مشكل طلب رأس المال، و تفترض وفرة عرض رأس المال.

* عدم توفر الكادر الإداري المناسب في الدول النامية لتطبيق هذه النظرية.

1-4-نظرية النمو المتوازن:

بالرغم من بعض الاختلافات البسيطة، فإنه يمكننا أن نعتبر كل من: روزانشتاين- رودان -نوركس- آرثرلويس و سيتوفسكي كرواد لنظرية النمو المتوازن.³

و ترتبط نظرية النمو المتوازن بمواجهة مسألتين رئيسيتين تعاني منهما اقتصاديات البلدان المتخلفة، و تتمثل المسألة الأولى في الحلقة المفرغة للفقر التي صاغ مضمونها. ر.نوركس (R.Nurks) على نحو مفاده أن التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفر حد معين من الدخل، و لهذا يجب أن يتركز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية، أما المسألة الثانية هي ضيق السوق المحلية بحيث أن الاستثمارات تواجه عقبة رئيسية متمثلة في ضيق أسواق التصريف لأن الطلب غير مرن بالنسبة لمستويات الدخل المتدنية، و لهذا فإن أي تنمية مستمرة غير ممكنة في ظل هذه الظروف ما لم تؤمن خلق الطلب الواسع.⁴

كما أن توجيه الاستثمارات في مشروع واحد سيؤثر بالفشل، و أن العاملين في هذا المشروع لن يتمكنوا من استيعاب ناتجه، و بالتالي لن يستطيع المشروع تصريف منتجاته، و حسب نوركس Nurks يكون الحل بالبدء بوضع برنامج استثماري يحوي العديد من الصناعات المتكاملة بتغطيتها للطلب الاستهلاكي النهائي، فإنشاء مثل هذه الصناعات المتكاملة و على جبهة واسعة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار، و يرفع

¹ د علي لطفى، مرجع سابق، ص 200

² خضر عبد المجيد عقل، بد الفتاح عبد الرحمن كراسنة، مأمون حسن سعد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الأمل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1992، ص 208

³Roseystein- Rodan (problems of industrialization of Eastern and south- Eastern Europe- economic 39 journal, juin, sep 1943, p 53.

⁴ د محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 1992، ص 271

من إنتاجيته و دخله، و بالتالي من استهلاكه النهائي. مما يؤدي بالنتيجة إلى توسيع نطاق السوق بالنسبة لمختلف الصناعات المقامة، هذا ما يطلق عليه نظرية النمو المتوازن التي تستوجب التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية، وبين صناعات السلع الرأسمالية و الاستهلاكية، وكذلك تتضمن التوازن بين الصناعة و الزراعة.¹ و هناك منهجان للنمو المتوازن، الأول يشير إلى الطريق الذي تحتطه التنمية و نمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد، و الثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج. إن التفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى Nurks يميل إلى احتواء المنهجين معاً؛ و بشكل عام يستند مؤيدو هذه النظرية إلى أهمية رأس المال الاجتماعي و عدم قابليته للتجزئة و تكامل الطلب و أهمية السياسة الادخارية، و الفخ السكاني، و ضيق السوق و مشكلات التجارة الخارجية، و كل ذلك يدفعهم لتبني فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن.

غير أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات كثيرة أهمها ما يلي:²

- 1- إقامة الصناعات جميعها في آن واحد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية.
 - 2- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها و هذا غير متوفر في البلدان المتخلفة.
 - 3- تؤدي إلى عزل البلدان عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلية.
 - 4- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخيمية، لأنها تتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان.
 - 5- يعتبر البعض بأن مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة من انطباقه على البلدان المتخلفة.
- و يمكن القول أن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، و لكنها غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام و لكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة.

1-5- نظرية النمو غير المتوازن:

من أهم مؤيدي هذه النظرية هما ألبرت هيرشمان Albert Hirschman و هانز سنجر Hans Singer، اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان و Nurks

¹ د فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيله للنشر، عمان، 2008، ص 68

² د مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص 92

و رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير.¹ إلا أن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلاً في الدول النامية، كذلك يتفق هيرشمان مع نوركس في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.

يرى أنصار نظرية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدول على قطاع رئيسي رائد في المجتمع نتيجة لقلّة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، مما يؤدي بهذا القطاع الرائد إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن، و بالتالي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية . كما يؤكد أنصار هذه النظرية على أتباع هذا الأسلوب باعتباره الأفضل كاستراتيجية ملائمة للدول النامية، كما ترى هذه النظرية أن القيد الأساسي الوارد على عملية التنمية إنما يتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات و بصورة خاصة قرارات الاستثمار، و من ثم فهي تبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ القرارات بكفاءة عالية.²

و قد أيد كل من Singer و Kindleberger و Streeten هذه النظرية التي تؤكد بأن التنمية يمكن أن تحدث من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة، حيث أن الأول يخلق وفرة خارجية بينما الثاني يستفيد من هذه الوفرة، ذلك لأن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يشجع الاستثمار الخاص، و يؤكد هيرشمان بأن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو، و يتم هذا الاختلال على مسارين:³

الأول، اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي و بين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر. و الثاني، اختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر.

و يطلب هيرشمان بإقامة الصناعات ذات المراحل النهائية من الإنتاج أولاً و من ثم الانتقال نحو تصنيع السلع الاستهلاكية المعمرة في المراحل النهائية من الإنتاج. و يمكن استيراد المصانع التي تقوم بتحويل أو تجميع أو خلط المواد لصناعات اللمسات الأخيرة و بعدها يتم التحريك نحو مراحل أعلى من الإنتاج نحو السلع الوسطية والمكائن من خلال تعزيز الروابط الأمامية و الخلفية.

قد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات أهمها:⁴

1- افتراض أن هذه النظرية تجري بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية و التي تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو.

¹ د عربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 1992، ص 46.

² د عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 287

³ د مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 97

⁴ د مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 100

- 2- تحمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، و تركز فقط على المحفزات للتوسع و التنمية.
- 3- لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب و اتجاه و توقيت النمو غير المتوازن حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.
- 4- تفترض هذه النظرية وجود مرونة عالية في عرض الموارد و هذا غير واقعي.¹
- نستخلص أنه ليس من السهل تقييم النظريتين، فقد حاول البعض التوفيق بينهما بجعل نظرية النمو غير المتوازن كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن، و على المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكملا بعضهما البعض.

1-6- نظرية التغيير الهيكلي و أنماط التنمية:

تركز هذه النظرية بنماذجها المختلفة على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية و القطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضير و المزيد من التنوع الصناعي و الاقتصاد الخدمي من خلال التوسع في القطاعين: الصناعي و الخدمي. و هنا كمثالين شهيرين لمدخل و نماذج التغيير الهيكلي هما:²

1- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لأرثر لويس

2- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا " لهوليسشتينري "

1-6-1- نظرية التنمية لأرثر لويس:

إن نموذج لويس يعتبر من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ركزت على كيفية حدوث التغيير الهيكلي لاقتصاد نامي حيث يلعب فيه الفائض الرأسمالي الدور الحاسم في عملية التنمية.

و يقوم هذا النموذج على فرضية وجود اقتصاد يتسم بوجود قطاعين: الأول قطاع ريفي عند مستوى الكفاف ومكتظ بالسكان و مستوى الإنتاجية الحدية تقترب من الصفر ، و القطاع الثاني قطاع حضري صناعي تكون فيه الإنتاجية الحدية مرتفعة كما أن أجور العمال في هذا القطاع أعلى من أجور العمال في القطاع الزراعي بنسبة معينة ثابتة. فالعمالة تنتقل من الريف إلى القطاع الصناعي في المدن، و تؤدي إلى توسيع الإنتاج و زيادة الأرباح التي يتم إعادة استثمارها في الصناعة و هذا ما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية و زيادة حجم التشغيل

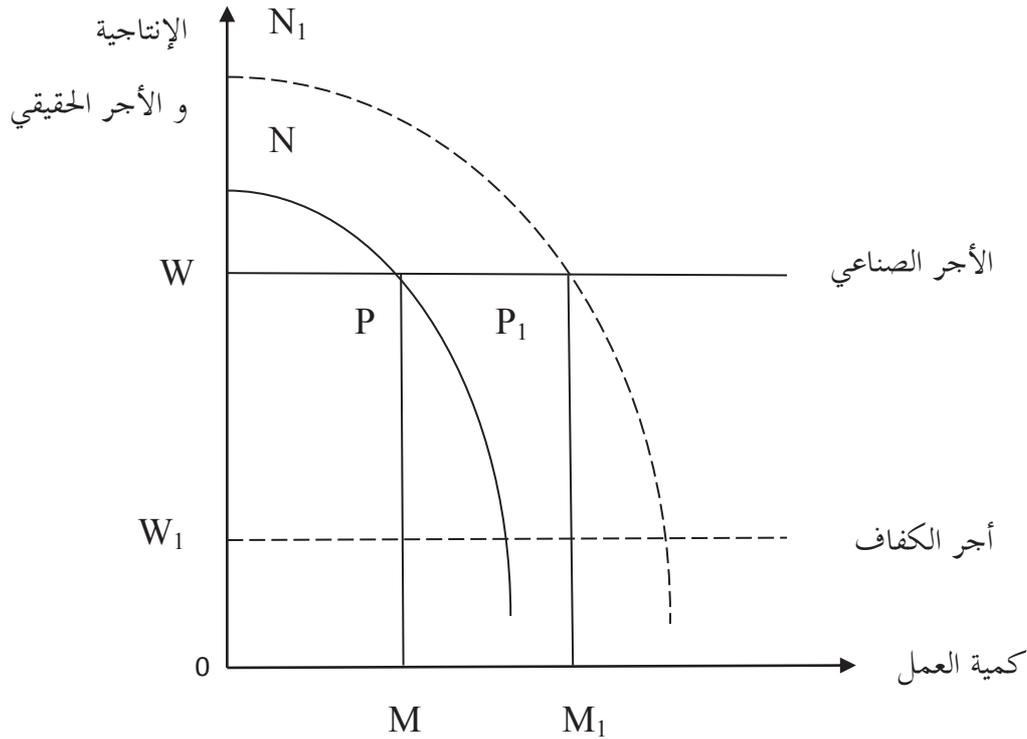
¹ دكامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص84

² Todaro Michael, Economic Development, Seventh Edition, Addison Wesley, London, Inc, 2000, pp-89-90.

و هكذا يستمر انتقال العمالة من الريف إلى المدينة و يتوسع الإنتاج الصناعي و تحدث التنمية و التغير الهيكلي في الاقتصاد.¹

و يمكن توضيح نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في اقتصاد مزدوج في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في اقتصاد مزدوج.



المصدر: د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 104.

من خلال الشكل نلاحظ أن المحور العمودي يمثل الأجر الحقيقي و الإنتاجية الحديثة للعمل و اللذان يكونان متساويان في سوق العمل التنافسي في قطاع الصناعة². أما المحور الأفقي فيمثل كمية العمل، و تمثل المسافة (OW₁) أجر الكفاف في الزراعة، و المسافة (OW) تمثل الأجر الحقيقي في القطاع الحديث بحيث عند هذا الأجر يفترض أن يكون عرض العمل غير محدود أي تام المرونة، و تمثل (N) منحنى إنتاجية العمل أي الطلب على العمل و الخط الأفقي (WS) عرض العمل و يتم استئجار العمال إلى النقطة التي يكون فيها الناتج الحدي مساويا للأجر الحقيقي ، أي نقطة التقاطع عند (P) ، و بهذا فإن العمل المستخدم هو OM و ناتج القطاع

¹Todaro, op cit, pp 89 -90

² د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 104

الحضري مساويا لـ (ONPM) وحجم إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين (OWPM) و صافي الأرباح المتحقق يكون مساوي المساحة (WNP) و بالتالي إذا تم استثمار الفائض في القطاع الصناعي يزداد تراكم رأس المال وومن ثم يزداد الإنتاج الكلي و يتحرك منحنى إنتاجية العمل إلى الأعلى ليصبح (N_1) و يتقاطع بذلك مع منحنى الأجر في النقطة P_1 و يرتفع بذلك التشغيل من (OM) إلى (OM_1) و بهذا يرتفع إجمالي الناتج إلى $(ON_1P_1M_1)$ و يزداد بذلك إجمالي الأجور المدفوعة إلى $OW_1P_1M_1$ و تزداد نتيجة ذلك الأرباح المتحققة ويعاد استثمارها في الصناعة و يزداد رأس المال و يرتفع منحنى الطلب لأعلى و يزداد الإنتاج و التشغيل في القطاع الحديث و هكذا تحصل عملية التنمية في نموذج لويس اعتمادا على جذب العمالة الفائضة من الريف إلى المدينة¹. رغم كل هذا تعرضت نظرية لويس للعديد من الانتقادات أهمها:

- 1- افتراض معدل نمو العمل و التشغيل في القطاع الحديث يتناسب مع تزام رأس المال في هذا القطاع.
- 2- فكرة فائض العمل الموجود في المناطق الريفية و حالة الاستخدام الكامل في المناطق الحضرية، غير أن الاحتمال الغالب هو أن يكون العكس.
- 3- إن عملية النمو لا يمكن أن تتحقق أو تستمر إلى الأبد، حيث عندما ينتهي فائض العمل تتوقف عملية النمو.
- 4- إمكانية تطبيق النظرية مرهون بفرضياتها، غير أن الفرضيات المعتمدة لا تتطابق مع الواقع.

1-6-2- نظرية التغيير الهيكلي و أنماط التنمية:

على خلاف نموذج المراحل الخطية، فإننا نتعرف من خلال نموذج التغيير الهيكلي لحقيقة مفادها أن الدول النامية جزء من نظام دولي متكامل و كبير ممكن أن يشجع تنميتها كما يمكن أن يعيقها. و من أكثر نماذج التغيير الهيكلي المعروفة على نطاق واسع هو نموذج تشينري Hollis. B. Chenery، هذا النموذج درس نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث أثناء الفترة التي تلت الحرب²؛ كما أن دراسته التجريبية سواء في شكل بيانات قطاعية أو في صورة سلسلة زمنية لدول عند مستويات مختلفة من الدخل الفردي المتوسط تقودنا إلى التعرف على العديد من الملامح و الصفات لعملية التنمية كما يراها.

و تشتمل هذه الصفات لعملية التنمية على الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، التراكم الثابت لرأس المال المادي و البشري، التغيير في طلب المستهلك من التركيز على السلع الغذائية و السلع الأساسية الضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المتنوعة و الخدمات، و نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع

¹ د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 106

² د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 106.

والمدن الصغيرة و الانخفاض في حجم الأسرة و النمو السكاني مع تزايد اهتمام أرباب الأسر بالتنوع أكثر في الكم.

في الأخير يمكن القول أن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى نتيجة و هي أن خطوات و نموذج التنمية من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية و العوامل الدولية، حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

تتضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك، سنركز على البعض منها كما يأتي:

2-1- الزراعة و التنمية الاقتصادية:

2-1-1- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

للقطاع الزراعي دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، و خاصة في اقتصاديات الأقطار النامية، بحيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار. بالإضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشغلين في الاقتصاد، كما يعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار.¹ و لذلك و نظرا لأهمية القطاع الزراعي في معظم الأقطار النامية، و بالرغم من اختلاف درجة هذه الأهمية من قطر لآخر حسب أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد القطر المعين، فإن دوره في عملية التنمية يتمثل من خلال ما يساهم به من مهام في تحقيقها و يبرز ذلك فيما يلي:

أولا: توفير الاحتياجات الغذائية:

أخذت الاحتياجات الغذائية قسطا كبيرا من اهتمام السياسة الاقتصادية خاصة في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية، و ذلك لعدد من المتغيرات في مقدمتها النمو السكاني الذي اتسم بالارتفاع في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة،² يرافقه ارتفاع في الميل الحدي لاستهلاك الغذاء، ففي معظم الدول النامية يتسم مستوى الدخل الفردية بالانخفاض ، وقد يقترب في بعض الدول من مستوى الكفاف، و لذا فإن زيادة في الدخل الفردية يذهب الجزء الأكبر منها إنفاقا على الغذاء، مما يعني أن مرونة الطلب الداخلية على الغذاء

¹ د فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 226

² د سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتاب للطباعة و النشر، الموصل، 1987، ص 28

مرتفعة. إذا لم يتحقق إشباع كاف خلال فترة التخلف. و على الرغم من تعدد الاحتياجات الغذائية للفرد في الدول النامية و تنوع الطبيعة الاستخدامية للسلع الغذائية كالحبوب، و هو يعني أيضا أهمية الاعتماد على التنمية الزراعية التي تحقق أمنا غذائيا من ناحية و إحلالا للواردات الزراعية من ناحية أخرى.

ثانيا: توفير الموارد النقدية

للقطاع الزراعي بالغ الأهمية و ذلك لمقدرته على توفير الموارد النقدية و استخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، من خلال التوسع في المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تتسم بالمقدرة التصديرية، لاسيما البلدان النامية التي تتمتع بالميزة النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، و على الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبة للدول النامية فإن ما يتوجب ملاحظته أن نسبة الصادرات من هذه الدول بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الدولية آخذة في الانخفاض، ذلك لأن هذا النوع من السلع يمتاز بتراخي الطلب عليه في أسواق الدول المتقدمة مع مرور الزمن، و ذلك بسبب اكتشاف بدائل صناعية أو التوسع في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الدول المتقدمة نتيجة استخدام مستويات عالية من التقنية الزراعية و مع ذلك فإن السلع الزراعية مازالت تمثل مصدرا رئيسيا في توفير النقد الأجنبي¹.

ثالثا: توفير العمل للقطاعات الزراعية²

إن تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى أن تنشأ فيها حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة، و بذلك تحتاج لمساندة الزراعة في ذلك، و بدون تطور الزراعة و تحديثها عن طريق التوسع في استخدام المكينات والآلات الزراعية و تقليص حاجتها إلى الأيدي العاملة، و خاصة في الأقطار التي تقل فيها عرض العمل بالقياس إلى الطلب عليه، فإن حاجة القطاعات الاقتصادية لا يمكن تلبيتها، و بالتالي يمثل ذلك قيذا على عملية التنمية الاقتصادية، و قد أثبتت التجربة التاريخية بأن الزراعة كانت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية و حتى الآن، و ما يؤكد كذلك تناقص نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين خلال عملية التنمية، و أن هذه النسبة تكون منخفضة إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، و بعد الوصول إلى مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي، و هو ما تثبته حالة الأقطار المتقدمة في هذا الصدد.

¹ - د سالم توفيق الحنفي، د محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل، 1988، ص 136

² سير جوزيف هنشون، الدور التاريخي للزراعة في التنمية، ترجمة عبد الحميد الحسن، مديرية دار الكتاب، دمشق، 1973، ص 126

رابعاً: القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية

إن القطاع الزراعي يمكن أن يحقق معدلات مناسبة من النمو في القطاعات اللازراعية، خاصة وأن النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين مما سيترتب عليه زيادة الطلب على السلع الإنتاجية الزراعية أو الاستهلاكية على حد سواء. وهذا الوضع سيؤدي في صيغته النهائية إلى توسيع نطاق السوق للسلع اللازراعية، وهذا يرتبط بنمو الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي، بمعنى أن نمواً مناسباً في القطاع الزراعي سيترتب عليه نمو في الصناعات السمادية و صناعة الآلات الزراعية، بالإضافة إلى تطبيق خطط الإصلاح الزراعي في الدول النامية يترتب عليه إعادة توزيع الدخل بصورة أفضل. و تحرير ذلك الجزء من الفائض الزراعي الذي كان موزعاً بين الإقطاع و الرأسمالية الزراعية و توجيهه وفق خطط التنمية الاقتصادية، و هذا ما يؤدي إلى تحقيق مستوى ملائم من تراكم رأس المال لأغراض الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة.¹

خامساً: المدخلات الزراعية في الصناعات الغذائية

تعد الكثير من المحاصيل الزراعية مدخلات في العمليات الإنتاجية لبعض الصناعات الغذائية لاسيما تلك العمليات المتعلقة بصناعة السكر أو صناعة النسيج أو الزيوت النباتية و الدهون، فنمو صناعة السكر يرتبط بالمساحة المزروعة من قصب السكر، و قد أشار جاك لوب إلى أهمية هذه الروابط الأمامية و الخلفية للقطاع الزراعي مع القطاعات اللازراعية و أهمية هذه العلاقة لاسيما في المحاصيل الزراعية ذات الأهمية والعلاقة بالصناعات الغذائية و ما يترتب على تلك العلاقة من توطيد القطاعات اللازراعية في إطار التنمية الاقتصادية. ويمكن القول أن للزراعة دوراً تاريخياً في تطوير الاقتصاديات المتقدمة، و على الرغم من تباين ذلك الدور بين دولة و أخرى. فإن اشتراك معظم تلك البلدان بسمات محددة أدى إلى فعالية دور القطاع الزراعي في تنميتها.²

2-1-2- مشاكل القطاع الزراعي في البلدان النامية:

يحتل قطاع الزراعة مركزاً هاماً في الدول النامية و مع ذلك نلمس تخلفه من ناحية إسهامه في الناتج القومي، وذلك راجع للمشكلات و المعوقات الاقتصادية التي تعاني منها و تعيقها عن تحقيق أهدافها التنموية، إلا أن حدة تلك المعوقات و سبل معالجتها تختلف من دولة إلى أخرى ، ففي الدول النامية تكمن المشكلة الأساسية في معالجة جانب العرض من المحاصيل الزراعية بزيادة تناسب الطلب عليها، ومعالجة هذه المسألة في التوسع في إنتاج الغذاء بأسعار تناسب مستوى المعيشة في تلك الدول؛ و في الوقت الذي تعاني فيه الزراعات النامية من ركود

¹ بارقي خلعتيري، التأخر الاقتصادي و آلياته، مشاكله، حلوله، ترجمة ميشيل كبلو، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1980

² د سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 183

اقتصادي في معظم الحالات، فإن مثلتها النامية تتسم بالنمو المتزايد نتيجة التغيرات الحركية التي تحدث في متغيرات العمليات الإنتاجية الزراعية.¹

و يؤكد هيدي Heady " إن تاريخ التطور الزراعي سيؤكد أن المشكلات الزراعية تتبع نمطا زمنيا محددًا في ظل ظروف التنمية الاقتصادية، و يسود ذلك في كافة دول العالم بصرف النظر عن مستوياتها و نظمها الاجتماعية". بمعنى آخر فإن المشكلة لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة بقدر ارتباطها بالمرحلة التنموية للقطاع الزراعي و إمكانية إيجاد الحلول الاقتصادية اللازمة لمعالجة طبيعة الاستخدام الموردي و الوصول به إلى أفضل توليفة مورديّة تحقق تعظيم الناتج الزراعي كهدف رئيسي.

هناك مجموعة من المشكلات التي تسود بعض الدول النامية و قد وصفت بأنها مشكلات و ليست معوقات و ذلك لإمكانية إيجاد حلول اقتصادية ملائمة لتجاوزها، فيما إذا لو اتسمت السياسة الاقتصادية الزراعية بالمرونة السكانية لمعالجة تلك المشكلات في القطاع الزراعي؛ و ذلك لأن بقائها سيحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية.²

و من بين مشكلات القطاع الزراعي مشكلة العلاقة " السكانية - الأرضية " و تتحد المشكلة في التعرف على دالة النمو السكاني من ناحية و دالة نمو الرقعة الزراعية من ناحية أخرى، و تظهر المشكلة عندما تأخذ الدالة السكانية نموا متزايدا و لكنها لا تبلغ " نقطة الانقلاب " حيث يبدأ بعدها تزايد السكان بصورة متناقصة بينما تأخذ دالة نمو الرقعة الزراعية الاتجاه الإستقامي و يميل ضئيل نسبيا. وفي ضوء التخلف فإن الإنتاجية الحدية للعمل تأخذ من هذه الحالة بالانخفاض دون الأجر السائد.

و تكمن المشكلة الثانية في الندرة النسبية لرأس المال في القطاع الزراعي والتي ترجع أساسا إلى محدودية الطاقة الادخارية و الاستثمارية سواء على الاقتصاد القومي أو القطاع الزراعي.³

و يمكن القول أن هذه المشكلة مرتبطة بالمشكلة السكانية، إذ ينظر إلى وفرة أو ندرة هذه العوامل مقارنة بالعوامل الإنتاجية الأخرى، و من ثم فإن زيادة السكان عن الحدود المثلى للتآلف مع العوامل الأخرى في ظل مستوى تكنولوجي معين، سيؤدي إلى انخفاض نسبي في رأس المال.⁴

¹ د محمود محمد شريف، د عثمان احمد الحولي، الزراعة العربية المصرية، دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1968، ص 120

² محمد محمود شريف، عثمان احمد الحولي، مرجع سابق، ص 122

³ سالم توفيق النجفي، د محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 140

⁴ د محمد مظلوم، نحات من الاقتصاد المعاصر، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص 86.

و يمكن تحديد المشكلة الثالثة في القطاع الزراعي عند الدول النامية فيما يسمى "بالسعة المزرعية" و هي تقاس بمقدار عناصر الإنتاج المزرعية مجتمعة. بمعنى آخر إذا تم توزيع الموارد بطريقة تؤدي إلى ساعات مزرعية لا تحقق تعظيم الدخل المزرعي فإن المنطق الاقتصادي يقتضي إعادة توزيع الموارد الزراعية بين المزارع المختلفة لتحقيق الهدف المذكور من نفس الموارد الزراعية القومية . مما يؤكد هذه السمة في الإنتاج الزراعي خضوعه لمجموعة من المتغيرات التي تجعله يمر بمرحلة " تزايد عوائد السعة"، ثم ينتقل إلى مرحلة "تناقص عوائد الحجم"، كما أن الاعتقاد السائد إلى عدم الوصول إلى الحجم المزرعي الأمثل في معظم الدول النامية إلى سيادة تراكيب حيازية معقدة تتسم أحيانا بالإقطاعات الزراعية. إن هذا الوضع يتطلب استخدام أسلوب التجمع المزرعي أو تجميع الاستغلال الزراعي ، وبذلك يمكن الاستخدام التقني الذي يحقق تعظيم الناتج والدخل المزرعي.¹

و في الأخير يمكن القول أن هناك مجموعة من المشاكل التي تحول دون سيادة تنمية زراعية ملائمة في الدول النامية، و تحتاج إلى سياسة زراعية تمكن من تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الزراعية في زمنها المحدد.

2-1-3- نماذج التنمية الزراعية:

خلال السنوات الماضية تعددت الكتابات عن التنمية الاقتصادية الزراعية ، إلا أن معظم هذه الكتابات انحصرت في توظيف التخلف الزراعي و الأهمية النسبية للزراع في البنيان الاقتصادي القومي ، بينما تعالج نماذج التنمية الزراعية تفسير الكيفية التي تمكن الزراعات المختلفة أن تنمو. و بمعنى آخر، أن يتم التحول في الزراعة من مرحلة السكون النسبي إلى مرحلة الحركة الدائمة و قد وضعت نظريات التنمية الزراعية في أربع مجاميع من النماذج هي نموذج الحفاظ على التربة ، نموذج الأثر الصناعي - الحضري، نموذج الانتشار ، نموذج المردود العالي لمدخلات الإنتاج.²

أولاً: نموذج الحفاظ على التربة

كان يعتقد سابقا في دول أوروبا أن المزروعات تتغذى على المواد العضوية الناتجة عن تحلل النباتات، وأطلق على هذه الفكرة مصطلح "نظرية الهوموس" و قد كانت تستعاد التربة عن طريق السماد الأخضر و لكن تطور علوم التربة أكد أن المواد العضوية تستنفذ و بذلك فإن أي نضام للزراعة يجب أن يهتم باستعادة ما تفقده التربة من محتويات نتيجة تغذية المزروعات و أن هناك حدا طبيعيا لهذه المحتويات.

¹ د إسماعيل عبيد حمادي، مذكرات في نظريات التنمية الزراعية، المعهد القومي للتخطيط، بغداد، 1981، ص 26.

² Yujiro Hayanny and Vernon W. Rutton, Agricultural development ; An international perspective, The Johns Hopkins Press, London, 1971, p16.

و قد أسفرت الآراء الاقتصادية عن تبلور مبدأ جديد ذي أهمية في جانب التنمية الزراعية و هو " ندرة الموارد الطبيعية" الذي يؤكد أن الندرة تزداد مع الزمن فتكون معوقا للتقدم الاقتصادي، كما أن هناك اختلافات أساسية في النمط الزراعي تنحصر أساسا في استمرار التحول و الانتقال من الزراعة الأفقية إلى الزراعة الكثيفة التي تعتمد على زيادة تكرار الزراعة للأرض بأكثر من محصول واحد و ظهور ما يسمى " بنظام تعدد المحاصيل " على مدار السنة. و على ضوء هذا النظام أصبح عامل الخصوبة متغيرا معتمدا على مدى كثافة استخدام الأرض في الزراعة بدلا من أن يكون محددًا لدرجة الكثافة الزراعية.

ثانيا: نموذج الأثر الصناعي – الحضري:¹

كان لأثر التحضر و التصنيع في تطوير القطاع الزراعي أهمية في تفسير التنمية الزراعية، و يعد الاقتصادي الألماني " جوهان هنري نون ثونين" من أوائل الذين أكدوا تأثير هذا النموذج، و ذلك من خلال التوصل إلى السعة المزرعية المثلى و التكتيف المزرعي، اعتمادا على أفكار " ريكاردو" في الربيع. و فسر أثر التحضر في تحديد المواقع المزرعية للإنتاج الزراعي و تأثير تلك المواقع على الفن الإنتاجي التكتيف الزراعي.

كما قام " شولتز" Schultz بدراسات لتوضيح الأثر الصناعي الحضري و إنفاق السياسات السعرية و الإنتاج في إزالة التباين الإقليمي و معدلات التطور في الزراعة الأمريكية.

و يعتمد هذا النموذج بصورة أساسية على مبدأ اللامركزية في المواقع الصناعية، و من ثم فإن التدفق السكاني من الأرياف يتوزع على عدد من المراكز الحضرية، و ربما لا يحقق هذا النموذج أهداف التنمية الزراعية في البلدان النامية و ذلك لعدم توافر المتطلبات التقنية في الزراعة النامية.

ثالثا: نموذج الانتشار

يقصد بالانتشار في هذا المجال، تبني الأساليب العلمية و توسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية من خلال العمليات الزراعية أو انتقاء مستلزمات الإنتاج و تطبيق نتائج البحوث الزراعية سواء في ذلك الانتشار بين منطقة و أخرى أو بين البلدان النامية و المتقدمة.²

و قد عمد الكثير من البلدان النامية إلى إنشاء أجهزة إرشادية لهذا الغرض، غير أن المسألة الأساسية هي أن هذه الأجهزة لا تمتلك الأساس الذي تعمل من خلاله الممارسات المبدعة للمزارعين التي يجب العمل على انتشارها في الإقليم الزراعي، كما لم يكن في مقدرة تلك الأجهزة اختيار الوسائل التي تمكن ممارستها من قبل المزارعين في المناطق أو الأقاليم المختلفة. و قد ترسخ هذا الأسلوب في العديد من الدول المتقدمة و أصبح ثمة جزء من مهمة

¹ د سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 155.

² د سالم النحفي، مرجع سابق، ص 54

التقنية الزراعية يقع على عاتق هذه الأجهزة الإرشادية في نقل المعرفة الزراعية و تبني أساليبها من قبل المزارعين في مواقع عملهم المزرعية.

رابعاً: نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي:

أكد شولتز Schultz في كتاباته أن الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الهادفة هو في تحقيق قدر من الاستثمارات الهادفة التي تؤدي إلى جعل مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي متاحة له. و من ثم فإن الشرط الأساسي للنمو في هذه الحالة هو مدى توفر و طبيعة أسعار عوامل الإنتاج غير التقليدية، و غالباً ما يتسم للعديد من الدول بوجود قليل من المدخلات التي يمكن الاستعانة بها من الزراعة المتقدمة التي لا تتسم بتعقيد أو صعوبة الاستخدام في المجال الزراعي، الأمر الذي يجعل من الموارد الزراعية المتاحة ذات مردود أعلى من استخدام تلك الموارد المنفردة.¹

يجب إذن خلق المقدر لدى المزارعين لاستخدام تلك الموارد الإنتاجية بكفاءة عالية و قد تطورت هذه النظرية بكتابات Schultz بوصفها نظرية في التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعات النامية، و يتسم هذا النموذج للتنمية الزراعية باحتوائه أهم أسس النماذج السابقة إضافة إلى الأسس التي بني عليها و التي تؤدي إلى التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة.

يمكن القول في الأخير أن النموذج المنفرد يصعب عليه تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الزراعي في الدول المتخلفة، ولكن استخدام قدر من كل نموذج من النماذج المذكورة يعين على تحقيق معدلات محسوسة من التنمية الزراعية المطلوبة.

2-2-التصنيع و التنمية الاقتصادية:

2-2-1- دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية:

تلعب الصناعة دوراً متميزاً في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، و قد أشار في هذا الصدد أحد الكتاب إلى أن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية² و يؤكد كذلك كاتب آخر إلى أن عملية التصنيع تعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية.³

كما أن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يلي:

¹ د سالم النجفي، مرجع سابق، ص 55

² د محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 86.

³ د عمر محي الدين، التخلف و التنمية، مصدر سابق، ص 216.

*تعمل الصناعة على تدعيم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح، و الذي توجد فيه العديد من مراكز القوة التي تحاول الضغط، على هذا البلد أو ذاك، و لذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج، و يوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور، و تقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلاله الاقتصادي من خلال ذلك.

*تساهم الصناعة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي، و في التشغيل، و في الصادرات، كما هو الحال في ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي أو الصناعة الإستخراجية في الكثير من البلدان النامية، إلا أن التطور الصناعي يقلل من هذا الاختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين الناتج القومي و في التشغيل و في الصادرات. خاصة و أن هذا القطاع تتسم نشاطاته بالتنوع الكبير في حالة تطوره و ما يترتب على ذلك من تنوع الهيكل الإنتاجي و الصادرات و تقليل المخاطر التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطور القطاع الصناعي.

*يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الهامة في المساهمة في التشغيل، حيث يمكن أن يستوعب أعداد ليست بالقليلة من الأيدي العاملة، و بالتالي فإن تطوره يعد ضروريا لامتناس البطالة و كذلك الأيدي العاملة التي يمكن أن تفيض في القطاع الزراعي من خلال تحديثه، عن طريق إدخال الوسائل و الأساليب الإنتاجية الحديثة ضمن إطار العمل من أجل تحقيق التنمية. كما أن تطور القطاع الصناعي و ما يؤدي إليه من تطور في القطاعات الأخرى، فإنه يوسع حركة التشغيل في تلك القطاعات كذلك، الأمر الذي يساعد على امتصاص العمالة الفائضة.

*يساهم القطاع الصناعي في توفير احتياجات الأفراد و المجتمع من السلع الاستهلاكية، و بالتالي فإنه يسهم من خلال ذلك في تطوير و رفع مستوى المعيشة، و هو الهدف الذي تستهدفه عملية التنمية.

*التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز، أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، تمكن البلد من زيادة قدرته على استيراد احتياجاته المختلفة ، و يمكن للقطاع الصناعي أن يساهم في ذلك من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع صناعية تسد احتياجاته بدلا من اللجوء إلى استيرادها؛ كما يمكن للصناعة توفير عملات أجنبية للبلد تساعده على استيراد مستلزمات سد حاجاته في المجالات الاستثمارية و الإنتاجية في حالة تطور الصناعة.

* إن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات ذات الارتباطات الأمامية و الخلفية القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى، و بذلك فإن القطاع الصناعي من خلال توفير منتجات كمتلزمات لعملية التوسع في القطاعات الأخرى فإنه يساعدها على إجراء هذا التوسع، كما أن القطاع الصناعي باستخدامه الكثير مما توفره له القطاعات الأخرى، فإنه يحفز تلك القطاعات الأخرى على التوسع كذلك نظرا لتشكيله طلب على منتجاتها بالشكل الذي يوسع من إنتاجها.¹

* يعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية و التكنولوجية و الانتفاع منها، و ذلك نظرا لارتباطه باستخدام رأس المال بشكل أوسع من غيره، الأمر الذي يتيح إدخال المنجزات العلمية و التكنولوجية من خلال ذلك؛ و بالتالي يمكن أن يتحقق من جراء هذا الاستخدام تحقق إسهام في إحداث التطور في المجالات العلمية و التكنولوجية.

* يساهم التصنيع في تطوير قدرات و مهارات العاملين، و ذلك لاعتماده على وسائل و طرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العاملين و هذا يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد، و بذلك يمكن أن يساند عملية التطور في القطاعات الأخرى.²

* إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق، يساهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، نظرا لأن الدول المتقدمة يمثل فيها القطاع الصناعي أهمية كبيرة سواء من حيث إسهامه في تكوين الناتج القومي أو في التشغيل أو في الصادرات.

2-2-2- أنماط التنمية الصناعية:

إن المعنى الواسع لمصطلح الصناعة يعني أنها قطاع رئيس من النشاط الاقتصادي، و لكن المعنى المحدد للصناعة هو أنها النشاط الذي يغطي النشاطات التالية: الصناعة التحويلية، الكهرباء و الماء، و في بعض الأحيان إنتاج المواد الأولية... إلا أن مصطلح الصناعة التحويلية أكثر تحديدا و وضوحا حيث تشمل على إنتاج كل السلع التي تتطلب بعض التحويل من مواد أولية أو شبه مصنعة إلى حالة جديدة ذات قيمة مضافة على قيمة المواد الأولية.

لقد ذكرنا سابقا أن الأقطار ذات الدخل الفردي السنوي العالي غالبا تساهم الصناعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فيها بالإضافة إلى أن الصناعة في تلك الأقطار تستخدم النسبة الأكبر من العمال. و قد وجد كل من Syrquin و Chenery أن معدل حصة القيمة المضافة من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان

¹ حسين علي بخيت، التكامل الصناعي الزراعي و التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير، بغداد، 1979، ص 273.

² ج . م البرتيني، التخلف و التنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، الطبعة الثانية، بيروت، 1974، ص 169

الكبيرة يرتفع من حوالي 18% بالأقطار مع دخل فردي سنوي 200 دولار أمريكي بأسعار سنة 1978 إلى 30% مع دخل فردي حوالي 1000 دولار أمريكي، أما بالنسبة للأقطار الصغيرة و هي الأقطار التي يقل فيها عدد السكان 15 مليون نسمة فإن حصة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من الصناعة ترتفع من 13% إلى حوالي 25% من GDP؛ و نسبة قوة العمل في الصناعة ترتفع من 10% إلى أكثر من 25% لكل الأقطار كمتعدل.¹

و طالما أن ظروف و إمكانيات الدول تختلف و تتباين من قطر إلى آخر، فإن لكل بلد خصائص مختلفة عن المعدل، بحيث يكون نزوع كل بلد نحو زيادة حصة الصناعة مختلفا عن بقية البلدان أو عن المعدل الذي وضعه جنري. أدى هذا الوضع إلى تباين مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، حيث نجد بعضها في الفترة 1960-1979 قد أنجزت نسب عالية من مساهمة الصناعة التحويلية في GDP بينما بعض البلدان النامية لم تتمكن الصناعة أن تساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة إلى مساهمة الصناعة في الاستخدام من القوة العاملة فلم تكن تكتك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

و هكذا كلما تعمقت التنمية و استمرت في التطور كلما ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. و ارتفعت كذلك نسبة ما تستخدمه الصناعة التحويلية من العمل الكلي.

2-2-3- قطاع الصناعة كقطاع رائد:

إن تفضيل الاستثمار الصناعي و إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي في استراتيجية التنمية في بلدان العالم الثالث، لا يستند فقط إلى المشاهدة الفعلية بأن النمو الصناعي ترافقه التنمية الصناعية، و إنما النمو الصناعي يحفز الاستثمار في القطاعات الأخرى حيث أن نمط تطور الصناعة التحويلية في العالم يبدأ من الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية و بعدها تأتي الصناعة الإنتاجية التي تنتج عناصر الإنتاج للسلع الأخرى. فالصناعة التحويلية تمتلك روابط ضمن قطاع الصناعة التحويلية ذاتها و كذلك مع بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني؛ تلك الروابط تتمتع بأهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية.²

و هكذا فإن الصناعة تقود الاقتصاد بينما قطاع الزراعة و الخدمات يتبعانها، كما تركز التجارة الخارجية على الإنتاج الصناعي كإنتاج و كعناصر إنتاج لإنتاج آخر. و أن الصناعة تستخدم التقنيات بشكل مكثف و لذلك

¹ HollisChenery and MoisesSyrquin, Patterns of development, 1950-1970 Oxford, University Press, London, 1975, pp 50, 87

² د. سالم توفيق النجفي، د محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص 261

فإن قطاع الصناعة يعد قطاعا حديثا و متقدما في البلدان المتقدمة.¹ إن موضوع الأولوية لقطاعات الاقتصاد الوطني في الخطط التنموية مسألة قديمة، حيث نوقشت في فترة العشرينات ضمن موضوع تخطيط النمو القطاعي. إن قوة الروابط الأمامية و الخلفية تميز القطاع الصناعي كقطاع مهم و قائد في البلدان النامية. و من ناحية أخرى فإن المرونة السعرية و الدخلية تساعد في اختيار القطاعات التي الأولوية في الخطط الاستثمارية. فالفجوات بين الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة تحصل عندما لا تستطيع الكميات المعروضة أن تتوسع بسرعة كافية لتقابل الطلب، و عندما لا يكون هناك تكيف نحو الارتفاع في السعر ليكون كافيا للوصول إلى التوازن. كما أن عدم مرونة العرض يمكن أن ينظر إليه بصيغة منحنيات الكلفة. فعندما تكون منحنيات الكلفة حادة الميل نحو الأعلى فإن هذا يؤشر لنا أن الإنتاج لا يمكن أن يتوسع إلا بزيادة كبيرة في الكلفة و منحنى العرض للصناعة سيكون نسبيا غير مرن. لذلك فإن على السياسة الاقتصادية أن تعالج التغير في حالات الكلفة للشركات المتأثرة بارتفاع الكلفة. كما أن مرونة الطلب الدخلية تؤثر أيضا على اختيار النشاط الاقتصادي للأولوية في الخطط الاستثمارية من أجل التنمية الاقتصادية.

كل هذه الخصائص و الحالات التي تطرقنا إليها تشير إلى أن القطاع الصناعي إذا كان قائدا لبقية القطاعات في الاقتصاد الوطني، فإن ذلك سيؤدي إلى تسريع و تعميق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

2-3- إستراتيجية الحاجات الأساسية:

لقد اتجه المفكرون و المعنيون بالتنمية نحو استراتيجية جديدة و هي استراتيجية الحاجات الأساسية و هذا نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو و العمالة و توزيع الدخل. و تهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء و كساء و سكن و تعليم وخدمات صحية... الخ. و لقد ظهرت هذه النظرية في السبعينات و أيدها البنك الدولي، و حجة أصحاب هذه الاستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع و الخدمات من شأنه أن يخفف من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو و رفع الدخل والإنتاجية للفقراء.²

و كانت الهند أول من طبقها في خطتها الخماسية سنة 1974، قبل سنتين من تبني منظمة العمل الدولية (ILO) لها و قد استهدفت هذه الاستراتيجية ثلاثة أهداف:

¹ Bruce Henrick and Charles P, Kindleberger, Economic development, op cit, p320

² Jhingan, M.L.The economics of development and planing ,vunda publications, revised and enlarged edition, London, 1990, p 68.

- رفع إنتاجية كل السكان في الريف و في المدن، و خاصة الفقراء منهم، و ذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.
- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و الماء الصحي.
- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.
- أما عن المبررات التي قدمت لتبني هذه الاستراتيجية هي:
- إن استراتيجيات التنمية تفشل عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين.
- إن إنتاجية و دخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية و التعليم.
- إن زيادة دخل الفقراء، لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية، قد يستغرق وقتا طويلا.
- إن الفقراء لا ينفقون دخولهم بشكل عقلاني، و إن توفير الماء و الخدمات الصحية يمكن أن يأتي من قبل الحكومة.

و رغم وجود شيء من الحقيقة في هذه المبررات، إلا أنه هناك شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة هي بمثابة انتقاص من سيادتهم، و سوف يغير من طبيعة المساعدات الدولية لتجعل مسألة تحول اقتصاداتهم باتجاه التنمية الصناعية أكثر صعوبة؛ فهناك نوع من المقايضة بين النمو و بين الحاجات الأساسية.¹

يشار إلى أن توفير الحاجات الأساسية هو بمثابة تحول نحو الاستهلاك و بعيدا عن الاستثمار، و أن مثل ذلك يؤثر سلبا على النمو، و أن هذه الاستراتيجية قد لا تكون مستدامة في المدى الطويل، إلا أنه من جهة أخرى فإن توفير الحاجات الأساسية هو شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، و الذي قد يكون منتجا، كالأستثمار في الصناعة.

يقول Sing يجب أن يكون هناك تكامل و تداخل بين مواجهة الحاجات الأساسية و تشجيع التصنيع وتعجيل التحول الهيكلي، فهناك حاجة لتطبيق كلا الاستراتيجيتين. و لمواجهة الحاجات الأساسية بشكل مستدام من الضروري أن تتحول هياكل الإنتاج لصالح الصناعة، و أن استراتيجية الحاجات الأساسية الملائمة، و التي تحقق التوزيع العادل للدخل من شأنها أن تدعم عملية لتصنيع.

¹Thirwall.A.P, op cit, P68.

و يشار في هذا الصدد إلى أن تجربة العديد من البلدان تظهر بأن التطور السريع للصناعة و توفير الحاجات الأساسية أمران متوافقان، فالصين الشعبية قد حققت تقدما في كليهما. رغم كل هذا فقد واجهت هذه الاستراتيجية انتقادات من قبل كتاب العالم الثالث، حيث اعتبروا بأن التنمية الناتجة عن هذه الاستراتيجية هي بمثابة تنمية من الدرجة الثانية، لأن الاهتمام بهذه الاستراتيجية و التركيز عليها يحرم البلدان النامية من محاولة اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة، و لذلك لم يجد مفهوم الحاجات الإنسانية أدنى اهتمام، و إضافة إلى ذلك فقد انتقدت هذه الاستراتيجية من قبل بعض الأوساط في البلدان المتقدمة على أنها تمثل بمثابة وصفة تتضمن (count, cost and deliver) أي القيام بتعداد الفقر و تقدير تكاليف الخدمات العامة و تسليمها إلى الفقراء و عليه فقد اعتبرت هذه الاستراتيجية بأنها عمل حكومي يتجه من القمة إلى القاعدة؛ كما أنها انتقدت أيضا لأنها لم توفر للفقراء أصول إنتاجية و رأس مال.

2-4- إستراتيجية الربط بين الزراعة و الصناعة:

سبق و أن أشرنا على الدور الذي تلعبه الزراعة في التنمية الاقتصادية عن طريق إسهامها في تسهيل عملية التصنيع، في المقابل نجد أن الصناعة تلعب دورا مهما في دعم قطاع الزراعة فلا يمكن أن يكون هناك دوافع لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في الزراعة. و إدخال محاصيل جديدة و تبني وسائل متطورة إلا إذا كان هناك أسواق تستوعب هذا الإنتاج، فارتفاع الدخل في قطاع الزراعة يعمل على استيعاب منتجات القطاعات الأخرى ، فإن زيادة معدلات النشاط و مستويات الدخل في القطاع الصناعي لا بد و أن يؤدي إلى زيادة في الطلب على إنتاج الزراعة. كذلك يساهم اتساع أسواق الخضار يؤدي تنمية وسائل المواصلات مما يؤدي إلى نمو النشاط التجاري للمنتجات الزراعية ويعمل على دعم اقتصاديات الزراعة.

كما تعمل الصناعة على امتصاص فائض قوة العمل من قطاع الزراعة بما يؤدي إلى زيادة متوسط إنتاج العامل الزراعي، إضافة إلى أن التقدم الصناعي يزود الزراعة بالعديد من مستلزمات الإنتاج المرعية. و أخيرا و انطلاقا من أن قطاع الزراعة عادة ما يعتبر بمثابة قطاع عجز و غير قادر على توفير المدخرات بالقدر المطلوب فنجد أن قطاع الصناعة كثيرا ما يزوده بالموارد و هذا الاعتماد المشترك و تبادل المصالح بين القطاعين - الزراعي و الصناعي - يقود إلى الدعوة إلى التنمية المتوازنة حتى يتحقق النمو المستقر على مستوى الاقتصاد القومي. يؤدي هذا التوازن التنموي إلى تقليل فاقد الموارد إلى حده الأدنى، أما في حالة عدم التوازن فإننا نجد أن كل قطاع يعمل على تفويض القطاع الآخر و إضعافه بإحدى الصورتين الآتيتين:

- يفشله في تزويده بما يحتاج إليه من مستلزمات أساسية سواء في صورة سلع أو خدمات.

- عدم نجاحه في تدبير أسواق لاستيعاب إنتاجه.

و مع ذلك بعض الكتاب يرون بما أن إنتاجية الزراعة تتصف في الدول النامية بالضآلة، و حيث تعاني العديد من الدول النامية من ضغط السكان فليس من الحكمة أن تتركز الاستثمارات في هذا القطاع بل أن مشكلة هذه الاقتصاديات تتمثل في طريقة نجاحها في تحقيق زيادة سريعة في الدخل و في تحويل فائض قوة العمل من قطاع الإنتاج الأولي، لذلك فعلى تلك الدول أن تواجه و تركز استثماراتها في قطاع الصناعة، و قد أيد هذا الرأي Kurihara في المؤتمر الدولي للنمو الاقتصادي الذي عقد في طوكيو عام 1957.

2-5- إستراتيجية التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية و البيئة لأجيال الحاضر و المستقبل. و قد أشار المؤتمر الرابع الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية " لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".¹

و الواقع أننا لا نستطيع تحقيق تنمية مستدامة دون استخدام أشكال أفضل من التكنولوجيا التي ستمكنا من " تمديد" الموارد غير المتجددة النادرة و استغلال الموارد المتجددة.

و قد لوحظ بأن التنمية الاقتصادية في العديد من الحالات تعمل على تدمير البيئة و تلويثها، و تستهلك الموارد الناضبة، و أن الفقراء هم الذين يعانون من ذلك بشكل كبير من خلال التلوث و المستوى الصحي المتدني، فالبيئة الملوثة لا تهدد حياة الناس الفقراء فحسب، بل و أطفالهم أيضاً و لهذا فإن مواجهة حاجات الفقراء في الجيل الحالي ضرورة من أجل الحفاظ على حاجات الجيل القادم.²

إلا أن التنمية المستدامة تسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، كما تركز على الموازنة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية، لذلك فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو السكان ثابت على مستوى العالم لمنع استنزاف الموارد الطبيعية و زيادة تلوث البيئة و إهدار الطاقات، و بذلك يمكن القول أن التنمية المستدامة تعالج مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان، لأن العيش في بيئة من الفقر و الحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد و تلوث البيئة.

نستخلص إذن أن التنمية المستدامة جوهرها هو الإنسان كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية. و بذلك أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.³

¹ دوغلاس مسشيت، ترجمة بماء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997، ص 17.

² د مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 180.

³ د عبد الهادي عبد القادر سويقي، سياسات التنمية و التخطيط الاقتصادي، أسبوط، 2002، ص ص 75-76.

2-6- إستراتيجية التنمية المستقلة:

إن مفهوم التنمية المستقلة ظهر نتيجة للتفكير في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية، تنطلق من الاعتماد على الذات و يعتبر Paul Baram الرائد الأول إلى الدعوة لتحقيق التنمية المستقلة، ثم حاول بعد ذلك العديد من الاقتصاديين تطوير تحليله لتحديد مفهوم التنمية المستقلة؛ إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات أفرادها، مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية و تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

إلا أن تحقيق التنمية المستقلة يتطلب جملة من الشروط اللازمة لإنجازها تتمثل في:¹

- ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال و تكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج.
- أهمية توفر الحجم الكبير و الإمكانيات الواسعة.
- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة و طبيعة العلاقات التي تربطها بها.
- العمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

إلا أن هذه الاستراتيجية تتقاطع و تتعد عن الاستراتيجية العالمية السائدة حالياً، و التي جاء بها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية و الهيئات الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية؛ و تتعارض أيضاً مع مفهوم و أطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المتخلفة.

المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية في الجزائر:

لقد اعتمدت الجزائر، بعد حصولها على الاستقلال السياسي، في رسم سياستها الاقتصادية والاجتماعية على النتائج التي خرج بها المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في سنة 1962، و من أبرز ما تم التوصل إليه في هذا الاجتماع هو التأكيد على تبني النظام الاشتراكي القائم على تدخل الدولة في كل المجالات عن طريق التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية، إضافة إلى التأكيد على مبدأ السيادة الوطنية.

إلا أن الاهتمام المفرط بقطاع المحروقات باعتباره أهم ممول للاقتصاد الوطني على حساب القطاعات الأخرى، جعل السياسة التنموية عرضة لتقلبات أسعار هذا الأخير و خير دليل على ذلك الأزمة التي عاشتها الجزائر على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار البترول لسنة 1986 و ما نتج

¹ د مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 182

عنها من تدهور في إيرادات الصادرات و ارتفاع نسبة المديونية؛ الأمر الذي دفع بالسلطات إلى التفكير في إعادة النظر في النظام المتبع متبينة بذلك فكرة التوجه نحو اقتصاد السوق. و تمهيدا لذلك كان على السلطات العمومية القيام بإصلاحات شاملة و عميقة للاقتصاد الوطني تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال القضاء على سلبيات و نقائص الوضع الاقتصادي و التخفيف من المشاكل الاجتماعية.

و هذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث من خلال التطرق لأهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعرض أهم مؤشرات التنمية.

1-مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات:

شهدت الجزائر غداة الاستقلال نقص حاد في الموظفين في جميع الإدارات بسبب رحيل المعمرين الذين كانوا يشغلون هذه الإدارات، حيث تشير الإحصائيات عن رحيل قرابة المليون معمر منهم 50000 إطار عالي و 35000 إطار متوسط و 100000 عامل موظف.¹ الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى ملئ هذا الفراغ و ذلك من خلال منح العمال الجزائريين إدارة و تسيير جميع الإدارات و المؤسسات التي تركها المعمرون تبعا لقدراتهم و مؤهلاتهم، و في نفس السياق تم إعلان الأراضي الصالحة للزراعة التي تركها المعمرون أراضي دون مالك و بالتالي أولت مهمة إدارتها للعمال الذين كانوا يشتغلون فيها؛ و من هنا تجسدت فكرة التسيير الذاتي التي فرضتها الظروف آنذاك. إلا أن هذا النهج لم يعمر كثيرا حيث بدأ في الزوال مع ظهور حركة التأميمات و إنشاء شركات وطنية و بالتالي الانتقال إلى مرحلة التسيير الاشتراكي.

2-مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات:

أهم ما تميزت به هذه الفترة هو تبني الجزائر لأسلوب التنمية المخططة ابتداء من المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 معتبرة بذلك الزراعة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية و تأمين الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية، كما عرفت هذه المرحلة ظهور قطاع عمومي واسع يتركز على الصناعة الثقيلة، حيث كان لدى السلطات العمومية قناعة بأن الصناعة ضرورية لضمان الاكتفاء الذاتي، خلق مناصب شغل و تقليل التبعية اتجاه الدول المتقدمة مما يسمح بتحسين الدخل و مستويات المعيشة. الأمر الذي دفع بالسلطات إلى الاهتمام بترقية الصناعة الثقيلة و كخطوة لتحسيد ذلك تم اللجوء إلى توسيع القطاع العام للدولة عن طريق حركة التأميمات التي مست قطاعات مختلفة كتأميم المناجم سنة 1966 تلاها تأميم المنظومة البنكية و قطاعات الكيمياء والميكانيك و تأميم

¹ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1993، ص 22.

المحروقات في بداية سنة 1971 بنسبة 51%؛ كما تم تأميم بعض الشركات كشركة أشغال الشرق الكبرى¹، الشركة الجزائرية للمقاولة²، شركة كوميترا³، و شركة لوران بويي⁴.

إضافة إلى ذلك، و في إطار التأكيد على تبني النظام الاشتراكي القائم على تدخل الدولة في كل المجالات تم إصدار القانون رقم 78-02 المؤرخ في 3 ربيع الأول 1398 الموافق ل 11 فبراير سنة 1978 القاضي باحتكار الدولة للتجارة الخارجية⁵ و هو ما نصت عليه المادتين الأولى و الثانية من ذات القانون، و حرصا على هذا الاحتكار تم في المادة 9 من ذات القانون منع تدخل أي وسيط و الاستعانة بأي وسيط بصورة مباشرة أو غير مباشرة عند التحضير أو التفاوض، أو الإبرام أو التنفيذ لأية صفقة أو أي عقد.

و قد تميزت هذه الفترة بضخامة النفقات في ميدان المحروقات باعتباره أهم ممول للاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت الجزائر على خطة الرفع من صادرات البترول للحصول على موارد أكبر، و ذلك بإعادة استثمار الإيرادات المتأتية من صادرات البترول في قطاع البترول كإنجاز مصانع لتحويل الغاز الطبيعي لغاز سائل قابل للنقل بالسفن و هو ما كلف الدولة مبالغ ضخمة؛ الأمر الذي دفع بها إلى الاستدانة من الخارج لإنجاز هذه المصانع.⁶

الجدول رقم 2-5: حصة قطاع المحروقات في الاستثمارات الوحيدة: مليون دج

الخطة 1974-1977	الخطة 1970-1973	الخطة 1967-1969	
48.700	20.100	5.164	الاستثمار الإجمالي
23.970	9.052	2.307	الاستثمار في قطاع البترول

المصدر: أحمد هني، مرجع سابق، ص 53.

يتضح جليا من الجدول أعلاه مدى هيمنة الاستثمار في قطاع المحروقات على باقي القطاعات الأخرى و هذا ما يدل على إهمال القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي الوطني على تغطية الطلب المتزايد على السلع و الخدمات و هو ما نتج عنه ظهور تدريجي للندرة في أسواق السلع؛ مما دفع

¹ الأمر رقم 78-03 المؤرخ في 12 صفر عام 1398 الموافق ل 21 يناير سنة 1978..

² الأمر رقم 78-04 المؤرخ في 12 صفر عام 1398 الموافق ل 21 يناير سنة 1978.

³ الأمر رقم 78-05 المؤرخ في 12 صفر عام 1398 الموافق ل 21 يناير سنة 1978.

⁴ الأمر رقم 78-06 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1398 الموافق ل 11 فبراير سنة 1978.

⁵ أحمد هني، مرجع سابق، ص 25.

⁶ أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

بالسلطات العمومية إلى زيادة الاستدانة لتغطية هذا العجز و بالتالي أصبح هاجس المديونية في نهاية السبعينيات يشكل أهم العراقيل لمسار التنمية، حيث انتقل حجم الدين العام من 0.94 مليار دولار بالأسعار الجارية سنة 1970 إلى 19.36 مليار دولار سنة 1980.

3-مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي عدة نكسات جراء انخفاض أسعار الذهب الأسود الذي يمثل المورد الأساسي لتمويل الاقتصاد، مما جعل السياسة التنموية عرضة لتقلبات هذا الأخير خاصة الأزمة التي عاشتها الجزائر على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار البترول لسنة 1986 و ما نتج عنها من تدهور في إيرادات الصادرات من جهة و ارتفاع نسبة المديونية من جهة أخرى، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-6: معدلات نمو الصادرات و الديون في الجزائر خلال الفترة 1974-1991

السنوات	معدل نمو الديون %	معدل نمو الصادرات %
1974	12.6	113.6
1978	61.4	0
1980	1.3	43.4
1982	-9.5	-4.5
1985	14	1.37
1986	23.5	-35
1987	18.3	11.3
1988	-8.47	19.3
1989	1.1	14.2
1990	2.9	14.2
1991	2.6	18

Source : Ammar Belhimer, La dette extérieure de l'Algérie : Une analyse des politiques d'emprunts et d'ajustement, Casbah éditions, Alger, Mars 1998, p 34.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل نمو الديون لسنتي 1978 و 1986 كان مرتفعا و ذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول و تداعياتها. و ما زاد الطين بلة هو ارتباط صادرات الجزائر بالدولار الأمريكي و بالتالي أي تدهور في قيمة هذا الأخير سيكون لها الأثر المباشر على المديونية، حيث تبين الإحصائيات أن ارتفاع الديون الطويلة و المتوسطة الأجل ما بين سنة 1985 و سنة 1988 كان بنسبة 80% و ذلك نتيجة انخفاض قيمة الدولار أمام عملات الدول الدائنة للجزائر مما أدى إلى تضخيم المديونية إلى 35%¹.

و في ظل الوضعية المتأزمة منتفقم للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي سادت الجزائر إبان حقبة الثمانينات، نتيجة شلل الجهاز الإنتاجي، ارتفاع معدلات التضخم، انخفاض معدل الاستثمار، ظهور عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية، سارعت السلطات إلى التفكير في إعادة النظر في النظام المتبع متبينة بذلك فكرة توجه نحو اقتصاد السوق و التي تم تجسيدها من خلال دستور 1989. و تمهيدا لذلك كان على السلطات العمومية القيام بإصلاحات شاملة و عميقة للاقتصاد الوطني تهدف، من جهة، إلى القضاء على سلبات و نقائص الوضع الاقتصادي و التخفيف من المشاكل الاجتماعية و من جهة أخرى تسعى من خلالها السلطات إلى تطبيق ضغوطات المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي.

و تجسدت هذه الإصلاحات من خلال العمل على استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية و تكييفها مع قواعد اقتصاد السوق بجعلها مركزا لاتخاذ القرار، إعطاء أهمية أكثر للاستثمارات الخاصة إضافة إلى القيام بإصلاحات جذرية على القطاع البنكي من خلال صدور قانون النقد و القرض، كما كان للسياسة الجبائية نصيبها من هذه الإصلاحات لما لها من علاقة تبادلية بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية السائدة من حيث تأثيرها و تأثيرها فيها.*

3-1- استقلالية المؤسسات العمومية:

لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد و الخروج من نفق التبعية للمحروقات، ركزت السلطات على المؤسسات باعتبارها الوسيلة المفضلة لضمان تنمية مستمرة و ذلك بإصدار القانون رقم 88-01 سميت المؤسسة من خلاله بالمؤسسة العمومية الاقتصادية² و الذي يقر لها الالتزام و التعاقد مع الغير بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض، دون اللجوء إلى موافقة الوزارة الوصية، بمقتضى قانونها الأساسي و طبقا

¹Ammar Belhimer, La dette extérieure de l'Algérie : Une analyse des politiques d'emprunts et d'ajustement, Casbah éditions, Alger, Mars 1998, p 51.

* و هو ما تم التطرق إليه بإسهاب في المبحث الرابع من الفصل الأول.

² قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

لقواعد التجارة و الأحكام التشريعية المعمول بها؛ بالإضافة إلى توليها تحديد أسعار المنتجات و ذلك بتطبيق القانون رقم 89-12 المتعلق بالنظام الجديد للأسعار الرامي إلى حساب الأسعار على أساس التكلفة الحقيقية و ليس على أساس تكلفة الإنتاج المحددة.¹

3-2- ترقية و توجيه الاستثمارات الخاصة:

في محاولة منها لتوسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و التقليل من البطالة قامت السلطات الجزائرية بإعطاء أهمية أكثر للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي، و ذلك من خلال إصدار القانون رقم 88-25² الرامي إلى توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية نحو النشاطات الصناعية، و تلك المتعلقة بالخدمات ذات الأولوية و التي تساهم حسب ما نصت عليه المادة 7 من هذا القانون فيما يلي:

- إحداث بصفة معتبرة مناصب عمل.

- تحقيق التكامل الاقتصادي.

- إحلال الواردات.

- توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و إضفاء المزيد من الفعالية على الجهاز الإنتاجي.

- تشجيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير.

و قد دعمت فكرة الاهتمام بالاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي من خلال إحداث وكالة لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها بموجب المرسوم التشريعي المؤرخ في 5 أكتوبر لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، و قد أوكل للوكالة مهمة مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم و تبليغ المستثمرين بقرار منح الامتيازات أو رفضها و مدتها في حالة الموافقة. كما تتكفل الوكالة بتحديد طبيعة الامتيازات التشجيعية الجبائية أو المالية التي يستفيد منها المستثمرين و ذلك حسب مجال النشاط و موقعه و مناصب الشغل التي تحدث، شروط المحافظة على البيئة و المدة التقديرية لإنجاز الاستثمار؛ و في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي نص ذات المرسوم في المادة 38 على ضرورة معاملة المستثمر الأجنبي بنفس المعاملة التي يحظى بها المستثمر الجزائري من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار.

3-3- إصلاح النظام البنكي:

لقد عرف النظام البنكي و المالي هو الآخر جملة من الإصلاحات في إطار التحضير للتوجه الاقتصادي الجديد، و قد تجلّى ذلك من خلال إصدار القانون رقم 90-10 الخاص بالقرض والنقد و من أهم ما جاء به هذا القانون

¹ كالي فريد، مرجع سابق، ص 53.

² قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو سنة 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

ما يلي:

- إنشاء مجلس النقد والقرض بصفته مجلس لإدارة شؤون البنك المركزي.¹
- منح تراخيص بإنشاء بنوك و مؤسسات مالية أجنبية تساهم إلى جانب البنوك الجزائرية في تمويل الأنشطة الاقتصادية.
- اتخاذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناء على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة.²
- تشجيع الادخار من خلال حماية المودعين و ذلك بإلزام البنوك و المؤسسات المالية باحترام ضوابط التسيير الهادفة إلى ضمان سيولتها و قدرتها تجاه الغير و لاسيما تجاه المودعين.³
- تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال.
- تقليص دور الخزينة في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، و أصبحت بموجب هذا القانون تقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة؛ بينما يتكفل النظام البنكي في إطار ممارسة مهامه التقليدية بتمويل استثمارات المؤسسات العمومية.⁴

3-4- تحرير الأسعار:

في إطار الإصلاحات المتبعة للخروج من الأزمة و تنفيذًا لتوصيات صندوق النقد الدولي عمدت الجزائر إلى زيادة الفعالية الاقتصادية من خلال العمل على تحرير أسعار كل السلع و الخدمات باستثناء أسعار بعض السلع و الخدمات الخاصة التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي و التي يتم تحديدها بموجب مرسوم بعد استشارة مجلس المنافسة،⁵ خاصة و أن نظام دعم الأسعار المتبع كان له الأثر السلبي على الاقتصاد كتشجيع ظاهرة التهريب؛ و قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب 200% بما يتماشى مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و 1996.⁶

3-5- الخصخصة كآلية للإصلاح الاقتصادي:

على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للرفع من فعالية و كفاءة المؤسسات الاقتصادية، كسياسة إعادة

¹ المادة 32 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2003، ص 196.

³ المادة 159 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198.

⁵ المادتين 4 و 5 من الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 المتعلق بالمنافسة.

⁶ د. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر 2008، ص 129.

الهيكلية العضوية و المالية و سياسة الاستقلالية إلا أنها لم تنجح في ذلك. و نتيجة استمرار الأداء السلبي للمؤسسات العمومية و عدم قدرة الدولة على دعمها من جهة، و تطبيقا لضغوطات المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي من جهة أخرى، وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية اعتماد سياسة الخوصصة كواحدة من السياسات لمواجهة الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الميؤوس منها. و تجسيدا لذلك تم صدور الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت سنة 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و المتضمن، حسب ما نصت عليه المادة الأولى من ذات الأمر، للقواعد العامة لتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، متطرقا في المادة الثانية إلى مختلف القطاعات التي تمسها عملية الخوصصة، كما تم تحديد الهيئات المشرفة على عملية الخوصصة و المتمثلة في مجلس الخوصصة (المادة 11) و لجنة مراقبة عمليات الخوصصة (المادة 38).

إن اعتماد الجزائر لسياسة الخوصصة كان بغرض تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها في النقاط التالية:

-تدعيم أكثر فأكثر فكرة اقتصاد السوق من خلال توسيع حجم القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

-العمل على تعبئة موارد مالية اضافية دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة.

-الرفع من فعالية و كفاءة المؤسسات الاقتصادية و تعزيز القدرة التنافسية لها من خلال خفض التكاليف وزيادة الانتاجية و تحسين الجودة.

-ترقية عمليات التصدير خارج المحروقات انطلاقا من فكرة أن القطاع الخاص سيعمل على زيادة الانتاج الوطني و بالتالي الزيادة في الصادرات و تقليص فاتورة الواردات.

و تجدر الاشارة إلى أن سياسة الخوصصة كانت تمثل بالنسبة للسلطات العمومية أحد العناصر التي راهنت عليها في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي لتجسيد مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إلا أنها

لم تحقق النتائج المنتظرة منها. و في هذا الصدد تشير الأرقام التي نشرت من طرف وزارة المساهمة المكلفة بعملية

الخوصصة على أن عدد الشركات التي كانت معنية بالخوصصة قدر ب 1270 شركة منها 459 مؤسسة عمومية

اقتصادية و 713 فرع¹ خوصصت منها 417 في الفترة الممتدة بين 2003-2007 و هو ما يمكن توضيحه من

خلال الجدول ارقم 2-7 و يمكن إرجاع ذلك إلى جملة من العوامل نوجزها في ما يلي:

-اجبار الاطراف المملوكة للمؤسسات المتنازل عنها، بموجب المادة 4 من الأمر رقم 95-22 على الحفاظ على

كل مناصب العمل المأجورة فيها أو بعضها، و ابقاء المؤسسات في حالة نشاط لمدة 5 سنوات. الأمر الذي قد

¹ محمود زرقون، انعكاسات استراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 07-2009

- يشكل عائق أمام الممتلكين، خاصة و أن مجمل هذه المؤسسات تعاني من عجز في ميزانيتها و على وشك الافلاس مما يصعب تشغيلها في ظل هذه الشروط.
- اللاستقرار الذي يشكل هاجس أمام المستثمرين
- نقص التحضير الجيد للعملية مما كان السبب في بطء التنفيذ.
- صعوبة تحديد سعر ملائم يوازن بين طموح الطرفين حيث تسعى الدولة إلى تعظيم إيراداتها لمواجهة الصعوبات المالية التي تتخبط فيها و هو عكس ما يطمح إليه الطرف المشتري.
- عدم الوضوح و تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بعملية الخوصصة.

الجدول رقم 2-7: نتائج عملية الخوصصة في الجزائر للفترة 2003-2007

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الكلية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (<50%)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (>50%)	0	3	1	1	6	11
استرداد من قبل الموظفين	8	23	29	9	0	69
الشراكة	4	10	4	2	9	29
تنازل عن الأصول لمعاملين خواص	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم www.mipi.dz

4-قراءة للمؤشرات الاقتصادية للتنمية في الجزائر:

لقد قطعت سياسة التنمية الاقتصادية التي تطبقها الجزائر منذ الاستقلال أشواطاً معتبرة، محاولة بذلك تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق الإنتاج عوض الاعتماد على قطاع المحروقات المهيمن على الاقتصاد الجزائري، و للوقوف على ذلك سنحاول التطرق إلى مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية و غير الاقتصادية.

4-1-المؤشرات الاقتصادية للتنمية:

4-1-1-نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:

يمثل الناتج الداخلي الخام أحد أهم المؤشرات التقليدية للتنمية باعتباره أول مؤشر للتنمية، و الذي مازال يستعمل على نطاق واسع، و تشير الإحصائيات إلى أن الناتج الداخلي الخام للجزائر انتقل من 2 مليار دولار سنة

1962 إلى أكثر من 162 مليار دولار سنة 2010. وانتقل متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية من 178.54 دولار سنة 1962 إلى أكثر من 5798 دولار سنة 2012.

الجدول رقم 2-8: نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1962-2012

السنوات	1962	1970	1980	1990	2000	2005	2010	2012
نصيب الفرد من PIB	178.54	353.81	2251.07	2452.46	1794.41	3111.7	4566.92	5798

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

و بمقارنة نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام مع نصيب الفرد في الدول المتقدمة نجد أنه متواضع، فقد سجل في سنة 2011 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، 42379، 45902، 48112 دولار بالأسعار الجارية على التوالي؛ إلا أن ارتفاع هذا المؤشر لا يهم في حد ذاته بقدر ما تهم كيفية تحوله إلى مكاسب في التنمية البشرية.

4-1-2- نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام:

تعتبر نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام من المؤشرات الهامة للتنمية الاقتصادية، و قد عرفت هذه النسبة تراجعاً ملحوظاً جراء قيام الجزائر بالسداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها نتيجة البحوث المالية التي عرفت في السنوات الأخيرة و المتأتية من الارتفاع في أسعار المحروقات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-9: نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2012

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2012
المديونية الخارجية نسبة إلى PIB	45.73	31.52	45.38	79.14	46.45	16.56	4.5	2.74

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي

4-1-3- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي:

تعتبر حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية الاقتصادية، باعتباره من القطاعات الهامة التي تساهم بشكل كبير في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، من

خلال إسهامه في تكوين الناتج القومي و توفير مناصب التشغيل و زيادة الصادرات؛ و بالتالي فإن تحقيق التطور في هذا القطاع قد يسهم في تطوير و رفع مستوى المعيشة، و هو الهدف الذي تستهدفه عملية التنمية. و قد احتل القطاع الصناعي في الجزائر المركز الأول من حيث مشاركته في الناتج الداخلي الخام بنسبة تفوق 60% متبوعا بقطاع الخدمات، و المركز الثاني بعد قطاع الخدمات من حيث حجم العمالة التي يستقطبها و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-10: بعض المؤشرات الهيكلية في الجزائر للفترة 2001-2010.

السنوات	قطاع الصناعة		قطاع الفلاحة		قطاع الخدمات	
	حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى جملة العمالة	حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام	نسبة العمال في القطاع الفلاحي إلى جملة العمالة	حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام	نسبة العمال في قطاع الخدمات إلى جملة العمالة
2001	53.45	24.3	10.41	21.1	36.14	54.7
2003	54.09	24	10.59	21.1	34.69	54.9
2004	56.35	26	10.19	20.7	33.46	53.1
2008	62.12	29.7	6.92	13.7	30.96	56.6
2009	59.04	30.7	10	13.1	30.96	56.1
2010	60.04	33.1	9	11.7	30.96	55.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي

4-2- المؤشرات غير الاقتصادية للتنمية:

و هي مؤشرات خاصة بنوعية الخدمات التي تعاش الحياة اليومية لأفراد المجتمع و ما يعترها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، و كذلك الجوانب التعليمية و الثقافية.

4-2-1-المعايير الصحية:

لقد عرف قطاع الصحة في الجزائر تطورا مهما باعتباره واحد من القطاعات الأساسية و المهمة في تحقيق التنمية، إضافة إلى كونه أحد مؤشراتهما لما له من تأثير على عملية التنمية. و يمكن توضيح ذلك من خلال التطرق إلى المؤشرات التالية:

النفقات الوطنية (العمومية و الخاصة) الفردية على الصحة:

لقد حظي قطاع الصحة في الجزائر بمكانة هامة في استراتيجية التنمية، و ذلك من خلال رصد أغلفة مالية معتبرة لتحسين خدمات هذا القطاع الحساس خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى أن نصيب الفرد من النفقات المخصصة للصحة انتقل من 62 دولار بالأسعار الجارية سنة 1995 إلى أكثر من 224 دولار سنة 2011. و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلا أن فعالية الإنفاق العام على الصحة لا تتوقف فقط على مستويات هذا الإنفاق و إنما كذلك على أوجه إنفاقه و كفاءة تخصيصه.

الجدول رقم 2-11: النفقات (العمومية و الخاصة) الفردية على الصحة في الجزائر خلال الفترة 1995-

2011

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
	62.06	61.77	66,89	65.98	55.49	62.61	67.81	69.92	79.62
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
	88.79	96.15	109.85	140.85	185.71	180.5	198.16	224.82	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي الوحدة: دولار أمريكي

فبالرغم من التحسن الذي شهده نصيب الفرد الجزائري من الإنفاق على الصحة إلا أنه يبقى متواضع مقارنة مع نصيب الفرد في الدول المتقدمة، فقد بلغ 9120، 4952، 4874 سنة 2011 في كل من السويد، فرنسا وألمانيا على التوالي.

متوسط العمر عند الولادة:

لقد شهد متوسط العمر عند الولادة في الجزائر تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة، فقد انتقل من 48 سنة 1962 إلى أكثر من 73 سنة 2012 متجاوزا بذلك كل من متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العالم البالغ

70.1 سنة و متوسط العمر المتوقع في الدول النامية البالغ 71.0 سنة.

و قد سجل متوسط العمر عند الولادة فوارق كبيرة في سنة 2012 بين مجموعات دليل التنمية البشرية مسجلا 59.1 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، 69.9 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، 73.4 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة و 80.1 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا. والفوارق بين البلدان تتجاوز الفوارق بين مجموعات الدليل إذ يتراوح متوسط العمر المتوقع عند الولادة بين حد أدنى قدره 48.1 سنة في سيراليون و حد أقصى قدره 83.6 سنة في اليابان.¹

الجدول رقم 2-12: متوسط العمر عند الولادة في الجزائر خلال الفترة 1962-2011

السنوات	1962	1965	1970	1975	1980	1985
ذكور	47.04	48.81	51.92	55.24	58.53	62.56
إناث	49.15	50.92	53.97	57.2	61.5	65.83
المجموع	48.07	49.84	52.92	56.2	59,60	63.74
السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011
ذكور	65.86	67.22	68.81	70.35	71.39	71.6
إناث	67.87	69.53	71.3	73.01	74.38	74.64
المجموع	67.07	68.47	70.02	71.65	72.85	73.08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات:

لقد سجل معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات في الجزائر تراجعاً محسوساً لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث انتقل هذا المعدل من 234 حالة وفاة سنة 1962 إلى 29 حالة وفاة سنة 2011؛ و يعزى هذا التراجع إلى التحسن في الخدمات الصحية و الظروف المعيشية التي عرفتها الجزائر و هو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013، ص 27.

الجدول رقم 2-13: معدل الوفيات في الألف لدون الخمس سنوات في الجزائر للفترة 1962-2011

السنوات	1962	1965	1970	1975	1980	1985
	234.1	219.9	198.7	177.5	129.3	82.5
السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2011
	65.6	54.8	45.7	37.7	31.3	29.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

إلا أن هذا المعدل يبقى بعيدا مقارنة بما حققته الدول المتقدمة في هذا المجال، فقد سجل معدل الوفيات دون سن الخامسة في العالم 55 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، غير أن هذا المعدل يتفاوت بين مجموعات دليل التنمية البشرية إذ يتراوح بين 110 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة و 42 حالة وفاة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة و 18 حالة وفاة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة و 6 حالات وفاة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا.

4-2-2- معايير تعليمية:

التعليم هو الآخر من القطاعات التي نالت مكانة هامة في استراتيجية التنمية المطبقة في الجزائر، وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الرقي بالأمم؛ و تشير الإحصائيات إلى أن هذا القطاع عرف تطورا كبيرا من حيث ارتفاع نسبة المنفق على التعليم إلى متوسط الناتج الداخلي الخام، و تحسن نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع، و عدد التلاميذ و الطلبة المسجلون في المدارس و الجامعات الجزائرية.

نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة في الجزائر:

انتقلت نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة، بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، من 74.33% سنة 1987 إلى 91.78% سنة 2006، فيحين سجلت نفس النسبة بين من تبلغ أعمارهم 25 عاما فأكثر 72.65% في سنة 2011 مسجلة بذلك تحسنا ملحوظا؛ غير أنها تبقى غير كافية إذا ما تمت مقارنتها مع بعض الدول المتقدمة. فقد سجلت هذه النسبة في سنة 2010 في كل من إيطاليا، إسبانيا و الصين للذين تفوق أعمارهم أكثر من 15 سنة 98.93%، 97.75%، 94% على التوالي.

الجدول رقم 2-14: نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة في الجزائر.

السنوات	1987	2002	2006
البالغين من العمر بين 15 و 24 سنة	74.33 %	90.14 %	91.78 %
الذين يفوق سنهم ال 15 سنة	49.63	69.87	72.65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

و في ذات السياق، عرف عدد التلاميذ و الطلبة الذين يزاولون الدراسة في المدارس و الجامعات الجزائرية هو الأخر تطورا مستمرا، حيث انتقل من 831100 سنة 1963/1962 إلى 8663600 سنة 2011/2010. وتبين الاحصائيات، كما هو موضح في الجدول رقم 2-15، أن نسبة الطلبة المسجلون في الطورين الابتدائي والمتوسط إلى إجمالي عدد التلاميذ و الطلبة كانت كبيرة في السنوات الاولى من الاستقلال حيث سجلت 93.6% في سنة 1963/1962، و هذا أمر طبيعي نتيجة للسياسة التي انتهجتها الجزائر آنذاك و المتمثلة في مجانية التعليم و اجبارية التمدرس للأطفال ما بين 6 و 14 سنة؛ في حين نجد أن نسبة الطلبة المسجلون في الطورين الثانوي و العالي كانت ضعيفة حيث سجلت 2.35%، 0.37% على التوالي لنفس الفترة؛ غير أنه في السنوات الأخيرة عرفت هذه النسب تحسنا ملحوظا حيث سجلت 13.84%، 13.14% في سنة 2011/2010 و هذا ما يؤكد الأهمية المعطاة لقطاعي التربية و التعليم و التعليم العالي.

الجدول رقم 2-15: عدد التلاميذ و الطلبة المسجلون في الجزائر- السنة الدراسية 1963/1962 إلى

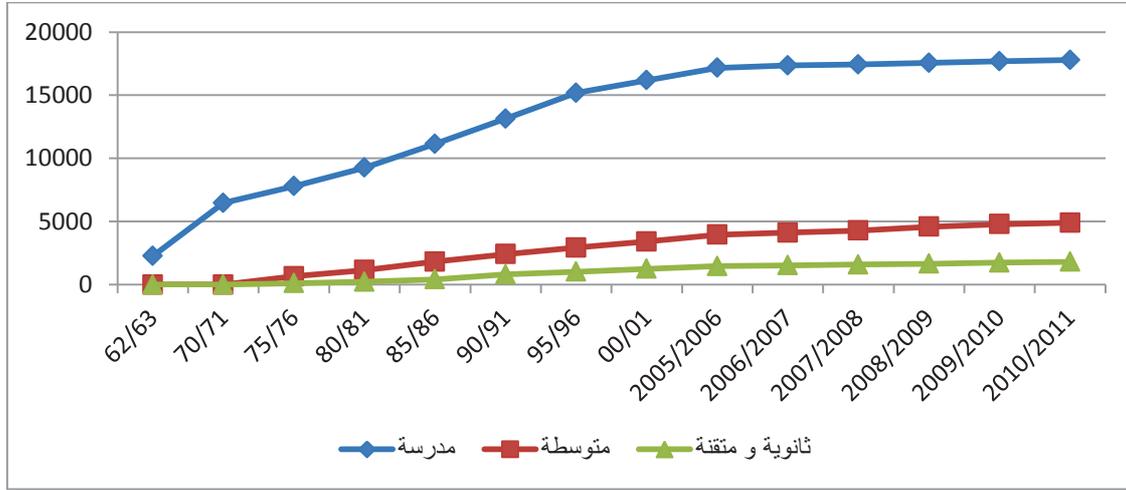
2011/2010 الوحدة: بالآلاف

السنوات المستوى	1963/1962	71/70	81/80	91/90	2001/2000	2011/2010
الابتدائي	778	1851	3119	4189	4721	3346
المتوسط	30.8	190.9	804.6	1423	2015	2980
الثانوي	19.5	73	211.9	752	976	1199
العالي	2.8	19.3	71.3	207.8	488.6	1138.6
المجموع	831.1	2134.2	4206.8	6571.8	8200.6	8663.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

و لمواكبة الارتفاع المستمر في عدد التلاميذ و الطلبة و تعميم التعليم و تحسينه، حاولت السلطات توفير الامكانيات الضرورية كتوفر الهياكل التعليمية في مختلف مراحل التعليم و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: تطور عدد الهياكل التعليمية ما قبل الجامعي في الجزائر-السنة الدراسية 1963/1962 إلى 2011/2010



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

رغم التطور المستمر في عدد الهياكل التعليمية إلا أنها تبقى دون المستوى، حيث تسجل مختلف قاعات المدارس والمتوسطات والثانويات اكتظاظا من شأنه أن يؤثر على التحصيل العلمي لدى التلميذ و الطالب.

من خلال القراءات لمختلف المؤشرات يمكن القول أن الجزائر أحرزت تقدما هاما في خفض عجز دليل التنمية البشرية، و يرجع ذلك إلى إعطاء الأولوية لاستثمارات الدولة في إمكانات السكان و خاصة في الصحة والتعليم و التغذية. و تشير الإحصائيات في هذا الإطار أن مؤشر التنمية البشرية للجزائر انتقل من 0.562 في سنة 1990 إلى 0.713 خلال سنة 2012 متجاوزا بذلك كل من المتوسط العالمي لدليل التنمية البشرية البالغ 0.694 و المتوسط لجميع البلدان العربية المقدر ب 0.652 خلال سنة 2012؛ مما يصنف الجزائر في المرتبة ما قبل الأخيرة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة و المرتبة 93 عالميا من بين 186 بلدا.¹ و بذلك تكون الجزائر قد احتلت المرتبة 12 عالميا من مجموع البلدان التي حققت تقدما سريعا في مجال التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2012 بمعدل قدره 34.47%

و بالرغم من النتائج التي حققتها الجزائر إلا أن هناك قطاعات أخرى مازالت تسجل نقصا، إضافة إلى كون هذه النتائج تبقى مرتبطة ارتباطا شديدا بقطاع المحروقات، الأمر الذي يستدعي العمل أكثر و بجدية مستغلين البجوحة المالية التي تعيشها الجزائر لتحقيق تنمية حقيقية خارج المحروقات؛ و ذلك بمحاولة صياغة حلول ناجعة من خلال الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة آخذين في الاعتبار التركيبة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

¹ تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013، ص 155.

خلاصة الفصل الثاني:

إن مصطلح التنمية الاقتصادية يتضمن جوانب اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية، أي أنها تعني إحداث تغير جذري في الأوضاع القائمة، مما يجعل منها عملية معقدة تنطوي على تطور شامل في جميع المجالات. و لا شك أن الجزائر حققت تقدما في هذا المجال خاصة في ظل الإمكانيات التي تمتلكها، إلا أن هذا التقدم يبقى دون مستوى الطموح الذي ترغب في تحقيقه؛ خاصة و أن الموارد النفطية المتاحة تسمح لها بمواجهة الإنفاق المتزايد، على المشاريع الاستثمارية و النفقات الاجتماعية، إلا أنهذه النتائج تبقى مرتبطة ارتباطا شديدا بقطاع المحروقات، مما يستدعي القيام بمراجعات عميقة و بإرادة حقيقية آخذين في الاعتبار التركيبة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

الفصل الثالث

السياسة الجبائية و تحقيق التنمية

مقدمة الفصل الثالث:

تحتل السياسة الجبائية مكانة هامة في كافة المجتمعات المعاصرة باعتبارها أهم مصدر تمويل داخلي تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها، كما أنها تمثل أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية؛ و ازدادت أهميتها مع اتساع و تزايد دور و درجة تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد في كل دولة و درجة تطورها ومدى أهمية مواردها و إمكانيتها. الأمر الذي جعل الدول تسعى جاهدة إلى البحث عن نظام جبائي محكم يساهم في رفع الإيرادات من جهة، ويساعد على تحسين وتيرة التنمية من جهة أخرى في إطار تحقيق عدالة اجتماعية.

لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى سرد أهم المؤشرات المعتمدة لدراسة العلاقة بين السياسة الجبائية و التنمية الاقتصادية مع عرض أهم الدراسات في هذا المجال و النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: مكانة الجبائية في التنمية الاقتصادية:

يمكن للسياسة الجبائية من خلال أدواتها أن تؤدي وظيفتها في التأثير على التنمية الاقتصادية و توجيهها، و ذلك بتكيفها مع المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية السائدة. فقد يعزى للسياسة الجبائية دور مهم في توجيه التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الادخار الداخلي بنوعيه الفردي و المؤسسي، و التشجيع على الاستثمار بنوعيه الخاص و العام و استدراج رؤوس الأموال الأجنبية لتوسيع القاعدة الاستثمارية؛ كما تعتبر السياسة الجبائية أحد الأدوات المهمة و الأساسية في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال التحكم في مكونات الطلب الكلي.

و في محاولة توضيح أهمية الجبائية بالنسبة للتنمية أشار وزير الميزانية الفرنسي Maurice Papon، من خلال إلقاءه الكلمة الافتتاحية في الملتقى الدولي الخاص بالجبائية و التنمية المنعقد في باريس في 22 سبتمبر 1980، إلى أن العلاقة بين الجبائية و التنمية الاقتصادية يمكن أن تتلخص في ثلاث نقاط:¹

- السياسة الجبائية تلعب دور أساسي في التنمية نظرا لأهميتها الحيوية في توليد الموارد الضرورية لتغطية الإنفاق العام.

- لا يجب على النظام الجبائي أن يشكل عائق أمام العملية التنموية، و قد فسر ذلك من خلال الآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها الضغط الضريبي المرتفع على التنمية الاقتصادية. و أضاف في ذات السياق، أنه حتى و إن كان الضغط الضريبي منخفض فيمكن للنظام الجبائي أن يمثل عائق في وجه العملية التنموية إذا كان معقدا و بعيدا عن الحقائق الاقتصادية السائدة.

- يمكن للجبائية أن تساهم بطريقة إيجابية في التنمية الاقتصادية، خاصة عن طريق التحريض على الاستثمار من خلال إصدار جملة من التسهيلات و الحوافز الجبائية؛ إلا أن الأخذ بمثل هذه القرارات غالبا ما يكون صعبا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التكلفة المالية المرتفعة التي يمكن أن تحدثها مثل هذه القرارات و مقارنتها بالامتيازات الاقتصادية المنتظرة من هذه الاستثمارات المستفيدة من هذه الامتيازات.

و انطلاقا من هذا النقاط سنحاول توضيح دور الجبائية بالنسبة للادخار و الاستثمار و دور الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة و من ثم التطرق إلى أهم الصعوبات التي تواجه الأنظمة الضريبية للدول النامية:

¹Maurice Papon, Fiscalité et développement, Statistiques et études financières : les actes du colloque internationale « Fiscalité et développement, Septembre 1980, p 4.

1- تأثير الضريبة على الادخار لأهميته الحيوية كمصدر داخلي في تمويل التنمية:

إن المشكلة الأساسية في أي اقتصاد هي مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية والتمويل قد يكون محليا وقد يكون أجنبيا، غير أن تمويل التنمية يجب أن يركز في الأساس على الموارد المحلية كالادخار والضرائب، فلا تستطيع أي دولة أن تركز في تمويل تنميتها على الموارد الأجنبية؛ ذلك لأن تدفق الموارد الخارجية قد لا يكون ثابتا ولا مؤكدا كما أنه يخضع لاعتبارات مختلفة يصعب التحكم فيها.

و من هذا المنطلق، قد تلجأ معظم الدول إلى الادخار لأهميته الحيوية في تمويل التنمية وذلك من خلال العمل على تشجيع الأفراد و المؤسسات على الادخار، و تعتبر الضريبة واحدة من بين الآليات الفعالة المعتمدة في ذلك عن طريق تقديم بعض التدابير و الإجراءات الجبائية التحفيزية التي تشجع الأفراد و المؤسسات على الادخار.

1-1- تأثير الضريبة على الادخار العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة؛ وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن مدخرات القطاع العائلي تتوقف على عوامل عديدة من بينها:¹ حجم الدخل وطريقة توزيعه، والتوقعات الخاصة بارتفاع أو انخفاض الأسعار، الانتماء إلى الريف أو المدينة، العوامل السياسية والاجتماعية هذا فضلا عما تمارسه العوامل السياسية من تأثير في هذا المجال. وفي أي لحظة زمنية، فإن مدخرات القطاع العائلي تتوقف على التفاعل المشترك لبعض أو كل هذه العوامل مما قد يؤدي ليس فقط إلى زيادة وتقليل رغبة المجتمع في الادخار وإنما أيضا إلى التأثير في القدرة عليه.

والملاحظ بصفة عامة أن مدخرات القطاع العائلي في الدول المتخلفة تنسم بالانخفاض الشديد ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها انخفاض الدخل - سوء توزيع الدخل - أثر محاكاة الأفراد في الدول المتخلفة لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة وعدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات - عدم استقرار القوة الشرائية للنقود، انخفاض أسعار الفائدة المقدمة عن الودائع المصرفية المودعة لدى البنوك حيث أنها في بعض الأحيان لا تغطي حتى معدل التضخم.

و لأهمية الادخار العائلي في تمويل المشاريع التنموية تلجأ الدول إلى تشجيعه و تحقيق كتلة ادخارية معتبرة، و ذلك باستخدام مجموعة من الآليات:

¹ د. محمد بونس، د. محمد فوزي أبو السعد، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 474.

- استخدام الضرائب غير المباشرة في رفع مستوى الادخار كفرض معدلات ضريبية مرتفعة على السلع الكمالية، مما يدفع إلى الحد أو التقليل من استهلاك هذه السلع الأمر الذي من شأنه أن يتيح الفرصة لتكوين مدخرات اختيارية كبيرة؛ و في نفس السياق، قد يتم اللجوء إلى إعفاء الفوائد المحصلة و إيرادات الديون والودائع من الضريبة.

- التوسع في صور الادخار التعاقدية بتشجيع الائتمان على الحياة وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين.

- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار.

- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة.

- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.

- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات.

- تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين والتوعية الكافية بفائدة الادخار في تأمين مستقبلهم.

1-2- تأثير الضريبة على مدخرات قطاع الأعمال:

يمكن التمييز في هذا المستوى بين مدخرات قطاع الأعمال الخاص، ومدخرات قطاع الأعمال العام.¹

1-2-1- مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

يتمثل صافي ما تدخره مشروعات قطاع الأعمال الخاص في ذلك الجزء من الأرباح المحققة الذي لا توزعه على المساهمين أي مالكي رؤوس أموال هذه المشروعات وذلك بعد خصم ما تخصصه لمقابلة أهلاك الأصول الثابتة أي تلك الموارد التي تتاح لتمويل طاقات إنتاجية في المشروعات القائمة أو لتمويل طاقات إنتاجية لمشروعات جديدة.

ومن أهم محددات مدخرات قطاع الأعمال الخاص ما يلي:²

(1) العوامل التي تحكم الإنتاج المحقق والمباع من سياسات تشغيلية وتسويقية والعوامل التي تحكم أسعار بيع منتجات هذه المشروعات.

(2) العوامل التي تحكم قيمة المستخدم من مستلزمات الإنتاج من مواد أولية و سلع وسيطة و طاقة وغيرها من الخدمات الإنتاجية.

¹ - د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 63.

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 164.

- 3) العوامل التي تحكم المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات للعاملين، وإيجار لأصحاب العقارات التي تشغلها المشروعات وفوائد على الأموال المقترضة من أسواق النقد ورأس مال.
- 4) أقساط الإهلاك وذلك من حيث طريقة احتسابها ومدى تمثيلها لقيمة المستهلك الفعلي من الأصول الثابتة.
- 5) مستوى أعباء صافي الضرائب وتحكمه معدلات الضرائب المفروضة على أرباح المشروعات، وغيرها من الأعباء الضريبية ومقدار الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات.
- 6) العوامل التي تحكم حجم الأرباح الموزعة ويدخل تحتها مدى رغبة المشروعات في الاعتماد على التمويل الذاتي لاستثماراتها الجديدة.

1-2-2- مدخرات قطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية... الخ وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، أو تقادم الآلات، أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك من العوامل الأخرى، فلا مناص من أن يتمخض ذلك- مع ثبات الأسعار- عن انكماش الأرباح وربما حدوث بعض الخسائر؛ وبالتالي فلن يكون استطاع قطاع الأعمال العام زيادة ما يستطيع أن يقدمه للاقتصاد القومي من مدخرات، فإن الأمر يتطلب أن يكون هناك سياسة قومية محددة تتضح فيها تماما علاقة الأجور بالأسعار و الإنتاجية.¹

1-2-3- تأثير الضريبة على ادخار قطاع الأعمال الخاص و العام:

إن أهمية ادخار قطاع الأعمال في تمويل المشاريع التنموية، قد تدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات و تدابير جبائية لتشجيع المؤسسات على الادخار مما يسمح لها بخلق و تمويل استثمارات جديدة. و من بين هذه الإجراءات:

1) حق ترحيل الخسائر إلى الأمام: قد تستفيد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها من إمكانية نقل الخسارة المالية المحققة خلال سنة معينة إلى السنة الموالية، بحيث تخصم هذه الخسائر من الربح المحقق في السنة الموالية و إن لم يكتفي هذا الربح لتغطية الخسارة فللمؤسسة الحق في تأجيل فائض العجز إلى السنوات الموالية.

2) نظام فوائض القيمة: يقصد بفائض القيمة الزيادة المحققة نتيجة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول الثابتة، كبيع أحد التجهيزات أو المعدات؛ و يمثل فائض القيمة الفرق الموجب بين سعر التنازل و القيمة

¹ - د. محمود يونس، د. محمدي فوزي أبو السعود، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 480.

المحاسبية الصافية و بالتالي فهو يمثل نتيجة خارج الاستغلال، أما إذا كان الفرق بينهما سالب فيطلق على هذا بناقص القيمة. و لتشجيع الادخار قد تلجأ الدولة إلى خصم فائض القيمة المحقق كلياً من الربح الخاضع للضريبة.

3) تطبيق نظام تسريع الاهتلاك: قد تلجأ الدولة، كإجراء تحفيزي لصالح المؤسسات، إلى اتخاذ إجراءات تسمح من خلالها لهذه الأخيرة بتطبيق نظام الاهتلاك التنازلي و الذي تتمكن من خلاله المؤسسات من خصم قيمة كبيرة من ثمن التجهيزات في السنوات الأولى للاهتلاك؛ الأمر الذي يرفع من قدرتها على التمويل الذاتي.

1-3-الادخار الحكومي: يمكن للدولة أن تلجأ إلى الادخار الحكومي المتمثل في الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي، لذلك نجد أن الدولة تسعى دائماً إلى محاولة الرفع من إيراداتها الضريبية لأهمية هذه الأخيرة في تمويل التنمية الاقتصادية.

2-الجبائية كمصدر داخلي مهم لتمويل التنمية:

إن استقرار الإيرادات يمثل عنصر هام للتنمية من خلال ضمان تغطية الإنفاق العام المتزايد الخاص بالمرافق، التحويلات الاجتماعية، الصحة، التعليم و التي تمثل محددات التنمية، و لضمان هذا الاستقرار يجب أن تكون طرق تمويل السلع و الخدمات العامة من الموارد الخاصة للدولة كالإيرادات الجبائية و هذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين الجبائية و التنمية؛ خاصة أمام ضعف مصادر الادخار المحلي بسبب ضعف الادخار الاختياري للأفراد و عدم فعالية الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية. و لذا تعتبر الضرائب الوسيلة المحبذة لتحصيل الموارد اللازمة لتمويل التنمية، و ذلك باعتبارها نوعاً من أنواع الادخار الإجباري إضافة إلى كونها تؤدي بدون مقابل. وتنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، فأما الأولى فتلائم اقتصاديات الدول المتقدمة، وأما الثانية فتلائم الدول النامية كما يتوجب التمييز بين الضرائب على الصادرات والضرائب على الواردات. وتعتبر الضرائب على الصادرات في الكثير من الحالات مخففة للتضخم النقدي، إذ أنها تمتص قدراً من التضخم الوافد من الخارج، إضافة إلى إمكان الإفادة من الفارق بين التكاليف المحلية والأسعار في الأسواق الأجنبية وذلك بامتصاص فائض الربح؛ فإذا لم تتعدد رسوم الصادر هذا الحد فإن الصادرات لا يخشى عليها من النقصان ويمكن أن تسهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية؛ غير أن لعدد من الدول أقلعت عن فرض ضرائب على الصادرات، بل نجدتها تلجأ إلى أساليب السياسات التجارية والنقدية لدفع عجلات الصادرات.¹

¹ - إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص 247.

أما القسم الأهم من الضرائب غير المباشرة فيتمثل في الضرائب على الواردات، التي تمثل حصيلتها المصدر الأول للموارد المالية الحكومية في الدول النامية.

3- دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار:

يتوقف نجاح الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية على مدى قدرتها على توسيع حجم الاستثمارات، لذلك غالباً ما تلجأ هذه الدول إلى محاولة تكييف سياستها الجبائية مع جهودها الرامية إلى دعم تراكم رأس المال و تشجيع الاستثمارات من أجل تكوين جهاز إنتاجي قوي. و للوصول إلى هذا الهدف قد تلجأ الدول إلى إصدار مجموعة من القوانين التوجيهية للاستثمار تحمل في طياتها نوع من المعاملة التفضيلية لبعض الأنشطة الاقتصادية من خلال الإعفاءات الممنوحة بصفة كلية أو جزئية أو عن طريق التخفيض في المعدلات.

إلا أن اتساع نطاق الإعفاءات الممنوحة قد ينعكس سلباً على إيرادات الضرائب المباشرة، الأمر الذي يستدعي تقييم فعالية هذه الامتيازات الجبائية عن طريق قياس التكلفة المالية التي يمكن أن تحدثها هذه الإعفاءات الممنوحة للاستثمارات و مقارنتها بحجم الضرائب على المداخل الإضافية (الأجور، الأرباح) الممكن جبايتها لاحقاً من هذه الاستثمارات، و مقارنتها كذلك بالآثار التي تحدثها هذه الاستثمارات على الناتج الوطني و على تشغيل اليد العاملة المحلية. إلا أنه يمكن القول أن القرار الاستثماري لا تؤثر فيه الامتيازات الجبائية فقط و إنما يخضع لاعتبارات أخرى كتوافر اليد العاملة المؤهلة، الاستقرار السياسي، ليونة القوانين المتعلقة بالعلاقات المالية الدولية؛ لهذا يجب توخي الحذر و القيام بدراسة معمقة في اتخاذ الإجراءات الخاصة بمنح امتيازات جبائية للاستثمارات، و ذلك من خلال محاولة الموازنة بين تقليل التكلفة المالية الناجمة عن منح الامتيازات من جهة، و تحقيق الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى.¹

4- الجباية البيئية كأداة لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة:

لقد أصبحت ظاهرة التلوث البيئي من المشاكل المعقدة التي برزت في العقود الأخيرة و التي أثار اهتمام المختصين لما تخلفه من آثار سلبية على عملية التنمية. الأمر الذي دفع بهم إلى المطالبة ببذل الجهود للمحافظة على البيئة و حمايتها. و في هذا الصدد، أخذت الدول على عاتقها هذه المسؤولية بتبنيها الجباية البيئية كأداة من الأدوات التي قد تساهم في التخفيف من حدة هذه الظاهرة أو القضاء عليها.

و الجزائر على غرار الكثير من الدول إن لم نقل كلها، اتبعت نفس النهج باعتمادها مجموعة من الإجراءات

¹ Bernard Castagnède, La fiscalité des pays en développement, Statistiques et études financières : les actes du colloque internationale « Fiscalité et développement, Septembre 1980, p 7.

الجبائية الرامية إلى الحد من التلوث الذي له تأثير على البيئة كاعتماد الضرائب، والرسوم كآلية لذلك؛ و تتمثل أول خطوة بادرت بها الجزائر في هذا المجال هي استحداث رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة وذلك بموجب المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المعدلة و المتممة بموجب المادة 54 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999. ثم تلاه بعد ذلك عدة اجراءات سنحاول تسليط الضوء على أهمها حسب تواريخ صدورها في قوانين المالية:

- تم تأسيس لفائدة البلديات، و بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 19 يناير 1993، رسم سنوي خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع و ذلك على كل الملكيات المبنية. و يمثل هذا الرسم ، إضافة إلى كونه اجراء تمويلي، اتاوة تدفع لقاء الاستفادة خدمات بيئية.

- استحداث، بموجب المادة 38 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 رسم على الوقود يوزع ناتجه مناصفة بين كل من الصندوق الوطني للطرق السريعة و الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

- و في اطار التحفيز و التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة، تم تأسيس رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية. (قانون المالية 2002).

- في نهاية سنة 2002 تم تأسيس رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، تدفعه المؤسسات الصناعية وفقا لحجم المياه المنتجة و عبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول. و يخصص 50% من ناتج هذا الرسم لحساب الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث (المادة 94 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002).

- في سنة 2003 أعلنت الدولة صراحة و في اطار قانوني مسؤوليتها اتجاه حماية البيئة، من خلال صدور القانون رقم 03-10 الذي يحدد حسب ما أشارت إليه المادة الأولى قواعد حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة. و يهدف هذا القانون وفق ما نصت عليه المادة الثانية إلى الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة، ترقية تنمية وطنية مستدامة عن طريق تحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان اطار معيشي سليم، بالإضافة إلى ضرورة تدعيم الاعلام و التحسيس و مشاركة الجمهور و مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة و بالتالي تصبح مسؤولية حماية البيئة مسؤولية الجميع على اعتبار أن الانسان هو المسبب الرئيسي لتلوث البيئة. و في ذات السياق و كإجراء ردعي نص القانون على مختلف العقوبات المتعلقة بحماية البيئة.¹

¹ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

- تأسيس رسم قدره 10.5 دج للكيلوغرام الواحد يطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا، و يوضع ناتج هذا الرسم في حساب الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث (المادة 53 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003).

- تأسيس رسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنوعة محليا، و يوضع 50% من ناتج هذا الرسم في حساب الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث (المادة 60 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005).

- تأسيس رسم على الزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم يحدد ب 12500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع محليا و التي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، و يوضع 50% من ناتج هذا الرسم في حساب الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث (المادة 61 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005).

بالرغم من الاجراءات الجبائية التي اتخذتها الجزائر بنوعيتها التحفيزية و الردعية، إلا أنها تبقى غير كافية. لذا يستوجب على المشرع الجزائري اتخاذ المزيد من هذه الاجراءات كمنح مزايا خاصة للمشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحافظ و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة. بالإضافة إلى ضرورة تفعيل مشاركة جميع الأطراف أفراد و مؤسسات لحماية البيئة و الحث على الاستخدام العقلاني للموارد.

5-الصعوبات التي تواجه الأنظمة الضريبية للدول النامية:

إن إعداد نظام ضريبي عادل و فعال يشكل تحدي كبير لتحسين الوضع المالي لبلدان الدول النامية، مما يجعل ارتباطها أقل بالديون و المساعدات الخارجية، إلا أنه غالبا ما تواجه هذه البلدان صعوبات و عراقيل لا تسمح لأنظمتها الضريبية بوضعها الراهن أن تستجيب لمتطلبات التنمية.

5-1-ضعف الضغط الجبائي:

إن أهم ما تتميز به الدول النامية هو انخفاض الضغط الجبائي المعبر عنه بحجم الاقتطاعات الجبائية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث سجلت الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل الضعيف 13% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2000 و هو ما يمثل أقل من نصف ما سجل في الدول الأعضاء في OCDE.

و من الصفات التي تتسم بها الدول النامية، على ضوء القراءات التركيبية الجبائية لمختلف البلدان و المناطق، هو انخفاض الأهمية النسبية الضرائب المباشرة، فهي تنحصر بين 2% و 6% من الناتج الداخلي الخام في الدول الفقيرة و بين 12% و 18% في الدول المتقدمة، و يرجع ذلك جزئيا إلى خصوصية الدول النامية.

و هذا ما يبرر الإصلاحات التي قامت بها معظم الدول النامية في العقود الثلاث الماضية، من خلال إعطاء الأولوية للضرائب غير المباشرة و خاصة للرسم على القيمة المضافة و التي غالبا ما تمثل المصدر الرئيسي للعائدات الضريبية في الدول المتقدمة؛ و هو ما كان يوصي به دائما كل من صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الدولية كشرط لتقديم الدعم المالي للدول النامية. و كنتيجة لذلك زادت الضرائب غير المباشرة من 4.6% سنة 1990 إلى 5.4% سنة 2000 في كل من إفريقيا و آسيا، و في نفس الوقت انتقل هذا المعدل من 4.1% إلى 8.8% في دول أمريكا اللاتينية و الكارييب.¹

5-2- ضعف الإدارة الجبائية:

غالبا ما يؤدي نقص الكفاءة لدى الإدارات الجبائية إلى مضاعفة الخسائر الضريبية و هو ما يرجع إلى عدة عوامل:²

- نقص الموارد و التكوين غير الكافي للإدارات الجبائية.
 - قصور أنظمة التحصيل الضريبي.
 - عدم فعالية الآليات القانونية فيما يخص تحصيل الضرائب.
 - العقوبات غير الكافية في حالة عدم دفع الضرائب.
- كل هذه العوامل تترك الباب مفتوحا أمام انتهاكات النظام الضريبي.

5-3- سيادة القطاع الزراعي:

إن معظم العمال البلدان النامية يشتغلون في القطاع الزراعي أو في مؤسسات صغيرة موازية، لذا فإنهم نادرا ما يتقاضون أجور ثابتة و منتظمة و غالبا ما يتقاضونها نقدا؛ و بالتالي فهم لا يقيدون في أي سجل محاسبي ما يجعل أجورهم لا تمثل أوعية لضريبة الدخل. إضافة إلى كون أن هؤلاء العمال نادرا ما ينفقون أجورهم في محلات كبيرة و مراكز تجارية تمسك دفاتر محاسبية، الأمر الذي يجعل من الطرق الحديثة لتعبئة الأموال كالضريبة على الدخل و الرسوم على الاستهلاك تلعب دورا محتشما في اقتصاديات هذه الدول.

5-4- تأثير الأنظمة الجبائية للدول النامية بالخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لها:

إن الأنظمة الجبائية للدول النامية غالبا ما تتأثر بالخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لها كمستوى و بنية الاقتصاد، التقاليد الثقافية و الإدارية، المعطيات الاجتماعية و السياسية؛ حيث أن هذه الخصائص قد يكون لها

¹Deborah Itriago, La fiscalité pour combattre la pauvreté, Rapport De Recherche d'Oxfam, 2011, p 2.

²Fiscalité et Développement, Document d'Information de SOMO, Oct 2008, p 3.

تأثير قوي على مستوى الضغط الجبائي و على بنية الاقتطاعات الإجبارية.¹

5-5-الاقتصاد الخفي:

لقد نالت ظاهرة الاقتصاد الخفي اهتمام الكثير من الاقتصاديين و المهتمين بعلم الاجتماع، لما بلغه حجم الاقتصاد الخفي من إجمالي النشاط الاقتصادي. بل أنه في بعض الاقتصاديات ينمو بمعدل يفوق ذلك المحقق في الاقتصاديات الرسمية.

ولقد انتشرت هذه تحت عدة مسميات، كالاقتصاد الخفي Hidden Economy، واقتصاد الظل Shadow Economy، والاقتصاد التحتي Underground Economy، و ، والاقتصاد الأسود Black Economy، والاقتصاد غير الرسمي Informal Economy، وغيرها من المسميات. وأيا كانت التسمية فالأمر يتطلب فهم هذه الظاهرة المعاشة و تحليلها، لما يترتب عليها من نتائج سلبية غير مرغوب فيها.

و في هذا الصدد، تشير إحدى الدراسات التي قام بها² Schneider و آخرون، أن حجم الاقتصاد الخفي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لعينة من الدول النامية تشمل 88 دولة بلغ في المتوسط 36.2% في سنة 1999 لينتقل إلى 34.2% في سنة 2006، مسجلا بذلك أقل نسبة في الصين بمتوسط قدره 12.8% للفترة الممتدة بين 1999 و 2006 و أعلى نسبة في دولة بوليفيا بمتوسط قدره 66.9% لنفس الفترة. كما توصلت نفس الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد الخفي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، لعينة تتضمن 21 دولة من دول أوروبا و آسيا الوسطى، بلغ في المتوسط ما يعادل 36.9% في سنة 1999 لينتقل بعد ذلك إلى 34.6% في سنة 2007، و قد كانت النسبة الأقل من نصيب جمهورية سلوفاكيا بمتوسط قدره 18.1% للفترة الممتدة بين 1999 و 2007 و النسبة الأكبر من نصيب دولة جورجيا بمتوسط قدره 65.8% لنفس الفترة. كما تشير نفس الدراسة، إلى أن حجم الاقتصاد الخفي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بالنسبة لعينة مكونة من 25 دولة ذات الدخل المرتفعة (OCDE)، بلغ في المتوسط ما يعادل 17.7% في سنة 1999 لينتقل بعد ذلك إلى 16.6% في سنة 2007، مسجلا بذلك أقل النسب في كل من السويد، الولايات المتحدة الأمريكية و لكسمبورغ ب 8.5% ، 8.6% و 9.7% على التوالي؛ و اعلي النسب في كل من المكسيك، اليونان و ايطاليا ب 30% ، 27.5% و 27% على التوالي.

¹Bernard Castagnède, La fiscalité des pays en développement, op cit p7.

²Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, Shadow Economies All over the World New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007, Policy Research Working Paper 5356, July 2010, p 18-24.

يتضح من هذه المعطيات أن حصة التهرب الضريبي الناتج عن وجود اقتصاد الموازي في البلدان النامية تمثل ضعف الحصة المسجلة في الدول المتقدمة. و بذلك فان الدول النامية تضيق جزء كبير من الإيرادات الضريبية نتيجة تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. لذا يجب على الدول النامية أن تقلل من الأنشطة غير الرسمية، إلا أن هذا الإجراء قد لا يزيد كثيرا من الإيرادات الجبائية في الدول النامية و يرجع ذلك إلى كون أن معظم العمال في الاقتصاد غير الرسمي يتقاضون أجور زهيدة و بالتالي فهي لا تخضع إلى الضرائب حتى بعد ادماجها في الاقتصاد الرسمي.

5-5-1- الأسباب الرئيسة لوجود الاقتصاد الخفي:

تختلف الأسباب التي تؤدي إلى وجود الاقتصاد الخفي من دولة إلى أخرى، إلا أن الجزء الأكبر يرجع إلى أربع عوامل أساسية:¹

5-5-1-1- مستوى الضرائب:

يرى المكلفين بأن الضرائب المفروضة على دخولهم و على ثرواتهم تشكل عبئا ثقيلا عليهم مما قد يدفعهم إلى محاولة التهرب جزئيا أو كليا من دفعها مما يكون له الأثر السلبي على حجم الإيرادات الجبائية. و يتمثل التهرب الضريبي في سعي المكلف للتخلص الكلي أو الجزئي من التزامه القانوني بدفع الضريبة المستحقة عليه، مستعينا بكافة الوسائل غير المشروعة من مخالفة و تحايل على القانون. و قد يلجأ المكلف إلى طرق شرعية تمكنه من التخلص من أداء الضريبة المفروضة عليه كاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في التشريع، فبالرغم من توافر سوء النية في بعض حالات التهرب الضريبي إلا أن هذا التهرب يظل دائما محتفظا بصفته المشروعة لأن الواقعة المنشئة للضريبة لم تتحقق طبقا للقانون و من ثم فإن التزام الفرد الضريبي لم ينشأ أصلا.² كما قد يلجأ المكلفين، إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، إلى ممارسة جزء من أنشطتهم في إطار غير رسمي و بالتالي عدم خضوعها للضرائب مما يفوت على الدولة فرصة تحصيل ضرائب إضافية؛ و بالتالي غالبا ما يكون هناك صراع بين الإدارة الجبائية التي تسعى جاهدة منع التهرب الضريبي، و بين المكلفين بدفع الضرائب الذين يحاولون التهرب من أداء مستحقاتهم. فبالرغم من العقوبات التي تفرضها الإدارة الجبائية على المتهربين من الضريبة و دورها المهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و حجم الاقتصاد الخفي إلا أن فعاليتها تبقى مرتبطة بعدة عوامل أخرى.

¹Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, Edited lecture given at the "International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil," Brazilian Institute of Ethics in Competition, 12 March 2002, Rio de Janeiro, p 2.

² د. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى 1991، ص 181.

إن ضعف أجور العاملين في قطاع الضرائب و انخفاض المستوى الأخلاقي لدى موظفي الإدارات الجبائية، وافتقارهم للنزاهة و الأمانة قد يدفع بهم إلى التواطؤ مع المكلفين بدفع الضرائب خاصة إذا كان من الممكن دفع رشوة أقل من مبلغ الضريبة. إضافة إلى ذلك، فإن استفحال ظاهرة التهرب الضريبي قد يرتبط بمدى جودة الخدمات المقدمة من طرف الدولة، ذلك لأن المواطنين دافعي الضرائب يتوقعون الحصول على خدمات ذات جودة عالية؛ فكلما كانت هذه الخدمات المقدمة من طرف الحكومة ذات جودة عالية كلما كان استعداد المكلفين للامتثال لالتزاماتهم الضريبية. و هذا ما يخلق لديهم بالرضي عن السياسات الحكومية، و قناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها.

5-1-2- النظم و القيود الحكومية:

تعتبر اللوائح و النظم من الأدوات المهمة لتنفيذ السياسات الحكومية، فقد يتم تطبيق هذه اللوائح و النظم على الأنشطة الاقتصادية للأفراد و المؤسسات مما يكن لها أثار نهما على الاقتصاد. فقد تنص هذه اللوائح، على سبيل المثال لا الحصر، على تحديد الشهادات الواجب توافرها لممارسة بعض الأنشطة و المهن، عدد الساعات للعمل اليومي، الحد الأدنى للأجور، الحد الأدنى لسن العمل، اشتراكات التقاعد، الإجازات و ما إلى ذلك من اللوائح. هذه اللوائح قد تشكل عائقا لممارسة بعض الأنشطة لبعض الأشخاص أو المؤسسات، مما يدفع الكثير من الأنشطة بصورة أو بأخرى إلى التوجه نحو الاقتصاد الخفي لتجنب الامتثال لما تمليه هذه اللوائح و الأنظمة، مما يترتب عليه في الأخير عدم دفع الضرائب؛ حتى و إن افترضنا عدم وجود ضرائب فهناك بعض اللوائح و القيود الحكومية التي من شأنها أن تشجع على الاقتصاد الخفي.

5-1-3- المحظورات:

قد تحظر بعض الأنشطة من الممارسة في البعض البلدان بسبب كونها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي؛ و ذلك من خلال فرض قيود مصحوبة بغرامات مرتفعة و نظام فعال للرقابة. الأمر الذي يدفع بممهني هذه الأنشطة البحث عن الاستمرار في ممارسة هذه الأنشطة، خاصة و أنهم يحققون عوائد مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها مع تكاليف ممارستها كتجارة المخدرات، ألعاب القمار، إنتاج و بيع مواد خطيرة كالأسلحة و المواد البيولوجية.

5-2- النتائج المترتبة عن تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي:

يمكن أن تنشأ عن وجود الاقتصاد الخفي عواقب خطيرة، نسردها أهمها في النقاط التالي:¹

¹Vito Tanzi, The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences, op cit, p 10.

- تتمثل الآثار السلبية الأولى لتفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي في عدم احترام قاعدة العدالة الضريبية، و التي تنص على ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكليفية. فعلى سبيل المثال، قد يقدم بعض أفراد المجتمع على شراء السلع و الخدمات بأسعار تعكس تماما الضرائب التي فرضتها الحكومة، بينما يقوم أفراد آخرون بشراء نفس السلع و الخدمات من السوق الموازي بأسعار أقل؛ مما يجعل النظام الاقتصادي غير عادل؛ خاصة و أن كافة هؤلاء الأفراد يستفيدون من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. و في نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن العمال الذين يعملون في الاقتصاد الرسمي يؤدون الضرائب، في حين عمال الاقتصاد الموازي لا يدفعون الضرائب.

-تأثير الاقتصاد الخفي على نظام السوق و المنافسة، و يفسر ذلك من خلال أن المؤسسات التي تعمل في الاقتصاد الرسمي مجبرة على الالتزام باللوائح و الأنظمة المفروضة من طرف الحكومة، كما أنها تؤدي الضرائب المستحقة عليها؛ بينما المؤسسات التي تعمل في الاقتصاد الخفي لا تلتزم بهذه اللوائح كما أنها لا تدفع ضرائب؛ و هذا ما يترتب عليه وجود منافسة غير عادلة تزداد بزيادة الضرائب و الأعباء التنظيمية.

- كما أن للاقتصاد الخفي آثار سلبية على الإيرادات الجبائية كون أن الأشخاص و المؤسسات التي تنشط في ظل هذا النوع من الاقتصاد لا تخضع للضرائب، و في المقابل فهي تستفيد من الخدمات العامة المقدمة من طرف الدولة. و هذا ما يجعل من الإيرادات الجبائية غير كافية لتغطية الإنفاق العام، الأمر الذي يدفع بالسلطات إلى زيادة الضرائب على أولئك الذين ينشطون في الاقتصاد الرسمي.

-وجود حجم كبير من الاقتصاد الخفي من شأنه أن يصعب من قياس العديد من المتغيرات الاقتصادية الهامة كالناتج الداخلي الخام، معدلات النمو، العبء الضريبي، معدلات البطالة...؛ الأمر الذي ينتج عنه إحصائيات غير دقيقة قد تستند إليها الحكومات في إعداد سياساتها و برامجها التنموية، مما يجعل منها غير ملائمة لتلك التي تحتاج إليها الدولة.

5-6-المنافسة الجبائية:

لقد أصبح من السهل على الشركات تحويل أنشطتها بسهولة و الاستقرار في بلدان ذات جاذبية أكثر، لما تتوفر عليه من استقرار سياسي، توافر المهارات و الكفاءات، توفر البنية التحتية المناسبة. و إضافة إلى هذه العوامل قد تلجأ الدول إلى التنافس في استخدام الحوافز الجبائية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تشجيع بعض القطاعات، و ذلك من خلال فرض معدلات مخفضة على الأرباح و رؤوس الأموال، و منح إعفاءات جبائية مؤقتة، كلية أو جزئية و لفترة معينة؛ و هذا ما يصطلح عليه المنافسة الجبائية.

اللجوء إلى المنافسة الجبائية قد يحدث آثار مضرّة، ذلك لأن الدول التي تعتمد هذا النهج في جذب الاستثمارات الأجنبية تلجأ إلى تخفيض معدلاتها الضريبية دون السعي إلى بذل الجهد لتحسين فعالية أنظمتها الجبائية. كما قد تؤدي المنافسة الجبائية إلى تعزيز عدم الكفاءة، لأن الفوائد المحصل عليها من طرف الدول التي تعتمد أسلوب تخفيض الضرائب غالباً ما تكون على المدى القصير، و ذلك نتيجة قيام البلدان المجاورة بممارسات مماثلة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى فقدان الإيرادات على المدى الطويل في جميع هذه البلدان. إضافة إلى ما سبق فإن الشركات الأجنبية تهم أكثر و في المقام الأول بالبنية التحتية، اليد العاملة المؤهلة، و بوجود سوق محلي ديناميكي، ثم تأتي الجبائية في المقام الثاني.

تشير البيانات الخاصة بمعدلات الضريبة على أرباح الشركات أن الدول الغنية خفضت من معدلاتها الضريبية بشكل يفوق التخفيضات التي اعتمدها الدول ذات الدخل الضعيف بين 1977 و 2004. و مع ذلك فإن البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر قدرة على الدفاع و المحافظة على قواعدها الجبائية (الأرباح الخاضعة للضريبة)، بينما الدول النامية ليس لها القدرة على التكيف مع ضغوطات المنافسة الجبائية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف إيراداتها المتأتية من الضريبة على أرباح الشركات.¹

5-7-تحرير التجارة الخارجية:

دون أدنى شك، فإن للتجارة الخارجية القدرة للتأثير إيجاباً على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ذلك لأن الرسوم على الواردات تعتبر من الضرائب الأكثر سهولة في جبايتها، و في نفس الوقت تمثل مورد مهم للدول النامية.

خلال سنوات 90-2000 أقدم كل من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة إلى صياغة برامج لتحرير التجارة الخارجية تعمد إلى تخفيض أو إزالة الحقوق الجمركية على العديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشجيع إقامة مناطق التبادل الحر، تعميم الاتحادات الجمركية و اتفاقيات التبادل الحر. مثل هكذا إجراءات من شأنها أن يؤثر سلباً على الإيرادات المتأتية من الضرائب على التجارة الدولية و بالتالي على الإيرادات الجبائية الكلية.

5-8-تهريب رؤوس الأموال:

تعتبر ظاهرة تهريب رؤوس الأموال من الدول النامية من الظواهر التي تؤثر سلباً على مسار التنمية الاقتصادية، و التي أصبحت تشكل لها تحدي حقيقي. و تعزى أسباب ظهور هذه الظاهرة إلى محاولة البحث عن ملاذ آمن

¹Fiscalité et Développement, Document d'Information de SOMO, op cit, pp 3,4.

لرؤوس الأموال، العمل على تجنب مخاطر الصرف أو إلى الغش الضريبي.

و قد بلغت التدفقات المالية غير المشروعة التي تم تهريبها من الدول النامية ما بين 1260 إلى 1440 مليار دولار، و أكثر من نصف هذه المبالغ هو نتيجة تلاعب في محاسبة الشركات كبرى و الباقي يعزى إلى الأنشطة الإجرامية و إلى تفشي ظاهرة الفساد. و في ذات السياق، قدرت خسائر الإيرادات الجبائية للدول النامية الناتجة عن التلاعب في محاسبة الشركات المتعددة الجنسيات ما بين 98 و 106 مليار دولار سنويا للفترة الممتدة بين 2002 و 2006، أي ما يقارب المبلغ الإجمالي للمساعدات الدولية لنفس الفترة.¹

كما تشير الإحصائيات إلى أن الدول الفقيرة تتقاضى ما قيمته 50 مليار دولار سنويا كمساعدات من الدول الغنية، و في المقابل تخسر الدول النامية ما قيمته 500 مليار دولار نتيجة تهريب رؤوس الأموال دون إخضاعها للضرائب؛ و بذلك تخسر الدول النامية أموال أكثر مما تربحه في شكل مساعدات لتمويل التنمية.²

واستنادا إلى ما سبق و حتى تحقق السياسة الضريبية هدفها يتعين على الدول النامية أن ترفع كفاءة الجهاز الضريبي وتكافح التهرب من الضرائب³ وتستحدث ضرائب جديدة تخضع لها نواتج الأنشطة التي لم تخضع بعد الضريبة. وتعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة. إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك الاستثمار الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال.

والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى:⁴

- تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

- تستهدف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.

- أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.

- تغيير نمط الاستثمار، وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخل ومستويات الاستهلاك المختلفة.

إلى جانب ذلك يجب على الدول النامية ألا تحمل الضرائب المباشرة كالضرائب على الأرباح والقيم المنقولة والدخل والتراكات وغيرها ولا شك أن أهمية الضرائب المباشرة تزيد بنمو الاقتصاد القومي وتزيد التشابك بين قطاعاته. كذلك يتعين على الحكومة أن تزيد من الوعي الضريبي بالوسائل المختلفة وخاصة أن الهدف من هذه

¹Deborah Itriago, La fiscalité pour combattre la pauvreté, Rapport De Recherche d'Oxfam, 2011, p 3.

²Fiscalité et Développement, Document d'Information de SOMO, Op cit, p 5.

³ - د. محمود يونس، د. محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 484.

⁴ - د. مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 193.

الضرائب ليس فقط إيرادي ، بل أن الجانب الاجتماعي والعمل على تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية لا يقل أهمية.

المبحث الثاني: الضغط الجبائي ومستوى التنمية الاقتصادية.

لقد تم استخدام الضغط الجبائي لدراسة العلاقة بين الموارد المتأتية من الضرائب و الثروة المنتجة في الدول خلال سنة معينة، إلا أنه كثيرا ما أثير الجدل حول استخدام هذا المؤشر من أجل المقارنة بين الدول. و في هذا السياق يرى كل من B.Theret و D.Uri أن معدل الضغط الجبائي أخذ قدر من الأهمية لأنه يعتبر كمؤشر لوزن الدول في الاقتصاد، أما F.Vesine يرى أنه من جهة لدينا حجم الإيرادات الجبائية و من جهة أخرى لدينا حجم النشاط الاقتصادي و إذا قمنا بعلاقة بينهما نحصل على حجم الإيرادات الجبائية في النشاط الاقتصادي و ليس أكثر من ذلك¹؛ أي لا يمكن لهذه العلاقة أن تحدد ما إذا كان بلد ما في موضع أفضل من بلدان أخرى من حيث تحصيل الضرائب، و بعبارة أخرى ما إذا كان لهذا البلد قدرة جبائية أعلى من قدرة بلدان أخرى.²

1- ماهية الضغط الجبائي:

تؤدي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها فرض الضرائب المختلفة، تختلف تبعا لحجم الاستقطاعات من ناحية وصوره التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية أخرى، إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع ذلك التأثير الذي يعبر عنه بالضغط الضريبي³. كما يعبر الضغط الجبائي عن العلاقة التي توضح النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخل المحققة من طرف الدولة أو الفرد المكلف بالضريبة.⁴

2- أنواع الضغط الضريبي:

يملك كل فرد موارد شخصية التي تستهدفها الدولة والجماعات المحلية باقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وتمثل هذه الاقتطاعات طبعا مساهمات، غير أنها تمثل أيضا تضحية يتحملها المكلف بما أنه يوجد حرمان بالضريبة من جزء من دخله.

2-1- الضغط الجبائي الفردي: عند حساب الضغط الجبائي الفردي يأخذ بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة

ومقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية، فإذا كان الدخل يرمز له (R)، والضرائب (I) والضغط الجبائي الفردي (PFI) نحصل على المعادلة التالية:

¹ NadjibAkesbi, politique fiscale et développement, le cas du Maroc, Thèse de doctorat 1991, pp 140-141.

² مصطفى الكنتيري، النظام الجبائي و التنمية الاقتصادية في المغرب، الطبعة غير موجودة، 1985، ص 188.

³ - د. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 87.

⁴ - محمد عباس المخرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هرمة، الجزائر، 2003، ص 187.

$PFI = I / R$ ¹. في هذه الحالة لا تؤخذ بعين الاعتبار الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك وهذا راجع لصعوبة حساب كل الضرائب التي يتحملها الفرد والتي تكون متضمنة بطبيعة الحال أسعار السلع المشتراة و المستهلكة أو المستعملة.

2-2-الضغط الجبائي الإجمالي:

نأخذ في الحسبان في هذا المجال كل الإيرادات الجبائية المحصلة لحساب الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي. بالتالي إذا كان الضغط الجبائي الإجمالي (PFG)، الإيرادات الجبائية (I) والدخل الإجمالي (R) والنتاج الداخلي الخام (PIB).

$$PFG = I / PIB$$

3-3-معايير قياس الضغط الضريبي وحدوده:

3-1-1-معايير قياس الضغط الضريبي:

إن معايير الضغط الضريبي في الدول المتخلفة تنحصر أما على أساس نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي، وإما على أساس نسبته إلى مجموع الاستقطاعات العامة التي تمثل موارد الدولة المختلفة.²

3-1-1-3-نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي:

لقد واجه هذا المعيار عدة صعوبات نجمت عن صعوبة تحديد مفهوم كل من هذين المتغيرين، أي إذا كان مفهوم الاستقطاع الضريبي يقتصر على الضرائب والرسوم وغيرها من إيرادات الدولة التي بها طابع الإكراه أو يتضمن أيضا أرباح احتكارات الدولة والقروض الإجبارية فضلا عن التباين الواضح فيما يخص تحديد مضمون الدخل القومي. فلو افترضنا جدلا توحيد مفاهيم كل من الاستقطاع الضريبي والدخل القومي، فإن اختلاف كل من مستوى التقدم الاقتصادي وطبيعة الهيكل الاقتصادي أو الإنتاجي أو السكاني يؤدي إلى الوصول إلى دلالات متفاوتة لمعايير الضغط الضريبي تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة.³

قام Seligman عام 1925 بحساب الضغط الضريبي لكل مواطن على حدة، واقترح Dessirier عام 1953 معيارا قائما على أساس معدل الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي الحدي والذي يمثل جزء من الدخل القومي الذي يفوق مستوى الكفاف أو الحد الأدنى لنفقات المعيشة.

غير أن هذه المحاولات تقوم على أساس أن معيار الضغط الضريبي القومي يمكنه أن يبين العبء الضريبي، دون أن تأخذ في الحسبان أوجه إنفاق الإيرادات الضريبية، نتيجة لطبيعة النفقات التي يقوم الاستقطاع الضريبي في كل من

¹ -محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 183.

² - يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 88.

³ - يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 89.

البلدين بتمويلها، غير أن غالبية الدراسات استعانت بهذا المعيار للتمييز بين المستويات المختلفة للضغط الضريبي بما ينطوي عليه من عبء.

3-1-2- نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع الاستقطاعات العامة:

إن هذا المعيار يقوم على إيجاد نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع موارد الدولة غير أنه توجد صعوبة قياس الضغط الضريبي وفقا لهذا المعيار وهذا راجع لتعذر قياس بعض الاستقطاعات غير الضريبية في كثير من الأحيان وإلى تباين مدلول كثير من الموارد في الدولة المختلفة.

إن التطور التاريخي في الدول المختلفة يظهر الزيادة المستمرة في حجم الاستقطاع الضريبي وغيره من موارد الدولة، نتيجة ازدياد حجم الإنفاق الحكومي فيها وهذا ما يبين العلاقة الوثيقة بين مستوى هذا الاستقطاع الضريبي والمستوى العام للاستقطاعات المختلفة، بحيث يزداد العبء الضريبي بالنسبة للدخل القومي كلما ازداد حجم الاستقطاعات العامة، وإن كان معدل زيادة العبء الضريبي أكبر من معدل زيادة هذه الاستقطاعات العامة.¹

3-2- حدود الضغط الضريبي وانعكاساته:

إن حدود الضغط الضريبي تتموقع على مستويين الأول اجتماعي-سياسي والثاني اقتصادي، ففيما يخص المجال الاجتماعي-السياسي، فيظهر أنه من المستحيل وضع مستوى لا يمكن تحمله من الضغط الجبائي، ومن جهة أخرى لما تطبق دولة معينة ضغطا جبائيا مرتفعا، يميل المكلفون بالضريبة إلى العمل على تهريب أموالهم نحو دول تكون فيه مستويات الاقتطاعات منخفضة بشكل جد محسوس، كما أن جل المؤسسات الأجنبية ستعرف عن الاستثمار في بلدان ذات معدلات ضريبية جد مرتفعة.²

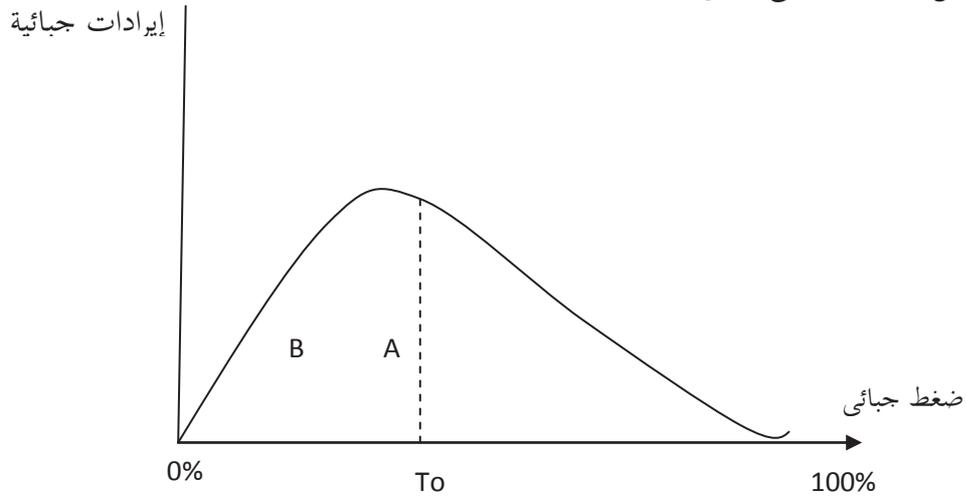
أما على المستوى الاقتصادي، فهناك فكرة "الضريبة تقتل الضريبة" التي تم شرحها من طرف الاقتصادي الأمريكي "لافيير" الذي أوضح بأن الضغط الجبائي جد القوي يكون له الأثر معاكس فيما يخص الإيرادات الجبائية بسبب قرب المكلفين بالضريبة من دفعها مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. والعكس ضعف الضغط الجبائي يكون فيه مستوى التهرب والغش الضريبي ضئيلا، مما يسمح بتسجيل إيرادات جبائية غزيرة. ويمكن توضيح هذه الفكرة بيانيا بما يسمى بمنحنى "لافيير".²

¹ - يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 91.

² - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 185.

² - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 186.

الشكل 3-1: منحنى لافير.



يتضح من المنحنى أنه إذا كان معدل الضريبة مساويا للصفر، يكون وعاء الضريبة معدوما، أما عند النقطة T_0 فتكون القيمة عظمى من الوعاء الضريبي في هذه الحالة تبقى في المنطقة A . أما إذا ارتفع هذا المعدل، فستنخفض الإيرادات الجبائية لأن الوعاء في حد ذاته ينقص مما يؤدي إلى الدخول إلى المنطقة B والتي تمثل حالة تباطؤ اقتصادي؛ أما الوصول إلى المعدل 100% فهذا يعني عدم التمكن المكلفين بالضريبة من ممارسة أي نشاط خشية استلاب دخولهم.

بالتالي يمكن القول بأن الضغط الجبائي المرتفع يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى إحداث آثار سيئة سواء من ناحية ضئالة حصيلة الضرائب أو من ناحية عدالة توزيع العبء الضريبي على النحو الذي قصده واضعي السياسة الضريبية، فالعبء يزداد بالنسبة لمن قاموا بأداء التزاماتهم الضريبية على أكمل وجه، وينخفض بالنسبة لمن تمكنوا من التهرب من هذه الالتزامات الضريبية أو من جانب منها:

كما أن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، تدفع الدولة إلى زيادة أسعار ضرائبها أو تقوم بفرض ضرائب جديدة وهذا ما ينجم عنه زيادة الآثار السيئة للتهرب، خاصة من ناحية الابتعاد عن عدالة توزيع العبء الضريبي.¹

4- الضغط الضريبي الأمثل والعوامل المحددة له:

إن تعيين الضغط الضريبي الأمثل الذي لا بد أن يختلف من دولة إلى أخرى يتطلب دراسة ظروف كل دولة على حدة، وإن كان تحديد المعدل الأمثل للضغط يعتمد على المقدرة التكليفية للدخل القومي من ناحية وعلى الانطباعات النفسية لهذا الضغط لدى المكلفين وهو ما يسمى بالضغط الضريبي النفسي من ناحية أخرى.

¹ - د. يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 233.

4-1- المقدرة التكليفية لدخل القومي:

من الضروري تحديد القدرة التكليفية للمجتمع أي مدى قدرة دخله القومي على تحمل العبء الضريبي. وبذلك يتطلب تحديد المقدرة التكليفية للدخل القومي التطرق إلى كل من المقدرة التكليفية العامة والفردية.

4-1-1- المقدرة التكليفية العامة:

تحدد انطلاقاً من عدة عوامل و هي حجم الدخل القومي، العوامل الاجتماعية، عوامل اقتصادية، وعوامل سياسية.

أولاً: حجم الدخل القومي: يعتمد تقدير الحجم القومي على تحديد العناصر التي يتكون منها الناتج القومي وتتمثل في الإنتاج الشامل والإنتاج المادي فأما الإنتاج الشامل فهو مجموع كل من الإنتاج السلعي وإنتاج الخدمات الذي تحققه جميع قطاعات الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة، في حين أن الإنتاج المادي فيقتصر على الإنتاج السلعي دون إنتاج الخدمات وان كان بعض الاقتصاديين قد حاولوا تحديد نسبة هذا الانخفاض في تقديرات الدخل القومي، غير أن هذا الاختلاف تبعاً لحجم الضريبة على رقم الأعمال التي تعتبر من بين مكونات الدخل القومي فضلاً عن تباين أهمية قطاع الخدمات بالنسبة لقطاعات الإنتاج المادي في الاقتصاد القومي من دولة إلى أخرى.

ثانياً: العوامل الاجتماعية: يتم تحديد المقدرة التكليفية العامة على ضوء عدة عوامل اجتماعية منها: *المهيكل السكاني حيث أن المجتمعات التي تتكون غالبيتها من أفراد في سن العمل تكون أقوى على خلق الدخل وتحمل العبء الضريبي. *المستوى العام للاستهلاك الذي يتأثر بمرحلة التقدم الاقتصادي فيزداد في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة وهذا التباين يؤثر على المقدرة التكليفية العامة للدخل القومي التي تقل في مجتمع يرتفع فيه مستوى العام للاستهلاك. *و الوعي الضريبي حيث أن المقدرة التكليفية تتأثر بمدى الوعي الضريبي عند أفراد مجتمع فتزداد كلما نضج إحساس هؤلاء الأفراد بمسئوليتهم الوطنية، وإيمانهم بأهمية إمداد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تحديد القدرة التكليفية العامة:

***هيكل الاقتصاد القومي:** حيث أن هذه المقدرة تقل في المجتمعات الزراعية عنها في المجتمعات الصناعية من جراء انخفاض درجة سيولة الدخل في المجتمعات الزراعية التي تتميز بالانخفاض النسبي في مستواها وازدياد حجم الاستهلاك الذاتي فيها نتيجة ضآلة نطاق الدائرة الاقتصادية.

***طريقة توزيع الدخل:** لها أثر على تحديد الأسلوب الفني لتنظيم الاستقطاع الضريبي حيث يفضل تطبيق الضرائب النسبة التي تصيب عدد كبير من الدخل المتوسطة في المجتمعات التي تقل فيها درجة التفاوت بين الثروات الأفراد ودخولهم؛ بينما يفضل تطبيق الضرائب التصاعدية التي تصيب عددا محددًا من الدخل والثروات المرتفعة في المجتمعات التي تزداد فيها درجة هذا التفاوت.

***التقلبات النقدية:** فهي تؤثر تأثيرًا واضحًا على تحمل العبء الضريبي. فالتضخم النقدي يؤدي إلى تخفيض المقدرة التكلفة الفعلية للدخل القومي على المدى الطويل.

***مدى إنتاجية الإنفاق العام:** إن المقدرة التكلفة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى إنتاجية الإنفاق العام بحيث تزداد هذه المقدرة على تحمل العبء الضريبي كلما ازدادت إنتاجية هذا الإنفاق.

رابعًا: العوامل السياسية: إن للعوامل السياسية تأثيرها الظاهر على المقدرة التكلفة العامة إذا ما أملت اعتبارات سياسية معينة على مجتمع تنازل عن جانب من إنتاجه أو من ثروته.

4-1-2- المقدر التكلفة الفردية: تتطلب ضرورة تحديد مفهوم الدخل الفردي والاتجاهات المختلفة في تقديره وكذلك العوامل الأخرى المحددة لهذه القدرة التكلفة بقصد التعرف على إمكانيات توزيع العبء الضريبي العام على جميع الأشخاص المعنويين والطبيعيين في المجتمع بحسب قدراتهم التي تحددها بصفة خاصة دخولهم. وتتحدد المقدرة التكلفة الفردية بعدة عوامل منها:¹

***حجم صافي الثروة الفردية:** يعد صافي الثروة الفردية أحد المعايير المتخذة أساسًا لتقدير مركزه الاقتصادي بصورة تسمح باعتباره أحد العوامل المحددة للمقدرة التكلفة الفردية، وهو يتمثل في صافي أصول الفرد مقدرا في لحظة معينة. ونتيجة لاعتبار القيمة الرأسمالية لقدرة الفرد الإنتاجية من بين عناصر صافي ثروته المقدرة في لحظة معينة، فإن تعذر تقدير هذه القيمة يقصر مفهوم صافي ثروته على صافي الأصول المادية مما يؤدي إلى عجز هذا المفهوم عن تقدير المراكز الاقتصادية الحقيقية.

* **حجم الدخل الفردي:** يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على تحديد المقدرة التكلفة الفردية، بحيث تلجأ جميع التشريعات الضريبية الحديثة إلى الاستعانة به لتوزيع العبء الضريبي بين مختلف الأفراد تبعًا لما يحققه ل منهم من عناصر.

¹ - د. يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 206، 207.

ثالثا: الإنفاق الفردي: إن كالدور من أهم المنادين بإحلال الإنفاق الفردي كمقياس للمقدرة التكليفية وأداة لتوزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع محل الدخل على اعتبار أن التوزيع الأمثل لهذا العبء يعتمد على إتاحة الفرصة لكل فرد بتحديد مقدرة الانفاقية على الإنفاق تحديدا ذاتيا.

4-2-الضغط الضريبي النفسي: لقد أوضحت الدراسات الضريبية ما ينطوي عليه الضغط النفسي الذي يثيره فرض الضرائب من انطباعات لدى المكلفين يعكس صداها على تصرفاتهم، إذ أن ازدياد وانخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي إلى إجمالي الناتج القومي أو إلى مجموع الاستقطاعات العامة، لا يعبر عن ثقل أو عدم ثقل الضغط الضريبي في مجتمع معين، ذلك لأن هذه النسبة لا تعبر عن الشعور النفسي للمكلفين تجاه الضرائب ومدى ما يتحملونه من عبء ضريبي. ومن بين العوامل المؤثرة على الضغط الضريبي النفسي نجد:

***درجة الوعي الضريبي:** تؤثر درجة الوعي الضريبي لدى الممولين على الضغط النفسي للإخضاع الضريبي، ويرتبط هذا الوعي عادة بمدى اقتناع كل ممول بالضريبة التي يتعين عليه أدائها وقيمتها بقصد المساهمة في تمويل برامج الإنفاق العام.

***طبيعة الضرائب:** إن الصور الفنية المختلفة للإخضاع الضريبي تتباين في مدى قبول المكلفين لكل منها، الأمر الذي أثار آراء الفقهاء بشأن المفاضلة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛ ومما شك فيه أن أي كيان ضريبي يعتمد على عديد من الصور الفنية للإخضاع الضريبي التي تتمثل فيه كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

***استقرار الضرائب:** يؤثر الاستقرار الضريبي تأثيرا بالغا على الضغط الضريبي النفسي، الأمر الذي يوفر للضريبة ركنا رئيسيا من أركانها وهو اليقين، ففي هذا الصدد يقال بأن الضريبة القديمة ينعدم عبؤها من الناحية العملية مما يؤدي انخفاض الضغط الضريبي النفسي لها إلى أقصى الحدود.

إن ازدياد الضغط الضريبي النفسي لكيان ضريبي معقد، يؤدي بالمكلفين إلى تلمس الطرق المختلفة للتهرب من دفع الضريبة بكل وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة. وقد كان لإلحاح الدولة في البحث عن موارد جديدة لتمويل الزيادة المضطردة في النفقات العامة من ناحية أخرى أدى إلى زيادة مستمرة في العبء الضريبي وما صاحبها من زيادة في الضغط الضريبي النفسي تستوجب تحليله بقصد تجنب آثاره غير الملائمة لأهداف السياسة الضريبية.

5-الضغط الجبائي و مستوى التنمية الاقتصادية:

لقد حاولت عدة دراسات نظرية و إحصائية دراسة العلاقة بين الضغط الجبائي و مستوى التنمية، و التي توصلت في مجملها إلى نتيجة مفادها أن الفرق في الضغط الجبائي بين الدول المتقدمة و الدول النامية راجع بالأساس إلى الاختلاف في بنية النظام الجبائي لهذه الدول؛ و هذا ما أكده كل من G. Colm و M.Helzner من خلال

تقرير قدم في مؤتمر المعهد الدولي للمالية الذي أقيم في بروكسل Bruxelles في سنة 1958، أوضحوا فيه أن تطور النظام الجبائي ما هو إلى انعكاس لمستوى التنمية الاقتصادية؛ و قد تم تأكيد هذا الطرح من طرف Harly H. Hinrichs فيما سمي بنظرية المراحل الجبائية الخمس.¹

5-1- نظرية المراحل الجبائية الخمس ل Harly H. Hinrichs:

لقد استنبط Hinrichs نظريته من نظرية W. W. Rostow المتعلقة بالمراحل الخمسة للنمو، محاولا بذلك ذكر خمس مراحل لتطور الهيكل الجبائي (البنية الجبائية):

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي:

و هي مرحلة المجتمعات التقليدية التي تعيش بشكل كبير على الزراعة البدائية، و تكون فيها أساليب الإنتاج بدائية و مستويات الدخل منخفضة؛ كما تتميز بوجود شكل من أشكال الحكم المركزي مع وجود تأثير لحكام الأقاليم و مالكي الأرض. و في هذه المرحلة تكون عائدات الضرائب الفعلية تكاد لا تذكر، وتقتصر على الضرائب التقليدية المباشرة (الضرائب العقارية على الثروة الحيوانية، الرؤوس) وغير المباشرة (رسوم الإنتاج ورسوم الاستيراد).

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعداد للانطلاق:

في هذه المرحلة يطور المجتمع نفسه من خلال ترجمة الاكتشافات العلمية إلى وسائل إنتاجية في الصناعة و الزراعة و من ثم رفع معدلات الاستثمارات الفردية بتوجيه النشاط الزراعي لإنتاج المزيد و تحقيق الفائض لتوجيهه إلى بقية القطاعات الأخرى. كما تتميز هذه المرحلة بظهور نخبة جديدة ذات الميل المرتفع في تعبئة المدخرات و تحمل مخاطر الابتكارات و استغلال فرص الابتكارات القائمة على خلق الابتكارات الجديدة و تدريب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير، و هذا ما يؤدي إلى زيادة تكوين رأسمال اجتماعي (جسور و طرق ومشروعات، مواصلات...) و توسيع قاعدة التعليم و ضرورة قيام الدولة بدورها غير المباشر في النشاط الاقتصادي؛ و مع بداية نمو التجارة الداخلية والخارجية تصبح الرسوم الجمركية و الضرائب على المعاملات هي السائدة مع الاحتفاظ بالضرائب المباشرة التقليدية المشار إليها في المرحلة السابقة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق:

في هذه المرحلة يصبح تحقيق النمو الاقتصادي مستداما، من خلال ارتفاع معدل الاستثمار من 5% إلى 10%، و ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة و تتوسع المدن و تزداد الدخول و تتسع طبقة رجال الأعمال

¹NadjibAkesbi, op cit, pp 73-74

و تبرز أطر سياسية و اجتماعية و هيكلية مواتية إلى حد كبير لعملية النمو.¹ و في ظل هذه الظروف يزداد حجم الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الضرائب المباشرة التقليدية إلى الإيرادات الضريبية.

المرحلة الرابعة: مرحلة التوجه نحو النضج:

تتميز مرحلة التوجه نحو النضج بتحقيق نمو في الإنتاج يفوق زيادة السكان، الأمر الذي يؤدي إلى توسع في السوق الداخلية؛ و بالتالي تتراجع التعريفات الجمركية نتيجة للانخفاض النسبي للتجارة الخارجية (وخاصة الواردات) من خلال إنتاج بعض المنتجات التي كانت تستورد، و في المقابل تزداد أهمية الضرائب المحلية (الضرائب على الأعمال، الضرائب الخاصة على الاستهلاك، الضرائب على الدخل).

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك العالي:

في هذه المرحلة يتجه المجتمع إلى إنتاج البضائع و الخدمات المعمرة، و أهم ما يميز هذه الفترة هو زيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان، و ارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب مهارات. مما يجعل للضرائب على الاستهلاك أهمية في حجم الإيرادات الضريبية، كما تزداد أهمية الضرائب المباشرة الحديثة (الضريبة على الدخل، والضرائب على أرباح الشركات) بل أنها تصبح هي السائدة؛ و حسب Hinrichs يصبح النظام الضريبي في هذه المرحلة أكثر تعقيدا، بحيث يصبح التمييز الضريبي بين الضرائب المباشرة غير المباشرة غير عملي.

يرى Hinrichs من خلال هذا التقسيم أن معظم الدول النامية توجد في مرحلة الانتقال و هي مرحلة لا يعتبر فيها الاقتصاد في مرحلته الأولية و لا في مرحلته المتقدمة، و إنما بين المرحلتين الثانية و الثالثة؛ و ما يميز هذه المرحلة حسب Hinrichs هو الارتفاع السريع للحقوق الجمركية، متبوعة بالرسوم على الصفقات الداخلية و في نهاية هذه المرحلة تبدأ الضرائب المباشرة و بطريقة تدريجية في إحلال الضرائب غير المباشرة. و قد أشار Hinrichs من خلال هذا التقسيم أن الدول التي لها نفس مستوى التنمية بالضرورة أن يكون لها نفس البنية الجبائية.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية و مستوى التنمية الاقتصادية:

عادة يتم استخدام مؤشر الضغط الجبائي (نسبة الإيرادات الجبائية الفعلية إلى الناتج الداخلي الخام) كأساس لمقارنة الأنظمة الضريبية بين الدول. إلا أن استخدام هذا المؤشر الواسع يعتبر معقولا إذا حاولنا تحديد الاتجاهات

¹ د. فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، 144.

أو لمقارنة الأداء الجبائي (الإيرادات الجبائية) لمجموعة من الدول لها نفس الهيكل الاقتصادي و نفس مستوى الدخل؛ أما إذا استخدمت هذه المؤشر لمقارنة فعالية تعبئة الإيرادات في البلدان التي تختلف فيها الهياكل الاقتصادية و الاتجاهات الديمغرافية، فقد تعطينا صورة مشوشة تماما و غير حقيقية لأن هناك عوامل يمكن أن تؤثر على الإيرادات الجبائية بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الإدارات الجبائية، و من بين هذه العوامل الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية، الاستقرار السياسي، ضعف الأداء المؤسساتي، البنية الاقتصادية... إلخ.

و في هذا السياق أجريت بعض الدراسات القياسية في سنوات الخمسين إلا أنه لم يكن لها صدى إلا بعد سنة 1967 و بالضبط بعد الدراسة التي قام بها كل من J.R.Lotz و E.R.Morss، حيث حاول العديد من الاقتصاديين المهتمين بمجال الضرائب من خلال دراسات قياسية دراسة العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية، و ذلك من خلال تقدير محددات الإيرادات الجبائية و تحديد أثر كل متغير على القدرة الجبائية و من ثم قياس الجهد الجبائي.

1- القدرة الجبائية و الجهد الجبائي:

تشير القدرة الجبائية إلى حجم الضرائب المتوقعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، و التي يمكن تقديرها بعلاقة اندارية و ذلك بأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديموغرافية، و المؤسساتية و الخصائص الاقتصادية لبلد ما.

أما الجهد الجبائي فيمكن تعريفه على أنه المؤشر الذي يبين الطريقة التي من خلالها ترفع الدولة من إيراداتها نسبة إلى معطياتها الاقتصادية و الهيكلية المقدر، كما يفسر أسباب الاختلاف في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام بين الدول؛ و يمكن الحصول على مؤشر الجهد الجبائي من خلال العلاقة بين حصة الإيرادات الجبائية الحقيقية الكلية (الفعالية) في الناتج الداخلي الخام و القدرة الجبائية المتوقعة. و يبين لنا هذا المؤشر مدى تحمل الاقتصاد تحصيل إيرادات ضريبية إضافية من عدمه في ظل الوضعية الاقتصادية السائدة، فتجاوز هذا المؤشر الواحد الصحيح يعني أنه تم تحصيل إيرادات جبائية تتجاوز القدرة الجبائية للاقتصاد و هو ما يمكن أن يكون له الأثر السلبي على التنمية الاقتصادية، و إذا كان أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني وجود إمكانية لتحصيل إيرادات جبائية إضافية أي أن الدولة لا تستغل كامل قدرتها الجبائية و بالتالي يمكنها تحصيل إيرادات إضافية.

يمكن استخدام الجهد الجبائي و متحصلات الضرائب الفعلية كمعايير لترتيب البلدان إلى أربع مجموعات مختلفة:¹

- بلدان ذات إيرادات ضريبية منخفضة و جهد ضريبي منخفض.
- بلدان ذات إيرادات ضريبية مرتفعة و جهد ضريبي مرتفع.

¹Tuan Minh Le, Blanka Moreno-Dodson, NihalBayraktar, Tax capacity and tax effort: Extended cross-country analysis from 1994 to 2009, March 2012, p1.

- بلدان ذات إيرادات ضريبية منخفضة و جهد ضريبي مرتفع.
- بلدان ذات إيرادات ضريبية مرتفعة و جهد ضريبي منخفض.

هذا التصنيف يركز على المتوسط العام للإيرادات الجبائية من جهة و على مؤشر الجهد الجبائي من جهة أخرى و الذي يساوي الواحد (1) في الحالة التي تكون فيها الإيرادات الجبائية الفعلية مساوية تماما للإيرادات الجبائية المقدرة.

2- الأدبيات التطبيقية لدراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية و مستوى التنمية الاقتصادية:

تعود أول محاولة لدراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية و مستوى (مراحل) التنمية إلى Williamson 1961، الذي استخدم الاختلافات (الفروق) في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لشرح التغيرات في مستويات التنمية، معتمدا في ذلك على استخدام دالة أسية كنموذج، و شملت دراسته عينة من 33 دولة (متقدمة و سائرة في طرق النمو)، و من خلال دراسته هذه توصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام و بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. ثم تلتها بعد ذلك عدة دراسات مستعملة عينة كبيرة من الدول و عدد كبير من المتغيرات المستقلة:¹

Mors - Lotz 1967, Shin 69, Bahl 1971, Chelliah, Kelly, Bass 1974, Tait - Al, Piaccastelli, Davoodi-Gregorian, Sen Gupta, V. Tanzi 1987, Leuthold 1991, R.Burgesse- N.Stern 1993, G.Chambas 1994, Stosky -Woldemariam 1997, V.tanziH.Zee 2000, Teera- Hudson 2004, G.Chambas Al 2005.

2-1-دراسة Mors - Lotz 1967:

إن أول من استخدم العلاقة بين نسبة الإيرادات الضريبية المحققة فعلا (الفعلية) إلى الناتج الداخلي الخام و بين نسبة الإيرادات الضريبية المتوقعة (المقدرة) إلى الناتج الداخلي الخام لمقارنة الجهد الجبائي لمجموعة من الدول هما الباحثين Mors – Lotz. و ذلك انطلاقا من دراسة Williamson، مستخدمين في ذلك كمغيرات مستقلة كل من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و درجة الانفتاح الاقتصادي المعبر عنها بمجموع كل من الصادرات و الواردات نسبة إلى الناتج الداخلي الخام. من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة هو وجود علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام كمغير تابع و بين درجة الانفتاح الاقتصادي و نصيب الفرد من الدخل كمغيرات مستقلة. كما شملت الدراسة مجموعة فرعية مكونة من 52 بلد ذو الدخل الضعيف توصل من خلالها الباحثين إلى وجود علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع

¹ A.K.M. AtiqulHaque, Determinants of low tax efforts of developing countries

و المتغيرات المستقلة. و بمقارنة النتائج المتحصل عليها من دراسة المجموعة الفرعية مع النتائج المتوصل إليها من دراسة العينة الإجمالية، اتضح أن قيمة التباين الكلي و قيمة t لنصيب الفرد من الدخل انخفضتا بطريقة ملحوظة مما يعني أن تباين الإيرادات الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام يكتسي أهمية ضئيلة في تفسير العلاقة بين هذه المتغيرات في حالة دراسة المجموعة الفرعية.

و قد شملت الدراسة عينة من 52 بلد ذو الدخل المنخفض، كل بلد على حدة، و توصلوا إلى أن هناك علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كمتغيرات مستقلة و بين نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع.

2-2-دراسة KilmanShin 1969:

استخدم Shin في دراسة له بعنوان¹ International difference in tax ratio نفس مجموعة الدول التي استخدمها كل من Mors و Lotz إلا أنه أضاف ثلاث متغيرات تفسيرية تتمثل في:

- حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام.
- معدل النمو السكاني.
- معدل تطور الأسعار (التضخم).

و أشار Shin في دراسته إلى أن حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام تبين درجة التصنيع و درجة تمركز السكان في المدن Urbanisation، حيث أنه كلما كانت هذه الحصة مرتفعة كلما دل ذلك على نقص الإيرادات الضريبية، كما أشار إلى أن وجود معدل نمو سكاني مرتفع يعكس إعفاء ضريبي كبير نتيجة لضعف معدلات الضريبة. أما الأسباب التي استند إليها Shin لتبرير إدماج معدل التضخم بدت ضعيفة نوعا ما، مؤكدا في ذات السياق أن البلد الذي يعاني من ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يتسم بارتفاع حصة الضرائب نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خاصة إذا كان هذا البلد يتبع نظام ضريبي تصاعدي.

تشير النتائج التي توصل إليها Shin في دراسته، أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام قد يكون مفيدا للفرقة، اعتمادا على نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام، بين الدول المتقدمة و بين الدول النامية، لكنه غير مفيد للفرقة بين مجموع الدول الممثلة للعينة؛ كما توصل إلى أن التضخم و معدل النمو السكاني هي ذات دلالة إحصائية بالنسبة للدول النامية.

¹Kilman Shin, International difference in tax ratio, The review of economics and statistics 1969.

2-3-دراسة Bahl 1971:

قام BahlRoy بدراسة معمقة للدراسات السابقة بعنوان ¹A regression approach to tax efforts and tax ratio analysis موضحا الفرق بين معدل الضغط الجبائي و الجهد الجبائي؛ حيث أكد بأن الضغط الجبائي يشير ببساطة إلى الإيرادات الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، في حين عرف الجهد الجبائي كمقياس للقدرة الجبائية البلد على أنه العلاقة بين الإيرادات الجبائية الحالية (الفعلية) و الإيرادات الجبائية المتوقعة. كما أشار إلى أن ترتيب الدول بالاعتماد على الجهد الجبائي يجب أن تكون دالة لعاملين مهمين هما القدرة الجبائية (\hat{T}/Y) و الجهد الجبائي (E) أي:

$$\frac{T}{Y} = f\left(\frac{\hat{T}}{Y}, E\right)$$

(\hat{T}/Y): الإيرادات الجبائية المتوقعة (القدرة الجبائية)

و منه فإن معدل الجهد الجبائي لبلد ما يعبر عنه بالصيغة التالية:

$$E = \left(\frac{T}{Y}\right) / \left(\frac{\hat{T}}{Y}\right)$$

$$E_i = T_i / \hat{T}_i$$

إذن معدل الجهد الجبائي لبلد ما (i) هو نسبة الإيرادات الجبائية الحالية إلى الإيرادات الجبائية المتوقعة.

قام Bahl بتطوير نموذج Mors - Lotz مستخدما ثلاث محددات للقدرة الجبائية:

- حجم التجارة الخارجية: حيث يرى Bahl أن وجود مستوى مرتفع من نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام يعكس درجة كبيرة من التنقيد Monétisation، و أن زيادة نسبة الواردات يسمح للدولة بتحصيل الضريبة بفعالية و بدون صعوبة إدارية.
- مستوى التنمية الاقتصادية: على عكس الدراسات السابقة (Shin، Mors – Lotz) التي استخدمت نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لتمثيل مؤشر التنمية فقد استخدم Bahl حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام لتمثيل ذلك، لأنه يرى أن استخدام نصيب الفرد من الدخل في الدراسات السابقة يعطي نتائج متضاربة لشرح أثره على حصة الإيرادات الضريبية في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى أن الارتفاع في حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام يعني انخفاض التصنيع و بالتالي انخفاض نصيب الفرد من

¹Roy Bahl, A regression approach to tax efforts and tax ratio analysis, Staff papers № 18, IMF, 1971.

الدخل كون أن الأجور المتأتية من قطاع الزراعة عادة ما تكون منخفضة نسبيا؛ إضافة إلى صعوبة تسيير هذا القطاع من طرف السلطات الجبائية .

و من جهة أخرى يتفق Bahl مع Shin في أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام قد يكون مفيدا للترقية بين نسب الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام بين الدول المتقدمة و الدول النامية لكنه لا يصلح للترقية بين مجموعة من الدول.

- بنية الناتج الداخلي الخام: يرى Bahl أن مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام يؤثر مباشرة على القدرة الجبائية. كما يرى بأن قطاع التعدين يحقق قاعدة (وعاء) ضريبية كبيرة مقارنة بقطاعات أخرى و يمكن أن يكون محدد للقدرة الجبائية.

و تمثلت المعادلة الانحدارية ل Bahl في العلاقة التالية:

$$\frac{T}{Y} = a + b_1 A_y + b_2 N_y + b_3 X_y$$

T/Y : نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام.

A_y : حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام.

N_y : حصة القطاع التعدين في الناتج الداخلي الخام.

X_y : حصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام.

من خلال المعادلة أعلاه يتضح أن نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام يمكن أن تتضمن صادرات قطاع الفلاحة و صادرات قطاع التعدين، لذلك تم طرح كل من حصة الصادرات من الفلاحة و حصة الصادرات من القطاع المعدني من الصادرات الإجمالية و بالتالي تصبح المعادلة السابقة كما يلي:

$$\frac{T}{Y} = a + b_1 A_y + b_2 N_y + b_3 (X_y - Ax_y - Nx_y)$$

Ax_y : حصة الصادرات من الفلاحة

Nx_y : حصة الصادرات من القطاع المعدني

استنتج Bahl من دراسته و التي شملت 49 دولة أن القدرة الجبائية كانت مرتفعة في الدول المتقدمة المتميزة بكبر حجم قطاع التجارة الخارجية. كما توصل إلى أن كل من بنية الناتج الداخلي الخام و مستوى الدخل يؤثران على القدرة الجبائية.

2-4-دراسة J.Chelliah 1971:

أشار J.Chelliah في دراسة له بعنوان¹ Trends in taxation in developing countries أن كل من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، درجة الانفتاح الاقتصادي و بنية الناتج الداخلي الخام لهم تأثير معنوي على القدرة الجبائية للبلد. كما توصل في هذه الدراسة إلى أن حصة التعدين هي أهم محدد للقدرة الجبائية بالنسبة للبلدان النامية خلال الفترة التي تمت فيها الدراسة.

2-5-دراسة Chelliah, Kelly, Bass 1974:

شملت الدراسة عينة من 47 بلد نامي و للفترة 1969-1971، حيث استعمل الباحثون المعادلات التي من شأنها أن توضح العلاقات بين الضرائب و الناتج الداخلي الإجمالي المعروفة تحت اسم معادلات Mors – Lotz -التالية:²

$$T/Y = a + b_1 Y/P + b_2 N_y + b_3 F/Y \dots\dots\dots (1)$$

$$T = a + b_1 (Y_p - X_p) + b_2 N_y + b_3 X_y \dots\dots\dots (2)$$

$$T/Y = a + b_1 (Y_p - X_p) + b_2 F/Y \dots\dots\dots (3)$$

$$T/Y = a + b_1 N_y + b_2 A_y + b_3 X_y \dots\dots\dots (4)$$

$$T/Y = a + b_1 N_y + b_2 A_y \dots\dots\dots (5)$$

حيث أن:

T/Y: نسبة الإيرادات الضريبية (باستثناء اشتراكات الضمان الاجتماعي) إلى الناتج الداخلي الخام.

Y/P: نصيب الفرد من الدخل بالدولار الأمريكي.

F/Y: الانفتاح الاقتصادي.

(Y_p-X_p): نصيب الفرد من الدخل باستثناء الدخل المحصل عليه من الصادرات.

N_y: حصة قطاع التعدين في الناتج الداخلي الخام.

A_y: حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام.

X_p: حصة الصادرات.

¹J.Chelliah, Trendes in taxation in developing countries, Staff papers vol 18, IMF 1971.

²مصطفى الكثيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 189-190.

X_y : حصة الصادرات باستثناء صادرات المواد المعدنية.

و من النتائج المتوصل إليها أن نصيب الفرد من الدخل، درجة الانفتاح الاقتصادي و بنية الناتج الداخلي الخام (التركيبية القطاعية للناتج الداخلي الخام) لهم أثر ذو دلالة إحصائية على القدرة الجبائية؛ و في نظر Chelliah فإن المعادلتين (4) و (5) اللتين تستعملان حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام تفضيان إلى نتائج أفضل من المعادلات التي تستخدم نصيب الدخل الفردي من الدخل.

2-6-دراسة Al و Tail:

استعمل الباحثين نفس العينة التي استخدمها Chelliah 1971 في دراسته (47دولة) و للفترة 1972-1976، و قد توصل الباحثين إلى أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام باستثناء الدخل المحصل عليه من الصادرات و حصة قطاع التعدين يعتبران محددات مهمة للجهد الجبائي مما يؤكد اعتمادهما كمحددات للجهد الجبائي في الدول النامية. بينما توصل الباحثان إلى أن معامل حصة الفلاحة غير معنوي.

2-7-دراسات¹ VitoTanzi 1981 :

حاول V. Tanzi دراسة له تقدير محددات الجهد الجبائي لعينة من 34 بلد جنوب صحراء إفريقيا، فتوصل إلى أن قطاع التعدين و حصة الصادرات خارج صادرات قطاع التعدين لهما ارتباط موجب و ذو دلالة إحصائية بالإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام. و في دراسة أخرى لعينة من 83 بلد نامي للفترة 1978-1988 توصل الباحث إلى وجود علاقة ضعيفة بين حصة الإيرادات الضريبية في الناتج الداخلي الخام و مستوى الدخل الفردي، و تبين من الدراسة أن حصة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام لها علاقة قوية و عكسية مع حصة الضرائب و لها قدرة تفسيرية كبيرة مقارنة بمستوى الدخل الفردي. كما توصل إلى أن هناك متغيرات تفسيرية أخرى تعتبر كمحددات مهمة للقدرة الجبائية كالتغير في بنية الناتج الداخلي الخام، الديون، الاستقرار السياسي و حصة الواردات.

2-8-دراسة R.Burgess-N.Stern1993:

شملت الدراسة عينة من 82 دولة نامية و 21 دولة متقدمة، و توصل الباحثين إلى أن نسبة الاقتطاعات العمومية في الناتج الداخلي الخام لها اتجاه تزداد بزيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط هذه النسبة 15% بالنسبة للدول الفقيرة و 30% بالنسبة للدول الغنية و ما يعادل 20% للدول ذات الدخل المتوسط.²

¹VitoTanzi, A statical evaluation of taxation in Sub-Saharan Africa, IMF, 1981.

² Cuong. Vu. Sy, La politique fiscal et le développement du Vietnam au cours de la transition, Thèse de Doctorat, 2009, p 144.

2-9-دراسة Junet. G. Stosky وA. Woldmariam: 1997:

توصل الباحثان في دراسة لهم لعينة من 46 دولة لجنوب صحراء إفريقيا إلى أن كل من حصة الفلاحة و قطاع التعدين في الناتج الداخلي الخام لهما ارتباط سالب و ذو دلالة إحصائية بحصة الإيرادات الجبائية، بينما متغيرات أخرى كحصة الصادرات كان لها الأثر الايجابي على الإيرادات الجبائية.¹

2-10-دراسة V.Tanzi و H.Zee: 2000:

قام الباحثان بحساب نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج الداخلي الخام لسنة 1997 لعينة مكونة من 38 دولة نامية، إضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، و قد توصلا الباحثان إلى معدل متوسط قدره 18.2% للدول النامية.²

2-11-دراسة M. Piaccastelli: 2001:⁴

استخدم الباحث، لخصر المحددات المهمة للجهد الجبائي، البيانات القطاعية Panal لعينة من 75 دولة متقدمة و نامية، و من النتائج التي استخلصها من الدراسة أن نصيب الفرد من الدخل، الانفتاح الاقتصادي و حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام تعتبر محددات أساسية و مهمة لتفسير نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام.

2-12-دراسة Hamid Davoodi وDavid. A. Gregorian: 2007:³

هدف الباحثان من هذه الدراسة هو تحديد القدرة الجبائية المحتملة (الممكنة) و الجهد الجبائي لدولة أرمينيا Armenia، حيث شملت الدراسة عينة من 12 دولة لأوروبا الشرقية، مستخدمين في ذلك المتغيرات التفسيرية التالية:

نصيب الفرد من الدخل، جودة المؤسسات، التضخم، حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام، الانفتاح الاقتصادي، نسبة السكان في المدن من مجموع السكان و حجم الاقتصاد الخفي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام. و قد توصل الباحثان إلى أن حجم الاقتصاد الخفي و جودة المؤسسات يعتبران من المحددات الأساسية للجهد الجبائي لما لهما من تأثير معنوي.

¹ Junet. G. Stocky, A. Woldmariam, Tax effort in Sub-Saharan Africa, Working paper № WP/97/107, IMF 1997.

² Cuong.Vu.Sy, op cit, p 144.

³ Hamid Davoodi, David. A. Gregorian, Tax potential vs. Tax effort: A cross-Country analysis of Armenia's stubbornly low tax collection, Working paper № WP/07/106. IMF 2007.

2-13-دراسة Abhijit Sen Gupta 2007:

استخدم الباحث في دراسته البيانات القطاعية Panal على عينة مكونة من 105 دولة، حيث توصل إلى أن العوامل الهيكلية كنصيب الفرد من الدخل، حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، الانفتاح الاقتصادي والمساعدات الخارجية يؤثران بطريقة جوهرية على إيرادات الدول النامية؛ كما توصل إلى أن مجموعة من بلدان جنوب الصحراء تحقق إيرادات أكبر من ما كان مقدر أي أن معامل الجهد الجبائي أكبر من الواحد، بينما يحدث العكس بالنسبة لبعض دول أمريكا أي أن معامل الجهد الجبائي أقل من الواحد.¹

المبحث الرابع: المرونة الجبائية و التنمية الاقتصادية:

إن مؤشر الجهد الجبائي يبين لنا مدى تحمل اقتصاد دولة ما لتحصيل إيرادات ضريبية إضافية في ظل الوضعية الاقتصادية السائدة، بمفهوم آخر فهو يقدر لنا الإيرادات الجبائية المحتملة Potentiel؛ إلا أن هذا المؤشر لا يقيس لنا تطور الإيرادات الجبائية المحققة نتيجة تحقيق تنمية اقتصادية، فالإيرادات الجبائية ترتفع عموماً مع ارتفاع القاعدة الضريبية المعبر عنها بالناتج الداخلي الخام و تنخفض مع انخفاضها؛ و بالتالي و لقياس هذه العلاقة نلجأ إلى مؤشر آخر ألا و هو المرونة الجبائية، و التي تعتبر واحدة من القياسات و المؤشرات المهمة لمعرفة مدى حساسية و استجابة الإيرادات الضريبية للتغيرات التي تحدث في بنية و قيمة القاعدة الضريبية. و يرى المهتمين و المختصين في المجال الجبائي أن المرونة المرتفعة للإيرادات الجبائية تسمح بتمويل التنمية عن طريق رفع العائد الجبائي، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات و تدابير جبائية قد يصعب تقبلها من طرف المكلفين؛ و في المقابل إذا كانت مرونة الإيرادات الجبائية منخفضة فهذا يدفع السلطات إلى البحث عن إيرادات إضافية عن طرق اتخاذ إجراءات و تدابير جبائية كرفع المعدلات الضريبية، البحث عن أوعية ضريبية جديدة، فرض ضرائب جديدة، أو العمل على تحسين أداء الإدارة الجبائية.

1-أنواع المرونة:

إن ارتفاع الإيرادات الجبائية في بلد ما قد يفسر إما كنتيجة لزيادة القاعدة الضريبية المعبر عنها عموماً بالناتج الداخلي الخام أو كنتيجة لاتخاذ إجراءات جبائية من شأنها أن ترفع من هذه الإيرادات أو كنتيجة للاثنين معاً، مما يدفعنا إلى التمييز بين مفهومين مختلفين للمرونة الجبائية:

¹AbhijitSenGupta, Determinants of tax revenue efforts in developing countries, IMF Working paper 2007.

1-1- المرونة الشاملة (التعويمية) Taxbuoyancy: هي مقياس مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات النسبية في كل من القاعدة الضريبية و الإجراءات الجبائية (زيادة معدلات الضريبة، توسيع الوعاء الضريبي وإدخال ضرائب و رسوم جديدة)، فالمرونة الشاملة تأخذ بعين الاعتبار أثار الإجراءات الجبائية على الإيرادات الجبائية.

1-2- المرونة الآلية (التلقائية) ElasticityTax: هي مقياس مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات النسبية في القاعدة الضريبية مستبعدا منها أثار التغيرات الاختيارية Discretionary changes (التغيرات في التدابير و الإجراءات الجبائية)، لذلك يمكن القول أن المرونة الآلية تقيس تطور الإيرادات الضريبية المرتبط بتحقيق النمو الاقتصادي و المستقل عن كل إجراء جبائي مقصود.

يمكن القول، من هذين التعريفين، أن كل من المرونة الآلية و المرونة الشاملة تقيسان استجابة الإيرادات الجبائية للقاعدة الجبائية، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن قياس المرونة الآلية يتم بافتراض بقاء النظام الجبائي و القوانين الجبائية ثابتين دون تغيير، و بالتالي فإن المرونة الآلية هي نتيجة بناء افتراضي تقيس التغير في الإيرادات الجبائية مع افتراض ثبات النظام الجبائي و استمراره في التطبيق على حاله.¹ أما المرونة الشاملة فهي تقيس التغير في الإيرادات الضريبية الناتج عن التغير في القاعدة الجبائية و في النظام الجبائي معا (زيادة معدلات الضريبة، توسيع الوعاء الضريبي و إدخال ضرائب و رسوم جديدة).

تستخدم مفاهيم المرونة الشاملة و الآلية كأداتين مهمتين في تقييم فعالية الإستراتيجية الجبائية للدولة و المتمثلة في قدرة النظام الجبائي على تعبئة الإيرادات سواء كان ذلك باتخاذ إجراءات جبائية أم لا، كما تساعد في تحديد نقاط الضعف في الهيكل الضريبي مما يسمح بصياغة استراتيجيات لتصحيح نقاط الضعف هذه و تحسين الإيرادات. و في هذا الصدد قد أشار كل من Mitchell et Andrews 1991² إلى أن معرفة المرونات لمختلف الضرائب يسمح بإبراز الإيرادات الإضافية التي يمكن تعبئتها من خلال النظام الجبائي القائم، و بشكل أكثر تحديدا يمكن استخدام هذه المرونات من أجل:

- رصد التقدم المحرز في تحصيل الضرائب.
- صياغة و إعداد الميزانيات الحكومية.
- التنبؤ بالإيرادات الضريبية.
- إجراء مقارنات بين البلدان.

¹QaziMasood Ahmed, SulaimanD.Mohamed, Determinant of tax Buoyancy, Empirical evidence from developing countries, European Journal of social sciences, vol 13, №3,2010

² Joseph Jason Cotton,opcit, p 3.

2-- طرق قياس المرونة:

2-1- قياس المرونة الشاملة:

تعكس المرونة الشاملة مدى استجابة الإيرادات الجبائية إلى كل من النمو التلقائي في القواعد (الأوعية) الجبائية الناتج عن زيادة الناتج الداخلي الخام من جهة، و التغيرات في الإجراءات و التدابير الجبائية من جهة أخرى. و تقاس المرونة الشاملة بقسمة التغير النسبي المعوي من الضريبة قيد الدراسة على التغير النسبي المعوي في القاعدة الضريبية، فإذا كان ناتج هذه القسمة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الضريبة مرنة بالنسبة لقاعدتها الضريبية، و إذا كان ناتج القسمة أقل من الواحد الصحيح قيل أن تلك الضريبة قليلة المرونة بالنسبة لقاعدتها الضريبية.

و لقياس المرونة الشاملة نطلق من المعادلة الأسية التالية:¹

$$TR = \alpha Y^\beta \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

TR: الإيرادات الجبائية

Y: القاعدة الضريبية (ممثلة بالناتج الداخلي الخام)

β: المرونة و التي تقيس مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغير في القاعدة الضريبية

α: الحد الثابت (القيمة الابتدائية للضريبة)

ε: حد الخطأ

و الممكن إعادة كتابتها بعد إدخال اللوغاريتم كما يلي:

$$\log TR_t = \log \alpha + \beta \log Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

2-2- قياس المرونة الآلية:

من الطبيعي أن دراسة أي نظام جبائي عن طريق المرونة الآلية يتطلب جمع معلومات و بيانات جبائية دقيقة الأمر الذي يجعل هذه المهمة صعبة خاصة إذا كان النظام الضريبي يتعرض إلى تغيرات دائمة سواء تعلق الأمر بتعديلات في المادة الضريبية أو إلى تعديلات في التشريع الجبائي². لذلك غالباً ما يتم استخدام في الدراسات القياسية طرق تعمل على تطهير و تصفية السلاسل الزمنية للإيرادات الضريبية من أثار الإجراءات و التدابير الجبائية

¹William Gabriel Brafu-Insaidoo, CamaraKwasiObeng, op cit, p 21.

²مصطفى الكثيري، مرجع سبق ذكره، ص 182

discretionary effects و تتمثل الطرق الأكثر شيوعا و استخداما لعمل ذلك حسب ما أشارت إليه معظم الدراسات في أربع طرق:¹

- 1- طريقة بنية المعدل الثابت Constant rate structure
- 2- طريقة التعديل (التصحيح) النسبي The proportional adjustment method
- 3- طريقة المتغيرات الوهمية The dammy variable approach
- 4- طريقة مؤشر ديفيزيا Divisia index approach

2-2-1- طريقة بنية المعدل الثابت Constant rate structure

تتمثل هذه الطريقة في توليد سلسلة الإيرادات الجبائية عن طريق المحاكاة لسنة مرجعية و محاكاة تقديرات القواعد الضريبية للسنوات اللاحقة. على الرغم من أن هذه الطريقة هي الأكثر دقة إلا أنها ليست مستعملة كثيرا لما تتطلبه من بيانات دقيقة بما فيه الكفاية عن معدلات ضريبية حقيقية و عن التغيرات في تركيبة القاعدة الضريبية، بما يسمح بتطبيق معدل السنة المرجعية للقاعدة الضريبية للسنة الموالية.

² و من الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة هي صعوبة الحصول على مثل هذه البيانات خاصة في الدول النامية، و نظرا لهذه³ إضافة لما تكلفه هذه الطريقة من عناء إذا تم تطبيقها على مجموعة كاملة من القواعد الضريبية. الانتقادات فإن معظم الدراسات تستغني عن هذه الطريقة.

2-2-2- طريقة التعديل (التصحيح) النسبي Theproportionaladjustmentmethod

تعتمد هذه الطريقة على استخدام الميزانية التقديرية للإيرادات الجبائية المتوقع الحصول عليها نتيجة التعديلات المقترحة في النظام الجبائي، كما هو الحال في دراسة كل من Mansfield 1992, Osoro 1993, Muriithi 2003⁴ .et Moyi

من الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة، إضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات الميزانية التقديرية للإيرادات الجبائية، هو مصداقيتها المشكوك فيها، كون أن النتائج الحقيقية للتعديلات المقترحة في النظام الجبائي قد تختلف عن

¹FarooqRasheed, An analysis of the tax buoyancy rates in Pakistan, Market Fories, vol 2 № 3, 2006, p 4.

²FaizBilquées, Elasticity and Buoyancy of the tax system in Pakistan, The Pakistan Development Review, Spring 2004, p 79.

³FarooqRasheed, op cit, p 4.

⁴William Gabriel Brofu-InsaídoCamaraKwasi, Import liberalization and import tariff yield in Ghana : Estimating tariff buoyancy and elasticity, American Journal of Economics 2012, p 3.

النتائج المتوقعة من هذه التعديلات.¹

2-2-3-طريقة المتغيرات الوهمية The dammy variable approach

تسمى هذه الطريقة عموماً بطريقة Singer نسبة إلى مقترحها، فهي تتطلب استخدام معطيات سلاسل زمنية تاريخية غير معدلة بحيث يتم إدخال متغيرات صورية (وهمية) للتعبير عن الإجراءات و التدابير الجبائية المتخذة، كما هو الشأن في دراسة كل من Singer 1968, Artus 1974. و هو ما يمكن التعبير عنه باستخدام النموذج التالي:²

$$\text{Log TR} = a_0 + a_1 \log Y + \sum_i D_i + e_t$$

حيث أن:

D_i (i = 1,2) تأخذ قيمة الواحد (1) في كل سنة يحدث فيها تغيير في الإجراءات و التدابير الجبائية، و تأخذ قيمة الصفر (0) في غير ذلك.

إلا أن استخدام هذه الطريقة لا يمكن أن يتم بشكل صحيح إذا ما كانت هناك تغييرات ضريبية متعددة في الماضي حتى و لو كانت هذه التغييرات صغيرة نسبياً، لأن هذا قد يؤثر على الحد من الإفراط في درجات الحرية و بالتالي يؤثر على كفاءة المقدرات، كما قد تحدث مشاكل قياسية ما لم تكن هناك معلومات عن طبيعة هذه التغييرات ومدى استقلالية تأثير بعضها على البعض.³

2-2-4-طريقة مؤشر ديفيزيا Divisia index approach

تسعى طريقة مؤشر ديفيزيا إلى تقسيم النمو في الإيرادات الجبائية الإجمالية إلى ما هو راجع إلى التغييرات في الإجراءات و التدابير الجبائية، و إلى ما هو راجع إلى النمو التلقائي في الأوعية الضريبية الناتج عن الزيادة المحققة في الناتج الداخلي الخام.

و تلخص هذه الطريقة في ثلاث خطوات أساسية:

أولاً: عزل النمو في الإيرادات الجبائية الناتج عن الإجراءات و التدابير الجبائية المتخذة من طرف الحكومة باستخدام مؤشر يعمل على عزل النمو التلقائي في الإيرادات الجبائية الناتج عن الزيادة في الناتج الداخلي الخام.

¹FaizBilquées,op cit, p 78.

² AdemolaAriyo, Productivity of the Nigerian tax system 1970-1990, Research Paper Sixty-Seven, November 1997, p 20.

³FarooqRasheed, op cit, p 5.

ثانيا: تقدير المرونة الشاملة باستخدام الناتج الداخلي الخام كقاعدة ضريبية.

ثالثا: تعديل المرونة الشاملة المقدره في الخطوة الثانية، و ذلك بتحويل المؤشر لتحديد المرونة الآلية للإيرادات الجبائية

و تتمثل الطرق الأكثر شيوعا لعزل آثار الإجراءات و التدابير الجبائية عن نمو الإيرادات الجبائية الإجمالية في الطرق الثلاث السالفة الذكر، إلا أن هذه الطرق تلقت العديد من الانتقادات أهمها هو اعتمادها على تعديل سلاسل البيانات التاريخية للإيرادات الجبائية؛ الأمر الذي يكون مرهقا و صعبا لما تتطلبه هذه الطرق من توافر بيانات دقيقة و كثيرة؛ خاصة في ظل الإجراءات و التدابير الجبائية الدائمة التي تعرفها الأنظمة الجبائية سواء تعلق الأمر بتعديلات في المادة الضريبية أو إلى تعديلات في التشريع الجبائي.

و قد جاءت طريقة مؤشر ديفيزيا للقضاء على هذه الصعوبات لأنها تستخدم سلاسل البيانات التاريخية للإيرادات الجبائية دون إجراء أي تعديل عليها من أجل حذف آثار التغيرات في الإجراءات الجبائية خلال مدة موضوع البحث. كما أن هذه لا تتطلب معرفة معلومات دقيقة و محددة عن آثار تغير الإجراءات الجبائية على نمو الإيرادات الجبائية الإجمالية، و لا تتطلب معلومات عن الإجراءات الجبائية المتكررة المتخذة من طرف الحكومة في السنوات الماضية.

الإطار النظري لمؤشر ديفيزيا حسب Choudhry 1979:

إن طريقة مؤشر ديفيزيا مستنبطة من نظرية الإنتاجية الكلية التي تفترض وجود علاقة مستقرة بين عوامل الإنتاج (المدخلات) و الإنتاجية الكلية (المخرجات) بطريقة تجعل من الزيادة في عوامل الإنتاج تترجم إلى زيادة في الإنتاجية (المخرجات)، و بالتالي فإن النمو في الناتج يمثل حركة تصاعدية في منحنى الناتج و التي سببها الزيادة في عناصر المدخلات و التي تكون الإنتاجية الكلية مقياسا ملائما لمثل هذه الحركة النسبية لعناصر المدخلات. وبالمثل هناك علاقة بين النمو في الإيرادات و بين منحنى الإيرادات الجبائية، حيث أن الزيادة في القواعد (الأوعية) الضريبية تؤدي إلى الزيادة في الإيرادات و بالتالي حدوث حركة على طول منحنى الإيرادات؛ و هنا يستخدم مصطلح المرونة الآلية للتعبير عن هذه الحركة حيث أنه يمثل مقياس كلي للنمو التلقائي في الإيرادات نسبة للنمو في الأوعية.

فمن خصائص آثار الإجراءات و التدابير الجبائية على الإيرادات الجبائية أنها مشابهة لآثار التغير التقني على الإنتاجية الكلية. فمن المفترض أن التغير التقني يحدث تغيرات في الإنتاجية الكلية أكبر من تلك التي تحدثها التغيرات في عناصر المدخلات و هو ما يتوقع أن يحدث انتقال في دالة الإنتاجية الكلية. و بنفس التحليل فإن

التغيرات في الإجراءات و التدابير الجبائية من شأنها أن تحدث تغيرات في الإيرادات الجبائية أكبر من تلك التي يحدثها التغير في الأوعية الضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحني دالة الإيرادات الجبائية الكلية. إن وجود تغيرات في الإجراءات و التدابير الجبائية (في التغير التقني) من شأنها أن يحدث تغير في الإيرادات الجبائية (في الإنتاجية الكلية)، إلا أن هذا التغير في الإيرادات الجبائية لا ينتج فقط عن التحول في المنحنى بسبب وجود هذه التغيرات و لكن ينتج أيضا عن التحول في المنحنى بسبب النمو في الأوعية الضريبية (عناصر المدخلات). ومن هنا يتضح التناظر بين وجود دالة الإنتاج الاجمالية و بين وجود دالة الضريبة الإجمالية The aggregate tax function.

و بالتالي فإن افتراض دالة الضريبة الكلية كدالة ل k من الأوعية الضريبية مشابه لافتراض دالة الإنتاج الكلية و التي تعتبر الناتج الكلي كدالة ل n عناصر المدخلات. فإذا لم تكن هناك أي إجراءات و تدابير جبائية (أو تغير تقني) فلن يحدث أي تغير في الإيرادات الجبائية و هذا في ظل وجود هيكل جبائي معطى و ثابت و في ظل وجود أوعية ضريبية ثابتة. و نفس الشيء إذا لم يكن هناك تغير تقني في ظل وجود مستوى ثابت من عناصر المدخلات فسوف لن ينتج أي تغير في المخرجات. و بمجرد اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير الجبائية بالنسبة لفئة ضريبية أو أكثر كتغيير معدلات الضريبة أو منح إعفاءات، فإنه من المؤكد الحصول على إيرادات جبائية مختلفة عن تلك التي كان سيتم الحصول عليها دون اتخاذ هذه الإجراءات. هذا الفرق في الإيرادات الجبائية راجع إلى التحول (في الميل أو في المقطع الصادي أو كلاهما) لدالة الضريبة الإجمالية بسبب الإجراءات الجبائية، وهو يشابه التحول في دالة الإنتاجية الإجمالية الذي يحدثه التغير التقني و الذي ينتج مستوى من الناتج مختلف عن ذلك المستوى الذي كان سيتم الحصول عليه في ظل غياب التغير التقني.¹

إن مؤشر ديفيزيا مشابه لمؤشر التغير التقني المعبر عنه بالعلاقة بين مؤشر الإنتاجية الإجمالية و مؤشر عناصر الإنتاجية، أي أنه يشير إلى أن نسبة التغير في الإنتاجية الإجمالية الناتجة عن التغير التقني تساوي نسبة التغير في المخرجات مقسومة على نسبة التغير في عناصر المدخلات. و بالطريقة نفسها فإن مؤشر ديفيزيا للتغير في الإجراءات و التدابير الجبائية يعبر عنه بنسبة التغير الإجمالي في الإيرادات الجبائية مقسومة على نسبة التغير في الإيرادات الجبائية الناتجة عن الزيادة التلقائية في الأوعية الضريبية.²

¹Toni-Anne T. Milwood, op cit, p 9.

² FaizBilquees, Elasticity and Buoyancy of the Tax System in Pakistan, The Pakistan development Review 2004, p 80.

إلا أن إمكانية تطبيق هذا المؤشر مرتبط بشرطين أساسيين:¹

1- يجب أن يشتق المؤشر من دالة الضريبة الكلية.

2- يجب أن يتميز بخاصية الثبات.

إن الشروط الضرورية و الكافية لضمان خاصية الثبات لمؤشر ديفيزيا تتمثل فيما يلي:

أ- وجود دالة ضريبية كلية معرفة و قابلة للإشتقاق باستمرار:

$$f(x_i(t), \dots, x_k(t))$$

ب- الدالة متجانسة خطيا (ثبات العائد للحجم Constant returns to scale)

إن وجود الشرط الأول أساسي لوجود علاقة بين الإيرادات الجبائية و الأوعية الضريبية، و ضروري لمفاهيم المرونة الآلية و المرونة الشاملة، و بالتالي لا يمكن تحديد هذه العلاقة في ظل عدم وجود دالة ضريبية كلية. كما أن خاصية قابلية الاشتقاق باستمرار لهذه الدالة يضمن النسق المنتظم و يمنع أي سلوك خاطئ للإيرادات الجبائية. أما الشرط الثاني المتعلق بخاصية التجانس الخطي فهو يعتبر إلى حد ما كقيد لأنه يتطلب أن تكون الإيرادات الجبائية و الأوعية الضريبية ذات تناظر أحادي (one to one). إلا أن هذا الشرط قد لا يتحقق كما هو الحال فيما يخص ارتفاع إيرادات للعديد من الدول بمعدلاً أسرع من الارتفاع في الأوعية الضريبية، و يتجلى هذا في تطبيق الضرائب التصاعدية، فمن الواضح أن الزيادة في نصيب الفرد من الدخل قد ينتج زيادة أكثر في الإيرادات. و لتصحيح هذا القيد قام Hulten 1973 بتحويل مؤشر ديفيزيا الأصلي و ذلك بإلغاء خاصية التجانس الخطي عن طرق استخدام دالة تتميز بعدم ثبات العائد للحجم Non-Constant returns to scale دون انتهاك خاصية الثبات؛ و بالتالي فإن خاصية التجانس لدالة الضريبة الكلية ليس بالضروري أن يكون خطي.²

و بناء على هذه الافتراضات يمكن التعبير عن الإيرادات الجبائية كدالة متجانسة في الناتج الداخلي الخام كما يلي:³

$$T = ax^u \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

T: الإيرادات الجبائية

¹ Toni-Anne T. Milwood, op cit, p 9.

² Toni-Anne T. Milwood, op cit, p 10.

³ FaizBilquees, Elasticity and Buoyancy of the Tax System in Pakistan, The Pakistan development Review 2004, p 81.

x : القاعدة الجبائية معبر عنها بالنتاج الداخلي الخام، ترتفع عبر الزمن.

u : المرونة الشاملة

و أن نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج الداخلي الخام تبقى ثابتة أو ترتفع بقيمة u التي تساوي أو تتجاوز الواحد.

و يمكن اشتقاق مؤشر ديفيزيا باستخدام دالة الضريبة الكلية القابلة للإشتقاق باستمرار لكل نقطة من الزمن:

$$T(t) = f[x_i(t), \dots, x_k(t); t] \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

T : الدالة الكلية للإيرادات الجبائية

x : القاعدة الجبائية ل k فئات الضرائب

t : الزمن، متغير تقريبي للإجراءات و التدابير الجبائية

و بإدخال اللوغاريتم و حساب الاشتقاق بالنسبة للزمن للمعادلة (2) نحصل على:

$$\frac{f_t(t)}{f(t)} = \frac{\dot{T}}{T(t)} - \sum_{i=1}^k \frac{f_i(t)x_i(t)}{f(t)} \frac{\dot{x}_i(t)}{x_i(t)} \dots \dots \dots (3)$$

المتغيرات التي يوجد عليها نقطة تعني الاشتقاق بالنسبة للزمن.

و بوضع $\frac{f_t(t)}{f(t)} = \beta_i(t)$ و $\frac{\dot{f}_t(t)}{f(t)} = \frac{D(\dot{t})}{D(t)}$ نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{D(\dot{t})}{D(t)} = \frac{\dot{T}(t)}{T(t)} - \sum_{i=1}^k \beta_i(t) \frac{\dot{x}_i(t)}{x_i(t)} \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن:

$D(t)$: مؤشر ديفيزيا للتغير في الإجراءات و التدابير الجبائية.

$\frac{D(\dot{t})}{D(t)}$: يمثل النمو في الإيرادات الجبائية الناتجة عن الإجراءات و التدابير الجبائية المتخذة.

و بإدخال التكامل على المعادلة (4) نحصل على مؤشر النمو في الإيرادات الجبائية الناتجة عن الإجراءات

و التدابير الجبائية المتخذة في المجال الزمني $[0, n]$

$$\frac{D(n)}{D(0)} = \left[\frac{T(n)}{T(0)} \right] \exp \left[- \sum_{i=1}^k \int_0^n \beta_i(t) \frac{\dot{x}_i}{x_i(t)} dt \right] \dots \dots \dots (5)$$

حيث أن:

$$D(0=1)$$

$D(n)$: تمثل مؤشر النمو في الإيرادات الجبائية الناتجة فقط عن الإجراءات و التدابير الجبائية المتخذة.

و في سنة 1976 قام كل من Star و Hall بتبسيط الجزء الأيمن من المعادلة (5) و ذلك بتعويض التغيرات في $\beta_i(t)$ بالثابت $\tilde{\beta}_i(t)$ و الذي يمثل المتوسط المرجح ل $\beta_i(t)$ ، و هذا ما توضحه المعادلة (6):

$$\int_0^n \tilde{\beta} \frac{\dot{x}_i}{x_i(t)} dt = \int_0^n \beta_i(t) \frac{\dot{x}_i}{x_i(t)} dt \dots \dots \dots (6)$$

$$\tilde{\beta}_i \log \left(\frac{x_i(n)}{x_i(0)} \right) = \int_0^n \beta_i(t) \frac{\dot{x}_i(t)}{x_i(t)} dt \dots \dots \dots (7)$$

و بتعويض الجانب الأيسر من المعادلة (7) في الجانب الأيمن من المعادلة (5) نحصل على ما يلي:

$$D(n) = \frac{T(n)}{T(0)} / \prod_{i=1}^k \left[\frac{x_i(n)}{x_i(0)} \right]^{\tilde{\beta}_i} \dots \dots \dots (8)$$

و بإدخال اللوغاريتم على المعادلة (8) نحصل على الصيغة التالية:

$$\log D(n) = \log \left[\frac{T(n)}{T(0)} \right] - \sum_{i=1}^k \tilde{\beta}_i \log \left[\frac{x_i(n)}{x_i(0)} \right] \dots \dots \dots (8a)$$

تعبير المعادلة (8a) عن معدل النمو في الإيرادات الجبائية الناتج عن التغير في الإجراءات و التدابير الجبائية، و التي تمثل الفرق بين معدل النمو في الإيرادات الجبائية الإجمالية، و معدل النمو التلقائي في الإيرادات الجبائية. هذا الأخير هو عبارة عن المجموع المرجح لمعدلات النمو في القواعد الضريبية ¹ $\tilde{\beta}_i$.

مؤشر $D(n)$ لا يتطلب أي تعديل على سلسلة البيانات التاريخية للإيرادات، و عليه فهو يمثل المؤشر الدقيق للتغير في الإيرادات الجبائية الناتج عن التغير في الإجراءات و التدابير الجبائية.

$$T(t) = ax(t)^r D^*(t) = ax(t)^u \dots \dots \dots (9)$$

¹Toni-Anne T. Milwood, op cit, p 11.

x: الناتج الداخلي الخام

D*: مؤشر يعبر عن نمو الإيرادات الجبائية الناتج عن التغيير في الإجراءات و التدابير الجبائية للفترة [0, t]

u: المرنة الشاملة للإيرادات الجبائية

مؤشر D* هو حالة خاصة لمؤشر D، و له نفس الشكل في المجال الزمني [0, n] و يمكن صياغته بالشكل التالي:

$$D(n) = \frac{\frac{T(n)}{T(0)}}{\left[\frac{x_i(n)}{x_i(0)}\right]^{\tilde{\beta}^*}} \dots \dots \dots (10)$$

حيث أن:

$$\tilde{\beta}^* = \frac{1}{n} \int_0^n \beta(t) \frac{\rho(t)}{\bar{\rho}} dt$$

ρ: معدل نمو الناتج الداخلي الخام

بالاعتماد على المعادلة (9) يمكن إعادة صياغة المعادلة (10) في المجال الزمني [0, n] كما يلي:

$$D^*(n) = \left[\frac{x_i(n)}{x_i(0)}\right]^{u-r} \dots \dots \dots (11)$$

إذا لم تكن هناك تغيرات في الإجراءات و التدابير الجبائية في المجال الزمني [0, n] فهذا يعني وجود تساوي بين

معامل المرنة الآلية و معامل المرنة الشاملة D*(n)=1

و بالمثل فإن تقدير مؤشر ديفيزيا العام يمكن أن يعبر عنه بالصيغة التالية:

$$D(n) = \left[\frac{x(n)}{x(0)}\right]^{u-\hat{r}} \dots \dots \dots (12)$$

و بالتالي يمكن اشتقاق معامل المرنة الآلية من المعادلة (12) كما يلي:

$$\hat{r} = u - \frac{\log D(n)}{\log[x(n) - x(0)]} \dots \dots \dots (13)$$

يمكن اشتقاق المرنة الآلية للإيرادات الجبائية باستخدام المقدر البديل لمؤشر ديفيزيا D*(n) كما يلي:

$$\hat{r}^* = u - \frac{\log D^*(n)}{\log[x(n) - x(0)]} \dots \dots \dots (14)$$

من الضروري الإشارة إلى أن متساويين إذا زادت القواعد الجبائية بنفس معدل نمو الناتج الداخلي الخام (أو بمعدل يتناسب مع معدل نمو الناتج الداخلي الخام).

إن تقدير \hat{F} يستند على تجزئة مؤشر ديفيزيا لأنه يأخذ بعين الاعتبار أكثر من قاعدة جبائية، بينما \hat{F}^* يستند على تجميع لأنها تعتبر الناتج الداخلي الخام وحده كقاعدة ضريبية.

إلا أن هذه المؤشر لم يسلم كذلك من الانتقادات، حيث يعاب عليه احتمال التقليل (أو المبالغة) في الآثار الايجابية (أو السلبية) للإجراءات و التدابير الجبائية على نمو الإيرادات الجبائية الإجمالية. إضافة إلى إمكانية الحصول على نتائج غير مرضية في حالة ما إذا كانت هذه الآثار كبيرة (Choudhry 1979)، نظرا لعدم توافر بيانات عن الآثار المتأخرة التي يمكن تحديثها الإجراءات الجبائية بعد مرور فترة زمنية قد لا تتضمنها فترة الدراسة؛ و بالتالي من غير الممكن إزالة هذا التأثير عن النتيجة، و لتجاوز هذا القيد افترضت هذه الطريقة ثبات آثار الإجراءات الجبائية المتأخرة على مر الزمن.¹

¹Toni-Anne T. Milwood, op cit, p 37.

خلاصة الفصل الثالث:

العلاقة بين السياسة الجبائية و التنمية معقدة و تتعلق بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد، فحسن استغلالها يؤدي لرفع وتيرة التنمية و سوء استخدامها يمكن أن يؤدي إلى كبح عجلة التنمية؛ مما لا شك فيه أن فرض الضرائب له تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوك الأفراد و المتعاملين الاقتصاديين مما قد ينعكس إيجابا أو سلبا على عملية التنمية. و منه فلا بد من صياغة سياسة جبائية فعالة تسمح بضمان الموارد اللازمة لتغطية النفقات العمومية و تتماشى مع السياسة التنموية، و دون أن يترتب عن ذلك نتائج غير مرغوبة. و معرفة ذلك عادة ما يتم اللجوء إلى مؤشر الضغط الجبائي. إلا أن استخدام هذا المؤشر لمقارنة فعالية تعبئة الإيرادات في البلدان التي تختلف فيها الهياكل الاقتصادية و الاتجاهات الديمغرافية، قد يعطينا صورة مشوشة تماما و غير حقيقية لأن هناك عوامل يمكن أن تؤثر على الإيرادات الجبائية بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الإدارات الجبائية، و من بين هذه العوامل الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية، الاستقرار السياسي، ضعف الأداء المؤسساتي، البنية الاقتصادية... إلخ.

و في هذا الصدد، تم الاستعانة بمؤشر الجهد الجبائي لدراسة العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية، و الذي يأخذ في الاعتبار المتغيرات الأنفة الذكر ذلك من خلال تقدير محددات الإيرادات الجبائية و تحديد أثر كل متغير على القدرة الجبائية. بالإضافة إلى قياس المرونة التي تعتبر واحدة من القياسات و المؤشرات المهمة لمعرفة مدى حساسية و استجابة الإيرادات الضريبية للمتغيرات التي تحدث في بنية وقيمة القاعدة الضريبية.

الفصل الرابع

قياس مؤشرات أداء السياسة

الجبائية في الجزائر

مقدمة الفصل الرابع

إن أكثر ما يميز الدول النامية هو ضعف الإيرادات الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بالرغم من الجهود المبذولة للعديد من هذه الدول للرفع من هذه النسبة، سواء كانت هذه الجهود نابعة من إرادة سياسية أو تطبيقا للقيود المفروضة على هذه الدول من مختلف المؤسسات المالية الدولية في إطار تقديم المساعدات كصندوق النقد الدولي FMI و البنك العالمي. إلا أن أغلب هذه الدول لم تنجح في رفع هذه النسبة و بذلك تبقى الإيرادات الجبائية غير كافية للاستجابة لمتطلبات التنمية، مما جعل هذه الدول أمام مواجهة تحدي يتمثل في إعداد نظام جبائي فعال يتماشى و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الجزائر على غرار هذه الدول قامت بعدة إصلاحات جبائية أهمها و أحدثها الإصلاحات التي انتهجتها منذ سنة 1992، و التي تسعى من ورائها إلى إعداد نظام جبائي فعال خالي من التعقيد و الغموض يحررها من التبعية للجباية البترولية و يتماشى مع التحولات التي يعرفها الاقتصاد الدولي في ظل تحرك اقتصاديات العالم نحو التطوير و اتجاه هذه الأخيرة نحو التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تقريب النظام الجبائي الجزائري من مختلف الأنظمة الجبائية الأخرى.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى محاولة تقييم فعالية السياسة الجبائية بعد مرور أكثر من 20 سنة على الإصلاحات الضريبية لمعرفة مدى ملائمتها للتنمية الاقتصادية، و للقيام بذلك سوف نركز في هذه الدراسة على أربع معايير أو مؤشرات و التي غالبا ما يتم الأخذ بها في الأدبيات الاقتصادية لتقييم أداء و فعالية السياسات الجبائية و المتمثلة في:

- تقييم الضغط (العبء) الجبائي.
- قياس القدرة و الجهد الجبائين.
- قياس مرونة النظام الجبائي.
- دراسة استقرارية النظام الجبائي.

المبحث الأول: تقييم مستوى الضغط الضريبي في الجزائر:

1-الضغط الجبائي و إشكالية استخدامه في المقارنة بين الدول:

يقيس مستوى الضغط الجبائي العلاقة الموجودة بين الموارد المتأتية من الاقتطاعات الإجبارية و الثروة المنتجة في الدولة خلال سنة معينة و التي يعبر عنها بالنتاج الداخلي الخام. إلا أن استخدام هذه العلاقة (النسبة) في المقارنة بين الدول قد أثار جدلا واسعا خلال السنوات الماضية، و هذا راجع إلى الاختلاف في مضمون الاقتطاعات الإجبارية، و التي عموما تتضمن ثلاث فئات أساسية تتمثل في الضرائب، الرسوم و الاشتراكات الاجتماعية، حيث تعتبر الاشتراكات الاجتماعية في بعض الدول كهولندا اختيارية إذا تجاوز الأجر سقف معين و في هذه الحالة تعتبر الاشتراكات الاجتماعية مساهمات اختيارية لا تدخل في الاقتطاعات الإجبارية.¹ و في بعض الدول، العمال لهم حرية الاختيار بين مؤسسات الضمان الاجتماعي العمومية و الخاصة كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأنجلوسكسونية Les pays Anglo-saxons .

فقد لوحظ، في بداية سنوات 2000، أن حجم الاقتطاعات في الدول الاسكندنافية Les pays scandinaves كان كبيرا مقارنة بالدول الأنجلوسكسونية، حيث سجلت الإيرادات العمومية (اقتطاعات إجبارية و إيرادات شبه جبائية) ما نسبته 60% من الناتج الداخلي الخام في السويد و أكثر من 50% في كل من فرنسا و بلجيكا، و في حدود 30% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و إيرلندا، و 40% في كل من بولونيا، جمهورية التشيك و بعض الدول الأوروبية الأخرى.²

المقارنة بين هذه النسب قد تؤدي إلى تحاليل خاطئة وهذا راجع إلى الاختلاف في مضمونها، حيث تتضمن هذه النسب في الدول الأوروبية اقتطاعات الضمان الاجتماعي، فيحين نجد هيئات الضمان الاجتماعي في الدول الأنجلوسكسونية تابعة للقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يمثل الضمان الاجتماعي في فرنسا ما قدره 20% من ميزانية الإدارات العمومية أي ما يعادل 10% من الناتج الداخلي الخام وهذا ما يبرر نصف الفرق في الضغط الجبائي بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.³ و بالتالي يمكن القول أن الفرق في الضغط الجبائي بين الدول يمكن أن يعكس في طياته الاختلاف من بلد إلى آخر في طبيعة مؤسسات الضمان الاجتماعي مما يستدعي توخي الحذر و الحيطة في التحليل.

¹ Cuong Vu Sy, La politique fiscale et le développement du Vietnam au cours de la transition, Thèse de Doctorat ès Sciences Économiques, Université de Paris I -Panthéon – Sorbonne 2009, p 137.

² Pierre Jacquet, Jean Pisau Terry, opcit, p 448-449

³ Pierre Jacquet, Jean Pisau Terry, opcit, p 448-449

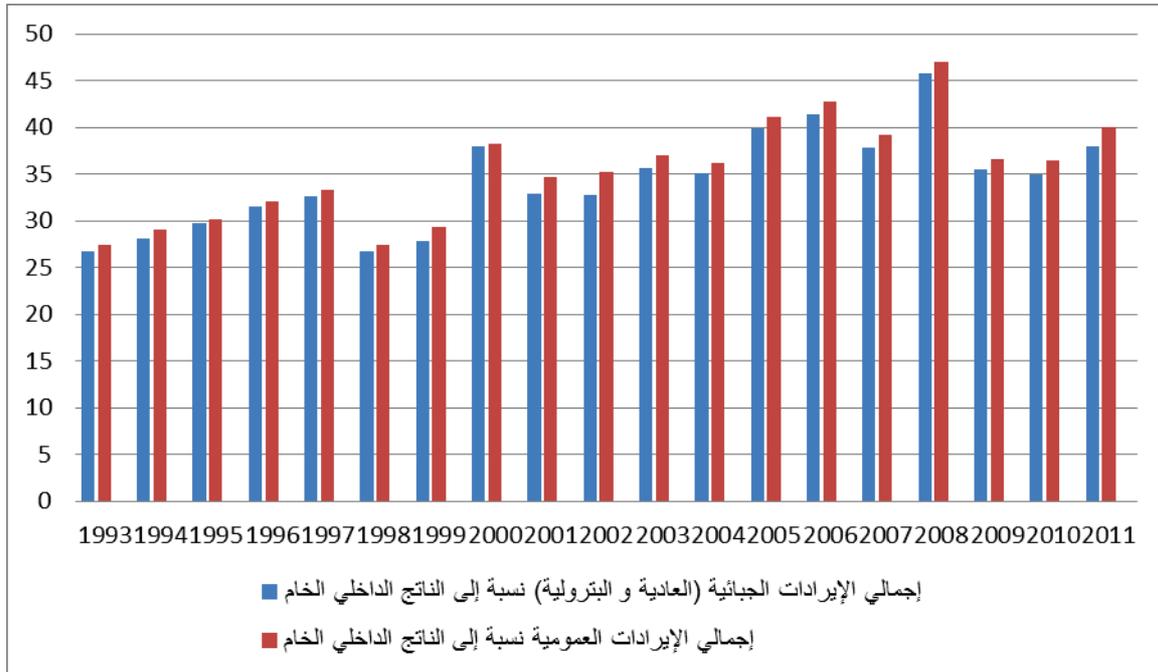
2- تطور الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة 1993-2011:

سنلجأ في دراستنا هذه إلى المؤشر الأكثر استخداما و شيوعا في الدراسات الجبائية و المعبر عنه بنسبة الإيرادات الجبائية أو العمومية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام، حيث يعتبر مؤشر أساسي تستخدمه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE في منشوراتها السنوية لإحصائيات الاقطاعات العمومية لقياس أهمية الجباية للدول الأعضاء،¹ على الرغم من أن بعض الاقتصاديين على غرار E.Seligman يفضلون استخدام الضغط الجبائي الفردي.

المنحنى التالي يبين تطور مستوى الاقطاعات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1993-2011:

الشكل رقم 4-1 : تطور إجمالي الإيرادات العمومية و الضريبية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في

الجزائر خلال الفترة 1993-2011



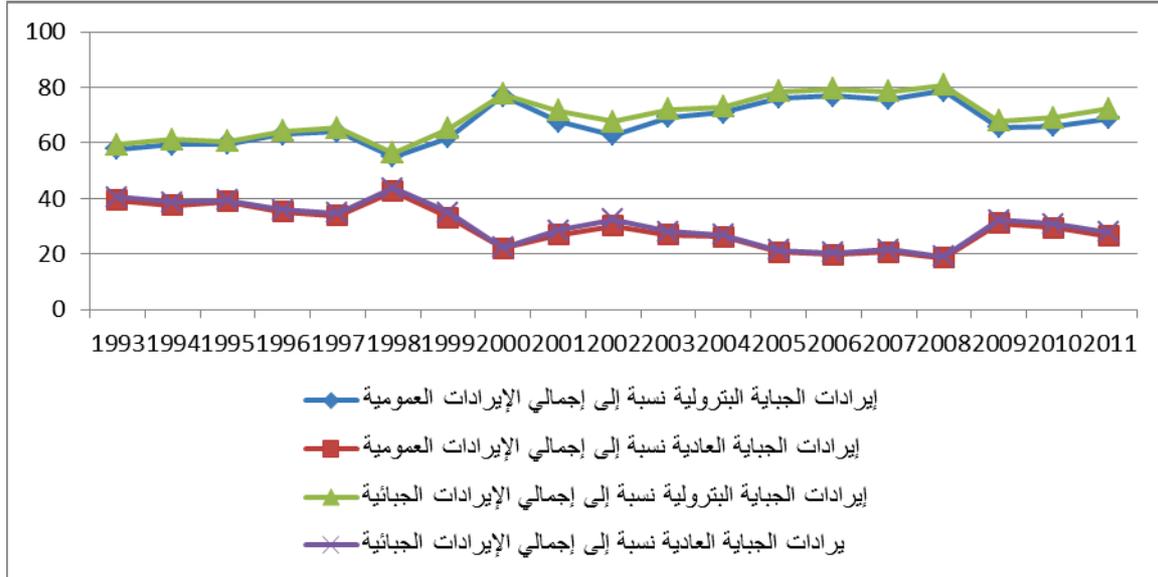
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية لصندوق النقد الدولي.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تطور حصيلة الإيرادات العمومية و الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام كان له اتجاه تصاعدي إلا أنه غير مستقر، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج الداخلي الخام من 26.68% سنة 1993 أين سجلت الإيرادات الضريبية الإجمالية 320 مليار دج إلى 39.03% سنة 2011 حيث حققت الإيرادات الضريبية الإجمالية ما قدره 5790 مليار دج.

¹ Les éditions de l'OCDE, Mesurer les charges fiscales : Quels indicateurs pour demain ? Etudes de politique fiscale de l'OCDE № 2, 2000, p 31.

الارتفاع المعترف في هذه النسبة يرجع أساسا إلى الاتجاه التصاعدي في إيرادات الجباية البترولية، حيث ارتفعت من 185 مليار دج سنة 1993 إلى 3980 مليار دج سنة 2011 مسجلة بذلك أعلى قيمة في سنة 2008 ب 4089 مليار دج، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 4-2: تطور الجباية العادية و الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1993-2011



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية لصندوق النقد الدولي

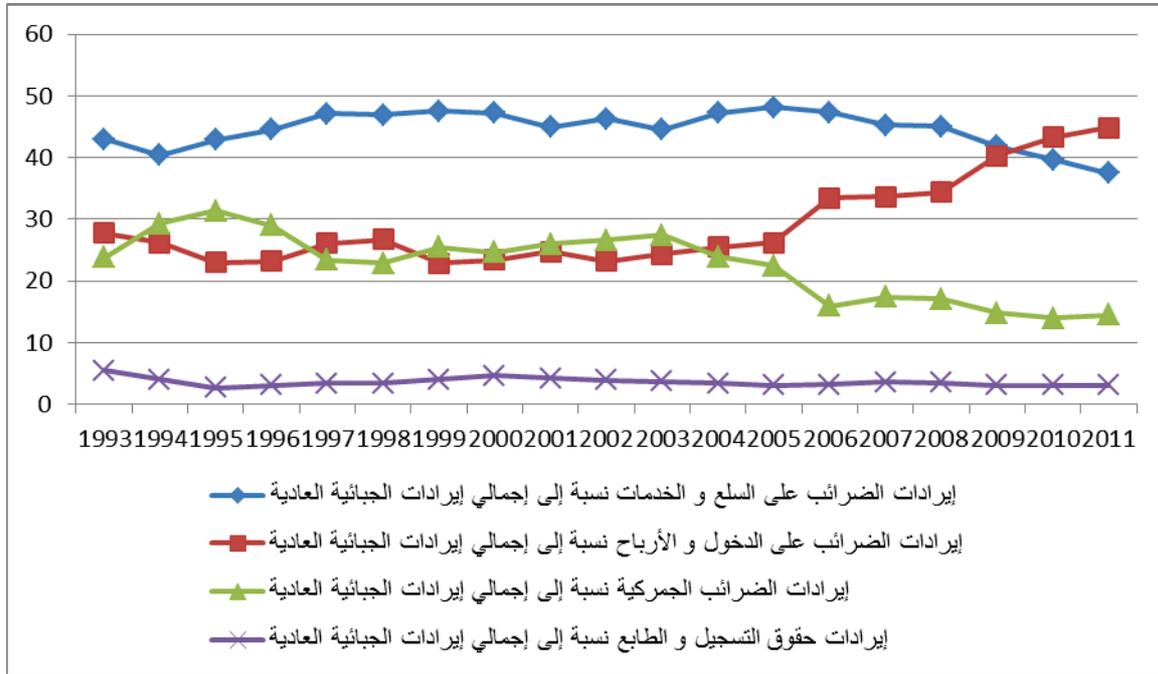
يتبين من الشكل أعلاه مدى هيمنة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات الجبائية بنسبة تتراوح بين 56.36% في سنة 1998 و 80.9% في سنة 2008 و بمتوسط قدره 69.52% للفترة الواردة في الشكل أعلاه، مما يؤكد ديمومة اعتماد الجزائر على الإيرادات الجبائية البترولية كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الذهب الأسود و هذا ما يؤكد عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على التحرر من هذه التبعية و فشل الإصلاحات في تحقيق ذلك.

3-بنية الجباية العادية:

لقد حظيت الجباية العادية في الجزائر، من خلال الإصلاحات الأخيرة 1991، باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك سنحاول الوقوف على بنية إيرادات الجباية العادية في الجزائر.

الشكل رقم 4-3: تطور إيرادات مختلف الاقطاعات المكونة للجبائية العادية في الجزائر ما بين 1993-

2011



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية لصندوق النقد الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه هيمنة إيرادات الضرائب غير المباشرة على إجمالي إيرادات الجبائية العادية، حيث سجلت إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات لوحدها متوسط قدره 43.61% من عائدات الضرائب العادية خلال الفترة 1993-2011 ، مما يوحي اعتماد الجزائر على الضرائب غير المباشرة كأحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بترولية و تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.

الإيرادات المتأتية من الضرائب الجمركية باعتبارها ضريبة غير المباشرة كانت عموما مستقرة و بمتوسط قدره 22.64% للفترة الواردة في الشكل أعلاه، إلا أنها بدأت في الانخفاض في السنوات الأخيرة حيث سجلت أقل نسبة في سنة 2010 ب 14.02%.

في حين عرفت الإيرادات المتأتية من الضرائب على الدخل و الأرباح نوعا من الاستقرار بمتوسط قدره 27.7% من إجمالي إيرادات الجبائية العادية للفترة الممتدة بين سنة 1993 و سنة 2003 إلا أنها بدأت في الارتفاع بداية من سنة 2004 وذلك كنتيجة منطقية لزيادة الأجور و المرتبات في هذه الفترة، حيث سجلت ما يعادل 44.86% سنة 2011.

يلاحظ من البيانات السابقة ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة و انخفاض الأهمية النسبية للضرائب على الدخول و الأرباح أي عكس ما هو سائد في البلدان المتقدمة، الأمر الذي أشارت إليه بعض الدراسات حين حاولت الربط بين النمو الاقتصادي و انعكاسه على النظام الضريبي السائد و مدى الأهمية النسبية لكل ضريبة. حيث أشار Hinrichs Goode في إحدى دراساته من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي و أسلوب التحليلات القطاعية إلى أنه في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية تكون نسبة الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة مرتفعة نسبيا، و مع الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية تزداد الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة على حساب انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة، و في المراحل المتقدمة للنمو تتلاشى الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة تاركنا المجال للأهمية النسبية للضرائب المباشرة.¹

و في نفس السياق توصل كل من V. Tanzi و H.Zee، في دراسة لهم للبلدان النامية و السياسة الضريبية، إلى أن نسبة ضرائب الدخل إلى ضرائب الاستهلاك في البلدان الصناعية ظلت بصفة مستمرة أكثر من ضعف ذات النسبة في البلدان النامية مع الإشارة إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية يميل إلى إحداث تحول نسبي في بنية الإيرادات الضريبية من ضرائب الاستهلاك إلى ضرائب الدخل الشخصي، و حسب رؤية الباحثين يعزى هذا التباين إلى العديد من العوامل من بينها الأجور المرتفعة في الدول المتقدمة، درجة تطور الإدارة الضريبية والنفوذ السياسي و الاقتصادي الذي تتمتع به شريحة السكان الأكثر ثراء مما يسمح لها بمنع أي إصلاحات من شأنها العمل على زيادة أعبائهم الضريبية.²

و على غرار معظم الدول النامية ترجع أهمية الضرائب غير المباشرة في بنية النظام الضريبي الجزائري، إضافة إلى العوامل السابقة الذكر، إلى التطبيق السخي للإعفاءات الجبائية خاصة للمؤسسات المنشأة في إطار برامج تشجيع الشباب على الاستثمار، و إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يعتبر واحد من العوامل التي تؤثر على مستوى الضرائب Tanzi 1992، فكلما كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام كبيرة كلما كان من المتوقع أن يتولد عنه عوائد منخفضة لصعوبة فرض ضرائب مباشرة على القطاع الزراعي لان معظم عمال القطاع موسميون و يتقاضون أجورهم نقدا، إضافة إلى ذلك عادة ما يستفيد القطاع الزراعي بإعفاءات و امتيازات ضريبية، و لقد اتضح في هذا الصدد من دراسة ل Musgrave³ أن نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب يرتبط عكسيا مع نصيب الفرد من الدخل القومي و يرتبط طرديا مع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي.

¹ أ.د سعيد عبد العزيز عثمان، د شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 341، 342.

² Vito Tanzi, Howell Zee, Tax policy for developing countries, International Monetary Fund, 2001, p5.

³ أ.د سعيد عبد العزيز عثمان، د شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 343، 344.

و من بين العوامل المهمة المؤدية لانخفاض مستوى الضرائب و التي تتسم بما معظم اقتصاديات الدول النامية هي ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الخفي الذي يتسم به الهيكل الاقتصادي ، حيث يرى Pyle 1989 أن إحدى الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هو وجود جزء من الدخل لا تفرض عليه ضرائب¹ إضافة إلى تأثير ذلك على إنتاج إحصائيات يعتمد عليها، هذا النقص في المعطيات و البيانات من شأنه أن يحول دون التقييم المكتمل لصانعي السياسات للتأثير المحتمل حدوثه نتيجة للتغيرات الأساسية في النظام الضريبي.²

الجدول التالي يبين لنا مدى أهمية نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي في الجزائر للفترة بين 1999 و 2007:

الجدول رقم 4-1: نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي في الجزائر 1999-2007

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
النسبة	34.2	34.1	33.5	33.3	32.5	31.7	31.1	31.0	31.2	32.51

Source : Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, New Estimates for the Shadow Economies all over the World, International Economic Journal, Vol. 24, No. 4, 443-461, December 2010, p 454.

الجدول رقم 4-2 : نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي لمختلف مناطق العالم 1999-2007

المنطقة	المتوسط	الوسيط	القيمة الدنيا	القيمة العظمى	الانحراف المعياري
دول شرق آسيا و المحيط الهادي	32.3	32.4	12.7	50.6	13.3
دول أوروبا و آسيا الوسطى	38.9	39.0	18.1	65.8	10.9
دول أمريكا اللاتينية و جزر الكارييب	41.1	38.8	19.3	66.1	12.3
دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	28.0	32.5	18.3	37.2	7.8
الدول ذات الدخل المرتفع ل OCDE	17.1	15.8	8.5	28	6.1
دول أخرى ذات الدخل المرتفع	23.0	25.0	12.4	33.4	7.0
دول جنوب آسيا	33.2	35.3	22.2	43.9	7.0

¹ Farooq Rasheed, An analysis of the tax buoyancy rates in Pakistan, Market Fories, vol 2, № 3, 2006, p 3.

² Vito Tanzi, Howell Zee, op cit, p 2.

8.3	61.8	18.4	40.6	40.2	دول جنوب صحراء إفريقيا
12.8	66.1	8.5	33.5	33.0	العالم
1.3	34.2	31.0	32.5	32.5	الجزائر**

Source : Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, op cit, p 457.

** حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج الداخلي الخام الرسمي للدول ذات الدخل المرتفع ل OCDE منخفضة مقارنة مع أغلب المناطق الأخرى ما يؤكد قدرة الدول ذات الدخل المرتفع على تحقيق إيرادات ضريبية مرتفعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

4-دراسة مقارنة لتطور إجمالي الإيرادات العمومية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لمختلف مناطق العالم:

حتى تكون هناك مقارنة ذات دلالة يجب أن نميز بين مجموعات من الدول:

المجموعة الأولى تميز بين مختلف الدول النامية حسب المناطق الجغرافية (آسيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، دول جنوب صحراء إفريقيا).

أما المجموعة الثانية فتميز بين الدول حسب مستوى التنمية الاقتصادية (الدول ذات الدخل الضعيف PFR، الدول ذات الدخل المتوسط PRI، الدول الأقل تقدما PMA، دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE).

الجدول رقم رقم 4-3: الاقتطاعات العمومية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لمختلف مناطق العالم للفترة

2007-1980

الفترة	1982-1980	1999-1996	2003-2000	-2004 2007
الدول النامية (PVD)	21.4 (95)	20.2 (105)	21.3 (114)	22.9 (113)
دول جنوب صحراء إفريقيا (ASS)	21.2 (43)	19.0 (44)	20.2 (46)	22.1 (46)
الدول النامية باستثناء دول جنوب صحراء إفريقيا	21,5 (52)	21.1 (61)	22.0 (68)	23.5 (67)
دول أمريكا اللاتينية	21,4 (25)	21,4 (26)	23.0 (28)	24.5 (28)
دول آسيا	18.0 (19)	19.7 (23)	19.6 (26)	20.8 (26)
دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط	34.1 (12)	27,9 (12)	27.7 (13)	28.3 (12)
الدول الأقل تقدما (PMA)	18.4 (38)	16.9 (42)	17.1 (44)	19.1 (44)
دول جنوب صحراء إفريقيا الأقل تقدما	18.8 (29)	16.1 (31)	17.0 (32)	19.1 (32)
دول جنوب إفريقيا باستثناء الدول الأقل تقدما	26.2 (14)	25.8 (13)	27.5 (14)	29.0 (14)
الدول ذات الدخل الضعيف (PFR)	18.6 (46)	17.1 (56)	18.1 (58)	19.7 (58)
الدول ذات الدخل المتوسط (PRI)	23.9 (49)	23.8 (49)	24.6 (56)	26.3 (55)
دول جنوب صحراء إفريقيا ذات الدخل الضعيف	19.5 (35)	17.1 (36)	18.0 (37)	19.6 (37)
دول جنوب صحراء إفريقيا ذات الدخل المتوسط	28,8 (8)	27.4 (8)	29.2 (9)	32.4 (9)
الجزائر **		30,53	36.31	39.8
OCDE ***	31.49 (26)	34.91 (34)	34.7 (34)	34.84 (34)

(.) حجم العينة

Source: Banque Africaine de développement (SENEGAL): Evaluation du potentiel de recettes publiques, étude économique et sectorielle, département-pays-région ouest 2, Octobre 2010, p 05.

** حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن مستوى الاقتطاعات العمومية لدول جنوب صحراء إفريقيا، أمريكا اللاتينية و دول آسيا تبقى متقاربة لمعدلات الدول النامية، أما المستوى المرتفع للاقتطاعات العمومية لدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط بما في ذلك الجزائر فهو راجع في مجمله إلى الإيرادات الجبائية للمنتجات البترولية. كما أن مستوى الاقتطاعات العمومية في البلدان الصناعية الكبرى الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي OCDE يصل إلى حوالي ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للدول النامية، حيث تسجل هذه الاقتطاعات أدنى المستويات لها في الدول الأكثر فقرا و الأقل تقدما (PMA, PFR) و أعلى المستويات في الدول المتقدمة OCDE، حيث استقرت نسبة الاقتطاعات في البلدان الأوروبية في حدود 40% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يعكس أثر مستوى التنمية على مستوى الإيرادات العمومية بصفة عامة و الإيرادات الجبائية بصفة خاصة، إلا أن هذه العلاقة لا ترقى إلى درجة النظرية.

إن ارتفاع نسبة الاقتطاعات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام في الدول المتقدمة يعكس أهمية حجم اقتطاعات اشتراكات الضمان الاجتماعي و مدى تطور أنظمة الحماية الاجتماعية، حيث قدرت نسبة الاشتراكات الاجتماعية إلى إجمالي الإيرادات الجبائية في سنة 1998، في كل من دول منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي OCDE، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ب 28%، 32%، 24%، و 38% على التوالي.¹

في الأخير يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى و تطور معدل الضغط الضريبي و بالتالي على مدى إمكانية استخدام هذا المؤشر في المقارنة بين مختلف الدول مما يجعل منه مؤشر تقريبي، و التي نذكر منها ما يلي:

- إن الاختلاف في حجم التهرب الضريبي و الاقتصاد الخفي من دولة إلى أخرى، و الذي لا يظهر بصفة كاملة في الناتج الداخلي الخام، يضمني على استخدام هذا المؤشر في المقارنة بين مختلف الدول نوع من الغموض و الالتباس.²
- كما سبق الإشارة أعلاه، تأثير الاختلاف من دولة إلى أخرى في طبيعة اقتطاعات الضمان الاجتماعي.
- الاختلاف في قياس الناتج الداخلي الخام.
- غياب معدل مرجعي يمكن الاستناد إليه في المقارنة باستثناء معدل كولين كلارك الذي يقدر ب 25%.

¹ Etudes de politique fiscale de l'OCDE № 6 : Fiscalité et économie, Analyse comparative des pays de l'OCDE, les éditions de l'OCDE 2001, p15.

² Les éditions de l'OCDE, Mesurer les charges fiscales, op cit. p 31.

- الاختلاف في الهياكل المؤسساتية من دولة إلى أخرى، يمكن أن يكون له انعكاسات محسوسة على معدل الضغط الجبائي، دون أن يكون لهذا تأثير كبير على الأعباء التي يمكن أن تخلفها الضريبة. كالاختلاف من بلد إلى آخر في حجم المبالغ المدفوعة كضريبة من طرف القطاع العام نفسه و في التركيبة بين الإعانات و النفقات الجبائية (الإعفاءات، التخفيضات و القروض الضريبية).¹

المبحث الثاني: تحديد العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية:

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه السياسة الجبائية في تحقيق أهداف السياسة التنموية و لتكييفها وفق الظروف الاقتصادية، يجب أن تتسم بجهد جبائي مناسب و هي الحالة التي تكون فيها الإيرادات الجبائية الفعلية مساوية للإيرادات الجبائية المقدرة (المحتملة) (Potentiel). فبلوغ الجهد الجبائي هذا المستوى يسمح بتحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة دون أن يكون لذلك الأثر السلبي على مسار التنمية، و انخفاضه عن هذا المستوى يفوت على الدولة فرصة استغلال إيرادات إضافية، أما ارتفاعه عن المستوى اللازم من شأنه أن يكون له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي مما يعرقل و يكبح عجلة التنمية الاقتصادية؛ و بالتالي يكون من المهم تحديده و مراقبته.

سنحاول في هذا المبحث، انطلاقا من مختلف الدراسات القياسية السابقة الذكر في المبحث الرابع من الفصل الثالث، خاصة دراسة كل من Bahl, Stosky-Woldmarian, Davoodi-Gregorian، تحديد العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية، و ذلك من خلال تحديد أهم العوامل أو المحددات الرئيسية للقدرة الجبائية للجزائر و تحديد أثر كل محدد للفترة 1981-2011، و من ثم قياس الجهد الجبائي و الخروج ببعض النتائج و التوصيات المساعدة على معرفة الخيارات المتاحة للسلطات القائمة على السياسة الجبائية في الجزائر في رسم ملامح السياسة الجبائية بما يتماشى و متطلبات التنمية.

1- قياس القدرة الجبائية:

تشير القدرة الجبائية كما سبق التطرق إليه في الفصل الثالث إلى حجم الضرائب المتوقعة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، و التي يمكن تقديرها بعلاقة انحدارية و ذلك بأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديموغرافية، و المؤسساتية و الخصائص الاقتصادية لبلد ما.

¹ Les éditions de l'OCDE, Etude de politique fiscale de l'OCDE N° 6 : Fiscalité et économie, analyse comparative des pays de l'OCDE, Paris, 2001, p11.

1-1- تحديد النموذج المستخدم لقياس القدرة الجبائية:

طبقا لما جاءت به مختلف الدراسات السابقة و المشار إليها بالتفصيل في المبحث الرابع من الفصل الثالث، سنستخدم المعادلة التالية للتعبير عن مستوى القدرة الجبائية أو ما يعبر عنه بمستوى الاقتطاعات المتوقعة (المحتملة Potentiel):

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Y_t : الإيرادات الجبائية الكلية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الزمن t .

α : ثابت

ε_t : حد الخطأ

X_t : متغيرات مستقلة و التي تكون بمثابة قواعد جبائية ممكنة و غيرها من العوامل التي قد تؤثر على قدرة البلد على رفع العائدات الجبائية.

$$X_t = LGdppc_t, Inf_t, Agric_t, Trade_t, Manf_t, Urban_t, Shadow_t, Ins_t, Oil_t, Dept_t$$

حيث أن:

$LGdppc_t$: نصيب الفرد من الدخل (معدل ppp) معبر عنه باللوغاريتم.

Inf_t : معدلات التضخم.

$Agric_t$: حصة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام.

$Trade_t$: حصة الصادرات و الواردات في الناتج الداخلي الخام

$Manf_t$: حصة قطاع التعدين (التصنيع) في الناتج الداخلي الخام.

$Urban_t$: نسبة السكان في المدن من مجموع السكان.

$Shadow_t$: يقيس نشاط الاقتصاد الخفي (الموازي) نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

Ins_t : يقيس الجودة المؤسسية.

Oil_t : حصة صادرات البترول في الصادرات الكلية.

$Dept_t$: نسبة الديون إلى الناتج الوطني الخام.

1-2-2- تفسير متغيرات النموذج:

1-2-1- المتغير التابع: الإيرادات الجبائية الكلية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام Y_t :

تفسر عموما نسبة المداخيل الجبائية الفعلية إلى الناتج الداخلي الخام PIB كقياس للجهد الجبائي و تستخدم كأساس لمقارنة الأنظمة الضريبية بين البلدان، إلا أن استخدام هذه النسبة يعتبر معقولا لمقارنة الأداء الجبائي لمجموعة من الدول التي لها نفس الهيكل الاقتصادي و نفس مستوى الدخل. و لهذا فإن استخدام هذه النسبة لمقارنة فعالية تعبئة المداخيل بين البلدان التي تختلف فيها المداخيل قد تعطينا صورة مشوهة تماما بسبب الفروقات في الهياكل الاقتصادية، الاتجاهات الديموغرافية. لذلك حاول العديد من الاقتصاديين المهتمين بمجال الضرائب التعامل مع هذه المشكلة من خلال دراسات قياسية لتقدير محددات المداخيل الجبائية و تحديد أثر كل متغير على القدرة الجبائية لأي بلد¹ و هذا ما سنحاول القيام به في هذه الدراسة.

1-2-2- المتغيرات التفسيرية للنموذج:

✓ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDP per capita) $LGdppc_t$:

عادة ما يتم اللجوء في مثل هذه الدراسات إلى نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام كمؤشر للتنمية، فارتفاع هذه النسبة تدل على مستوى التنمية في البلد و يتوقع أن يرتبط بشكل إيجابي بقدرة الحكومة على تحصيل الضرائب و بدرجة القدرة التساهمية (الجبائية) للمواطنين في البلد المعني.

✓ حصة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام $Agric_t$:

تستخدم حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام إضافة إلى نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام كمؤشر تقريبي للتعبير عن مستوى التنمية، فكلما كانت هذه الحصة معتبرة كلما دل ذلك على انخفاض حصة قطاع التصنيع و بالتالي انخفاض القدرة على تحصيل الضرائب و السبب في ذلك يرجع إلى:²

- نوايا العديد من الحكومات تدعيم قطاع الفلاحة إما بإعفاءات ضريبية أو بمنح إعانات أو كليهما.
- انخفاض الطلب على الخدمات العامة في ظل وجود قطاع ريفي واسع لأن معظم نشاطات القطاع العام متمركزة في المدن (V.Tanzi 1992).

¹ Tuan Minh Le, Blanka Moreno-Dodson, Nihal Bayraktar, op cit.

² Hamid.R, Davoodi, David.A, Grigorian, Tax Potential vs. Tax Effort: A Cross-Country Analysis of Armenia's ofArmenia's, Stubbornly Low Tax Collection, IMF working paper, WP/07/106, p21.

✓ حصة قطاع التعدين (التصنيع) في الناتج الداخلي الخام $Manf_t$:

تعتبر حصة التصنيع في الناتج الداخلي الخام من المؤشرات التقريبية لمرحلة التنمية، و من المتوقع أن يكون لهذا المتغير الأثر الايجابي على القدرة الجبائية.

✓ الانفتاح الاقتصادي (Trade (% of GDP):

يمثل مؤشر الانفتاح الاقتصادي حصة التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام، و يتوقع أن يكون له الأثر الايجابي على الجهد الجبائي.

كما هو معروف يعتبر قطاع التجارة الدولية و خاصة الواردات من القطاعات التي تمتاز بسهولة جبائتها، فهي تعتبر من أهم الموارد الجبائية بالنسبة للدول النامية.

✓ التضخم Inf_t :

يعتبر التضخم كمؤشر تقريبي للتعبير عن السياسات الاقتصادية الكلية (عن حالة الاقتصاد الكلي)، فوجود ضغط تضخمي مرتفع من شأنه أن يؤثر الإيرادات الجبائية نتيجة تأثيره على الاستهلاك و الاستثمار، كما يؤثر على القيمة الحقيقية للإيرادات الجبائية و على القدرة التساهمية للمكلفين. و من المتوقع أن يكون لهذا المتغير الأثر السلبي على القدرة الجبائية للبلد.

✓ نسبة سكان المناطق الحضرية $Urban$ من مجموع السكان $Urban_t$:

يشير مصطلح سكان الحضر إلى الذين يعيشون في المناطق الحضرية حسبما هو معرف من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية، و يتم احتساب ذلك باستخدام تقديرات البنك الدولي لعدد السكان و نسب المناطق الحضرية الواردة في تقرير الأمم المتحدة لأفاق التحضر في العالم.

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا معناه ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات العامة مما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية، إضافة إلى سهولة جباية المناطق الحضرية من طرف الإدارة الجبائية، لذلك من المتوقع أن يكون لهذا المتغير الأثر الايجابي على القدرة الجبائية.

✓ نسبة الديون إلى الناتج الوطني الخام $Dept_t$:

تبين لنا هذه النسبة مدى تبعية البلد المعني للمساعدات الخارجية، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني ميول ضعيف نحو تعبئة الموارد الداخلية و بالتالي من المتوقع أن لهذا المتغير الأثر السلبي على القدرة الجبائية، و هذا ما أكده كل من Gupta و Al من خلال دراسة قام بها لعينة من 107 دولة لها ديون خارجية لفترة بين 1970 و 2000 ، حيث توصلوا من إلى أن ارتفاع الديون الخارجية يترجم بانخفاض المداخل الجبائية في الدول المستفيدة من الديون.

✓ الاقتصاد الخفي (الموازي) نسبة إلى الناتج الداخلي الخام $Shadow_t$:

من ملامح اقتصاديات الدول النامية وجود اقتصاد موازي (خفي)، مع اختلاف حجمه من بلد إلى آخر، و الجزائر واحدة من هذه البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة و تداعياتها. فإذا كانت حصة الاقتصاد الخفي كبيرة فهذا يؤثر سلبا على حجم الإيرادات الجبائية بسبب عدم استعداد المواطن لدفع الضريبة و انخفاض روح المساهمة الضريبية.

✓ حصة صادرات البترول في الصادرات الكلية Oil_t :

في المعادلة تم إدراج حصة صادرات البترول في الصادرات الكلية و ذلك للأخذ بخاصية تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات الجبائية البترولية و لسهولة فرض الضرائب على الموارد الطبيعية المستخرجة و الأنشطة ذات الصلة.

1-3- التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج:

من المهم قبل المرور إلى الدراسة القياسية مناقشة العلاقة بين مختلف المتغيرات التفسيرية و القدرة الجبائية المعبر عنها بالإيرادات الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم رقم 4-4: التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج

البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
الإيرادات الجبائية الكلية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام Y_t	33.27	5.94	23.7	45.77
نصيب الفرد من الدخل (معدل ppp) معبر عنه باللوغارتم $LGdppc_t$	8.56	0.27	8.1	9.04
حصة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام $Agric_t$	10.02	1.74	6.92	13.04
حصة قطاع التعدين (التصنيع) في الناتج الداخلي الخام $Manf_t$	9.77	3.31	4.63	15.71
حصة الصادرات و الواردات في الناتج الداخلي الخام $Trade$	54.86	10.13	32.68	71.92
معدلات التضخم Inf_t	9.94	9.00	0.34	31.67
نسبة السكان في المدن من مجموع السكان $Urban_t$	57.87	8.73	44.0	73.0
نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الوطني الخام $Dept_t$	38.65	22.12	3.04	79.14
نشاط الاقتصاد الخفي (الموازي) نسبة إلى الناتج الداخلي الخام $Shadow_t$	30.28	1.27	28.32	32.2
حصة صادرات البترول في الصادرات الكلية Oil_t	96.85	1.16	93.41	98.35

المصدر: من إعداد الباحث.

1-4- دراسة استقرارية متغيرات النموذج:

يعتبر شرط الاستقرارية أساسا لتحليل السلاسل الزمنية و دراسة خصائصها العشوائية للوصول إلى نتائج سليمة، حيث أن الانحدار الذي نحصل عليه في حالة غياب صفة الاستقرارية غالبا ما يكون زائفا، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الشروط التالية:¹

$$- \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن: } E(y_t) = \mu$$

$$- \text{ ثبات التباين عبر الزمن: } Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2$$

- أن يكون التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية k بين القيمتين y_t و y_{t+1} ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير:

$$\gamma_k = Cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)]$$

و هناك عدد من الطرق المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية و اختبار استقراريتها أو سكونها و المتمثلة فيما يلي:

1- دالة الارتباط الذاتي (ACF) or (AC) Autocorrelation Function

2- اختبار الجذر الوحدوي و الذي يعتبر من أهم الاختبارات The unit root test of stationarity.

1-4-1- دالة الارتباط الذاتي:

تقيس دالة الارتباط الذاتي (ACF)، المعبر عنها بـ ρ_k ، الارتباط بين مشاهدات السلسلة نفسها بفترات تأخر k ، و هو ما يعبر عنه بالعلاقة التالية:²

$$\rho_k = \frac{Cov(y_t, y_{t-k})}{\sigma_{y_t} \sigma_{y_{t-k}}} = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})^2} \sqrt{\sum_{t=k+1}^n (y_{t-k} - \bar{y})^2}}$$

حيث أن:

n : حجم العينة

k : طول الفجوة الزمنية (عدد فترات التأخر)

إذا كان حجم العينة (n) كبير بما فيه الكفاية مقارنة بـ k ، فإن العلاقة السابقة يمكن إعادة صياغتها على النحو التالي:³

¹ الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة 2008-2009، ص 647.

² Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercices corrigés, 5^{ème} édition, Dunod, Paris 2004, p 226.

³ Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétiques de cours, Economica, 2008, p 129.

$$\rho_k = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^n (y_t - \bar{y})^2}$$

تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي ρ_k ، على غرار أي معامل ارتباط بين 1 و -1، و يتطلب استقرار السلسلة الزمنية أن تكون قيمة معامل الارتباط الذاتي مساوية للصفر أو لا تختلف معنويا عنه لأي فجوة زمنية أكبر من الصفر $k > 0$ و لمعرفة ذلك يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \rho_k = 0$$

$$H_1: \rho_k \neq 0$$

اختبار الفرضيتين يقوم على أساس المقارنة بين إحصائية ستيودنت Student المحسوبة و الجدولية حيث برهن Quenouille¹ على أنه لعينة تتجاوز 30 مشاهدة ($n > 30$) فإن معامل الارتباط ρ_k يتجه نحو التوزيع الطبيعي بمتوسط معدوم و انحراف معياري قدره $1/\sqrt{n}$ و بالتالي فان فترة الثقة لعينة عند مستوى معنوية 5% لعينة هو $\rho_k = 0 \pm t^{\alpha/2}$ و عليه إذا وقع معامل الارتباط الذاتي المحسوب خارج هذا المجال فإننا نرفض الفرضية العدمية $H_0: \rho_0 = 0$ و يكون هذا الأخير مختلف معنويا عن الصفر، و إذا وقع داخل المجال فإننا نقبل الفرضية العدمية.

و لإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية Box-Pierce القائمة على اختبار الفرضيتين التاليتين:²

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_h = 0$$

H_1 : يوجد على الأقل معامل ارتباط ذاتي واحد ρ_i يختلف جوهريا عن الصفر.

$$Q = n \sum_{k=1}^h \rho_k^2$$

حيث أن:

h : عدد الفجوات

n : حجم العينة

¹ Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercices corrigés, op cit, p 228.

² Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétiques de cours, op cit, pp 131, 132.

ρ_k : الارتباط الذاتي المحسوب عند كل فجوة k

بالنسبة للعينة الكبيرة فإن إحصائية Q لها توزيع χ^2 (chi-deux) بدرجات حرية h، و بالتالي:

✓ إذا كانت الإحصائية $Q > \chi^2$ نرفض الفرضية العدمية $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_h = 0$ و عليه فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

✓ إذا كانت الإحصائية $Q < \chi^2$ نقبل الفرضية العدمية $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_h = 0$ و عليه فإن السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا كانت العينة صغيرة فيفضل استخدام إحصائية بديلة مشتقة من إحصائية Box-Pierce و المسماة بإحصائية Ljung-Box statistic (LB):

$$Q' = LB = n(n+2) \sum_{k=1}^h \frac{\rho_k^2}{n-k}$$

إحصائية Ljung-Box statistic (LB) لها نفس توزيع إحصائية Box-Pierce (chi-deux) بدرجات حرية h و تخضع لنفس القواعد إلا أنها تصلح كذلك للعينات كبيرة الحجم.¹

1-4-2- اختبارات الجذور الحدودية:

تعتبر اختبارات الجذور الحدودية من أهم الاختبارات الفعالة لتحديد مدى استقلالية السلسلة الزمنية من عدمها. هذه النماذج لا تسمح فقط بالكشف على وجود مركبة الاتجاه، و إنما تعمل أيضا على تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة حيث يمكن التمييز بين نوعين من النماذج غير المستقرة:²

📌 نماذج غير المستقرة تحديده من النوع (Trend stationary: TS)، و تأخذ الشكل $x_t = f_t + \varepsilon_t$

حيث أن:

f_t : دالة كثير حدود تعتمد على الزمن (خطية أو غير خطية).

ε_t : حد الخطأ الأبيض.

إن أبسط نماذج TS و أكثرها انتشارا تأخذ شكل دالة كثير حدود من الدرجة الأولى كما توضحه الدالة التالية:

$$X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

¹ الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 654.

² Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercices corrigés, op cit, p 231.

و تتمثل خصائص النموذج TS في ما يلي:¹

$$E[x_t] = a_0 + a_1 t + E[\varepsilon_t] = a_0 + a_1 t$$

$$V[x_t] = 0 + V[\varepsilon_t] = \sigma_t^2$$

$$Cov[x_t, x_{t'}] = 0 \quad t \neq t'$$

حيث أن:

ε_t : حد الخطأ الأبيض

يعتبر هذا النموذج غير مستقر لأن توقعه الرياضي يعتمد على الزمن، و لجعله مستقرا نقوم بتقدير المعلمتين \hat{a}_0

و \hat{a}_1 و نقوم بطرحهما من X_t في الفترة t و هو ما يمكن التعبير عنه بالدالة التالية:

$$\varepsilon_t = x_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 t$$

و يمكن تعميم هذه العملية على دوال كثيرة حدود من درجات أعلى $\varepsilon_t = a_0 + a_1 t + a_2 t^2 + \dots$

النماذج غير المستقرة عشوائيا من النوع (Differency stationary :DS):

يمكن تمثيل هذا النوع من النماذج من خلال نموذج الانحدار الذاتي:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

حيث أن:

ε_t : سلسلة مستقرة

β : ثابت حقيقي

إدخال الثابت β في نموذج DS يسمح بتحديد نموذجين مختلفين:

❖ في حالة $\beta=0$:

في هذه الحالة يسمى النموذج $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ نموذج DS دون مشتقة، و يأخذ الصيغة التالية:

$$x_1 = x_0 + \varepsilon_1$$

$$x_2 = x_1 + \varepsilon_2 = x_0 + \varepsilon_1 + \varepsilon_2$$

$$x_3 = x_2 + \varepsilon_3 = x_0 + \varepsilon_1 + \varepsilon_2 + \varepsilon_3$$

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t = x_0 + \sum_{i=1}^t \varepsilon_i$$

¹ Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétiques de cours, op cit, p135.

ε_t : ضجيج أبيض، $iid(0, \sigma^2)$

ما يستنتج من هذا النموذج هو عدم تحقق الخاصية الثانية من خصائص الاستقرار و المتمثلة في عدم ثبات التباين عبر الزمن:

$$E[x_t] = x_0$$

$$Var[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$$

و لجعل هذا النوع من النماذج (نموذج DS دون مشتقة) مستقرا نستخدم طريقة الفروق الأولى:

$$x_t - x_{t-1} = \Delta x_t = \varepsilon_t$$

هذا النموذج كثير الاستعمال في تحليل فعالية الأسواق المتعلقة بالمنتجات الأولية و الأسواق المالية.

❖ في حالة $\beta \neq 0$:

في هذه الحالة يسمى النموذج $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ نموذج DS بالمشتقة، و يأخذ الصيغة التالية:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

و بإتباع نفس التحليل السابق نجد أن:

$$E[x_t] = x_0 + \beta t$$

$$Var[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$$

يتضح أن كل من التوقع الرياضي و التباين لهذا النموذج يعتمدان على الزمن، و بالتالي فعدم استقرارية هذا النموذج تأخذ كل من صفة TS و DS، على اعتبار أن التوقع يأخذ شكل TS.

و لجعل هذا النموذج مستقرا نستخدم طريقة الفروقات الأولى:

$$x_t - x_{t-1} = \Delta x_t = \beta + \varepsilon_t$$

من خلال ما سبق يتبين أن الطريقة الملائمة لجعل السلسلة من النوع TS مستقرة هي طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، أما إذا كانت السلسلة من نوع DS فان الطريقة المناسبة لجعلها مستقرة هي طريقة الفروق الأولى.

1-2-4-1-اختبار ديكي-فولر 1979 Tests de Dickey-Fuller

يتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة مدى استقرارية السلسلة الزمنية، إضافة إلى تحديد فيما إذا كانت هذه الأخيرة من نوع TS أو من نوع DS، و يقوم هذا الاختبار على تقدير ثلاث نماذج مختلفة لكل متغير و تحت ثلاث فرضيات: بدون حد ثابت، بوجود حد ثابت، بوجود حد ثابت و اتجاه زمني:

$$x_t = \phi_1 x_{t-1} + a_t \quad \text{النموذج (1): بدون حد ثابت:}$$

النموذج (2): بوجود حد ثابت: $x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + a_t$

النموذج (3): بوجود حد ثابت و اتجاه زمني: $x_t = \phi_1 x_{t-1} + bt + c + a_t$

يقوم اختبار ديكي-فولر على اختبار الفرضية العدمية $H_0: \phi=1$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ ، فإذا تحققت الفرضية العدمية ($\phi=1$) في إحدى هذه النماذج الثلاث فإن السلسلة قيد الدراسة تعتبر غير مستقرة.

لأسباب إحصائية بحتة يلجأ المختصون إلى اختبار الفرضية العدمية $H_0: \rho=(\phi_1-1)=0$ بدلا من $\phi=1$ ، مقابل الفرضية البديلة $H_1: \rho=(\phi-1) \neq 0$ و بالتالي يتم إعادة صياغة النماذج التالية كما يلي:¹

- نموذج السير العشوائي البسيط: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} + a_t$ (1)

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} + c + a_t$ (2)

- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت و اتجاه زمني: $\Delta x_t = \rho x_{t-1} + bt + c + a_t$ (3)

إذا تحققت الفرضية العدمية $H_0: \rho=0$ في إحدى النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.

3-2-2-اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) 1981 Tests de Dickey-Fuller Augmenté

في اختبارات ديكي-فولر تم افتراض أن سلسلة حد الخطأ العشوائي a_t هي ضجيج أبيض، إلا أن هذا غير واقعي فغالبا ما نصادف مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط السلسلي Serial correlation، و ذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، لهذا تم تطوير اختبار ديكي-فولر ليأخذ بهذه النقطة.²

يقوم اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى و اختبار الفرضية البديلة $H_1: |\phi| < 1$ على أساس ذلك:³

النموذج (4): $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج (5): $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج (6): $\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$

¹ Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétiques de cours, op cit, p140.

² الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 658.

³ Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercices corrigés, op cit, p 234.

تم إدراج في اختبار ديكي-فولر الموسع عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p (عدد درجات التأخر) و التي تعتمد على تدنية معايير Akaike و Schwarz و ذلك حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي المعبر عنها بإحصائية DW^1 ، فإذا كان $P=0$ فإن هذا يعني أن اختبار ديكي فولر الموسع ADF يقود إلى اختبار ديكي فولر البسيط DF^2 .

طريقة اختبار ديكي-فولر الموسع تتم بنفس الطريقة المتبعة في اختبار ديكي-فولر البسيط مع الاختلاف في الجداول الإحصائية المعتمد عليها.

1-4-2-3-اختبار فيليبس و بيرون 1988 Test de Phillips-perron

جاء اختبار فيليبس و بيرون Phillips-perron ليأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم ثبات أو عدم تجانس تباين حد الخطأ، و يتم تطبيق هذا الاختبار من خلال أربعة مراحل:³

1- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج القاعدية الثلاثة اختبار ديكي-فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة، حيث أن e_t يمثل المتبقي المقدر.

2- تقدير التباين للمدى القصير:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_t^2$$

3- تقدير التباين للمدى الطويل كعامل مصحح (S_t^2) انطلاقا من التباينات المشتركة لبواقي عملية التقدير للنماذج ديكي-فولر:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(\frac{i}{l+1} \right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

لتقدير هذه الإحصائية (المعامل المصحح) يتطلب الأمر تحديد عدد فترات التأخر (Newey-West) المقدره بدلالة عدد المشاهدات n ، على النحو التالي:

$$l = 4 \left(\frac{n}{100} \right)^{2/9}$$

¹ الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 659.

² Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercices corrigés, op cit, p 144.

³ Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercices corrigés, op cit, pp 234,235.

l : عدد فترات التأخر

4- حساب إحصائية فيليبس-بيرون:

$$t^* \hat{\phi}_1 = \sqrt{k} \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث أن:

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

إذا كان تباين المتغيرات العشوائية e_t متجانسة فإن قيمة k تميل إلى 1 و يؤول هذا الاختبار إلى اختبار ديكي-فولر البسيط. يتم هذا الاختبار بمقارنة إحصائية فيليبس-بيرون $t_{\hat{\phi}_1}^*$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon، و يتابع نفس المنهجية المتبعة في اختبارات ديكي-فولر.

1-4-2-4-1 Le test KPSS 1992 اختبار

تشكل الكلمة المختصرة KPSS من الحروف الأولى لأسماء من ساهم في إعداد هذا الاختبار (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin) و المتمثل في اختبار مضاعف لاغرانج (LM). و يتم تطبيق هذا الاختبار من خلال المراحل التالية:

1- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذجين (2) و (3) لأن تقدير إحصائية LM بدلالة مجموع

البواقي ليس لها معنى إلا في النماذج الذي يحتوي على ثابت¹.

2- حساب المجموع الجزئي للبواقي $s_t = \sum_{i=1}^t e_i$.

3- تقدير التباين للمدى الطويل كعامل مصحح (S_t^2) بنفس الطريقة الموضحة في اختبار فيليبس-بيرون.

4- حساب الإحصائية LM و المتمثلة في العلاقة التالية: $LM = \frac{1}{s_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n s_t^2}{n^2}$

يتم هذا الاختبار بمقارنة إحصائية LM مع القيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف الباحثين الأربعة، فإذا كانت هذه الإحصائية أكبر من القيم الحرجة يتم رفض الفرضية العدمية (فرضية الاستقرار) و بالتالي فإن السلسلة الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة.

¹ Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétiques de cours, op cit, p147.

1-5- نتائج دراسة استقرارية متغيرات النموذج:

قبل تقدير النموذج يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، و ذلك للتأكد من استقرار المتغيرات و معرفة درجة تكاملها و ذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF و اختبار فيلبس بيرون PP.

اختبار ديكي فولر الموسع ADF :

الإيرادات الجبائية الكلية (العادية و البترولية) نسبة إلى الناتج الداخلي الخام Y_t .

عدد التأخرات المأخوذة في هذا الاختبار بالاعتماد على تدنية معايير Schwarz و Akaike هو $P=0$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

• تقدير النموذج الثالث

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0 : b=0$

$$t_{\hat{b}} = 2.50 < t_{\text{tabulé}}^{0.05} = 2.79$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% و هذا ما يعني أن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر أي قبول الفرضية H_0 و بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

• تقدير النموذج الثاني:

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

أولا نقوم باختبار معنوية الثابت c أي اختبار $H_0 : c=0$

$$t_{\hat{\epsilon}} = 2.11 < t_{\text{tabulé}}^{0.05} = 2.54$$

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% و هذا ما يعني أن معامل الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر أي قبول الفرضية H_0 و بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الأول.

• تقدير النموذج الأول:

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j} + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

اختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$ للنموذج.

$$t_{\hat{\phi}} = 0.49 > t_{\text{tabulé}}^{0.05} = -1.96$$

نلاحظ أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% و هذا ما يعني أن السلسلة Y_t غير مستقرة من نوع DS، بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

الفروق الأولى لسلسلة Y_t

• تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$

$$t_{\hat{b}} = -0.46 < t_{\text{tabulé}}^{0.05} = 2.79$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% و هذا ما يعني أن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر أي قبول الفرضية H_0 و بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

• تقدير النموذج الثاني:

أولا نقوم باختبار معنوية الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$

$$t_{\hat{c}} = 0.82 < t_{\text{tabulé}}^{0.05} = 2.54$$

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% و هذا ما يعني أن معامل الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر أي قبول الفرضية H_0 و بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الأول.

• تقدير النموذج الأول:

اختبار جذر الوحدة $H_0: \Phi=1$ للنموذج.

$$t_{\hat{\phi}} = -5.00 < t_{\text{tabulé}}^{0.05} = -1.96$$

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يعني أن السلسلة Y_t مستقرة من الدرجة الأولى (1) I.

و يوضح الجدول رقم 4-5، بإتباع نفس المنهجية، نتائج اختبارات ديكي فولر الموسع ADF و اختبار فليبس بيرون PP لتحديد درجة استقرار كل متغيرات النموذج و قد أظهرت النتائج أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

الجدول رقم 4-5: نتائج اختبارات جذر الوحدة.

اختبار فيليبس بيرون PP**			اختبار ديكي فولر الموسع ADF*			اختبار ديكي فولر الموسع ADF*			اختبار فيليبس بيرون PP**			المتغيرات
الفروق الأولى			المستوى			الفروق الأولى			المستوى			
بدون حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه زمني	بدون حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه زمني	بدون حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه زمني	بدون حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه زمني	
-7.19	-7.78	-8.36	-0.09	-2.21	-2.34	-5.18	-5.09	-5.39	-0.58	-1.99	-2.72	Y
-7.38	-7.23	-7.52	-0.46	-2.55	-2.64	-7.01	-6.88	-6.9	-0.53	-2.55	-2.73	Agric
-4.1	-4.13	-4.33	-0.92	-0.47	-1.01	-4.09	-4.11	-4.37	-0.91	-0.11	-0.87	Dept
-4.74	-4.64	-4.57	-1.4	-1.84	-1.95	-4.75	-4.66	-4.59	-1.32	-1.63	-1.73	Inf
-2.43	-3.21	-3.24	4.48	-0.12	-1.36	-1.92	-2.67	-2.83	2.04	0.37	-1.9	Lggdpp c
-4.49	-4.52	-4.52	-0.91	-0.53	-3.2	-4.52	-4.57	-4.57	-0.94	-0.41	-3.19	Manf
-7.17	-7.01	-7.49	0.08	-2.39	-2.38	-6.58	-6.46	-6.53	0.04	-2.5	-2.58	Oil
5,09-	5,06-	4,95-	0,26	0,93-	2,09-	-5.04	-5.01	-4.89	0.34	0.72	-1.8	Shadow
-3.85	-3.73	-3.78	-0.23	-1.87	-3.06	-4.1	-4.0	-4.03	-0.25	-1.78	-3.09	Trade
	-5.25	-5.6	18.43	1.42	1.01		-5.25	-5.54	16.57	1.2	-1.08	Urban
* ADF: تم استخدام معيار Akaike و Schwarz لتحديد عدد فترات التباطؤ مع الأخذ بمبدأ Parcimonie في حالة ثبوت اختلاف بين المعيارين.									-2.64	-3.67	-4.3	القيم الحرجة
** PP: تم استخدام معيار L(Newey-West) لتحديد عدد فترات التباطؤ: $L=4(n/100)^{2/9}=4(31/100)^{2/9}=3$									-1.95	-2.96	-3.57	1%
									-1.61	-2.62	-3.22	5%
												10%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8

1-6- نتائج تقدير النموذج:

في هذا الجزء يتم تقدير معادلة الانحدار السابقة الذكر لقياس القدرة الجبائية للجزائر، حيث تمثلت النتائج في المعادلة التالية:

$$Y = 38.75 - 2.38 \text{ AGRIC} - 0.08 \text{ DEPT} + 0.02 \text{ INF} + 4.11 \text{ LGGDPPC} - 0.50 \text{ MAN}$$

(0.16) (-4.06) (-0.9) (0.2) (0.14) (0.71)

$$- 0.3 \text{ OIL} + 1.58 \text{ SHADOW} - 0.05 \text{ TRADE} - 0.44 \text{ URBAN}$$

(-0.37) (0.95) (-0.029) (-0.48)

(.) t. Student

$$R^2 = 0.83 \quad \bar{R}^2 = 0.75 \quad \text{Prob}(F.\text{Statistic}) = 0.000 \quad DW = 2.29$$

يلاحظ من العلاقة المقدرة أن جميع معلمات المتغيرات التفسيرية لا تختلف جوهريا عن الصفر باستثناء معلمة حصة الفلاحة، و هذا ما قد يعتبر مؤشرا عن وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة Multicolinéarité و هو ما يتعارض مع الفروض التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، لأن وجود مثل هذا الارتباط بين المتغيرات التفسيرية يترتب عليه أن معالم العلاقة المقدرة قد تظهر بإشارات مخالفة لما هو متوقع إضافة إلى أنه يؤثر على معنوية هذه المتغيرات فيما يخص إحصائية ستودنت (t. Student) وبالتالي نجد أن الاحتمالات الحرجة Probabilités critiques تفوق 0.05.¹

1-7- اختبار اكتشاف الامتداد الخطي:

للتأكد من وجود ظاهرة التعدد الخطي من عدمه نلجأ إلى اختبار Farrar-Glauber المتمثل في الخطوات التالية:

- حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة هذا المحدد تقترب من الصفر فإن هذا يدل على وجود تعدد خطي.

- اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: D=1 \text{ : استقلال خطي (المتغيرات التفسيرية متعامدة)}$$

$$H_1: D < 1 \text{ : ارتباط خطي (المتغيرات التفسيرية غير متعامدة)}$$

لاختبار الفرضيتين يتم حساب إحصائية Farrar-Glauber باستخدام الصيغة التالية:²

¹ Régis Bourbonnais, op cit , p 103.

² Régis Bourbonnais, Econometrie : Manuel et Exercices corrigés, DUNOD, 8^{ème} édition 2011, p 119.

$$\chi^{2*} = - \left[n - 1 - \frac{1}{6} (2k + 5) \right] - \ln D$$

n: حجم العينة

K: عدد المتغيرات المفسرة في النموذج

D: محدد مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

ln: اللوغاريتم النبيري

إذا كانت إحصائية Farrar-Glauber أكبر من إحصائية كاي تربيع بدرجة حرية $\frac{1}{2} * k(k+1)$ و نسبة معنوية α فهذا يدل على وجود تعدد خطي.

و بالاعتماد على برنامج اكسل Excel تم حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة $D=0.0000009737$. نلاحظ أن قيمة المحدد تقترب من الصفر و هذا مؤشر على وجود تعدد خطي وللتحقق من ذلك نقوم بحساب إحصائية Farrar-Glauber و مقارنتها بإحصائية كاي تربيع.

$$\chi^{2*} = 362.19 > \chi^2 = 1.51$$

و بالتالي نقبل الفرضية العدمية $H_0: D < 1$ الدالة على وجود ظاهرة التعدد الخطي.

- اختبار F:

توصلنا فيما سبق باستخدام اختبار كاي تربيع إلى وجود ظاهرة الامتداد الخطي، إلا أن هذا الاختبار لا يحدد أي المتغيرات المستقلة تعتبر هي السبب في وجود هذه المشكلة و لتحديد ذلك نلجأ إلى اختبار F القائم على اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : مربع معامل الارتباط المتعدد لكل متغير تفسيري = 0

H_1 : مربع معامل الارتباط المتعدد لكل متغير تفسيري $\neq 0$

و للقيام بذلك نقوم بتحديد F^* المحسوبة لكل معامل من معاملات المتغيرات المستقلة كل على حده وفق الصيغة التالية:

$$F^* = \frac{R^2 / (m - 1)}{(1 - R^2) / (n - m)}$$

R^2 : مربع معامل الارتباط المتعدد لكل متغير تفسيري.

n: حجم العينة.

m: عدد المتغيرات المفسرة

و بعد ذلك نقوم بمقارنة F^* المحسوبة مع F الجدولية عند مستوى معنوية 1% و بدرجات حرية $m-1$ للسطح و $n-m$ للمقام. فإذا كانت F^* المحسوبة أكبر F الجدولية نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المتغير المستقل قيد الاختبار مرتبط مع غيره من المتغيرات التفسيرية و يعتبر أحد عناصر الامتداد الخطي، أما إذا كانت F^* المحسوبة أصغر F الجدولية نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن المتغير المستقل قيد الاختبار غير مرتبط مع غيره من المتغيرات التفسيرية و لا يعتبر أحد عناصر الامتداد الخطي.

و يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-6: تحديد المتغيرات المسببة لمشكلة الامتداد الخطي

F^*	مربع معامل الارتباط المتعدد لكل متغير تفسيري R^2	المتغيرات المستقلة
7.44	0.73	Agric
31.625	0.92	Dept
7.44	0.73	Inf
547.25	0.995	Lggdppc
52.25	0.95	Manf
5.58	0.67	Oil
43.08	0.64	Shadow
24.75	0.9	Trade
547.25	0.995	Urban

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم F^* المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية (3.45) عند مستوى معنوية 1%، وذلك بالنسبة لكل المتغيرات التفسيرية و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة الدالة على أن كل متغير من المتغيرات التفسيرية مرتبط مع غيره من المتغيرات التفسيرية و بالتالي يعتبر أحد عناصر مشكلة الامتداد الخطي.

1-8-اختيار النموذج المثالي:

إن التوصل إلى نتيجة مفادها وجود امتداد خطي يعني أن هناك بعض المتغيرات المستقلة التي لها نفس التأثير على المتغير التابع و بالتالي عدم ظهورها كلها في النموذج الأمر الذي يتطلب اختيار النموذج المثالي الذي يشمل متغيرات مستقلة تتوفر فيها الشروط التالية:¹

- المتغيرات التي يكون لها ارتباط قوي مع المتغير التابع.
- المتغيرات الأقل ارتباطا فيما بينها.

1-8-1-طريقة تقدير كل الانحدارات الممكنة:

لاختيار النموذج المثالي اتبعنا طريقة تقدير كل الانحدارات الممكنة لأنها الأفضل، حيث تسمح لنا بتقدير كل الانحدارات الممكنة و اختيار أفضلها؛¹ فعلى الرغم من أن هذه الطريقة تتطلب حسابات كثيرة خاصة و أن عدد معادلات الانحدار المختلفة يقدر ب $2^9-1=511$ معادلة، إلا أنه اتضح من خلال تقدير معادلات الانحدار أنه و في كل الحالات لا يمكن تقدير معادلة انحدار ذات دلالة إحصائية تشمل أكثر من متغيرين، و السبب في ذلك يعود إلى الارتباط الخطي القوي بين مختلف المتغيرات التفسيرية. و بعد إقصاء كل النماذج التي تشمل على الأقل على متغير غير معنوي (باستثناء الثابت) أو التي تشمل على متغيرات معاملاتها لها إشارات خاطئة تم اختيار أفضل النماذج من بين النماذج المتبقية، التي تحقق أقل قيمة بالنسبة لمعاري Akaike و Schwarz و الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-7: نتائج تقدير القدرة الجبائية (محددات القدرة الجبائية).

المتغير التابع: الإيرادات الجبائية الكلية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام Y_t			المتغيرات المستقلة
النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول	
19.93 (3.9)	-189.88 (-3.17)	63.35 (20.51)	الثابت C
		-3.00 (-9.88)	حصة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام $Agric_t$
	2.13 (3.35)		حصة صادرات البترول في الصادرات الكلية Oil_t
0.31 (4.06)	0.32 (4.35)		حصة الصادرات و الواردات في الناتج الداخلي الخام Trade

¹ Régis Bourbonnais, op cit , p 103.

¹ Régis Bourbonnais, op cit , p 104.

-0.1 (-2.86)			نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الوطني الخام Dept _t
R ² =0.63 F.Stat=23.52 DW=1.33	R ² =0.66 F.Stat=26.65 DW=1.76	R ² =0.77 F.Stat=97.62 DW=1.86	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8 (.) t.student

تشير نتائج النموذج الأول، و كما كان متوقع، على وجود علاقة سلبية قوية و ذات دلالة إحصائية بين حصة الفلاحة و حصة المداخيل الجبائية و هو ما توصل إليه كل من Junet. G. Stosky و A. Woldmariam و Chelliah, Kelly, Bass 1974 و 1997. هذه العلاقة السلبية المتوقعة ترجع إلى تدعيم القطاع الزراعي إما بإعفاءات ضريبية أو إعانات تمنحها الحكومة أو كليهما، إضافة إلى أن وجود قطاع ريفي واسع ينتج عنه طلب منخفض للخدمات الحكومية لأن معظم نشاطات القطاع العام متمركزة في المدن V. Tanzi 1992. أما نتائج النموذج الثاني فتشير إلى وجود علاقة موجبة قوية و ذات دلالة إحصائية بين حصة صادرات البترول و حصة الإيرادات الجبائية، و تتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع تركيبة الاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباطا قويا بالإيرادات البترولية. كما يشير نفس النموذج إلى وجود علاقة موجبة و معنوية بين درجة الانفتاح الاقتصادي المعبر عنه بحصة الصادرات و الواردات في الناتج الداخلي الخام و بين حصة الإيرادات الجبائية و هو ما توصل إليه M. Piaccastelli. فكلما كان للبلد تعاملات تجارية مع الخارج كلما أدى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية، لأن هذه التعاملات و كما هو متفق عليه في مختلف الدراسات الجبائية تشكل وعاء ضريبي يتميز بسهولة الجباية مقارنة بالمعاملات في الداخل خاصة بالنسبة للدول النامية.

و تبين نتائج النموذج الثالث، و كما كان متوقع، وجود علاقة سالبة و جوهرية بين حصة الديون الخارجية و الإيرادات الجبائية، حيث تعتبر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام كمؤشر عن مستوى تبعية البلد للمساعدات الخارجية، لذلك ارتفاع هذه النسبة غالبا ما تترجم بميول ضعيف نحو تعبئة الموارد الداخلية.

2-تقدير الجهد الجبائي:

يمكن قياس من خلال العلاقة بين حصة الإيرادات الجبائية الحقيقية الكلية (الفعلية) في الناتج الداخلي الخام و القدرة الجبائية المتوقعة؛ و استنادا إلى نتائج معادلات الانحدار المقدرة، المعبرة عن نسبة الضرائب المحتملة إلى الناتج الداخلي الخام و التي تقيس لنا الضرائب الكامنة (المحتملة) للجزائر، قمنا بحساب مؤشر الجهد الجبائي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-8: نتائج تقدير مؤشر الجهد الجبائي في الجزائر 1981-2011

النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول	الجهد الجبائي السنوات	النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول	الجهد الجبائي السنوات
1.097	1.019	0.934	1997	0.966	0.876	0.978	1981
0.97	0.888	1.036	1998	1.288	1.176	1.167	1982
0.936	0.876	1.043	1999	1.204	1.089	0.998	1983
1.093	1.019	1.032	2000	1.093	1.048	0.897	1984
0.975	0.955	1.023	2001	1.046	0.998	0.932	1985
0.947	0.96	0.983	2002	1.298	1.222	1.089	1986
0.998	0.958	1.117	2003	0.936	0.881	0.999	1987
0.932	0.901	1.071	2004	0.906	1.019	0.923	1988
0.984	0.952	1.032	2005	0.799	0.823	0.978	1989
1.005	1.01	1.05	2006	0.817	0.818	0.848	1990
0.92	0.929	0.965	2007	0.889	0.8	0.814	1991
1.116	1.143	1.075	2008	1.023	1.004	1.119	1992
0.98	1.001	1.063	2009	0.933	0.975	0.986	1993
0.977	1.021	0.96	2010	1.01	0.899	0.849	1994
0.929	0.924	0.966	2011	1.021	0.985	0.934	1995
				1.072	1.2	1.124	1996

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 5-7

تشير النتائج إلى أن مؤشر الجهد الجبائي مستقر نسبيا في حدود الواحد، و هي الحالة التي تكون فيها الإيرادات الجبائية الفعلية مساوية للإيرادات الجبائية المقدرة (المحتملة)، باستثناء بعض السنوات. فقد ارتفع من

0.9 في سنة 1981 ليصل إلى حدود 1.2 في سنة 1982، و هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع حصة الضرائب الفعلية إلى الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 34.85% في سنة 1981 إلى 44.56% في سنة 1982. إن ارتفاع مؤشر الجهد الجبائي إلى 1.2 معناه أن الدولة قامت بجباية ما يقارب 20% من الضرائب أكثر مما يتحمله الاقتصاد. و قد استقر بعد ذلك في حدود الواحد، ليرتفع في سنة 1986 إلى أكثر من 1,2 و هذا راجع إلى الارتفاع في حصة الضرائب الفعلية من 33.87% في سنة 1985 إلى 35.74 في سنة 1986 من جهة، و انخفاض حصة الضرائب المحتملة من جهة أخرى. تلاها بعد ذلك انخفاض محسوس من سنة 1987 إلى سنة 1991 حيث لم يتعدى مؤشر الجهد الجبائي الواحد، هذا الانخفاض راجع إما للارتفاع في الضرائب المحتملة أو الانخفاض في الضرائب الفعلية، و يفسر هذا الانخفاض بأن الدولة لم تقم بتحصيل الضرائب بما فيه الكفاية بسبب الظروف السائدة آنذاك.

و استقر بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 في حدود الواحد، و هي الحالة التي تكون فيها الإيرادات الجبائية الفعلية مساوية للإيرادات الجبائية المحتملة (Potentiel) مما يدل على أن الجزائر لا يمكنها تحصيل إيرادات ضريبية أكثر في ظل الوضعية الاقتصادية الراهنة، فارتفاع مؤشر الجهد الجبائي قد يدفع المكلفون بالضريبة إلى العمل على تهريب أموالهم نحو دول تكون فيه مستويات الاقتطاعات منخفضة بشكل جد محسوس، كما أن جل المؤسسات الأجنبية ستعزف عن الاستثمار في بلدان ذات معدلات ضريبية جد مرتفعة و هو ما يجسد الفكرة التي جاء بها الاقتصادي الأمريكي "لافير" و المتمثلة في "الضريبة تقتل الضريبة" موضحا بذلك أن الضغط الجبائي جد القوي يكون له الأثر معاكس فيما يخص الإيرادات الجبائية بسبب تهرب المكلفين بالضريبة من دفعها مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

انطلاقا من هذه النتائج يتضح أن تحصيل إيرادات جبائية أكثر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة قد تضر بالتنمية الاقتصادية، لذا يجب على السلطات العمومية اتخاذ الإجراءات السياسية و الاقتصادية (السياسة المالية، النقدية، الجبائية، سعر الصرف) التي من شأنها أن تؤثر إيجابا على تعبئة الموارد العمومية، كالعامل على إعداد برامج و آليات فعالة لتغيير بنية الاقتصاد الجزائري عن طريق تشجيع تكوين مؤسسات صغيرة و متوسطة قادرة على توفير سلع تصديرية ذات قدرة تنافسية، أو تلك التي تعمل على تصنيع سلع قادرة على منافسة السلع المستوردة؛ و بالتالي الخروج من خندق التبعية البترولية و الوصول إلى اقتصاد متنوع يسمح بتحصيل إيرادات جبائية إضافية دون أن تحمل العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على القدرة الجبائية كالأستقرار السياسي

و الأمني، كفاءة جودة الإدارة الجبائية؛ إضافة إلى أن قوة الدولة في التعامل مع المتهربين من الضريبة تلعب دورا مهما في القدرة التساهمية (Bird, Martinez- Vazquez, Torgler 2004)

المبحث الثالث: قياس المرونة الجبائية لمختلف الضرائب:

إن مؤشر الضغط (الجهد) الجبائي يبين لنا مدى تحمل اقتصاد دولة ما لتحصيل إيرادات جبائية إضافية في ظل الوضعية الاقتصادية السائدة، إلا أنه لا يقيس لنا مدى تطور و استجابة هذه الإيرادات للتغيرات الاقتصادية، فالإيرادات الجبائية ترتفع عموما بارتفاع القاعدة الضريبية المعبر عنها بالنتاج الداخلي الخام وتنخفض بانخفاضها؛ و بالتالي و لقياس هذه العلاقة نلجأ إلى قياس المرونة باعتبارها إحدى القياسات والمؤشرات المهمة لمعرفة مدى حساسية و استجابة الإيرادات الضريبية للتغيرات التي تحدث في بنية وقيمة القاعدة الضريبية.

1-تحديد الأوعية القانونية لمختلف الضرائب:

لقياس المرونة عادة ما يتم استخدام الناتج الداخلي الخام لتمثيل القاعدة الضريبية على الرغم من وجود قواعد ضريبية ممكنة أخرى، كاستخدام الاستهلاك النهائي كقاعدة بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، و استخدام الواردات كقاعدة للرسوم الجمركية...إلخ. لذلك يتطلب الأمر تحديد المتغيرات التفسيرية للإيرادات الجبائية لكل ضريبة (الضريبة على الدخل، الضريبة على السلع و الخدمات، الضريبة على التجارة الخارجية...).

هذه المتغيرات التفسيرية تمثل الأوعية القانونية لمختلف الضرائب، و هو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول

التالي: الجدول رقم 4-9: مختلف الضرائب و أوعيتها المرافقة

نوع الضرائب	الأوعية القانونية
الإيرادات الجبائية العادية الكلية TR	الناتج الداخلي الخام PIB
ضرائب على السلع و الخدمات IBS	الاستهلاك النهائي CF
ضرائب على التجارة الخارجية (حقوق جمركية) IC	قيمة الواردات IMPT
ضرائب على الدخول و الأرباح IRB	* الناتج الداخلي الخام PIB

المصدر: من إعداد الباحث

2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل تقدير المرونة يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستوياتها اللوغاريتمية، و ذلك للتأكد من استقرارها و معرفة درجة تكاملها و ذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF عند مستوى معنوية 5%.

* لعدم توفر معطيات عن أرباح الشركات لفترة الدراسة 1993-2011 تم الاستناد إلى الناتج الداخلي الخام كوعاء عام للضريبة على الأرباح والشركات

و يتابع نفس المنهجية المعتمدة، في المبحث الثاني من هذا الفصل، و باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF لتحديد درجة استقرارية المتغيرات توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم 4-10: نتائج اختبار جذر الوحدة لمختلف الضرائب و أوعيتها المرافقة.

اختبار ديكي فولر الموسع *ADF							المتغيرات
الفروق الأولى			المستوى			حد ثابت و اتجاه زمني	
بدون حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه زمني	بدون حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه زمني		
-1.71**	-3.92	-3.58	5.69	-1.73	-3.45	LnPIB	
-1.44**	-4.09	-4.49	4.04	1.57	-1.34	LnIO	
-2.66	-6.36	-5.67	4.57	-0.32	-2.18	LnImpt	
-4.34	-5.94	-5.9	2.14	-1.38	-3.6	LnIBS	
-3.28	-3.28	-3.44	6.05	0.78	-0.79	LnIRB	
-3.49	-4.32	-3.78	1.97	-0.32	-2.52	LnIC	
-1.95**	-4.32	-3.82	3.3	2.2	-0.67	LnCF	
-3.68	-4.71	-4.66	2.18	-1.44	-3.13	LnIP	
-1.44**	-4.09	-4.49	3.72	3.59	1.59	LnTR	

*: تم استخدام معيار Akaike و Schwarz لتحديد عدد فترات التباطؤ مع الأخذ بمبدأ Parcimonie في حالة ثبوت اختلاف بين المعيارين.

** : متغيرات مستقرة بوجود ثابت في النموذج الثاني.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8

يتضح من خلال اختبار جذر الوحدة أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، مما يعني إمكانية اختبار التكامل المشترك بين كل ضريبة و القاعدة الضريبية لها.

3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين كل ضريبة و القاعدة الضريبية لها باستخدام MCO

بعدما اتضح أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $X_t \sim I(1)$ و $Y_t \sim I(1)$ يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بين كل ضريبة و القاعدة الضريبية لها و ذلك باستخدام طريقة MCO وفق الصيغة التالية:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + e_t$$

و حتى تتوفر علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون سلسلة بواقى هذا النماذج مستقرة من درجة أقل
 $e_t \rightarrow I(0)$

إذا توفرت الشروط السالفة الذكر، فإن النموذج الملائم لتقدير العلاقة بين هذه السلاسل هو نموذج تصحيح الخطأ ECM و الذي يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل لاحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية و العلاقة قصيرة الأجل وذلك بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها، بالتالي فهو يمثل في نفس الوقت نموذج ستاتيكي $\beta_1 \Delta x_t$ و نموذج ديناميكي $(\beta_2(y_{t-1} - \beta x_{t-1}))$.

و منه يمكن تقدير العلاقة التالية:¹

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 (y_{t-1} - \beta x_{t-1})$$

I(0) I(0) I(0)

β_2 : يشير إلى معامل سرعة التعديل (معامل التصحيح) و هو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، و يتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة القصيرة الأجل نحو العلاقة الطويلة الأجل.²

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon \quad \beta_2 < 0$$

حيث أن:

e_{t-1} : حد التصحيح

بعد ما توصلنا إلى أن كل المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى، فإن المرحلة الموالية تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين كل ضريبة و القاعدة الضريبية لها.

¹ Régis Bourbonnais, op cit, p 182.

² د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 688.

3-1-1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين TR و PIB باستخدام MCO:

3-1-1-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى:

$$\log TR_t = \alpha + \beta \log PIB_t + \varepsilon_t$$

$$\log TR_t = -1.65 + 0.92 \log PIB_t \dots (1)$$

$$(-5.39) \quad (25.64)$$

(.) t Student

$$R^2 = 0.97 \quad R^2 \text{ ajusté} = 0.97 \quad DW = 0.80 \quad F. \text{ statistique} = 657$$

حيث أن:

TR: إجمالي الإيرادات الضريبية العادية

α : الثابت

β : المرونة الدخلية لإجمالي الإيرادات الضريبية العادية

PIB: الناتج الداخلي الخام

يتضح من خلال النتائج المتحصل أن إحصائية دارين واتسون Durbin-Watson تشير إلى وجود ارتباط

ذاني بين الأخطاء مما يؤثر على نتائج المربعات الصغرى العادية، و لتوضيح ذلك نلجأ اختبار Durbin-

Watson و التي تعد من أهم الاختبارات الشائعة الاستخدام في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

حسب الصيغة التالية:¹

$$\varepsilon_t = \rho \varepsilon_{t-1} + v_t$$

حيث أن:

$$|\rho| < 1$$

$$v_t \rightarrow n. i. d$$

يقوم هذا الاختبار على اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0 (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0)$$

¹ Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie, op cit, pp 82-83.

و لاختبار الفرضية العدمية H_0 نقوم بحساب إحصائية دارين واتسون DW:

$$dw = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

حيث أن:

e_t : بواقي تقدير النموذج

كما يمكن كتابة الإحصائية بدلالة مقدر معامل الارتباط ρ^1 :

لدينا:

$$dw = \frac{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t^2 + \sum_{t=2}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 - 2 \sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}$$

بما أن:

$$\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t^2 \cong \sum_{t=2}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2$$

فإن:

$$dw = \frac{2 \sum_{t=2}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2} - \frac{2 \sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}$$

و بما أن:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}$$

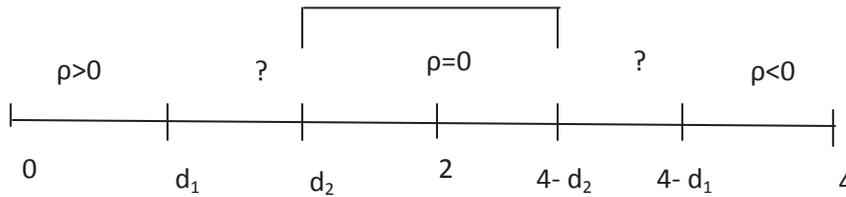
نحصل على:

$$dw = 2(1 - \hat{\rho})$$

¹ د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص ص، 98-99.

تمثل إحصائية DW القيمة المحسوبة للاختبار و تأخذ قيما بين 0 و 4، حيث أن $dw = 2$ لما $\rho = 0$ و لاختبار الفرضية العدمية H_0 قام كل من Durbin-Watson بإعداد جدول إحصائي يمثل القيم المرجحة ل DW عند مستوى معنوية 5% و ذلك تبعا لحجم العينة (n) و عدد المتغيرات التفسيرية (k) . و لتوضيح منهجية الاختبار نستند إلى الشكل التالي:

الشكل رقم 4-4: منهجية اختبار Durbin-Watson



Ressource : Régis Bourbonnais, op cit, p 83.

إذا كانت:

$$H_0: \rho = 0 \text{ نقبل الفرضية العدمية } d_2 < dw < 4 - d_2$$

$$\text{نرفض الفرضية العدمية } 0 < dw < d_1$$

$$\text{نرفض الفرضية العدمية } 4 - d_1 < dw < 4$$

$$d_1 < dw < d_2 \text{ أو } 4 - d_2 < dw < 4 - d_1 \text{ نحن في منطقة غير محددة، أو ما يسمى}$$

بمنطقة الشك.

من خلال النتائج المحصل عليها في المعادلة الأولى نلاحظ أن:

$$DW = 0.8 < d_1 = 1.18$$

و بالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء. لإزالة مشكلة الارتباط

الذاتي من النموذج سنستعين بطريقة Cochrane-Orcutt و التي تعتبر من أكثر الطرق استخداما.

$$\log TR_t = \alpha + \beta \log PIB_t + \varepsilon_t$$

$$\log TR_t = -1.20 + 0.87 \log PIB_t + e_t \dots (2)$$

$$(-1.21) \quad (7.88)$$

$$e_t = 0.66 e_{t-1} + v_t$$

(2.95)

(.) t Student

$$R^2 = 0.97 \quad R^2 \text{ ajusté} = 0.97 \quad DW = 1.44 \quad F. \text{ statistique} = 349.98$$

نلاحظ أن إحصائية تقع في منطقة القبول $d_2 = 1.4 < dw = 1.44 < 4 - d_2 = 2.6$ مما يدل على إزالة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

نلاحظ من معامل المرونة الشاملة المقدر في المعادلة (2) أن الإيرادات الضريبية العادية في المدى الطويل لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، أي أن زيادة في الناتج المحلي الخام بنسبة 1% تؤدي في المدى الطويل إلى زيادة قدرها 0.87% في إجمالي الإيرادات العادية. و منه يمكن القول أن هذه الأخيرة تستجيب بشكل أقل من ما هو مطلوب للتغيرات في الناتج الداخلي الخام و هذا يؤكد أن الضرائب العادية غير منتجة بشكل فعال و كبير للإيرادات.

3-1-2- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة (2)

لمعرفة إذا ما كانت هناك إمكانية لوجود علاقة توازن طويل المدى نقوم بدراسة استقرارية بواقي المعادلة السابقة باستخدام ADF و ذلك بعدما تم تحديد فترات التأخر (تدنية معايير SCH , AIC) ب $P=0$

الجدول رقم 4-11: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي من العلاقة الطويلة المدى بين TR و PIB

المتغيرات	القيمة المحسوبة $t_{\bar{0}}$			
	القيمة الجدولية ($t_{\text{tabulé}}$)	1%	5%	10%
سلسلة البواقي e_t	-2.98	-2.7	-1.96	-1.61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند كل المستويات و هذا ما يعني أن سلسلة البواقي e_t مستقرة في المستوى $I(0)$ ، و بالتالي فإن نموذج تصحيح الخطأ هو الأكثر ملائمة في هذه الحالة.

3-1-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين TR و PIB.

بما أن المتغيرات (TR و PIB) متكاملة من نفس الدرجة و البواقي مستقرة من درجة أقل يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (القصير الأجل) باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta \ln TR_t = \alpha_1 \Delta \ln PIB_t + \alpha_2 e_{t-1} + \hat{u}_t, \quad \alpha_2 < 0$$

حيث أن:

α_2 : معامل سرعة التعديل

$$e_{t-1} = \ln TR_{t-1} - 0.87 \ln PIB_{t-1} + 1.2$$

و منه:

$$\Delta \ln TR_t = 0.09 + 0.3 \Delta \ln PIB_t - 0.02 e_{t-1} + u_t$$

$$(1.3) \quad (-0.07)$$

من خلال المعادلة المقدرة يتضح أن معامل سرعة التعديل سالب إلا أن غير معنوي، مما يعني أن نموذج تصحيح الأخطاء ECM غير محقق.

3-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IBS و CF باستخدام MCO:

3-2-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى

$$\log IBS_t = \alpha + \beta \log CF_t + \varepsilon_t$$

$$\log IBS_t = -4.52 + 1.25 \log CF_t \quad \dots(3)$$

$$(-17.41) \quad (38.14)$$

(.) t Student

$$R^2 = 0.98 \quad R^2 \text{ ajusté} = 0.98 \quad DW = 1.95 \quad F. \text{ statistique} = 1454$$

$$d_2 = 1.4 < DW = 1.95 < 4 - d_2 = 2.6$$

حيث أن:

IBS: إيرادات الضريبة على السلع و الخدمات

α : الثابت

β : المرونة

CF: الاستهلاك النهائي

نلاحظ من معامل المرونة الشاملة المقدر في المعادلة (3) أن إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات لفترة الدراسة كانت مرنة، أي أن زيادة في الاستهلاك النهائي بنسبة 1% ينتج عنها في المدى الطويل زيادة أكبر من الواحد (1.25%) في إجمالي إيرادات الضريبة على السلع و الخدمات. و بالتالي فإن هذه الأخيرة تستجيب بشكل سريع للتغيرات في الاستهلاك النهائي، و هذا يؤكد أن الضرائب غير المباشرة منتجة بشكل فعال للإيرادات.

3-2-2- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة (3)

لمعرفة إذا ما كانت هناك إمكانية لوجود علاقة توازن طويل المدى نقوم بدراسة استقرارية بواقي المعادلة السابقة

باستخدام ADF و ذلك بعدما تم تحديد فترات التأخر (تدنية معايير SCH , AIC) ب P=0

الجدول رقم 4-12: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي من العلاقة الطويلة المدى بين IBS و CF

القيمة الجدولية (t tabulé)			القيمة المحسوبة $t_{\bar{0}}$	المتغيرات
10%	5%	1%		
1.61-	1.96-	2.7-	4.23-	سلسلة البواقي e_t

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند كل المستويات و هذا ما يعني أن سلسلة البواقي e_t مستقرة في المستوى I (0) ، و بالتالي فإن نموذج تصحيح الخطأ هو الأكثر ملائمة في هذه الحالة.

3-2-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IBS و CF

بما أن المتغيرات (CF و IBS) متكاملة من نفس الدرجة و البواقي مستقرة من درجة أقل يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (القصير الأجل) باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta \ln IBS_t = \alpha_1 \Delta \ln CF_t + \alpha_2 e_{t-1} + \hat{u}_t , \alpha_2 < 0$$

حيث أن:

$$e_{t-1} = \ln IBS_{t-1} - 1.25 \ln PIB_{t-1} + 4.52$$

و منه:

$$\Delta \ln IBS_t = 0,03 + 0,91 \Delta \ln CF_t - 0,85 e_{t-1} + \hat{u}_t$$

$$(4.19)$$

$$(3.59)$$

يمكن إعادة صياغة نموذج تصحيح الأخطاء بالمعادلة التالية:

$$\Delta \ln IBS_t = 0,03 + 0.91 \Delta \ln CF_t - 0.85 (\ln IBS_{t-1} - 1.25 \ln CF_{t-1} + 4.52) + \hat{u}_t$$

يتضح من خلال النموذج الديناميكي أن المعاملات تختلف جوهريا عن الصفر و معامل سرعة التعديل جوهريا سالب، مما يعني أن نموذج تصحيح الأخطاء ECM محقق؛ كما توضح النتائج أن الزيادة في الاستهلاك النهائي بنسبة 1% ينتج عنها في المدى القصير زيادة أقل من الواحد (0.91%) في إجمالي إيرادات الضريبة على السلع و الخدمات.

3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IC و IMPT باستخدام MCO:

3-3-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى:

$$\log IC_t = \alpha + \beta \log IMPT_t + \varepsilon_t$$

$$\log IC_t = -0.008 + 0.66 \log IMPT_t \dots (4)$$

$$(-0.025) \quad (13.65)$$

(.) t Student

$$R^2 = 0.91 \quad R^2 \text{ ajusté} = 0.91 \quad DW = 0.67 \quad F. \text{ statistique} = 186$$

حيث أن:

IC: إيرادات الضريبة على التجارة الخارجية (حقوق جمركية)

α : الثابت

β : المرونة

IMPT: إجمالي الواردات من السلع و الخدمات

من خلال النتائج المحصل عليها في المعادلة السابقة نلاحظ أن:

$$DW = 0.67 < d_1 = 1.18$$

و بالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء، و لإزالة مشكلة

الارتباط الذاتي من النموذج نستخدم طريقة Cochrane-Orcutt.

$$\log IC_t = \alpha + \beta \log IMPT_t + \varepsilon_t$$

$$\log IC_t = 0.74 + 0.55 \log IMPT_t + \varepsilon_t \dots (5)$$

$$(1.32) \quad (7.37)$$

$$e_t = 0.48 e_{t-1} + v_t \quad (3.09)$$

(.) t Student

$$R^2= 0.94 \quad R^2 \text{ ajusté}= 0.93 \quad DW= 1.27 \quad F. \text{ statistique}= 133.5$$

نلاحظ أن إحصائية DW تقع في منطقة الشك $d_1 = 1.18 < dw = 1.27 < d_2 = 1.40$ ويتضح من معامل المرونة الشاملة المقدر في المعادلة (4) أن إيرادات الضرائب على التجارة الخارجية (الحقوق الجمركية) لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، أي أن زيادة في حجم التجارة الخارجية بنسبة 1% ينتج عنه زيادة أقل من الواحد في إجمالي إيرادات حقوق جمركية.

و بالتالي يمكن القول أن إيرادات حقوق جمركية تستجيب بشكل أقل من ما هو مطلوب للتغيرات في قيمة الواردات و هذا قد يرجع إلى تخفيض معدلات الرسوم الجمركية و ضعف أداء القطاع الجمركي.

3-2-3- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة (5)

لمعرفة إذا ما كانت هناك إمكانية لوجود علاقة توازن طويل المدى نقوم بدراسة استقرارية بواقي المعادلة السابقة

باستخدام ADF و ذلك بعدما تم تحديد فترات التأخر (تدنية معايير SCH , AIC) ب $P=0$

الجدول رقم 4-13: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي من العلاقة الطويلة المدى بين IC و IMPT

القيمة الجدولية (t tabulé)			القيمة المحسوبة $t_{\hat{\theta}}$	المتغيرات
10%	5%	1%		
1.61-	1.96-	2.7-	2.68-	سلسلة البواقي e_t

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند كل المستويات و هذا ما يعني أن سلسلة البواقي e_t مستقرة في المستوى $I(0)$ ، و بالتالي فإن نموذج تصحيح الخطأ هو الأكثر ملائمة في هذه الحالة.

3-3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IC و IMPT

بما أن المتغيرات (IC و IMPT) متكاملة من نفس الدرجة و البواقي مستقرة من درجة أقل يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (القصير الأجل) باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta \ln IC_t = \alpha_1 \Delta \ln IPMT_t + \alpha_2 e_{t-1} + \hat{u}_t , \alpha_2 < 0$$

حيث أن:

$$e_{t-1} = LnIC_{t-1} - 0.66 LnIMPT_{t-1} - 0.74$$

و منه:

$$\Delta LnIC_t = -0.02 + 0.93 \Delta LnIMPT_t - 0.13 e_{t-1} + \hat{u}_t \quad (3.63) \quad (-048)$$

من خلال المعادلة المقدرّة يتضح أن معامل سرعة التعديل لا يختلف جوهريا عن الصفر، مما يعني أن نموذج تصحيح الأخطاء ECM غير محقق.

و بتجريب حد التصحيح e_{t-3} نحصل على العلاقة التالية:

$$\Delta LnIC_t = -0.05 + 0.97 \Delta LnIMPT_t - 0.75 e_{t-3} + \hat{u}_t \quad (3.83) \quad (-3.20)$$

يتضح من النموذج الديناميكي المقدر أن زيادة في الواردات بنسبة 1% تؤدي في المدى القصير إلى زيادة قدرها 0.97% في إجمالي الحقوق الجمركية، و أن معامل سرعة التعديل سالب و معنوي و هذا يعني أن سلوك المتغير التابع (الحقوق الجمركية) يستغرق ثلاث فترات حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل.

3-4-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IRB و PIB باستخدام MCO:

3-4-3-1- تقدير العلاقة الطويلة المدى:

$$\log IRB_t = \alpha + \beta \log PIB_t + \varepsilon_t$$

$$\log IRB_t = -4.74 + 1.14 \log PIB_t \quad \dots(6)$$

$$(-7.44) \quad (15.18)$$

(.) t Student

$$R^2 = 0.92 \quad R^2 \text{ ajusté} = 0.92 \quad DW = 0,5 \quad F. \text{ statistique} = 230.54$$

حيث أن:

IRB: إيرادات الضريبة على الأرباح و الدخل

α : الثابت

β : المرونة

PIB: الناتج الداخلي الخام

من خلال النتائج المحصل عليها في المعادلة السابقة نلاحظ أن:

$$DW = 0.5 < d_1 = 1.18$$

و بالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء، و لإزالة مشكلة الارتباط الذاتي من النموذج نستخدم طريقة Cochrane-Orcutt.

$$\log IRB_t = \alpha + \beta \log PIB_t + \varepsilon_t$$

$$\log IRB_t = -5.72 + 1.25 \log PIB_t + \varepsilon_t \dots (7)$$

(-3.10) (6.03)

$$e_t = 0.68e_{t-1} + v_t$$

(3.92)

(.) t Student

$$R^2 = 0.95 \quad R^2 \text{ ajusté} = 0.94 \quad DW = 1.71 \quad F. \text{ statistique} = 204.97$$

نلاحظ أن إحصائية تقع في منطقة القبول $d_2 = 1.40 < dw = 1.71 < 4 - d_2 = 2.60$ ، مما يدل على إزالة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

و توضح النتائج أن الناتج الداخلي الخام يؤثر على إجمالي إيرادات الضريبة على الأرباح و الدخل، و يلاحظ أن أي زيادة في الناتج المحلي الخام بنسبة 1% ينتج عنها في المدى الطويل زيادة قدرها 1.25% في إجمالي إيرادات الضريبة على الأرباح و الدخل.

3-4-2- دراسة استقرارية البواقي للمعادلة (7)

لمعرفة إذا ما كانت هناك إمكانية لوجود علاقة توازن طويل المدى نقوم بدراسة استقرارية بواقي المعادلة السابقة باستخدام ADF و ذلك بعدما تم تحديد فترات التأخر (تدنية معايير SCH , AIC) ب $P=0$

الجدول رقم 4-14: اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي من العلاقة الطويلة المدى بين IRB و PIB

القيمة الجدولية (t tabulé)			القيمة المحسوبة $t_{\hat{\theta}}$	المتغيرات
10%	5%	1%		
1.61-	1.96-	2.7-	-3.04	سلسلة البواقي e_t

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند كل المستويات و هذا ما يعني أن سلسلة البواقي e_t مستقرة في المستوى $I(0)$ ، و بالتالي فإن نموذج تصحيح الخطأ هو الأكثر ملائمة في هذه الحالة.

3-4-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IRB و PIB:

بما أن المتغيرات (بين IRB و PIB) متكاملة من نفس الدرجة و البواقي مستقرة من درجة أقل يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (القصير الأجل) باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta \ln IRB_t = \alpha_1 \Delta \ln PIB_t + \alpha_2 e_{t-1} + \hat{u}_t, \quad \alpha_2 < 0$$

حيث أن:

α_2 : معامل سرعة التعديل

$$e_{t-1} = \ln TR_{t-1} - 0.87 \ln PIB_{t-1} + 1.2$$

و منه:

$$\Delta \ln IRB_t = 0.17 - 0.1 \Delta \ln PIB_t - 0.21 e_{t-1} + \hat{u}_t$$

(3.27) (-0.21) (-1.06)

يتضح من خلال النموذج الديناميكي أن المعاملات لا تختلف جوهريا عن الصفر، مما يعني أن نموذج تصحيح الأخطاء ECM غير محقق.

4- النتائج:

خلصت النتائج إلى أن معامل المرونة الشاملة للإيرادات الضريبية العادية لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، أي أن هذه الأخيرة تستجيب بشكل أقل من ما هو مطلوب للتغيرات في الناتج الداخلي الخام، و هذا يؤكد أن الضرائب العادية غير منتجة بشكل فعال و كبير للإيرادات. و قد تعزى المرونة المنخفضة نسبيا إلى استمرار تأثير القطاع غير الرسمي على زيادة الإيرادات الضريبية، إضافة إلى كبر حجم القطاعات التي يصعب فرض ضرائب عليها مثل الأعمال التجارية الصغيرة، كما تجدر الإشارة إلى أن تفشي ظاهرة الفساد قد تشجع و تغذي انتشار الأنشطة الموازية.

كما توصلنا إلى أن إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات لفترة الدراسة كانت مرنة، أي إيرادات هذا النوع من الضرائب تستجيب بشكل سريع للتغيرات في الاستهلاك النهائي، و هذا يؤكد أن الضرائب غير المباشرة منتجة بشكل فعال للإيرادات. و في نفس الصدد توصلنا إلى أن المرونة الشاملة للضريبة على الأرباح و الدخول لفترة قيد الدراسة كانت مرنة؛ و قد يرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة في الأجور في السنوات الأخيرة.

أما في ما يخص الإيرادات الضريبية المتأتية من التجارة الخارجية فقد اتضح من مختلف الدراسات في هذا المجال أن قطاع الاستيراد يعتبر مهم في تحصيل الإيرادات الضريبية في معظم البلدان النامية، إلا أن إيرادات الضرائب على التجارة الخارجية (الحقوق الجمركية) لفترة الدراسة كانت ضعيفة المرونة، و قد يرجع هذا إلى تخفيض معدلات الرسوم الجمركية و ضعف أداء القطاع الجمركي.

المبحث الرابع: دراسة استقرارية النظام الجبائي الجزائري:

تختلف الإيرادات الضريبية، على اختلاف مصادرها، من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو النقصان، إلا أن معرفة مدى استقرارها النسبي من عدمه مهم لوضع خطط الإنفاق و الاقتراض للسنوات المقبلة من طرف السلطات العمومية. لهذا سنحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة مدى استقرار الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة الممتدة بين 1993 و 2011، إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار الإيرادات الضريبية الإجمالية العادية.

التركيز على الجبائية العادية بدلا من الجبائية الإجمالية (العادية و البترولية) مفاده أن من بين أهم أهداف الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية و محاولة تغطية النفقات العادية بإيرادات الجبائية العادية، إضافة إلى أن إيرادات الجبائية البترولية تبقى رهينة تقلبات أسعار البترول، ما يدفعنا إلى استبعادها من هذا الجزء من الدراسة.

1- قياس الاستقرار الجبائي في الجزائر للفترة بين 1993 و 2011:

لقياس حجم أثر كل ضريبة على استقرار الإيرادات الضريبية الكلية، نقوم بحساب معامل الاختلاف Coefficient de variation مع و بدون الضريبة قيد الدراسة، حيث تساعد الضريبة محل الدراسة في استقرار الإيرادات الإجمالية إذا كانت الإيرادات المتأتية منها مستقرة (أي ضعف معامل الاختلاف لإيرادات الضريبة قيد الدراسة)، و كانت مرتبطة ارتباطا سلبيا بإيرادات الضرائب الأخرى.

و يمكن التعبير عن معامل الاستقرار في الإيرادات بالمعادلة التالية:¹

معامل استقرار الإيرادات = معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية بما في ذلك إيرادات الضريبة قيد الدراسة) - معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية باستثناء إيرادات الضريبة قيد الدراسة)

$$RSC_1 = CV (\text{total revenue with the tax}) - CV (\text{total revenue without the tax})$$

حيث:

¹ Jonathan Haughton, Estimating Tax Buoyancy, Elasticity and Stability, EAGER/PSGE - EXCISE PROJECT, April 8, 1998, p 6.

RSC: معامل استقرار الإيرادات

CV: معامل الاختلاف

ليكن:

R: إجمالي الإيرادات

RO: الإيرادات الكلية مطروح منها إيرادات الضريبة قيد الدراسة

RT: إيرادات الضريبة قيد الدراسة

و عليه فان:

$$R=RO+RT$$

و بالتالي يمكن إعادة صياغة معامل استقرار الإيرادات كما يلي:

$$RSC_1 = CV (R)-CV (RO)$$

كما يمكن أيضا استخدام هذا المعامل لمعرفة فيما إذا كانت الزيادة في إيرادات الضريبة محل الدراسة من شأنها أن

تؤدي إلى استقرار أكبر أو أقل في الإيرادات الكلية، و ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$RSC_2 = CV (total\ revenue\ without\ tax\ increase) - CV (total\ revenue\ with\ tax\ increase).$$

معامل استقرار الإيرادات = معامل الاختلاف (إجمالي الإيرادات الضريبية باستثناء الزيادة في إيرادات الضريبة قيد

الدراسة) - (إجمالي الإيرادات الضريبية بما في ذلك الزيادة في إيرادات الضريبة قيد الدراسة) و بالتالي يمكن التعبير

عن التباين لإجمالي الإيرادات بالصيغة التالية:

$$Var(R) = Var(RO) + Var(RT) + 2Cov(RO,RT)$$

حيث أن:

Var: التباين

Cov: التغاير

و منه:

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث أن:

$$\alpha = (RO/R)$$

Corr (RO, RT): الارتباط بين RO و RT

2- قياس مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إيرادات الجباية العادية:

2-1- مساهمة الضرائب على السلع و الخدمات في استقرار إيرادات الجباية العادية:

لقياس حجم أثر الضرائب على السلع و الخدمات على استقرار الإيرادات الضريبية العادية الكلية، نقوم أولاً بحساب معامل الاختلاف Coefficient de variation مع و بدون الضرائب على السلع و الخدمات؛ وهو ما يتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-15: مساهمة الضرائب على السلع و الخدمات في استقرار إيرادات الجباية العادية:

الإيرادات الضريبية			
RO=R-RT	إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات RT	مجموع إيرادات الضريبة العادية R	
336.48	251.44	587.92	المتوسط
243.33	157.82	396.92	الانحراف المعياري
0.7232	0.6276	0.6751	معامل الاختلاف CV
	0.946		الارتباط Corr(RO,RT)

المصدر: حسابات الباحث

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث أن:

$$\alpha = (RO/R)$$

Corr (RO, RT): الارتباط بين RO و RT

$$CV(R)^2 = 0.4533$$

$$CV(R) = 0.6732$$

و بالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر ب:

$$RSC1 = CV(R) - CV(RO)$$

$$RSC1 = -0.05$$

بالرغم من أن إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية، إلا أنه لها معامل اختلاف $CV(RT)=0.6276$ أقل مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية $CV(RO)=0.7232$ ، مما يعني أن إدماج إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات يؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي الإيرادات و يخفض بذلك معامل الاختلاف من 0.7232 إلى 0.6732 أي ما يعادل 6.91% .

2-2- مساهمة الضرائب على الدخل و الأرباح في استقرار إيرادات الجبائية العادية:

لقياس حجم أثر الضرائب على الدخل و الأرباح على استقرار الإيرادات الضريبية العادية الكلية، نقوم أولاً بحساب معامل الاختلاف Coefficient de variation مع و بدون الضرائب على الدخل و الأرباح؛ وهو ما يتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-16: مساهمة الضرائب على الدخل و الأرباح في استقرار إيرادات الجبائية العادية:

الإيرادات الضريبية			
RO=R-RT	إيرادات الضرائب على الدخل و الأرباح RT	مجموع إيرادات الضريبة العادية R	
392.32	195.59	587.92	المتوسط
214.31	187.21	396.92	الانحراف المعياري
0.5462	0.9571	0.6751	معامل الاختلاف
	0.945		الارتباط Corr(RO, RT)

المصدر: حسابات الباحث

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث أن:

$$\alpha = (RO/R)$$

Corr (RO, RT): الارتباط بين RO و RT

$$CV(R)^2 = 0.4533$$

$$CV(R) = 0.6732$$

و بالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر ب:

$$RSC1=CV(R)-CV(RO)$$

$$RSC1= 0.127$$

يتضح من النتائج أن إيرادات الضرائب على الدخل و الأرباح لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية كما أن إيراداتها غير مستقرة $CV(RT)=0.9571$ ، إضافة إلى ذلك لها معامل اختلاف أكبر مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية $CV(RO)=0.5462$ ، كل هذا يؤكد أن إدماج إيرادات الضرائب على الدخل و الأرباح يؤدي إلى استقرار أقل في إجمالي الإيرادات ويرفع بذلك معامل الاختلاف من 0.5462 إلى 0.6732 أي ما يقارب 23.25%.

2-3- مساهمة الحقوق الجمركية في استقرار إيرادات الجبائية العادية:

لقياس حجم أثر الحقوق الجمركية على استقرار الإيرادات الضريبية العادية الكلية، نقوم أولاً بحساب معامل الاختلاف Coefficient de variation مع و بدون الحقوق الجمركية؛ وهو ما يتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-17: مساهمة الحقوق الجمركية في استقرار إيرادات الجبائية العادية:

الإيرادات الضريبية			
RO=R-RT	إيرادات الحقوق الجمركية RT	مجموع إيرادات الضريبة العادية R	
472.36	115.56	587.92	المتوسط
350.14	49.40	396.92	الانحراف المعياري
0.7413	0.4275	0.6751	معامل الاختلاف
	0.9188		الارتباط Corr(RO,RT)

المصدر: حسابات الباحث

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث أن:

$$\alpha = (RO/R)$$

Corr (RO, RT): الارتباط بين RO و RT

$$CV(R)^2=0.4533$$

$$CV(R)=0.6732$$

و بالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر ب:

$$RSC1=CV(R)-CV(RO)$$

$$RSC1= -0.0681$$

بالرغم من أن إيرادات الحقوق الجمركية لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية، إلا أنه لها معامل اختلاف $CV(RT)=0.4275$ أقل مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية $CV(RO)=0.7413$ ، مما يعني أن إدماج إيرادات الحقوق الجمركية يؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي الإيرادات و يخفض بذلك معامل الاختلاف من 0.7413 إلى 0.6732 أي في حدود 9.19%.

2-4- مساهمة حقوق التسجيل و الطابع في استقرار إيرادات الجباية العادية:

لقياس حجم أثر حقوق التسجيل و الطابع على استقرار الإيرادات الضريبية العادية الكلية، نقوم أولاً بحساب معامل الاختلاف Coefficient de variation مع و بدون حقوق التسجيل و الطابع؛ وهو ما يتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-18: مساهمة حقوق التسجيل و الطابع في استقرار إيرادات الجباية العادية:

الإيرادات الضريبية			
RO=R-RT	إيرادات حقوق التسجيل و الطابع RT	مجموع إيرادات الضريبة العادية R	
567.82	20.09	587.92	المتوسط
384.29	11.86	396.92	الانحراف المعياري
0.6768	0.5903	0.6751	معامل الاختلاف
	0.987		الارتباط Corr(RO,RT)

المصدر: حسابات الباحث

$$CV(R)^2 = \alpha^2 CV(RO)^2 + (1 - \alpha)^2 CV(RT)^2 + 2\alpha(1 - \alpha) CV(RO) CV(RT) Corr(RO, RT)$$

حيث أن:

$$\alpha = (RO/R)$$

Corr (RO, RT): الارتباط بين RO و RT

$$CV(R)^2=0.4533$$

$$CV(R)=0.6732$$

و بالتالي فإن معامل استقرار الإيرادات يقدر ب:

$$RSC1=CV(R)-CV(RO)$$

$$RSC1= -0.0036$$

بالرغم من أن إيرادات حقوق التسجيل و الطابع لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية و إيراداتها غير مستقرة نسبيا $CV(RT)=0.5903$ ، إلا أنه لها معامل اختلاف أقل مقارنة بمعامل الاختلاف لباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية $CV(RO)=0.6768$ ، مما يعني أن إدماج إيرادات حقوق التسجيل و الطابع يؤدي إلى استقرار طفيف في إجمالي الإيرادات حيث يخفض معامل الاختلاف من 0.6768 إلى 0.6732 أي ما يعادل 0.53% .

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم من كل ضريبة على حدا لها ارتباط موجب بباقي مصادر إيرادات الضريبة العادية، إلا أنها، باستثناء الضرائب على الدخول و الأرباح، تساهم في استقرار إجمالي إيرادات الضريبة العادية.

خلاصة الفصل الرابع

تشير النتائج المتوصل إليها في الجزء الأول من هذه الدراسة إلى أن مؤشر الجهد الجبائي كان مستقرا نسبيا في حدود الواحد، و هي الحالة التي تكون فيها الإيرادات الجبائية الفعلية مساوية للإيرادات الجبائية المقدرة (المحتملة) (Potentiel)، باستثناء بعض السنوات. مما يدل على أن الجزائر تجد صعوبة في تحصيل إيرادات ضريبية أكثر في ظل الوضعية الاقتصادية الراهنة، فارتفاع مؤشر الجهد الجبائي قد يدفع المكلفون بالضريبة إلى التهرب من دفع من الضريبة و العمل على تهريب أموالهم نحو دول تكون فيه مستويات الاقتطاعات منخفضة بشكل جد محسوس، كما أن جل المؤسسات الأجنبية ستعزف عن الاستثمار في بلدان ذات معدلات ضريبية جد مرتفعة و هو ما يجسد الفكرة التي جاء بها الاقتصادي الأمريكي "لافير" و المتمثلة في "الضريبة تقتل الضريبة" موضحا بذلك أن الضغط الجبائي المرتفع يكون له الأثر العكسي فيما يخص الإيرادات الجبائية بسبب تهرب المكلفين بالضريبة من دفعها مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

و انطلاقا من هذه النتائج يتضح أن تحصيل إيرادات جبائية أكثر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة قد يضر بالتنمية الاقتصادية، لذا يجب على السلطات العمومية اتخاذ الإجراءات السياسية و الاقتصادية (السياسة المالية، النقدية، الجبائية، سعر الصرف) التي من شأنها أن تؤثر إيجابا على تعبئة الموارد العمومية، كالعامل على إعداد برامج و آليات فعالة لتغيير بنية الاقتصاد الجزائري عن طريق خلق قاعدة صناعية من خلال تشجيع تكوين مؤسسات صغيرة و متوسطة قادرة على توفير سلع تصديرية ذات قدرة تنافسية، أو تلك التي تعمل على تصنيع سلع قادرة على منافسة السلع المستوردة. العمل على زيادة القاعدة الضريبية من خلال القضاء على الاقتصاد الخفي من خلال فرض ضرائب على جميع مصادر الدخل بالشكل الذي يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية العادية؛ و بالتالي الخروج من خندق التبعية البترولية و الوصول إلى اقتصاد متنوع يسمح بتحصيل إيرادات جبائية إضافية دون إهمال العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على القدرة الجبائية كالأستقرار السياسي و الأمني، كفاءة جودة الإدارة الجبائية؛ إضافة إلى أن قوة الدولة في التعامل مع المتهربين من الضريبة و التي تلعب دورا مهما في القدرة التساهمية (Bird, Martinez- Vazquez, Torgler 2004)

كما خلصت نتائج الجزء الثاني من الدراسة التطبيقية إلى أن معامل المرونة الشاملة للإيرادات الضريبية العادية لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، أي أن هذه الأخيرة تستجيب بشكل أقل من ما هو مطلوب للتغيرات في الناتج الداخلي الخام، و هذا يؤكد أن الضرائب العادية غير منتجة بشكل فعال و كبير للإيرادات. و قد تعزى المرونة المنخفضة نسبيا إلى استمرار تأثير القطاع غير الرسمي على زيادة الإيرادات الضريبية، إضافة إلى كبر حجم

القطاعات التي يصعب فرض ضرائب عليها مثل الأعمال التجارية الصغيرة، كما تجدر الإشارة إلى أن تفشي ظاهرة الفساد قد تشجع و تغذي انتشار الأنشطة الموازية.

كما توصلنا إلى أن إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات لفترة الدراسة كانت مرنة، أي إيرادات هذا النوع من الضرائب تستجيب بشكل سريع للتغيرات في الاستهلاك النهائي، و هذا يؤكد أن الضرائب غير المباشرة منتجة بشكل فعال للإيرادات؛ و في نفس الصدد توصلنا إلى أن المرونة الشاملة للضريبة على الأرباح و الدخول للفترة قيد الدراسة كان أكبر بقليل من الواحد؛ و قد يرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة في الأجور في السنوات الأخيرة.

أما في ما يخص الإيرادات الضريبية المتأتية من التجارة الخارجية فقد اتضح من مختلف الدراسات في هذا المجال أن قطاع الاستيراد يعتبر مهم في تحصيل الإيرادات الضريبية في معظم البلدان النامية، إلا أن إيرادات الضرائب على التجارة الخارجية في الجزائر لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، و قد يرجع هذا إلى تخفيض معدلات الرسوم الجمركية و ضعف أداء القطاع الجمركي.

الخاتمة العامرة

إن المشكلة الأساسية في أي اقتصاد هي مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية و التمويل قد يكون محليا و قد يكون أجنبيا، غير أن تمويل التنمية يجب أن يركز على الموارد المحلية؛ فلا يمكن لأي دولة أن تركز في تمويل تنميتها على الموارد الأجنبية، ذلك لأن تدفق الموارد الخارجية قد لا يكون ثابتا و لا مؤكدا كما أنه يخضع لاعتبارات مختلفة يصعب التحكم فيها. إضافة إلى أن استقرار الموارد يمثل عنصر هام للتنمية من خلال ضمان تغطية الإنفاق العام المتزايد الخاص بالمرافق، التحويلات الاجتماعية، الصحة، التعليم... إلخ و التي تمثل محددات للتنمية، و لضمان هذا الاستقرار يجب أن تكون طرق التمويل من الموارد الخاصة للدولة كالإيرادات الجبائية خاصة في ظل ضعف مصادر الادخار المحلي.

بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه السياسة الجبائية في تمويل التنمية، قد تلجأ الدولة إلى استخدامها كأداة ضبط ظرفية وذلك من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ففي فترة التضخم تؤدي زيادة الاقتطاعات الجبائية و الاحتفاظ بحصيلتها كاحتياطي مالي للدولة إلى تخفيض المعروض النقدي الكلي في الاقتصاد و بالتالي كبح الطلب؛ الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار و ذلك من خلال رفع معدلات الضريبة على دخول الأشخاص الذين لهم ميول استهلاكي مرتفع. أما في فترة الكساد فقد تلجأ الدولة إلى تخفيض الاقتطاعات الجبائية و ذلك بتخفيض الضرائب على الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كما يمكن استخدامها كأداة لتحفيز الطلب على السلع الاستثمارية.

كما قد تستخدم السياسة الجبائية في إطار السياسات الهيكلية أو القطاعية إلى تصحيح الاختلالات التي تعاني منها مختلف القطاعات، إضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية المحددة من طرف السلطات العمومية و ذلك من عن طريق التأثير على سلوك المتعاملين الاقتصاديين بما يخدم الأهداف المحددة.

و لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تتميز السياسة الجبائية بجهد جبائي مناسب، و هي الحالة التي تكون فيها الإيرادات الجبائية الفعلية مساوية للإيرادات الجبائية المقدرة (المحتملة) (Potentiel). فبلوغ الجهد الجبائي هذا المستوى يسمح بتحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة دون أن يكون لذلك الأثر السلبي على مسار التنمية، و انخفاضه عن هذا المستوى يفوت على الدولة فرصة استغلال إيرادات إضافية، أما ارتفاعه عن المستوى اللازم من شأنه أن يكون له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي مما يعرقل ويكبح عجلة التنمية الاقتصادية؛ لذلك يكون من المهم تحديد الجهد الجبائي و مراقبته.

و من خلال النتائج المتحصل عليها في الجزء الأول من الدراسة التطبيقية يتبين أن مؤشر الجهد الجبائي كان مستقرا نسبيا في حدود الواحد باستثناء بعض السنوات، مما يدل على أن الجزائر استغلت كليا قدرتها الجبائية

و هذا يفسر بعدم إمكانيتها تحصيل إيرادات ضريبية أكثر في ظل الوضعية الاقتصادية الراهنة. فارتفاع مؤشر الجهد الجبائي قد يدفع المكلفون بالضريبة إلى العمل على تهريب أموالهم نحو دول تكون فيه مستويات الاقتطاعات منخفضة بشكل جد محسوس، كما أن جل المؤسسات الأجنبية ستعزف عن الاستثمار في بلدان ذات معدلات ضريبية جد مرتفعة و هو ما يجسد الفكرة التي جاء بها الاقتصادي الأمريكي "لافيير" و المتمثلة في "الضريبة تقتل الضريبة" موضحا بذلك أن الضغط الجبائي المرتفع يكون له الأثر العكسي فيما يخص الإيرادات الجبائية بسبب تهريب المكلفين بالضريبة من دفعها مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

إن مؤشر الجهد الجبائي يبين لنا مدى تحمل الاقتصاد لتحصيل إيرادات جبائية إضافية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة، إلا أنه لا يقيس لنا مدى تطور و استجابة هذه الإيرادات للتغيرات الاقتصادية. فالإيرادات الجبائية ترتفع عموما بارتفاع القاعدة الضريبية لها و تنخفض بانخفاضها، و لذلك يجب أن يمتاز النظام الضريبي بالمرونة و يستجيب للتغيرات الاقتصادية.

و في هذا الصدد، خلصت نتائج الجزء الثاني من الدراسة التطبيقية إلى أن معامل المرونة الشاملة للإيرادات الضريبية العادية لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، أي أن هذه الأخيرة لا تستجيب بالشكل المطلوب للتغيرات في الناتج الداخلي الخام، و هذا يؤكد أن الضرائب العادية غير منتجة بشكل فعال و كبير للإيرادات. و قد تعزى المرونة المنخفضة نسبيا إلى استمرار تأثير القطاع غير الرسمي على زيادة الإيرادات الضريبية، إضافة إلى كبر حجم القطاعات التي يصعب فرض ضرائب عليها مثل الأعمال التجارية الصغيرة، كما تجدر الإشارة إلى أن تفشي ظاهرة الفساد قد تشجع و تغذي انتشار الأنشطة الموازية.

كما توصلنا إلى أن إيرادات الضرائب على السلع و الخدمات لفترة الدراسة كانت مرنة، أي إيرادات هذا النوع من الضرائب تستجيب بشكل سريع للتغيرات في الاستهلاك النهائي، و هذا يؤكد أن الاقتصاد الجزائري قائم على الاستهلاك؛ و في نفس الصدد توصلنا إلى أن المرونة الشاملة للضريبة على الأرباح و الدخول لفترة قيد الدراسة كان أكبر بقليل من الواحد؛ و قد يرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة في الأجور في السنوات الأخيرة.

أما في ما يخص الإيرادات الضريبية المتأتية من التجارة الخارجية فقد اتضح من مختلف الدراسات في هذا المجال أن قطاع الاستيراد يعتبر مهم في تحصيل الإيرادات الضريبية في معظم البلدان النامية، إلا أن إيرادات الضرائب على التجارة الخارجية في الجزائر لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، و قد يرجع هذا إلى تخفيض معدلات الرسوم الجمركية و ضعف أداء القطاع الجمركي.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها نقوم بصياغة بعض التوصيات المساعدة على معرفة الخيارات المتاحة للسلطات القائمة على السياسة الجبائية في الجزائر في رسم ملامحها بما يتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية:

1- انطلاقا من هذه النتائج يتضح أن تحصيل إيرادات جبائية أكثر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة قد يضر بالتنمية الاقتصادية، لذا يجب على السلطات العمومية اتخاذ الإجراءات السياسية و الاقتصادية (السياسة المالية، النقدية، الجبائية، سعر الصرف) التي من شأنها أن تؤثر إيجابا على تعبئة الموارد العمومية، كالععمل على إعداد برامج و آليات فعالة لتغيير بنية الاقتصاد الجزائري عن طريق خلق قاعدة صناعية من خلال تشجيع تكوين مؤسسات صغيرة و متوسطة قادرة على توفير سلع تصديرية ذات قدرة تنافسية، أو تلك التي تعمل على تصنيع سلع قادرة على منافسة السلع المستوردة.

2- العمل على زيادة القاعدة الضريبية من خلال القضاء على الاقتصاد الخفي من خلال فرض ضرائب على جميع مصادر الدخل بالشكل الذي يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية العادية؛ و بالتالي الخروج من خندق التبعية البترولية و الوصول إلى اقتصاد متنوع يسمح بتحصيل إيرادات جبائية إضافية دون إهمال العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على القدرة الجبائية كالأستقرار السياسي و الأمني، كفاءة جودة الإدارة الجبائية؛ إضافة إلى أن قوة الدولة في التعامل مع المتهربين من الضريبة و التي تلعب دورا مهما في القدرة التساهمية (Bird, Martinez- Vazquez, Torgler 2004)

3- القضاء على ظاهرة الفساد و التحسين من جودة الخدمات العمومية، الامر الذي ينمي روح التكافل الاجتماعي لدى المكلفين بالضريبة.

4- تحسين الإيرادات المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات بتقليص نطاق الامتيازات الجبائية الممنوحة و الذي قد ينعكس سلبا على إيرادات الضرائب المباشرة. وذلك عن طريق تقييم فعالية هذه الامتيازات من خلال قياس التكلفة المالية التي يمكن أن تحدثها هذه الامتيازات الممنوحة للاستثمارات، و مقارنتها بحجم الضرائب على الدخول الاضافية (الأجور، الأرباح) الممكن جبايتها لاحقا من هذه الاستثمارات؛ و مقارنتها كذلك بالأثار التي تحدثها هذه الاستثمارات على الناتج الوطني و على تشغيل اليد العاملة المحلية. و في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أن القرار الاستثماري

لا يخضع فقط للامتيازات الجبائية، وإنما يخضع لاعتبارات أخرى تستند إليها الشركات الأجنبية بالدرجة الأولى كتوافر اليد العاملة المؤهلة، الاستقرار السياسي و الأمني، ليونة القوانين المتعلقة بالعلاقات المالية الدولية، و توفر البني التحتية المناسبة. لهذا يجب على السلطات، قبل سن أي قوانين فيما يخص اتخاذ الاجراءات الخاصة بمنح الامتيازات الجبائية للاستثمارات، القيام بدراسة معمقة من خلال محاولة الموازنة بين تقليل التكلفة المالية الناجمة عن منح الامتيازات من جهة، و تحقيق الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- احمد حسن الرفاعي ، د خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 2- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1993.
- 3- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية و النمو، استراتيجيات التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997.
- 4- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.
- 5- إسماعيل عبيد حمادي، مذكرات في نظريات التنمية الزراعية، المعهد القومي للتخطيط، بغداد، 1981.
- 6- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 7- بارقي خلعتبري، التأخر الاقتصادي و آلياته، مشاكله، حلوله، ترجمة ميشيل كيلو، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1980.
- 8- بن اعمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية 2011.
- 9- بن ربيع حنيقة، الواضح في المحاسبة المالية و فق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مطبعة دار هومة الجزائر 2010.
- 10- ج . م البرتيني، التخلف و التنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، الطبعة الثانية، بيروت، 1974.
- 11- جاك لوب، العالم الثالث و تحديات البقاء، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة كتاب عالم المعرفة، 1986.
- 12- جمال الدين لعويسات، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، الطبعة الأولى، تونس، 1996.
- 13- جيرالد ماير، روبرت بولدون، ترجمة د يوسف صايغ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة لبنان للنشر، بيروت، 1999.
- 14- حسين علي بخيت، التكامل الصناعي الزراعي و التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير، بغداد، 1979.
- 15- خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر 2005.

- 16- خضر عبد المجيد عقل، بد الفتاح عبد الرحمن كراسنة، مأمون حسن سعد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الأمل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1992.
- 17- دوغلاس مسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997.
- 18- رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي و الفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي للطباعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
- 19- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية الدار الجامعية
- 20- سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتاب للطباعة و النشر، الموصل، 1987.
- 21- سالم توفيق النجفي، د محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل، 1988.
- 22- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي و أهداف المجتمع: مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، 2008.
- 23- سعيد عبد العزيز عثمان، د. شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية 2007.
- 24- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 2003.
- 25- سير جوزيف هنشتون، الدور التاريخي للزراعة في التنمية، ترجمة عبد الحميد الحسن، مديرية دار الكتاب، دمشق، 1973.
- 26- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2003.
- 27- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2006.
- 28- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة 2008-2009.
- 29- عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

- 30- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2011.
- 31- عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسي، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2004.
- 32- عبد الهادي عبد القادر سويقي، سياسات التنمية و التخطيط الاقتصادي، أسيوط، 2002.
- 33- عربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 1992.
- 34- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، 1989-1990.
- 35- علي محمد خليل، أ. د سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، 2000.
- 36- عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة 1990.
- 37- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، المستقبل العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 1982.
- 38- فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيله للنشر، عمان، 2008.
- 39- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، 2007.
- 40- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
- 41- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2008.
- 42- فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية، (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى 2008.
- 43- فليح حسن خلف، عملية تكوين المهارات و دورها في التنمية الاقتصادية في العراق، وزارة الثقافة و الإعلام، 1980.
- 44- فوزي عطوي، المالية العامة: النظم الضريبية و موازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
- 45- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- 46- المحامي الدكتور جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق العملي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2010.

- 47- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، 2009.
- 48- محمد حسين الوادي، د احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر و التوزيع عمان، 2009.
- 49- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- 50- محمد صالح تركي القريشي، د سالم توفيق النجفي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة و النشر، الموصل، 1988.
- 51- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى 2010.
- 52- محمد صفوت، قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 53- محمد طاقة، د. محمد الزبود، د. وليد أحمد الصافي، د. حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)، مكتبة الجامعة الشارقة، إثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الثانية 2009.
- 54- محمد عباس المحرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هرمة، الجزائر، 2003.
- 55- محمد عبد العزيز عجمية، د صبحي تاروس قريصة، د عبد القادر محمد عبد القادر عطية، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، 1995.
- 56- محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
- 57- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع تطبيقات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 58- محمد مدحت مصطفى، دكتور سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية لتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع، مصر، 1999.
- 59- محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 1992.
- 60- محمد مظلوم، لمحات من الاقتصاد المعاصر، دار المعارف، القاهرة، 1963.

- 61- محمد يونس، د. محمدي فوزي أبو السعد، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 62- محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية 2011.
- 63- محمود محمد شريف، د عثمان احمد الخولي، الزراعة العربية المصرية، دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1968.
- 64- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 65- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، 2008.
- 66- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر 2008.
- 67- مصطفى الكثيري، النظام الجبائي و التنمية الاقتصادية في المغرب، الطبعة غير موجودة، 1985.
- 68- نزار سعد الدين العيسى، د إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- 69- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد بين النظرية و التطبيق، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع 2001.
- 70- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ النشر.
- 71- وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جاييس للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- 72- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

- 73- A.P.Thirwall, growth and development, sixth edition, Macmillan Press, London, 1999.
- 74- Ammar Belhimer, La dette extérieure de l'Algérie : Une analyse des politiques d'emprunts et d'ajustement, Casbah éditions, Alger, Mars 1998.
- 75- Andre Gunder Frank, the political economy of development and underdevelopment, Random house, new york, 1949.
- 76- Bernard Castagnèd, La politique fiscale, presse universitaire de France, 1^{ère} édition 2008.
- 77- Bernard Castagnède, La fiscalité des pays en développement, Statistiques et études financières : Les actes du colloque internationale « Fiscalité et développement », Septembre 1980.
- 78- Bernard Salanié, Théorie économique de la fiscalité, édition Economica, 2002.
- 79- Gerald M.Meier and Robert E. Baldwin, Economic Development, Theory, History and Policy, New York, 1968.
- 80- HollisChenery and MoisesSyrquin, Patterns of development, 1950-1970 Oxford, University Press, London, 1975.
- 81- Jean-Luc Mathieu, La politique fiscale, Economica 1999.
- 82- Jhingan, M.L.the economics of development and planing ,vunda publications, revised and enlarged edition, London, 1990.
- 83- Jonathan Haughton, Estimating Tax Buoyancy, Elasticity and Stability, EAGER/PSGE - EXCISE PROJECT, April 8, 1998
- 84- Maurice Papon, Fiscalité et développement, Statistiques et études financières : Les actes du colloque internationale « Fiscalité et développement », Septembre 1980.
- 85- Paul Rosenetein Rodan, Notes on the theory of the big push : H.J.T, ISC, march, 1957.
- 86- Pierre Jacquet et Jean Pisani Ferry, Politique économique, 1^{ère} édition, 2^{ème} tirage, édition de Boeck, 2005.
- 87- Raymond Barre, Jacques Fontanel, Principe de politique économique, offices des publications universitaires, Paris, 1993.
- 88- Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercices corrigés, 5^{ème} édition, Dunod, Paris 2004.

- 89- Régis Bourbonnais, Econometrie : Manuel et Exercices corrigés, Dunod, 8^{ème} édition 2011
- 90- Régis Bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie avec corrigés et rappels synthétiques de cours, Economica, 2008.
- 91- Thirwall A.P. Growth and development, ELBS, edition 1994.
- 92- Todaro Michael, Economic Development, Seventh Edition, Addison Wesley, London, Inc, 2000.
- 93- Yujiro Hayanny and Vernon W. Rutton, Agricultural development ; An international perspective, The Johns Hopkins Press, London, 1971.

المذكرات باللغة العربية

- 94- دراوسي مسعود، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا دولة: السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، دفعة 2005-2006.
- 95- كالي فريد، تطور السياسة الضريبية في الجزائر في الفترة 62-92، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا في المالية، 1991-1992.
- 96- نور الدين قطار، مكانة السياسة الجبائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة للمفتشين الرئيسيين للمالية، 1986.

المذكرات باللغة الأجنبية

- 97- Cuong. Vu. Sy, La politique fiscal et le développement du Vietnam au cours de la transition, Thèse de Doctorat, 2009.
- 98- NadjibAkesbi, politique fiscale et développement, le cas du Maroc, Thèse de doctorat 1991.

الدراسات و المقالات باللغة العربية

- 99- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013.
- 100- تقرير حول النفقات الجبائية، مشروع قانون المالية لسنة 2013، وزارة الاقتصاد و المالية، المملكة المغربية. منشور على الموقع: www.Finances.gov.ma

101- غزوان هاني محمود، طريقة مقترحة لاختيار أفضل معادلة انحدار بالاعتماد على معامل الارتباط الجزئي، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية العدد 20: عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الرابع كلية علوم الحاسوب و الرياضيات، 2011.

102- محمود زرقون، انعكاسات استراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 07 - 2009 - 2010.

الدراسات و المقالات باللغة الأجنبية

- 103- A.K.M. AtiqulHaque, Determinants of low tax efforts of developing countries.
- 104- Abhijit Sen Gupta, Determinants of tax revenue efforts in developing countries, IMF Working paper 2007.
- 105- Ademola Ariyo, Productivity of the Nigerian tax system 1970-1990, Research Paper Sixty-Seven, November 1997
- 106- Banque Africaine de développement (SENEGAL) : Evaluation du potentiel de recettes publiques, étude économique et sectorielle, département-pays-région ouest 2, Octobre 2010.
- 107- Debora Itriago, la fiscalité pour combattre la pauvreté, Rapport de recherché d'Oxfarm, 2011.
- 108- Dirk-Jan Kraan, Dépenses hors budget et dépenses fiscales, Revue de l'OCDE sur la gestion budgétaires-volume 4, N° 1-ISSN 1608-7151-OCDE 2004.
- 109- Etudes de politique fiscale de l'OCDE N° 6 : Fiscalité et économie, Analyse comparative des pays de l'OCDE, les éditions de l'OCDE 2001.
- 110- Faiz Bilquées, Elasticity and Buoyancy of the tax system in Pakistan, The Pakistan Development Review, Spring 2004.
- 111- Farooq Rasheed, An analysis of the tax buoyancy rates in Pakistan, Market Fories, vol 2 N° 3, 2006.
- 112- Fiscalité et développement, Document d'information de SOMO, Oct 2008.
- 113- Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, New Estimates for the Shadow Economies all over the World, International Economic Journal, Vol. 24, No. 4, 443-461, December 2010.

- 114- Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, Shadow economies all over world new estimates for 162 countries from 1999 to 2007, Policy Research Working Paper 5356, July 2010.
- 115- Hamid Davoodi, David. A. Gregorian, Tax potential vs. Tax effort: A cross-Country analysis of Armenia's stubbornly low tax collection, Working paper № WP/07/106. IMF 2007.
- 116- J. Chelliah, Trends in taxation in developing countries, Staff papers vol 18, IMF 1971.
- 117- Jonathan Haughton, Estimating Tax Buoyancy, Elasticity and Stability, EAGER/PSGE - EXCISE PROJECT, April 8, 1998.
- 118- Joseph Jason Cotton, The buoyancy and elasticity of Non-Oil tax revenues in Trinidad and Tobago (1990-2009), Working papers-Central Bank of Trinidad and Tobago, WP 06/April 2012.
- 119- Junet. G. Stocky, A. Woldmarian, Tax effort in Sub-Saharan Africa, Working paper № WP/97/107, IMF 1997.
- 120- Kilman Shin, International difference in tax ratio, The review of economics and statistics 1969.
- 121- Les dépenses fiscales dans les pays de l'OCDE, OCDE 2010.
- 122- Les éditions de l'OCDE, Etude de politique fiscale de l'OCDE № 6 : Fiscalité et économie, analyse comparative des pays de l'OCDE, Paris, 2001.
- 123- Les éditions de l'OCDE, Mesurer les charges fiscales : Quels indicateurs pour demain ? Etudes de politique fiscale de l'OCDE № 2, 2000.
- 124- M. Piancastelli, Measuring the tax effort of developed and developing countries, cross country panal data analysis 1985-1995, Discussion paper, IPEA 2001.
- 125- Nicu Duret, La politique fiscal et la fiscalité, Acta universitatis Danubius ,Juridica, Vol 3 № 01, 2007.
- 126- Qazi Masood Ahmed, Sulaiman D. Mohamed, Determinant of tax Buoyancy, Empirical evidence from developing countries, European Journal of social sciences, vol 13, №3, 2010.
- 127- Roseystein- Rodan (problems of industrialization of Eastern and south- Eastern Europe- economic 39 journal, 53, juin, sep 1943.
- 128- Roy Bahl, A regression approach to tax efforts and tax ratio analysis, Staff papers № 18, IMF, 1971.

- 129- Tuan Minh Le, Blanka Moreno-Dodson, Nihal Bayraktar, Tax capacity and tax effort: Extended cross-country analysis from 1994 to 2009, March 2012.
- 130- Vito Tanzi, A statical evaluation of taxation in Sub-Saharan Africa, IMF, 1981.
- 131- Vito Tanzi, The shadow economy, its causes and its consequences, Etited lecture given at the “International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil, “Brazilian Institute of Ethics in Competition, 12 March 2002 Rio de Janeiro.
- 132- Vito Tanzi, Howell Zee, Tax policy for developing countries, International Monetary Fund, 2001.
- 133- William Gabriel Brafu-Insaidoo, Camara Kwasi Obeng, Import liberalisation and import tariff yield in Ghana : Estimating Tariff Buoyancy and Elasticity, American Journal of Economics 2012, 2(2): 20-25 DOI: 10.5923/j.economics.2012.

قوانين و مراسيم:

- 134- Loi de Finances pour 1963 : № 62-155 du 31 décembre 1962.
- 135- Loi de Finances pour 1964 : № 63-496 du 31 décembre 1963.
- 136- الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.
- 137- الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمار.
- 138- الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31/12/1969 المتضمن قانون المالية لسنة 1970.
- 139- الأمر رقم 71-86 المؤرخ في 29 /12 /1971 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.
- 140- الأمر رقم 73-64 المؤرخ في 28 /12 /1973 المتضمن قانون المالية لسنة 1974.
- 141- الأمر رقم 73-64 المؤرخ في 31/12/1977 المتضمن قانون المالية لسنة 1978.
- 142- الأمر رقم 74-116 المؤرخ في 31 ديسمبر 1974 المتضمن قانون المالية 1975.
- 143- الأمر رقم 76-114 المؤرخ في 29/12/1976 المتضمن قانون المالية لسنة 1977.
- 144- الأمر رقم 78-03 المؤرخ في 12 صفر عام 1398 الموافق ل 21 يناير سنة 1978.
- 145- الأمر رقم 78-04 المؤرخ في 12 صفر عام 1398 الموافق ل 21 يناير سنة 1978.
- 146- الأمر رقم 78-05 المؤرخ في 12 صفر عام 1398 الموافق ل 21 يناير سنة 1978.
- 147- الأمر رقم 78-06 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1398 الموافق ل 11 فبراير سنة 1978.

- 148- الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 المتعلق بالمنافسة.
- 149- القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2005 و المتضمن قانون المالية لسنة 2006.
- 150- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
- 151- القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.
- 152- القانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011.
- 153- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
- 154- القانون رقم 06-2000 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2000 و المتضمن قانون المالية لسنة 2001.
- 155- القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن للمخطط الخماسي 1980-1984.
- 156- القانون رقم 80-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980 المتضمن قانون المالية لسنة 1981.
- 157- القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 غشت المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و سيرها.
- 158- القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 159- القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو سنة 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.
- 160- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990.
- 161- القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر المتضمن قانون المالية لسنة 1991.
- 162- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

مواقع انترنت:

www.mipi.dz

www.imf.org

www.worldbank.org

www.ons.dz

الملاحق

ق

1- نتائج تقدير نموذج القدرة الجبائية

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Sample: 1981 2011
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	38.74955	239.3110	0.161921	0.8729
AGRIC	-2.375590	0.583860	-4.068765	0.0006
DEPT	-0.078950	0.087666	-0.900577	0.3780
INF	0.023760	0.113742	0.208892	0.8365
LGGDPPC	4.113340	28.35843	0.145048	0.8861
MANF	-0.503517	0.708378	-0.710803	0.4850
OIL	-0.299325	0.803479	-0.372536	0.7132
SHADOW	1.583401	1.657487	0.955302	0.3503
TRADE	-0.049566	0.168031	-0.294981	0.7709
URBAN	-0.438758	0.896319	-0.489511	0.6296
R-squared	0.831909	Mean dependent var		33.26903
Adjusted R-squared	0.759870	S.D. dependent var		5.941168
S.E. of regression	2.911357	Akaike info criterion		5.230812
Sum squared resid	177.9959	Schwarz criterion		5.693388
Log likelihood	-71.07759	Hannan-Quinn criter.		5.381600
F-statistic	11.54802	Durbin-Watson stat		2.292201
Prob(F-statistic)	0.000003			

2- نتائج اختيار النموذج المثالي للقدرة الجبائية (محددات القدرة الجبائية)

1-2- النموذج الأول

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Sample: 1981 2011
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	63.35593	3.088977	20.51033	0.0000
AGRIC	-3.002878	0.303912	-9.880755	0.0000
R-squared	0.770985	Mean dependent var		33.26903
Adjusted R-squared	0.763088	S.D. dependent var		5.941168
S.E. of regression	2.891781	Akaike info criterion		5.023963
Sum squared resid	242.5095	Schwarz criterion		5.116478
Log likelihood	-75.87143	Hannan-Quinn criter.		5.054121
F-statistic	97.62931	Durbin-Watson stat		1.862299
Prob(F-statistic)	0.000000			

2-2-النموذج الثاني

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Sample: 1981 2011
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-189.8889	59.83816	-3.173375	0.0036
OIL	2.125470	0.634760	3.348460	0.0023
TRADE	0.315506	0.072447	4.354964	0.0002
R-squared	0.655636	Mean dependent var		33.26903
Adjusted R-squared	0.631038	S.D. dependent var		5.941168
S.E. of regression	3.608797	Akaike info criterion		5.496392
Sum squared resid	364.6557	Schwarz criterion		5.635165
Log likelihood	-82.19407	Hannan-Quinn criter.		5.541628
F-statistic	26.65463	Durbin-Watson stat		1.758638
Prob(F-statistic)	0.000000			

3-2-النموذج الثالث

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Sample: 1981 2011
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.93802	5.105071	3.905532	0.0005
DEPT	-0.101515	0.035474	-2.861663	0.0079
TRADE	0.314515	0.077478	4.059405	0.0004
R-squared	0.626869	Mean dependent var		33.26903
Adjusted R-squared	0.600217	S.D. dependent var		5.941168
S.E. of regression	3.756505	Akaike info criterion		5.576621
Sum squared resid	395.1173	Schwarz criterion		5.715394
Log likelihood	-83.43763	Hannan-Quinn criter.		5.621858
F-statistic	23.52036	Durbin-Watson stat		1.325198
Prob(F-statistic)	0.000001			

3- تقدير العلاقة الطويلة المدى بين TR و PIB

Dependent Variable: LOGTR

Method: Least Squares

Sample: 1993 2011

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.651039	0.305777	-5.399488	0.0000
LOGPIB	0.923381	0.036004	25.64654	0.0000
R-squared	0.974805	Mean dependent var		6.163422
Adjusted R-squared	0.973323	S.D. dependent var		0.684791
S.E. of regression	0.111847	Akaike info criterion		-1.444069
Sum squared resid	0.212666	Schwarz criterion		-1.344655
Log likelihood	15.71866	Hannan-Quinn criter.		-1.427244
F-statistic	657.7451	Durbin-Watson stat		0.800930
Prob(F-statistic)	0.000000			

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين TR و PIB

Dependent Variable: D(LOGTR)

Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1994 2011

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGPIB)	0.815420	0.128571	6.342200	0.0000
E3(-1)	-0.379970	0.208492	-1.822469	0.0871
R-squared	0.048709	Mean dependent var		0.138555
Adjusted R-squared	-0.010747	S.D. dependent var		0.091127
S.E. of regression	0.091616	Akaike info criterion		-1.837989
Sum squared resid	0.134295	Schwarz criterion		-1.739058
Log likelihood	18.54190	Hannan-Quinn criter.		-1.824348
Durbin-Watson stat	1.266924			

5- تقدير العلاقة الطويلة المدى بين IBS و CF

Dependent Variable: LOGIBS

Method: Least Squares

Sample: 1993 2011

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.521233	0.259669	-17.411478	0.0000
LOGCF	1.251331	0.032809	38.140128	0.0000
R-squared	0.983825	Mean dependent var		3.143922
Adjusted R-squared	0.972323	S.D. dependent var		0.684791
S.E. of regression	0.111847	Akaike info criterion		-1.554862
Sum squared resid	0.212666	Schwarz criterion		-1.434615
Log likelihood	15.71866	Hannan-Quinn criter.		-1.527234
F-statistic	1454.2451	Durbin-Watson stat		1.950931
Prob(F-statistic)	0.000000			

6- تقدير العلاقة الطويلة المدى بين IC و IMPT

Dependent Variable: LOGIC

Method: Least Squares

Sample: 1993 2011

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.008884	0.342660	-0.025926	0.9796
LOGIMPT	0.663743	0.048605	13.65592	0.0000
R-squared	0.916455	Mean dependent var		4.647802
Adjusted R-squared	0.911541	S.D. dependent var		0.493484
S.E. of regression	0.146772	Akaike info criterion		-0.900567
Sum squared resid	0.366216	Schwarz criterion		-0.801153
Log likelihood	10.55539	Hannan-Quinn criter.		-0.883742
F-statistic	186.4843	Durbin-Watson stat		0.673778
Prob(F-statistic)	0.000000			

7- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين IC و IMPT

Dependent Variable: D(LOGIC)
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1994 2011
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIMPT)	0.844302	0.128567	6.567003	0.0000
E1(-1)	-0.413279	0.164243	-2.516270	0.0229
R-squared	0.691349	Mean dependent var		0.111193
Adjusted R-squared	0.672059	S.D. dependent var		0.168948
S.E. of regression	0.096750	Akaike info criterion		-1.728933
Sum squared resid	0.149769	Schwarz criterion		-1.630003
Log likelihood	17.56040	Hannan-Quinn criter.		-1.715292
Durbin-Watson stat	1.297588			

8- تقدير العلاقة الطويلة المدى IRB و PIB

Dependent Variable: LOGIRB
Method: Least Squares
Sample: 1993 2011
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.749400	0.638081	-7.443255	0.0000
LOGPIB	1.140790	0.075132	15.18386	0.0000
R-squared	0.931327	Mean dependent var		4.904964
Adjusted R-squared	0.927287	S.D. dependent var		0.865547
S.E. of regression	0.233397	Akaike info criterion		0.027150
Sum squared resid	0.926062	Schwarz criterion		0.126565
Log likelihood	1.742075	Hannan-Quinn criter.		0.043975
F-statistic	230.5497	Durbin-Watson stat		0.501070
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين السياسة الجبائية و مستوى التنمية، و ذلك من خلال تحديد المحددات الرئيسية للقدرة الجبائية للجزائر و تحديد أثر كل محدد و من ثم قياس الجهد الجبائي؛ كما تهدف إلى تقدير المرونة الشاملة لمختلف أنواع الضرائب للنظام الضريبي الجزائري، و الخروج ببعض النتائج و التوصيات المساعدة على معرفة الخيارات المتاحة للسلطات القائمة على السياسة الجبائية في الجزائر في رسم ملامح السياسة الجبائية بما يتماشى و متطلبات التنمية. تشير النتائج المحصل عليها إلى أن مؤشر الجهد الجبائي كان مستقرا نسبيا في حدود الواحد، مما يدل على أن تحصيل إيرادات جبائية أكثر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة قد يضر بالتنمية الاقتصادية، كما خلصت النتائج إلى أن معامل المرونة الشاملة للإيرادات الضريبية العادية لفترة الدراسة كانت قليلة المرونة، و هذا يؤكد أن الضرائب العادية غير منتجة بشكل فعال و كبير للإيرادات.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، التنمية الاقتصادية، القدرة الجبائية، الجهد الجبائي، المرونة الجبائية، الاستقرار الجبائي.

Résumé :

Le but de cette thèse est de déterminer la relation entre la politique fiscale et le niveau de développement, en identifiant les principaux déterminants de la capacité fiscale de l'Algérie et puis déterminer l'effet de chaque déterminant et, par conséquent, mesurer l'effort fiscal. Cette thèse vise également à estimer la flexibilité des divers types d'impôt du système fiscal algérien, et arriver à certains résultats et recommandations qui pourraient aider les autorités à connaître les options disponibles pour pouvoir élaborer les grandes lignes de la politique fiscale servant aux exigences du développement.

Les résultats obtenus indiquent que l'indice de l'effort fiscal est relativement stable à l'unité, ce qui indique qu'une collecte forte des recettes fiscales à la lumière des conjonctures économiques actuelles pourrait nuire au développement économique. D'autre part on a conclu que le coefficient de la flexibilité des recettes fiscales ordinaire (Sans pétrole) est inférieur à l'unité, cela signifie que celles-ci est généralement moins productives des revenus.

Mots clés : Politique fiscale, Développement économique, Potentiel fiscale, Effort fiscale, Elasticité fiscale, Stabilité fiscale.

Abstract :

The aim of this thesis is to determine the relationship between Taxes policy and the level of development, through Identification of the most important determinants of taxes Capacity, then measure the tax effort. This thesis also aims to estimate the tax buoyancy of the various types of tax in the taxes in the tax system of Algeria, and come up with some results and recommendations in order to facilitate and find out the options available that given to authorities which based on taxes policy in Algeria in shaping Taxes policy appearance within the requirements of development.

The Results obtained, indicate that the tax effort index is relatively stable about number one, which indicates that the more collection of tax revenues, in light of the current economic conditions could destroyed the Algerian economic development. As the results concluded that the tax buoyancy was a little less than one for each of the non-hydrocarbon revenues for the period of the study, and this confirms that the non-hydrocarbon tax is effectively unproductive of revenues.

Keys words: Taxes policy, Economic development, Tax capacity, Tax effort, Tax buoyancy, Tax stability.